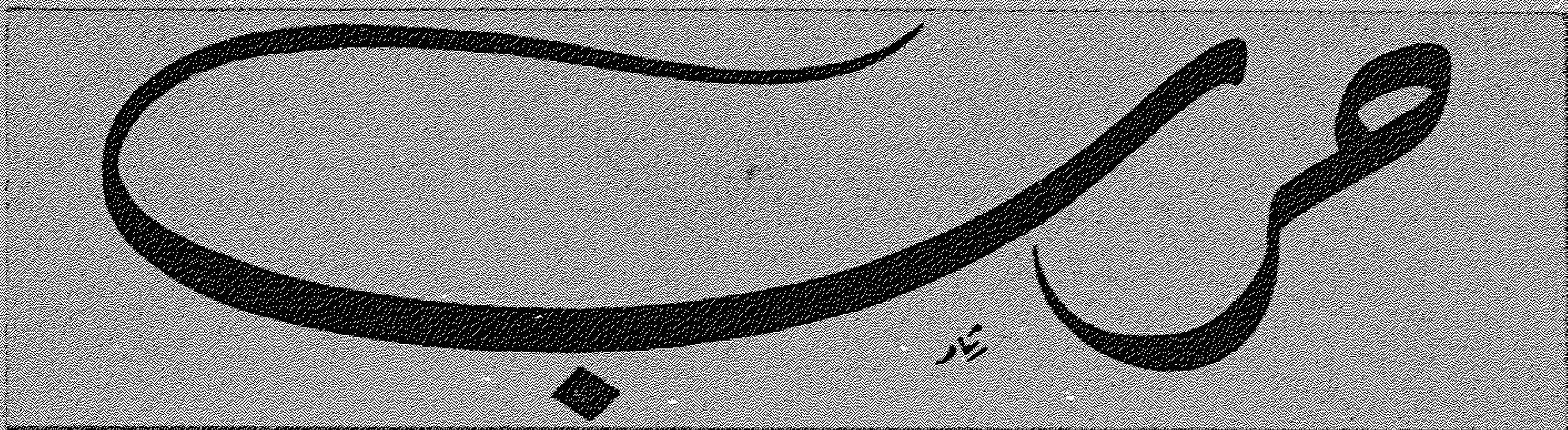
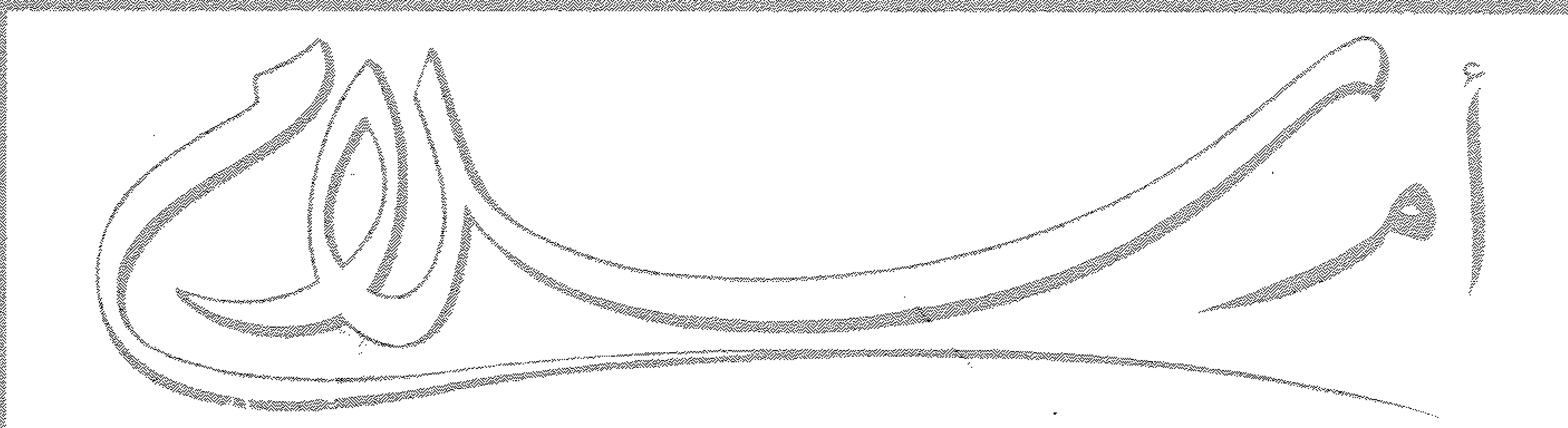
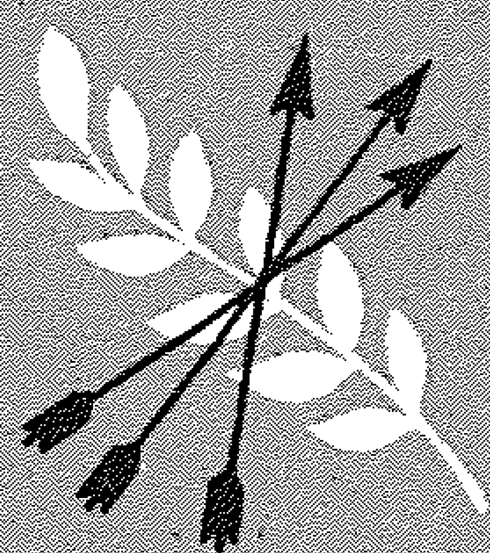




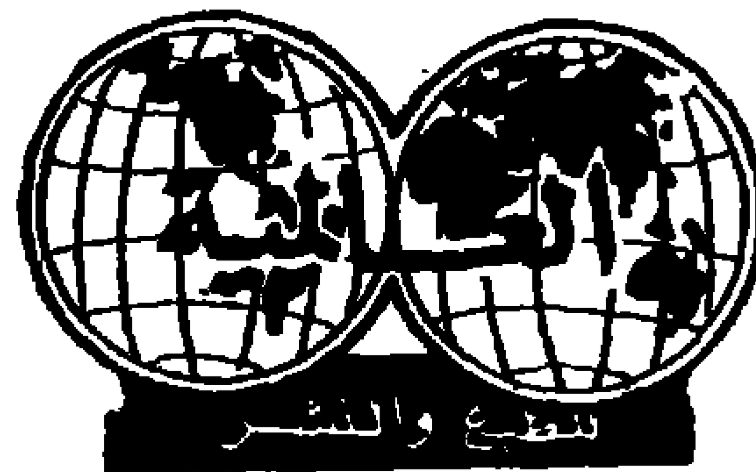


چون فوستر دالاس

جون فوستر دالاس

حرب أم سلام

عفيفي



١٦ ، ١٧ شـــارع ضريح سعد
تليفون ٢٩٣١٧ ـ القـــاهرة

مقدمة

[صدر هذا الكتاب فى سنة ١٩٥٠ بنيويورك بدون مقدمة ، وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ صدرت طبعة جديدة منه وبها مقدمة كتبها المؤلف فى ذلك التاريخ فيما يلى نصها] :

«إنه لمن دواعى سرورى أن يتوالى نشر كتاب « حرب أم سلام » باللغات المختلفة . لقد كتب هذا الكتاب فى أوائل عام ١٩٥٠ ، مستهدفاً تصوير خطر الحرب ، شارحاً الاتجاهات السياسية والروحية التى قد يحتاج إليها كسب السلام .

وأنا إذ أكتب هذه المقدمة الآن — بعد مرور سبع سنوات — لا أجد سوى القليل مما قلته عندئذ لا ينبغى قوله الآن ، ولكن جدّت حوادث معينة تستدعى التعليق .

إن الفصل الثانى بعنوان « إعرف عدوك » مؤيد إلى حد كبير بالوثائق المأخوذة من كتابات ستالين وخاصة كتابه « مشاكل اللينينية » ، وكان ستالين مغضوباً عليه بعض الشيء من الكتلة السوفييتية أثناء كتابته ، وعلى أية حال فإن الشيوعية السوفييتية مستمرة فى متابعة النظرية التى رسمها ستالين لها .

ويناقش الفصل السادس عمل الأمم المتحدة لإنشاء جمهورية كوريا ، وقد أشير حتى وقت كتابته — أوائل عام ١٩٥٠ — إلى أن تأثير الرأى العام العالمى ، ممثلاً فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد منع الغزو الشيوعى من الشمال . ولكننى قلت إنه يكون من التسرع افتراض أن هذه الحال ستستمر إلى ما لا نهاية . والواقع أنها تستمر ، ففى يونيو سنة ١٩٥٠ هاجم الشيوعيون بالقوة المسلحة جمهورية كوريا متحدين بذلك الأمم المتحدة . ويعتبر رد الفعل الناشىء عن ذلك فى الأمم

المتحدة أمراً تاريخياً معروفاً . وإنها حلقة كبرى فى تطور التنظيم العالمى ، لأنه مهما كانت الأسباب التى شجعت الشيوعية على الشعور بأنها تستطيع أن تهاجم وهى فى أمان أو بدون مقاومة ، فقد حدث أن كانت هناك مقاومة ، ومقاومة فعالة ، وأن المعتدين قد ارتدّوا على أعقابهم إلى ما وراء النقطة التى بدأوا منها اعتداءهم .

وهذه هى المرة الأولى فى التاريخ التى ووجه فيها العدوان وعوقب بوساطة جمعية عالمية سبق تنظيمها .

ومع ذلك فإن هذا الحادث يلقى ضوءاً إضافياً على مشكلة المنظمة العالمية التى عولجت فى الفصل السادس عشر ، فإن الرد السريع للأمم المتحدة على الاعتداء الكورى لم يكن ممكناً إلا لأن الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت بالذات كان يقاطع مجلس الأمن فلم يستطع استعمال حق الفيتو .

والدرس الذى يستفاد من هذا الحادث أنه أدى إلى تنمية نظام المؤسسات الإقليمية المبين فى الفصلين الثامن والسادس عشر . ففى بداية سنة ١٩٥٠ كان التنظيم الوحيد لنظام الدفاع الجماعى يتمثل فى المنظمات التى أنشئت بمقتضى معاهدة ريو سنة ١٩٤٧ . ومعاهدة حلف شمال الأطلنطى نفسها قد اتسع نطاقها بعد انضمام اليونان وتركيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية إلى عضويتها . وظهرت إلى الوجود أيضاً عدة معاهدات للأمن تتصل بآسيا . فهناك معاهدة (الولايات المتحدة — الفليبين) المعقودة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥١ ، والمعاهدة المعقودة بين « الولايات المتحدة — استراليا — نيوزيلندا » فى سبتمبر سنة ١٩٥١ (الأنزس) ، ومعاهدة الأمن المعقودة فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ بين « الولايات المتحدة واليابان » ، وفى أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ بين «الولايات المتحدة وجمهورية كوريا» ، ومعاهدة جنوب شرق آسـيا فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بين أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا

و باكستان والفليبين وتايلند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة «سياتو» ، والتى تشمل أراضى كمبوديا ولاوس وجمهورية فيتنام وذلك ببروتوكول خاص . والمعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة والصين الوطنية فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

فالولايات المتحدة مرتبطة الآن مع ٤٢ أمة أخرى فى مواثيق الأمن الجماعى طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

و يعتبر التطور السريع غير المتوقع لمثل هذه الأحلاف ، بحيث أصبحت تحمى الآن معظم العالم ، نتيجة مباشرة للاعتداء الشيوعى المسلح على جمهورية كوريا ، والخوف من أن يحدث اعتداء مماثل لا يتوافر له رد من الأمم المتحدة بسبب الفيتو السوفييتى .

ومهما يكن فإن مثل هذه الأحلاف ليست بديلاً للفيتو فى مجلس الأمن . فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف سنة ١٩٥٠ قرارات وقواعد بحيث تستطيع أن ترد بسرعة على أى هجوم مسلح يقع ولا يستطيع مجلس الأمن أن يتصرف فيه بسبب الفيتو الذى قد يستعمله الأعضاء الدائمون .

وقد جاء إجراء الجمعية العامة تحت إسم «الاتحاد من أجل السلام»، واستخدم فى حال الاعتداء المسلح الذى وقع فى الشرق الأوسط فى أكتوبر — نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وهكذا فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد ارتفعت إلى مكانة جديدة .

و ينتهى الفصل الثانى عشر (حساب الخمس سنوات) بملاحظة متشائمة نوعاً ما ، فهناك نقلنا افتتاحية التحرير فى جريدة ازفستيا التى صدرت فى أول يناير سنة ١٩٥٠ والتى تعدد البلاد التى دخلت تحت حكم الشيوعية السوفييتية . ولاحظنا أن رئيس التحرير يستخلص أن «الشيوعية ستنتصر . عام جديد سعيد أيها الرفاق . عام جديد وسعيد جداً» .

وعلى أية حال فإننا نلاحظ أنه منذ كتابة افتتاحية التحرير التفاخرية هذه ، لم يحدث سوى إضافات لا تستحق الذكر لما أسمته «الازفستيا» معسكر الديموقراطية والاشتراكية ، « فقد ضمت الصين الشيوعية التبت ، وتشبعت فيتنام من شمالها إلى جنوبها بالشيوعية ، ولكن العناصر الشيوعية استؤصلت شأفتها من جنوب فيتنام حيث يبدو أن جمهورية فيتنام قد بنيت على أسس قوية بالرغم من أن الجزء الشمالى يسيطر عليه ما يسمى « بالمجموعة الشعبية » .

وعلى وجه العموم ، فإن التدابير الجماعية التى اتخذتها الأمم الحرة ساعدت على صد اندفاع الشيوعية الذى تنبأت به الأزفستيا فى أول يناير سنة ١٩٥٠ ، وكذا نجد أن القوى الشيوعية فى جواتيمالا و إيران والنمسا قد استؤصلت إلى حد كبير .

ويعنى الجزء الرابع بـ « مايحتاج إلى عمله » .

و بعض ذلك قد عمل فعلاً ، و إلى هذه الأعمال يرجع الفضل فى المحافظة على الحريات فى كثير من أنحاء العالم وكسب هذه الحريات فى أجزاء أخرى . والمنظمة العالمية قد نمت إلى حد ما كما تكلمنا فى الفصل السادس عشر ، ونجحت إلى حد كبير فى اكتساب صفة العالمية فبلغ عدد أعضائها ٨٠ عضواً .

وفى الطبعة الأولى من هذا الكتاب « حرب أم سلام » أبديت الرغبة فى تنمية نظام موازنة الأصوات ، فإن نمو عدد الأعضاء يساعدنا على ملاحظة عدم كفاية نظام التصويت ، سواء فى الجمعية العامة أو مجلس الأمن ؛ وفى الظروف الحالية أصبحت الحاجة إلى إعادة النظر فى حقوق التصويت أكثر إلحاحاً .

لقد اتفق فى الجمعية العامة من ناحية المبدأ على فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر لإعادة النظر فى الميثاق ، كما بحث على ذلك الفصل السادس عشر ، ولكن الانعقاد الفعلى لذلك المؤتمر ما زال موضع شك .

وما زلت مقتنعاً بأن مؤتمراً يعقد لإعادة النظر فى الميثاق سيخدم أغراضاً نافعة ، فإن الجو العالمى الذى سينعقد فيه المؤتمر قد يسمح بتعديلات شكلية تؤدى إلى الوصول بالميثاق إلى شكل يساير فيه حاجات عصر الذرة . وعلى أية حال سيكون من المفيد اختبار مدى التقدم الذى قامت به ، واتخاذ قرار فى كيفية التطور بها لكى تصبح أكثر فعالية فى إقرار السلم العالمى .

وفى الفصل السادس عشر أشير إلى إمكان انضمام حكومة الصين الشيوعية إلى الأمم المتحدة حتى تصبح أعم وأشمل . فقد ذكرنا أن أى نظام ينادى بأنه قد أصبح ممثلاً للسلطة ببلد ما ، وذلك عن طريق الحرب الأهلية ، لا يعترف به إلا بعد مرور فترة مناسبة من الاختبار . وقد دل هذا الاختبار على مقدرة النظام الشيوعى حتى الآن على الإمساك بزمام السلطة ، بالرغم من أن ذلك تم بطريق استعمال القسوة المتناهية والوسائل البوليسية .

وعلى أية حال فإنها أيضاً قد أظهرت أن هذا النظام لا يملك المقومات التى تخول له التحدث باسم الصين فى الأمم المتحدة ، سواء فى الجمعية العامة أو مجلس الأمن المزود من جميع الأعضاء بتفويض لحمل « المسئولية الأولى لحفظ السلم والأمن الدوليين » .

فمنذ كتابة « حرب أم سلام » قام النظام الصينى الشيوعى بعدد من الأعمال البارزة . فقد ساهم فى الاعتداء المسلح ضد كوريا . وقد أدانت الأمم المتحدة النظام الشيوعى الصينى على وجه الخصوص فى تلك المسألة ، وطالبت بفرض العقوبات الاقتصادية ضد هذا النظام . وهذا الإجراء من الجمعية العامة لم يلغ بعد . وما زال النظام الشيوعى الصينى باقياً فى مراكز عسكرية بالجزء الشمالى من كوريا ، متحدياً إجراء الأمم المتحدة ، وهو قد أخضع التبت لسلطانه بالقوة ، وأجج الحرب فى الهند

الصينية بعنف ، وهدد بضم تايوان(فرموزا) مستخدماً القوة فى ذلك ، وامتنع عن إعلان رفض استخدام القوة فى هذه المنطقة طبقاً للنداء الأساسى الذى يوجهه الميثاق لجميع الأعضاء بالامتناع عن استخدام القوة إلا بما يتلاءم مع الشروط التى نص عليها الميثاق ، وقام بخرق الهدنة فى كوريا باعتقاله أشخاصاً عسكريين من الأمم المتحدة ، ناقضاً بذلك التأكيدات الرسمية التى أعطاها ، وأودع السجن مدنيين من رعايا الولايات المتحدة .

ولما كان ميثاق الأمم المتحدة يتطلب مؤهلات خاصة للاشتراك فى الأمم المتحدة (أنظر المواد ٤ ، ٥ ، ٦) ؛ ولما كان النظام الشيوعى الصينى يبدى الخصائص التى بينت ، فإنه لا يجب إعطاؤه حق التمثيل فى الأمم المتحدة .

وأعود فأؤكد أن الفكرة الأساسية لكتاب « حرب أم سلام » ، هى أن السلام لن يستتب إلا إذا بذلت مجهودات مستمرة لكسبه ، وأن أى تراخ فى هذه الجهود يحمل الخطر فى طياته .

أحصى كوينسى رايت فى كتاب « دراسة الحرب » ٢٧٨ حرباً وقعت بين عامى ١٤٨٠و١٩٤١ أى بمعدل ثلاث حروب كل خمس سنوات ، وعدد من هذه الحروب ، بما فى ذلك الحرب العالمية الثانية ، وقعت بعد إنشاء عصبة الأمم ، وبعد معاهدة باريس التى توصلت إلى جميع الأمم أن تلغى الحرب .

وحدثت أيضاً عدة حروب منذ تكوين هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، ويدخل فى ذلك الحرب الكورية ، والحرب بين العرب وإسرائيل ، والاعتداء البريطانى الفرنسى المسلح على مصر ، ومازالت الحروب اليوم تهدد باحتمال وقوعها فى عدة أجزاء من العالم .

والواقع أن الحرب ستستمر تمثل خطراً دائماً حتى تتوافر مؤسسات أفضل لحفظ

السلام، مثل قانون دولى متكامل، وقوة بوليسية دولية، وتخفيض التسليح الوطنى .

إننا نعيش اليوم فى ظل شبح الحرب ، وأخشى أننا سنستمر نعيش هكذا مدة طويلة ، ولن نستطيع أن نبذل الجهد الكافى لمنع الحرب إلا إذا راعينا هذه الحقيقة باهتمام زائد .

فلندرك أن الحرب لا تمنع بمجرد كره الحرب وحب السلام ، فمنذ بدء الخليقة وشعوب العالم تكره الحرب وتتشوق إلى السلام ، ولكن ذلك لم يكسبهم السلام . حتى المجهودات المخلصة مثل معاهدة باريس قد أظهرت عقم المحاولة لإلغاء الحرب دون إنشاء مؤسسات كافية وفعالة لتحل محلها .

فالواقع أن حب السلام فى حد ذاته لم يكن كافياً أبداً لمنع الحرب .

إن من أكبر ماحدث من تقدم فى عصرنا هذا هو إدراك أن إحدى وسائل منع الحرب هو ردعها بواسطة الرغبة والمقدرة على استخدام القوة لمعاقبة المعتدى . وهذا يشمل بذل الجهود ، مع مجتمع الأمم ، للاستجابة للمبدأ الذى ينادى بعدم استخدام العنف فى هذا المجتمع . وبذا يمكن سن القوانين التى تحدد الجرائم والعقوبات التى تقابلها . ومن الممكن إنشاء قوة بوليسية وهيئة قضائية . وهكذا يوجد مانع قوى لجرائم العنف .

ومبدأ الردع هذا لا يؤتى ثماره بشكل كامل حتى فى أحسن المجتمعات المنظمة . ولكن من المسلم به أن المبدأ فعال ، ويمكن أن تمتد فوائده إلى مجتمع الأمم ، وهذا ، كما رأينا ، قد حدث بدرجة تدعو إلى الإعجاب .

وزاوية أخرى من المشكلة أنه لا يمكن أن يوجد أبداً على مر الزمن سلام حقيقى ما لم يوجد قانون وعدالة ، وحتى وأنا أكتب الآن يقع ظلم بيِّن صارخ

مثل استعباد الدول التابعة لروسيا والتقسيم ، الذى حدث لألمانيا وكوريا وفيتنام . ولكن حتى هذا الظلم من الممكن إزالته ، فإن الظروف الطارئة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد ، فالتغير سنة الحياة ، دائماً تظهر ظروف جديدة تستدعى التغيير ، وإلا كان هناك ظلم ، ومثل هذا الظلم يقود حتما إلى الالتجاء إلى القوة إلا إذا وجدت وسائل أخرى من التجديد .

إن على هؤلاء الذين يحبون السلام ويرغبون فيه ، أن يعرفوا أنهم ما لم يعملوا هم أنفسهم بهمة ونشاط من أجل السلام ، كما يعملون من أجل النصر ، وما لم يعملوا من أجل العدالة كما يعملون من أجل السلام ، لكانوا غير جديرين بالحصول على أى من السلام أو العدالة ، فالسلام والعدالة لا يفترقان ، وهذا الإصطلاح موجود فى المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة .

إن مهمة كسب السلام والجزء الذى لا يتجزأ عنه ، وهو العدالة ، هى مهمة تتطلب منا بذل أقصى الجهود ، ويجب أن تساهم كل أمة فى شق الطريق لبناء المؤسسات اللازمة للسلام .

والسلام يعتمد أيضاً على مجهودات الأفراد فى توجيه سياسات أممهم ، وربما ساهموا هم أنفسهم بشكل مباشر فى عمل أو أكثر من نواحى النشاط الدولى .

لقد كان هناك من قبل نقص فى مساندة وتضحيات الأفراد فى المجهود المحلى الذى نحتاج إليه لإنقاذ العالم من الحرب ، ومن المؤكد أن هذا النقص يجب تداركه الآن فى الوقت الذى أصبحت الحرب فيه تعنى كارثة من المفزع التفكير فى نتائجها .

يناير سنة ١٩٥٧ — جون فوستر دالاس

القسم الأول

المشـــكلة

الفصل الأول

الخطر

إن وقوع الحرب أمر محتمل ما لم نتجنبها بوسائل إيجابية وجهود موجهة توجيهاً حسناً .

ليست الحرب مما لا يمكن تفاديه ، ولست أظن أنها وشيكة الوقوع . إن فى الإمكان عمل شيء فى هذا السبيل ، ولو لم أكن أعتقد ذلك لما كتبت هذا الكتاب .

هناك أمل . . . بشرط أن يرى قومنا الخطر بوضوح وعلى حقيقته حتى لا نقع فى شراك الحيل الخادعة .

و بشرط أن نتفهم السياسات الحالية العديدة الطيبة حتى نقف خلفها فى اتحاد وتصميم .

بشرط أن نرى عدم كفاية هذه السياسات الحاضرة حتى نحولها إلى سياسات ذات طابع عالمى .

بشرط أن ننمى من قوانا المعنوية التى بدونها لن تكون أية سياسة أكثر من تخبط .

إذا نظرنا إلى العالم اليوم فإننا نرى إشارات الخطر التى كانت فى الماضى القريب تنبىء عن ثقة بمجيء الحرب .

فهناك توجد قوة عظمى — روسيا — تحت سيطرة جماعة مستبدة متعصبة

لمذهب ينادى بالسيطرة على العالم ، و ينكر الحريات الشخصية التى تكون معظم تراثنا السياسى والدينى الذى نعتز به .

وتحت سيطرة الشيوعية السوفييتية أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة ، أى حوالى ثلث الجنس البشرى . حدث هذا فى ٣٣ عاماً . ولم يحدث من قبل أن فئة بمثل هذه القلة ربحت بهذه الكثرة و بهذه السرعة . ومثل هذا النجاح عادة ما يدير رؤوس الرجال و يجعلهم أكثر تهوراً .

ولدى القارة السوفيتية قوة حربية عظمى ، فهم يسيطرون على أكبر منبع للقوة البشرية فى العالم يمكن الإعتماد عليه . كما أنهم يمتلكون الآن أسلحة ذرية ، و يقف أمام الإتحاد السوفييتى دول كبرى أخرى من بينها الولايات المتحدة . ونحن أيضاً نمتلك جهازاً حربياً ضخما ، ونسعى جاهدين إلى زيادة إحتياطينا من القنابل الذرية ، كما أننا قررنا المضى فى إنتاج القنابل الهيدروجينية .

فهناك سباق للتسلح ، وكل محاولات الأمم المتحدة للحد منه قد باءت بالفشل .

لقد كان الشيوعيون يفترضون دائماً أن الشيوعية والرأسمالية لابد أن يتقابلا فى صراع حياة أو موت ، واليوم هناك كثيرون فى الولايات المتحدة يفترضون هذا الافتراض . وهذا بدوره يجعل الحرب أكثر إحتمالاً ، و يضطر الزعماء السياسيين إلى وضع الاعتبارات الحربية فى المكان الأول من تقديرهم لكسب أى حرب مقبلة ، بدلاً من التقديرات السياسية لكسب السلام . كل ذلك يزيد حدة التوتر و يجعل الإنفجار أمراً لا مفر منه .

وإذا كان التاريخ رائدنا فإن الحرب ستقع نتيجة لهذه الحالة . إننا لا يجب أن نتعلل بالأوهام والخيال حول حقيقة الخطر ، فالواقع أن الخطر جسيم .

إن الأجيال القادمة ستلتفت إلى أيامنا هذه بذهول إذا ابتعد خطر الحرب ،

فإنها ستكون نتيجة بغير مقدمات — ومع ذلك فهذه هى مهمتنا .

— مهمة تحتاج إلى جهود مثل التى نحتاجها لكسب حرب كبرى .

— لم لا نقوم بهذا الجهد ؟ فلا اللسان ولا القلم بمستطيعين تصوير أهوال الحرب العالمية الثالثة . ولتفادى الحرب لماذا لا ننمى ونستخدم الوسائل التى يستدعى الأمر الاستعانة بها فى مجهودات كسب الحرب ؟

إن الجنس البشرى لن يحصل أبداً على سلام دائم طالما أن الرجال يستخدمون كل إمكانياتهم فى شئون الحرب .

لننتهز فرصة السلام الحالى ، ولنجند جميع إمكانياتنا ، وخاصة المعنوية والروحية ، التى ندخرها عادة من أجل الحرب . ربما تطلب ذلك مجهوداً شاقاً ولكن هل هذا كثير ؟ لا أعتقد ذلك . ولا أعتقد أن الأمريكيين سيظنون ذلك .

يميل الزعماء السياسيون إلى التقليل من قيمة الشعوب ، وهذا يسرى على الجميع دون نظر إلى أحزابهم . إنهم يظنون أن الشعوب تريد أن تحمل على فراش مريح من الورود ، وهم عادة تواقون إلى من يوفرون لهم الأشياء الجميلة وضروريات الحياة التى يعتقدون أن الناس فى حاجة إليها .

فالزعماء السياسيون فى البلاد التى تسمى «بالديموقراطية» ، والذين يعتمدون على اختيار الشعب لهم ، نادراً ما يحاولون تنمية القوى الأخلاقية وروح التضحية إلا عندما تعلن الحرب ، أى عندما تصبح المهمة ليست إبعاد شبح الحرب وإنما كسب الحرب .

وإذا انتظرنا حتى يحدث ذلك مرة أخرى فإننا سننتظر طويلا جداً ، فلن يستطيع أحد أن يكسب الحرب المقبلة .

وإنى لعلى ثقة أن شعب الولايات المتحدة على استعداد للقيام بأعباء مجهودات السلم ، إذا طلب القادة منهم ذلك، سواء أكانوا من الرسميين أم من غير الرسميين الذين يثقون بهم ، وإذا شفع مع ذلك الطلب برنامج يفهمونه ويؤمنون به .

وهذا السعى نحو السلام يمكن أن يكون مغامرة رائعة بالنسبة لأولئك الذين يدركون الخطر ، ويبصرون الهدف ، ويتتبعون ما يحدث من تحركات معتادة .

إن الميدان فسيح ، مجاله العالم بأسره وما بداخله من جميع القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية والروحية . والوسائل متعددة وطنية ودولية . والمنظر دائب التغير . وليس هناك أى اتفاق على اصطلاح معين للسلام أو عمل يضمنه . وكل من يعظ الناس فى هذا إنما هو مخادع . فلن يضمن السلام سوى الجهود العديدة المتحدة فى مختلف الدرجات والأماكن . وفى هذه الجهود يمكن أن نجد لكل الدور الذى يلعبه .

إن المضاربة على هـذه اللعبة هى أضخم رهان لعب به أى رجل . وإننى لأتذكر —أيام أن كنت صبياً— قراءتى لقصة روبرت لويس ستيفنسن « نادى الانتحار » . كان أعضاء النادى يوزع عليهم ورق اللعب مساء كل سبت ، وكان على العضو الذى يسحب الآس الديناري أن يقتل العضو الذى يسحب الآس الأسباتى فى ظرف أربع وعشرين ساعة .

— لقد قرأت هذه القصة وأعدت قراءتها بأنفاس مبهورة .

— واليوم فإننا جميعاً —بشكل ما— أعضاء فى نادى الانتحار ، مع فارق واحد هو أن المسألة بالنسبة لنا ليست مسألة لعبة تتوقف على الحظ ، فلدينا الفرصة لمنع انتحار البشرية .

الفصل الثانى

إعرف عدوك

لقد ثبت أن النصيحة القائلة « إعرف عدوك » صالحة دائماً ، فإننا إذا لم نعرف من الذى يعاملنا كعدو ، ونعرف أى نوع من الأشخاص هو وطريقة تفكيره ، فإننا لن نستطيع أن ندافع عن أنفسنا جيداً ، فقد نتبين أننا ننشىء دفاعاً ضد خطر وهمى معرضين أنفسنا للخطر الحقيقى .

فى لعبة كرة القدم حيلة قديمة ما زالت تستخدم يطلق عليها إسم « تمثال الحرية » . ففى هذه الحيلة يأخذ أحد أعضاء الفريق المهاجم شكلاً واضحاً كمن يستعد لقذف الكرة إلى الأمام ، ومن ثم يندفع المهاجمون فى اتجاهه تاركين ثغرة خطرة ينفذ منها المهاجم الحقيقى .

وعلى الولايات المتحدة ألا تكون ضحية لمثل هذه الخدعة بحيث يوجه الرأى العام إلى خطر وهمى تاركا الأمة معرضة للخطر الحقيقى .

علينا أولاً أن نعلم ما الذى يولد الشعور بالعداء الذى يسمم الجو الذى نعيش فيه . ليس هناك أى عداوة فى قلب الشعب الروسى تجاهنا ، فليس بيننا و بينهم أى نزاع . فالروس قد أثبتوا فى مناسبات عديدة أن لديهم صفات حميدة من المودة والشجاعة والنظام ، ومات منهم ملايين عديدة فى أبشع العمليات البرية وأوسعها نطاقاً فى الحرب أثناء الغزو الألمانى .

فالروس يريدون السلام ، على الأقل كما يريده غيرهم من الناس ، فهم ليسوا أعداءنا إذن .

فالعدو — والعدو الذى لا يخفى عداوته — هى الفئة القليلة نسبياً والشديدة التعصب ، هو الحزب الشيوعى السوفييتى وعلى رأسه ستالين ، وللمكتب السياسى الذى هو المصدر الرئيسى للقرارات التى تتطلب الطاعة العمياء من صميم القلب من جميع أعضاء الحزب الشيوعى فى كل مكان من العالم .

هؤلاء الأعضاء فى الحزب الشيوعى لديهم سلطة استبدادية فى روسيا وفى كل مكان آخر ، وهم يعتقدون أن من واجبهم أن تمتد هذه السلطة وتشمل جميع أنحاء العالم ، ويعتقدون أن من حقهم استعمال الخداع والتدليس والإرهاب والعنف وأى وسيلة أخرى تقربهم من الغاية التى يبغونها ، وكل من يعارض سياستهم يعامل كعدو .

منذ أربع سنوات ، أى عام ١٩٤٦ ، كتبت بحثاً بعنوان « السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى وما يمكن عمله تجاهها » . وقد أيدت الحوادث ما قلته وقتئذ ، وقد أكسبنى ذلك مهاجمة الشيوعيين وسبهم إياى من ذلك الوقت .

وهاجمنى المستر فيشنسكى فى هيئة الأمم المتحدة ، ووصفنى بأننى من تجار الحروب . ولم يتورع عن التصريح علانية بأننى يجب أن أكبل بالأغلال . وصورت أنا والمستر مارشال فى مهرجان عيد أول مايو فى موسكو سنة ١٩٤٧ فى صورة من يقطعان شجرة السلام ، وفى كاريكاتير آخر أنا والمستر تشرشل كطوربيدين منطلقين من غواصة لإغراق سفينة السلام .

مثل هذا التشهير من الشيوعيين لا يعنى أى بغض لشخصى فقد كنا فى المؤتمرات وفى المناسبات الاجتماعية نتمشى سوياً فى حالة عادية يبدى كل منا للآخر أسمى مظاهر الاحترام .

وكثيراً ما حاول ستالين ومولوتوف وفيشنسكى أن يقذفوا التراب فى أعيننا

عن طريق حملات السلام التى تصور زعماء الغرب فى شكل تجار الحروب . بينما يدعى الزعماء السوفييت — وذلك للاستهلاك الخارجى — أن الشيوعية السوفييتية تريد أن تعيش فى سلام جنباً إلى جنب مع الرأسمالية .

والأغراض الحقيقية للشيوعية السوفييتية يمكن الحكم عليها على ضوء المذهب الرسمى الذى يدرس للملايين من الشيوعيين الذين يتكون منهم أعضاء الحزب فى روسيا وغيرها من البلاد . فهذا المذهب يعتبر إلى حد كبير مرشداً حقيقياً يمكن الاعتماد على ما فيه لإرشادنا أكثر من التصريحات التى يرددونها فى المناسبات لإيقاع البلبلة فى صفوفنا .

ليس من السهل فهم مبادىء ونظريات الشيوعية السوفييتية ، فإنها معقدة ومتداخلة تشبه فى صعوبتها الرياضيات الذهنية ، ولكنها تمسك فى قبضتها الملايين من الناس فى جميع أنحاء العالم ، فإذا كان الآخرون قد استطاعوا فهمها فلا شك أنهم لا يفوقون الأمريكيين ذكاء .

ورد فى كتاب التاريخ الرسمى للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى صفحة ٣٥٥ « لا يستطيع أن يقود الطبقة العاملة ويدفعها إلى الأمام سوى حزب قد تمكن من فهم النظرية الماركسية — اللينينية » .

ومن الصحيح كذلك أنه لا يستطيع سوى أولئك الذين تمكنوا من فهم هذه النظرية أن يتنبأوا ويقوموا بعرقلة أعمال هؤلاء الذين يتخذون منها « مرشداً لهم فى مقاومتها » .

إن التركيب الميكانيكى لمفجر زمنى معقد . ولكن إذا ركب مثل هذا المفجر فى مادة مفرقعة قد تدفع بنا إلى الأبدية ، فجدير بنا عندئذ أن نكرس القليل من دراستنا لهذه الميكانيكية التى طالما هى تدق ، فهى تدق منبئة بانقضاء الدقائق الباقية لنا فى الحياة .

إن الشرح السائد اليوم للنظرية الشيوعية هو ما يقوله ستالين . إن أعمال ماركس و إنجلز ولينين لها أهمية تاريخية ، ولكن وجهة نظرهم لم تعد بعد « مرشداً للعمل » إلا إذا أعاد ستالين تأكيدها . وآراء ستالين التى يعتمد عليها مدونة فى المجلد الخاص بمشاكل اللينينية ، وآخر طبعة متداولة حالياً هى الطبعة الحادية عشر التى نشرت فى موسكو عام ١٩٤٠ .

والدليل الرسمى لعام ١٩٤٠ لمطبوعات اتحاد جمهوريات روسيا السوفييتية (كتجنايا بالاتا) يقرر أنه قد تم طبع ١٣,٧٧٤,٠٠٠ نسخة من الطبعات السابقة . وهناك ثلاث طبعات من طبعة ١٩٤٠ . والصفحة الأخيرة من طبعة سنة ١٩٤٧ تقرر أن مجموع ما طبع حتى ذلك الوقت بلغ ٤ مليون نسخة ، و بذا يبلغ المجموع الكلى ١٨ مليون نسخة تقريباً ، وقد ترجم إلى ٣٥ لغة .

وقد أصبح لكتاب ستالين هذا من المكانة بالنسبة للحزب الشيوعى ، مثل ما كان لكتاب هتلر « كفاحى » بالنسبة للحزب النازى . فهو يشرح مذهب وأهداف الشيوعية السوفييتية وخططها ووسائلها لتحقيق السيطرة على العالم . لقد أهمل العالم كتاب هتلر إلى الوقت الذى لم يعد من الممكن فيه عمل شىء سوى الأسف ، و يجب ألا نقع فى نفس الخطأ بالنسبة لكتاب ستالين «مشاكل اللينينية» . إن قراءة «الجدلية المادية» ليست أمراً مسلياً ، ولكن متى أصبح المذهب الشيوعى السوفييتى مفهوماً فإن ذلك سيوضح لنا الكثير مما يحدث فى العالم اليوم .

إن أساس الشيوعية السوفييتية هو الإلحاد وافتراض عدم وجود الإله . وكل شىء قائم على هذا الأساس .

إذا لم يكن هناك إله فليس هناك إذن قانون أخلاقى أو طبيعى ، و يكون العالم المادى هو الأصل . و بينما تعترف الشيوعية السوفييتية بأن هناك أشياء روحية

مثل التفكير والأفكار ، فإنها تنعتها بأنها مجرد انعكاسات للبيئة المادية . وعليه ، وطبقاً لمبدأ ستالين ، فإن المهمة الرئيسية هى تنمية الحياة المادية للمجتمع (ص ٦٠٢) وخاصة الجماعة التى يطلق عليها « الجماهير » أو « الطبقة العاملة » التى تدير آلات الإنتاج الميكانيكية .

ومن أجل ضمان نجاح هذه التنمية المادية ، ولإنهاء « استغلال الفرد للفرد » ، وضعت جميع أدوات الإنتاج تحت سيطرة الدولة لتديرها طبقاً للسياسة التى يقررها قادة الحزب .

ويجب أن نلاحظ أن هذه هى الاشتراكية وليست الشيوعية . فالاتحاد السوفيتى يحكمه الحزب الشيوعى ، ولكن هذا لا يعنى أنه يطبق الشيوعية « إن الوصول بجمهوريات اتحاد روسيا السوفيتية إلى الاشتراكية قد تحقق فعلا ، ولكن المجتمع السوفيتى لم يصل بعد إلى الدرجة العليا من الشيوعية » (ص ٥٦٩) ، ولدى القادة السياسيين سلطة مطلقة ، فإن ديكتاتورية الطبقة العاملة تعنى « سلطة غير محدودة مستمدة من القوة وليس من القانون (ص ١٢٩) ، ذلك لأنه من خلال مثل هذه السلطة فقط يمكن كسب النضال من أجل تحقيق أغراض الجماهير » .

ليس «القانون» جهداً لإقرار « الحق » أو « العدالة » . فإذا لم يكن هناك قانون أخلاق ، فليس هناك أى شىء مثل الحق المجرد أو العدالة ، فالقوانين هى الوسائل والأحكام التى بوساطتها تملى دكتاتورية الطبقة العاملة إرادتها « لقمع أى مقاومة من أعداء طبقتهم » (ص ٣٢) .

ومادام ليس هناك إله فليس للأفراد أى حقوق قد منحها لهم الإله ، وليس لشخصية الفرد أية حرمة . فالمهم هى الرفاهية المادية للجماعة . وعليه فأى فرد قد تكون لديه رغبات أو معتقدات تقف فى سبيل رفاهية الجماعة يجب التخلص منه .

و « السلام » — محلياً كان أم عالمياً — ينظر إليه كحالة يكون فيها كل فرد متفقاً مع كل فرد آخر ، ولا يكون هناك أى نشاز ، وتسير الأداة الإنتاجية فى يسر تحت إدارة الزعماء السياسيين كمديرين للمصانع ، وكل من لا يتلاءم مع ذلك يكون مثل الحصاة بين عجلات الماكينة ويجب أن تنظف الماكينة منه .

إن ذلك يفسر لنا لماذا يكون تعداد المقيمين فى معسكرات الاعتقال السوفييتى دائماً حوالى ١٥ مليون فرد بالرغم من النسبة العالية فى الوفيات بينهم .

وهناك واجب بنشر هذا النظام حتى يعم العالم ، وهو ليس واجباً أخلاقياً ، لأنه ليس هناك قانون أخلاقى فى عرفهم ، ويفسر ذلك بأن الضرورات تبيح المحظورات لأنهم يعتقدون ويدرسون فى مبدئهم أن « ديكتاتورية الطبقة العاملة » لا يمكن أن تعيش آمنة إذا كانت تقتصر على بلدان قليلة ، وإنما ستكون آمنة فقط إذا أخذنا على عاتقنا أن تنتصر الاشتراكية فى جميع البلدان أو فى أغلبيتها ، وأن ينشأ حصار اشتراكى بدلا من الحصار الرأسمالى .

تقول الشيوعية السوفييتية إن النظام الرأسمالى فى الدول المسماة بالاستعمارية يعتمد على الحروب المتكررة ، « إنه يتضمن الحروب الاستعمارية كعنصر حيوى لوجوده » (ص ٣) . وهناك فى هذه البلاد « الاستعمارية » كراهية عميقة للشيوعية حتى إن قادتهم قد تعهدوا بمحاولة تدمير النظام الشيوعى إذا استطاعوا . « إن الدول البورجوازية والهيئات التى بها ... ترسل الجواسيس والقتلة والمخربين إلى بلادنا وهم يتحينون الفرصة المواتية لمهاجمتها بالقوة المسلحة » (ص ٦٥٧) .

ومنذ سنة ١٩١٧ ظلت الولايات المتحدة مدرجة فى قائمة هذه الدول الاستعمارية (ص ٣٤) .

وبما أن « الاستعماريين » سيحاولون حتما السعى لتدمير الشيوعية عن

طريق الحرب فإن على الحزب الشيوعى أن يبدأ بالهجوم كأمر دفاعى ، ويتخلص من الحكومات الغير الشيوعية مبتدئاً بالاستيلاء على البلاد الضعيفة ، وربما رأى أن تكون هذه البلاد هى المستعمرات التابعة للدول الغربية الاستعمارية (ص٥٢) وبذلك سيتم توسيع تدريجى « للاشتراكية » التى ستطوق الأمم الاستعمارية الكبرى أكثر فأكثر .

وعندما يتم مثل هذا التطويق ، أو يكون على وشك الإتمام ، فقد تواتى لحظة الهجوم التى ستمحق الدول البورجوازية وجيوشها العتيقة (ص ٦٦٠) ليحل محلها « اتحاد الدولة الواحدة » (ص ٣٧) التى هى الهدف الدولى للشيوعية . وعندئذ فإن جميع الشعوب فى كل مكان من العالم ستكون مرغمة على أن تفكر وتتصرف فى تناسق من أجل تأكيد السلام العالمى التى وهبت الشيوعية نفسها لتحقيقه .

والفقرة الثانية من كتاب ستالين تستحق التدبر . حتى مرحلة معينة من نمو القوى الإنتاجية تتم التغيرات فى العلاقات بين القوى الإنتاجية بشكل آلى ومستقل عن توجيه الأفراد ، ولكن ذلك يكون للحظة معينة حتى تصل القوى الإنتاجية النامية الجديدة إلى درجة مناسبة من النضج . وبعد نضوج هذه القوى تصبح العلاقات الإنتاجية الحالية ومنظموها — الطبقات الحاكمة — العقبة الكؤود التى لا يمكن إزاحتها إلا بالعمل الواعى من جانب الطبقات الجديدة ، بأعمال العنف ، بالثورة (ص ٦١٧) .

والظن بأن مثل هذه الثورة يمكن أن تتم بالوسائل السلمية فى نطاق الديمقراطية البورجوازية التى أعدت لتلائم حكم البورجوازيين،معناه إما أن الفرد قد فقد عقله وفقد معه الإدراك الإنسانى العادى ، وإما أنه قد تنكر بصراحة للثورة العمالية (ص ١٢٦) .

ويقول لينين «إننا لا نعيش فى دولة فحسب، بل نعيش فى نظام من الدول، وإن وجود الجمهورية السوفييتية جنباً إلى جنب مع الدول الاستعمارية لفترة طويلة أمر لا يمكن التفكير فيه، فإن واحداً منهم يجب أن ينتصر فى النهاية، وقبل أن تأتى هذه النهاية فلا مفر من وقوع سلسلة من الاصطدامات المخيفة بين جمهوريات السوفييت والدول البورجوازية. وذلك معناه أنه إذا أرادت الطبقة الحاكمة — البروليتاريات — أن تمسك بزمام الحكم، كان عليها أن تثبت قدرتها على القيام بذلك عن طريق التنظيمات المسلحة أيضاً» (ص ١٥٦).

كفانا هذا عن النظرية وعن المذهب ولننتقل إلى الحديث عن التنظيم. إن التنظيم الذى يتبعه الإتحاد السوفييتى طابعاً عدوانياً. فالحزب الشيوعى وزعماؤه يؤمنون بأنهم « هيئة أركان الحرب العامة » التى لا بد منها للحزب للامساك بزمام السلطة بنجاح (ص ٧٩). والعمال السوفييت يعتبرون كجنود العاصفة لعمال العالم (ص ٥٣٨) والحزب نفسه يتبع فى داخله نظاماً حديدياً « ....» وإن الوصول إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة والمحافظة عليها مستحيل دون أن يوجد حزب قوى بتماسكه ونظامه الحديدى . . . والأحزاب الشيوعية الدولية التى تركز نشاطها من أجل تحقيق وتثبيت دعائم ديكتاتورية الطبقة العاملة لا تستطيع أن تتساهل أو تسمح بحرية الإنقسام. إن الحزب يمثل وحدة الإدارة التى تحول دون المشاغبات والإنقسام فى السلطة داخل الحزب (ص ٨٠ و٨١ و٨٢)، هذه الوحدة الداخلية تتحقق عن طريق إجراء التطهيرات فى الحزب على فترات دورية بشكل يكون من الضرورى معه « معاملة بعض الرفاق بطريقة خشنة، غير أن ذلك لا يمكن منعه.

والدولة السوفييتية نفسها إحدى أدوات الحزب. « إن الحزب يمارس ديكتاتورية الطبقة العاملة »، فلا يمكن أن يتقرر أى شىء فى شأن أى مشكلة

سياسية هامة أو تنظيمية بواسطة الإتحاد السوفييتى دون التوجيهات الإرشادية من الحزب (ص ١٣٤ ، ١٣٥) .

والدولة بدورها تحت مثل هذا التوجيه من الحزب إنما هى منظمة حربية . « الدولة آلة فى أيدى الطبقة الحاكمة لقمع مقاومة أعدائها من الطبقات الأخرى . إن ديكتاتورية العمال هى حكم البروليتاريات — الذى لا يقيده قانون والذى أساسه القوة — للبورجوازية (ص ٣٢ ، ٣٣) . وطبقاً لهذه القاعدة فلا فردية سواء فى السياسة أو حتى فى الثقافة أو العلوم والفنون ، وهناك إجبار على التفكير والعمل بما يتلاءم مع الخطوط التى يرسمها الحزب ، وهناك إبعاد بالقوة لأى عنصر قد لا يتواءم معها » (ص ٣٢ — ٣٣) .

و بمقتضى هذا تقمع الفردية . ففى السياسة ، وحتى فى الآداب والعلوم والفنون ، يوجد إجبار على التفكير والتصرف وفقاً لسياسة الحزب ، و يوجد إبعاد جبرى لكل العناصر التى قد تشذ عن ذلك .

وفى سياسته الخارجية يبدى الإتحاد السوفييتى تشبثه بالنظرية التى تقول إن الغايات التى يسعى إليها لا يمكن تحقيقها إلا بوسائل العنف .

وهو يزعم أن المناطق المستعمرة لا يمكن أن تنال إستقلالها عن طريق التطور السلمى بل عن طريق الثورة (ص ٥٢) .

وفى الدولة غيرالمستعمرة يوجد تسلل ، سرى وعلنى ، بقصد الوصول بهؤلاء الذين يقبلون النظام الحديدى للحزب إلى المراكز الحساسة، للاستعانة بهم فى وقت الحاجة فى استخدام وسائل الإضرابات السياسية والتخريب والإرهاب وحرب العصابات والحرب الأهلية . ومبادىء الحزب التى أشرنا إليها تدرّس لجميع أعضاء الحزب بتوسع ، وهى عديدة . على أن سياسة الإتحاد السوفييتى إنما تعكس فى

الحقيقة هذه المبادىء ، و بالأخص فكرة أن التغيرات المرغوب فيها لا يمكن أن تتم بالوسائل السلمية ، وأن سبيل التطور السلمى ممكن فقط فى الأجل البعيد إذا انتصرت الطبقة العاملة فى معظم البلاد الرأسمالية الهامة .

ومنذ تكوين الإتحاد السوفييتى كانت هناك مجهودات مستمرة لتصوير الإتحاد كأنه محاط بقوى شريرة وأعداء مفترسين .

« علينا أن نذكر دائماً أننا محاطون بشعوب وطبقات وحكومات تصرح علناً بعداوتها الشديدة لنا ، وعلينا أن نذكر أننا معرضون فى كل وقت لجميع وسائل الغزو (ص ١٥٧) . فهناك مجهودات مستمرة لبذر بذور الكراهية تجاه مايسمى بالشعوب «البورجوازية» والاستعماريين«وخاصةالأمريكيين والإنجليز» . يجب ألا تبرد نار كراهيتنا لأعدائنا » (برافدا يناير سنة ١٩٤٨) . وهناك دائماً السب والافتراء على أشخاص قادة البلاد غير الشيوعية بأنهم « فاشيست » ، والمساهمة الاجتماعية المشتركة معهم ينظر إليها كعمل من أعمال الخيانة . والزواج منهم ممنوع .

و إنه من الملحوظ أن حرب الطبقات لا الحرب الأهلية هى التى تدرس كوسيلة مفضلة لتحقيق الحصار السوفييتى . وهذا يفسر لنا لماذا يستطيع ستالين أن يقول على غير عادته فى تصريحاته إن الإتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية كأمتين يستطيعان العيش جنباً إلى جنب فى سلام . . . دون قيام حرب بينهما .

فإن الاتحاد السوفييتى يحتفظ بقوة عسكرية هائلة يخصص لها نسبة عالية من الدخل القومى . ووجود هذه القوة العسكرية يقوى من شوكة الأحزاب الشيوعية فى كل مكان . ولكن ما زال أمراً مستبعداً أن الاتحاد السوفييتى ينوى أن

يستخدم الجيش الأحمر كقوة مهاجمة ، وقد حرص الحزب الشيوعى على أن يبين بإصرار أن القوة الحربية للدولة إنما أنشئت لتستخدم فى الدفاع قبل كل شىء ، وأن الهجوم هو مهمة الحزب الأول ليقوم بها بوسائل الحرب الطبقية والأهلية والتسلل والإرهاب والدعاية .

وتوضيح ذلك أمر مهم ، فإن الكثيرين يشعرون أن القادة السوفييت الشيوعيين يعاملوننا كأعداء ، وبما أن لدولتهم قوة عسكرية ضخمة فإن التفكير ينصرف بالتالى إلى أنهم سيدخلون فى حرب قومية ضدنا ، وأننا يجب أن نهتم بالأمور العسكرية .

أما عن كون القادة السوفييت يفكرون فعلا فى القتال ، فهذا ما سنتناوله بتفصيل أكثر فيما بعد ، ولكن ذلك ليس أمراً مؤكداً ، وإذا أخذناه على أنه شىء مؤكد، وحددنا موقفنا على هذا الأساس ، فإننا قد نقع ضحايا للعبة خادعة مميتة .

فالحزب يشن حرب الطبقات والحرب الأهلية وحرب العصابات فى كل مكان تكون الظروف فيه مناسبة . وهذا الأسلوب نجح فى الصين ، ويستخدم الآن فى الهند الصينية ، واستعمل فى اليونان .

والحزب يضع عملاءه فى المراكز الحساسة فى اتحادات العمال والأحزاب السياسية بقصد تدبير الاضطرابات والتخريب والاضطرابات البرلمانية لإضعاف المؤسسات الحرة ووضع أسس عدم الاستقرار الأهلى ، وهذا الأسلوب قد اتبع فى فرنسا وإيطاليا .

وهو يشيع التذمر بواسطة الدعاية الواسعة فى الراديو والصحف ، ويصور نظامه على أنه الوحيد الذى سيحقق أمنيات كل المتذمرين .

ويكبت جميع الخصوم الذين يقعون فى قبضتهم دون أدنى شفقة ، يرهب

القادة السوفييت المعارضين الذين قد يأتون بعدهم حتى يصمتوا لكى لا يصيبهم هم أيضاً ما أصاب إخوانهم إذا ما امتد النظام الشيوعى إلى بلادهم .

والتاكتيك السوفييتى الشيوعى أخطر من ذلك لأنه يشمل أساوب التقهقر ، و يشير سالتين إلىأن واضعى الاستراتيجية يذكرون دائماً أن هناك أوقات للهجوم وأوقات أخرى للتراجع . فليس من الضرورى أن يكون هناك تاكتيك هجومى دائم فى كل مكان ، وأنه من المهم أن تعرف « كيف تتراجع بنظام » كما تعلم « كيف تهاجم » ، وأن من الأمور الحيوية والشديدة الأهمية ألا تكون متعجلا ، كما أن « اللحظة التى توجه فيها الضربة الحاسمة » يجب توقيتها بعناية .

وفى هذا المضمار فإنالشيوعية السوفييتية أخطر من النازية الهتلرية التى يبدو أنها كانت تعتقد أنه من الضرورى أن تكون مهاجمة وتطلب الحصول على النصر فى وقت قصير محدد ، ففى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ قال هتلر « إن نجاح البرنامج النازى إنما يتوقف على وجودى شخصياً ، فإنه لن يأتى مرة أخرى رجل لديه كل السلطات التى فى يدى ، فوجودى إذن عامل ذو قيمة كبرى » .

إن الشيوعية السوفيتية تفكر لآجال أطول مدى وغير مقيدة بحياة أى رجل ، وستالين يقول « إن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية يجب ألا ينظر إليه كفترة عابرة ، و إنما يجب النظر إليه كحقبة تاريخية » (ص ٣٠ ، ٣١) .

فى الفقرات السابقة قدمت دون تحيز النظرية التى تقوم عليها الشيوعية السوفييتية ، و وسائلها كما يدرسها ستالين نفسه ، وأنا أعلم أن هناك أقوالاً معارضة تنادى بأن هذا تحليل لشىء قديم مهمل ، وأن الزعماء السوفييت قد تغيروا ، وأنهم لم يعودوا يهدفون إلى السيطرة على العالم ، وأنهم لا يستخدمون الآن وسائل الخداع وطرق التسلل والعنف ، وتلك فى رأيى أضغاث أحلام .

وإنى لأرجو وأعتقد أنه فى يوم ما ستأتى حكومة روسية وتعلن أن كثيراً مما تتضمنه نظرية ستالين قد أصبح عتيقاً بالياً كما فعل ستالين نفسه بكثير مما نادى به ماركس وانجلز .

إن ذلك ممكن الحدوث ، فقد حدثت تغييرات كبيرة فى النظريات فى الماضى، إذ كان تروتسكى وبوخارين يناديان بنوع آخر يختلف اختلافاً كبيراً عن شيوعية ستالين . وكذلك يفعل « تيتو » الملحد . ولكن لا يجب أن نسمح لأنفسنا بأن نعتقد أن الشيوعيين السوفييت قد تغيروا ، وأنهم سيحيدون عن المبادىء السابق ذكرها ، طالما أنهم وأتباعهم يأخذون كتاب ستالين على أنه الكتاب المقدس لهم الذى يتعلم منه الشيوعيون الحاليون وكذلك من يمكن أن يصبحوا شيوعيين . كما أننا لا يجب أن نصدق أن الشيوعية « السوفييتية » قد غيرت أساليبها إذا كنا نرى أن هذه الأساليب تطبق فى جميع أنحاء العالم .

ويحضرنى هنا مناقشة حدثت فى عام ١٩٤٧ فى لندن مع أحد القادة الرسميين لدولة شيوعية ، فقد قال لى إن الشيوعيين راغبون بشدة فى أن يعيشوا فى وئام جنباً إلى جنب مع الرأسماليين والابتعاد عن حرب الطبقات .

وقد سألته عما إذا كان يستطيع أن يفسر لى معنى الاضرابات السياسية العنيفة التى كانت سائدة وقتئذ فى فرنسا ، والتى دعا إليها توريز زعيم الحزب الشيوعى الفرنسى عند ما كان فى موسكو .

وقد رد على قائلا « ألا تعرف لماذا ؟ كان ذلك فقط كرد على مشروع مارشال » . وكانت معى نسخة من كتاب المشاكل اللينينية لستالين فتناولته وقرأت عليه الفقرة الآتية (ص ٥٩٧) :

« إن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية لا يمكن الوصول إليه عن

طريق التغير البطىء كالإصلاحات وإنما بتغير جوهرى فى النظام الرأسمالى ... بالثورة .. وبناء عليه وحتى لا نخطىء فى سياستنا فإن علينا أن نكون ثواراً لا مصلحين ... » .

وقرأت له من (ص ١٢) درساً عن فوائد « الإضراب السياسى العام » . وقلت « إن ذلك قد كتب قبل مشروع مارشال بوقت طويل ، فكيف يكون مشروع مارشال تفسيراً له ؟ » .

إننا نقف وجهاً لوجه أمام شىء خطير . إنه يبدو فى الوقت الراهن ثابتاً ولو أن أساليبه مرنة لا يمكن التكهن بها . إن الاتحاد السوفييتى لا يحكمه فرد مستبد مثل هتلر يستطيع أن يخطىء التصرف وفقاً لأهوائه وخيالاته .

ولكن عندما تتفاوض حكومتنا مع حكومة الاتحاد السوفييتى ، فإنها لا تتعامل مع أفراد أو رؤساء للدولة ، وإنما تتعامل مع هؤلاء الذين هم بجانب كونهم رؤساء للدولة زعماء فى الوقت نفسه لحزب محدد المذهب ، وهم كأعضاء فى الحزب يتشبثون بهذا المذهب بنفس الحماس للعقيدة الدينية تقريباً . إن فى روسيا حكما ديكتاتورياً ولكنها ديكتاتورية حزب وليست ديكتاتورية فرد (ص٨٠) .

إن الروس كقوم اجتماعيين يمكن أن يكونوا محبوبين ، أما كرسميين فهم أعضاء فى الحزب ، بل إنهم سجناء الحزب وعقيدته . ففى روسيا لا يستطيع أى زعيم فى الحزب أن يحيد عن اتجاهات الحزب دون أن يوقع بذلك وثيقة موته . وذلك يسرى على كل واحد منهم ، مهما يكن مركزه كبيراً . وكان ممكناً أن يسرى حتى على ستالين نفسه .

فى المفاوضات الهامة مع الاتحاد السوفييتى لا يستطيع أى أجنبى أن يتقابل

وجهاً لوجه مع هؤلاء الذين يتخذون القرار النهائى ، فالقرار النهائى يتخذ بمعرفة المكتب السياسى — الهيئة العليا للحزب — واجتماعاته سرية .

ليس هناك وهم أكبر أو أخطر من الظن بأن فى الإمكان أن يتخلى السوفييت عن نواياهم بطريق الإقناع .

ولا يمكن الموافقة على عمل أى شىء هام دون موافقة المكتب السياسى ويستثنى من ذلك « شراء عدو قوى وكسب مهلة » (ص ٦٢) .

وتأمل جيداً هذه الكلمة (قوىّ) .

فالقوة هى مفتاح النجاح فى المعاملة مع قادة السوفييت ، والقوة تشمل بالطبع لا مجرد القوة العسكرية فقط وإنما الاقتصادية والقوى الأخرى الغير مرئية ، مثل القيم الأخلاقية والرأى العام العالمى الذى يحكم على أعمال الناس وعلى درجة أدائهم لهذه الأعمال .

والزعماء السوفيت الشيوعيون أنفسهم لديهم قوى هائلة ، ولذا فهم يحترمون القوة التى عند الآخرين ، وليس لديهم سوى الاحتقار للتوسلات التى تنبعث من الضعف أو الخوف .

هذه هى طبيعة العدو الذى أمامنا ...

الفصل الثالث

الهـــدف

إذا كنا قد عزمنا على العمل من أجل المهمة الكبرى وهى النضال من أجل السلام ، فإن علينا أن نعرف ما نعنيه بـ « السلام » .

فإن بعض الناس يتصورون السلام بطريقة هى من الغرابة والتشويه بحيث يكون السعى إلى هذا السلام معناه الحرب فعلا .

مثلاً : بعض الأمريكيين يفكرون فى السلام كحالة تكون أمتنا فيها معزولة عن كل القوى الخارجية ومنصرفة إلى حياة منفردة ، وقبول هذه الفكرة يعتبر بمثابة دعوة إلى الحرب والهزيمة .

فالبرنامج السوفييتى يبغى محاصرتنا وعزلنا ، وهم يريدون ذلك ليس بقصد تركنا نعيش حياتنا الخاصة فى عزلة سلمية ، وإنما ليقضوا علينا بسرعة .

ولا أستطيع أن أفكر فى شىء يمكن أن يؤدى إلى الحرب والهزيمة للولايات المتحدة أكثر من عدم مبالاة الأمريكيين بما حولهم ، والجلوس لاهين ، بينما الشيوعية السوفييتية تلتهم البلد تلو الآخر ، وتتم حصارها طبقاً للخطة التى رسمت لعزلنا وإضعافنا وأخيراً القضاء علينا .

وتصور آخر خاطىء عن السلام ، وهو أنه يعنى أن يكون العالم تحت سيطرة الولايات المتحدة .

وليس بالشىء الجديد على الشعوب أن تقوم بتعريف السلام وتحديد معناه

على ضوء ما تملك من القوة بالنسبة للآخرين ، وثيوسيديدس يروى لنا أن الكورنثيين عند ما أرادوا أن يهيئوا سكان جزر البلوبونيز للحرب ضد أثينا كانوا يستحثونهم قائلين « إدعوا للحرب ولا تخشوا الخطر العاجل ولكن اجعلوا نصب أعينكم السلام الدائم الذى سيلى ذلك » .

وفى سنة ١٩٣٩ ، وقبل قيام الحرب العالمية الثانية بأسابيع قليلة ، كنت أحضر أحد المؤتمرات الدولية فى جنيف ، وهناك حاول بعض الألمان تفسير النظرية النازية بما يأتى :

إن العالم يشبه حديقة كان يجب أن تزدهر بمختلف أنواع الزهور الجميلة ، ولكن الألمان وحدهم لديهم الكفاءة ليكونوا البستانيين لهذه الحديقة ، وذلك بحكم طبيعتهم ونعمة الله عليهم ، وعلى ذلك فإذا قبل العالم أن يكون الألمان بستانيى حديقة العالم فسيتمتع كل فرد بالسعادة والرخاء ، ويصبح العالم مكاناً جميلاً ، ويتحقق قول هتلر فى الحصول على « سلام لمدة ألفى عام » .

وهناك بعض الأمريكيين الذين يسلّمون — بسذاجة وإلى حد ما بدون وعى — بأن العالم فى حالة السلام سيكون مطابقاً لمثلنا العليا ورغباتنا . ولعل هناك فئة قليلة تحب أن تضمن التفوق الأمريكى بما يسمونه « بالحرب الوقائية » لإزاحة العقبة الرئيسية الهامة القائمة فى « السلام الأمريكى » ، وفئة قليلة أخرى تعتقد أن السلام يمكن تحقيقه بتنظيم الأمم المتحدة فى شكل يجعلها تتبع دائماً ما هو « صواب » طبقاً للمقاييس الأمريكية .

لقد عرف العالم أوقات كانت فيها أمة واحدة تتمتع بالسيطرة السياسية وفى مركز يمكنها من إرغام غيرها على أن يتواءموا مع وجهة نظرها ، فقد كان هناك السلام الرومانى ، والسلام البريطانى ، ولكن كليهما جاء نتيجة للحرب ، وهذا

النوع من السلام لايمكن اكتسابه إلا بالحرب ، ولـكن فى الأيام الحديثة لايمكن أبداً أن تنجح أى « حرب لتضع حداً للحروب » .

وتصور ثالث خاطىء : أنه لـكى تستمر حالة السلام يجب أن يبقى كل شىء على ما هو عليه ، ذلك رأى أولئك الذين يشعرون بالرضاء عن حالهم .

ومن الأسباب المتـكررة لقيام الحرب ، الجهود التى تبذلها الشعوب القانعة الراضية لتعريف السلام بأنه تخليد للوضع الراهن .

إن التغير هو سمة الحياة الدولية تماماً كما فى حياة الفرد ، فإذا وضعنا العراقيل أمام كل تغيير فإننا نجعل حدوث التغيير باستخدام العنف والتدمير أمراً مؤكداً .

إن المنتصرين فى الحرب يحاولون عادة تقسيم العالم بما يناسبهم ، ثم يقولون إن « السلام » معناه الإبقاء على هذا الوضع إلى الأبد .

وذلك أمر مجافٍ للأخلاق وغير عملى .

وإذا أردت أن تختبر هذه الحقيقـة فاذهب إلى مكتبة عامة واحصل على أطلس قديم للعالم ، ويستحسن أن يكون « أطلس تاريخى » . أنظر إلى التسوية السياسية للعالم منذ خمسين عاماً ، منذ مائة عام ، أو منذ ألفى عام ، واسأل نفسك إذا كنت تحب أن يكون هذا هو حال العالم اليوم ، هل من الصواب أو من الأمور العملية الإبقاء على ملايين من الشعوب فى قبضة امبراطورية عفى عليها الزمن وتعفنت ؟

إن أحـد الأخطاء الـكبرى لعصبة الأمم ، كان محاولتها الإبقـاء على «الوضع القائم» . إن السلام يجب أن يكون حالة تتم فيها التغيرات بطريقة سلمية ، وعليه فنى كفاحنا من أجل السلام علينا ألا ننظر إليـه كحالة عزلة أو سيطرة على العالم من الولايات المتحدة أو الإبقاء على الحالة كما هى ، فالسلام حالة اجتماعية من

الاختلاف والتغير ، والأمريكيون يدركون ذلك لأن ذلك هو طبيعة مجتمعنا المسالم.

إن لدينا الآن مجتمعاً بعد أن حطمنا الحواجز أمام تحركات البضائع والأفراد والأفكار بين الولايات .

ولدينا التنوع لأن من القواعد الأساسية طبقاً لدستورنا أن تكون هناك حرية فى الفكر وحرية فى العقيدة ، وأن يكون لكل شخص الحق فى أن يحاول إقناع الآخرين بأن يؤيدوه فى رأيه .

ولدينا التغير السلمى فقوانيننا تسن وتتغير عن طريق ممثلين منتخبين ، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تمت كانت واسعة النطاق .

ومن الطريقة التى نسير عليها فى حياتنا القومية نستطيع أن نستخلص طريقة السلام العالمى .

إن العالم الذى يعيش فى سلام سيكون عالماً يسوده الأخذ والعطاء ، ولا حاجة إلى أن يكون عالماً تسوده التجارة الحرة وحرية التنقل والهجرة ، وإنما يحتاج إلى أن يكون عالماً ليست حدوده القومية ستائر حديدية .

إن عالماً يسوده السلام هو عالم تقابل فيه الاختلافات بالتسامح ولا تستبعد بالعنف .

كيف يمكننا أن نحقق هدفنا من إيجاد عالم يسوده السلام وحيث تكف الحكومات والأحزاب عن استخدام أساليب الخداع والإرهاب والعنف ؟

إن لدى بعض الناس مستويات عالية من الأخلاق بحيث يمتنعون طوعاً عن استخدام الوسائل الخسيسة فى الحصول على ما يريدون ، فهم يعتقدون أنه حتى النتائج الطيبة المرغوب فيها لا تبرر استخدام الوسائل الشريرة ، ولكن لا يمكن أن ننتظر من الملحدين أن يعملوا طبقاً لهذه المثالية . إن المقياس الوحيد

الذى يتوقع أن يلجأوا إليه هو مقياس التذرع بالصبر ، فهل هذ المقياس نافع ؟ إنه نافع بالتأكيد ، فقد أحرزت الوسائل الشيوعية السوفييتية نجاحاً مدهشاً .

إن عصبة صغيرة من الثوريين المتعصبين الذين لم يكونوا يسيطرون على شىء فى بداية عام ١٩١٧ ، قد أصبحت فى خلال جيل واحد تسيطر سياسياً على مايزيد عن ٧٠٠ مليون نفس هم تعداد ما كان من قبل اثنتى عشر أمة مستقلة . وهم يمارسون أيضاً نفوذاً هائلاً فيما تبقى من العالم ، فليس هناك بلد ليس لهم فيها قوة كبيرة داخل اتحادات العمال والأحزاب السياسية ، ونادراً ما توجد بلد منها ليس من الممكن أن تغوص فى لجة الفوضى الاقتصادية عن طريق الإضرابات السياسية التى تدعو إليها موسكو .

كيف إذن نستطيع أن نخلص العالم من الأساليب الشريرة إذا كانت هذه الوسائل تستطيع أن تحقق مثل هذا النجاح للذين يستخدمونها ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن فى أن نجعل العالم فى حالة لا يستطيع معها أولئك الذين يستخدمون هذه الأساليب الشريرة تحقيق إنتصارات كبيرة ، ومعنى ذلك ابتكار سياسات لا تجدى معها هذه الأساليب .

ليس هناك شك فى أن وسائل الشيوعية من الخداع والتدليس والإرهاب والعنف ممقوتة لدى معظم الناس ، ويتفق على ذلك ممثلو البلاد الذين يجتمعون فى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولكن هذا البغض مازال إلى حد بعيد فى مرحلة عاطفية ، ولم يتمخض بعد عن سياسات ثابتة تسندها القوة بحيث تكون قادرة على إحباط أثر الأساليب الشريرة التى تستخدمها الشيوعية السوفييتية ويضطرها إلى نبذها لعدم ملاءمتها .

لقد قامت الولايات المتحدة ببناء قوة عسكرية هائلة بحيث قد يرى زعماء

السوفييت أنه ليس المناسب القيام باعتداء عسكرى صريح قد يؤدى إلى الدخول فى حرب معنا ، وفى هذا المجال قد تكون سياستنا العسكرية سليمة طيبة ولكنها لا تحل كل مشكلة .

فلا بد من وجود القلق العميق طالما أن جزءاً كبيراً من القوة البشرية والموارد الطبيعية فى العالم تحت إدارة استبدادية لجماعة ليس لديها شك فى أن استخدام الحرب كوسيلة يؤدى بها إلى ما تريد . جماعة تعمل فى سرية وتستطيع أن تضرب دون إنذار .

وفوق هذا فإن كون الولايات المتحدة لديها قوة عسكرية هائلة لا يدفع وسائل التدليس والإرهاب والعنف كطرق للاعتداء الغير مباشر ، وبهذه الأساليب الشريرة أحرزت الشيوعية السوفييتية معظم انتصاراتها بعد الحرب .

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يستخدم الاتحاد السوفييتى الجيش الأحمر فى الغزو فى اعتداء مباشر ، وعليه فإن سياسة تقتصر على مجرد صد الاعتداء المباشر هى سياسة غير كافية .

سنتناول فى القسم الثانى السياسات التى اتبعتها أمتنا بعد الحرب فى سبيل السلام . وفى الجزء الثالث سنبحث فى قيمة هذه السياسات من ناحية ما نتوقعه منها ، ومن ناحية نواحى النقص فيها . وفى الجزء الرابع سنمضى فى إيضاح ما سنحتاج إلى عمله أكثر من ذلك بحيث تصبح سياساتنا ، فضلاً عن كونها سلمية دائماً ، كافية فى الوقت نفسه لإنهاء حالة التهديد الحالية .

القسم الثانى

السياسات التى لدينا

الفصل الرابع

لا تهدئة

إن كلمة تهدئة (بالإنجليزية) معروفة فى القواميس بأنها « الوصول إلى حالة من السلام أو تلطيف الحدة » . ومع ذلك فإن هذه الكلمة منذ اتفاقية ميونيخ فى ٢٩ سبتمبر سنه ١٩٣٨ قد أصبحت ذات سمعة سيئة .

ففى ميونيخ اتفق تشمبرلين ودلاديبه وموسولينى مع هتلر على أن ألمانيا تستطيع أن تضم إليها جزءاً من تشيكوسلوفاكيا مقابل وعد من هتلر بأنه لن يسعى إلى ضم أراضٍ جديدة ، وكان من المفروض أن هذه الصفقة ستحقق « السلام فى عصرنا » . ولأيام قلائل رحب أولئك الذين كانوا يشعرون بزفير أنفاس الحرب الحارة بهذه الاتفاقية .

وعلى كل حال فإن الأمور سارت بخلاف ما يعتقدون ، إذ يبدو أن إعطاء جزء من تشيكوسلوفاكيا لهتلر إنما كان فتحاً لشهيته ، ففى ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ احتل أراضى أخرى من تشيكوسلوفاكيا ، وفى ٢٠ مارس استولى على « ميمل » من ليتوانيا وشرع فى الاستعداد للانقضاض على بولندا .

عندئذ غيرت الحكومة البريطانية من سياستها فأعلنت فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٩ أنها تضمن سلامة بولندا . ومع ذلك فقد هاجم هتلر بولندا فى أول سبتمبر ، وعندها ، فى ٣ سبتمبر ، أعلنت انجلترا بالاشتراك مع فرنسا الحرب على ألمانيا و بدأت الحرب العالمية الثانية .

وقد أعطى ستالين صورة ناطقة لهذه الفترة من « التهدئة » . ففى ١٠ مارس

سنة ١٩٣٩ قام بتوبيخ ما أسماه « الدول غير المعتدية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة لـكونها . . . . . . » قامت باستسلام تلو آخر للمعتدين حتى أصبحنا نرى بأعيننا تقسيماً علنياً جديداً للعالم ومناطق النفوذ على حساب الدول الغير معتدية . والسبب الرئيسى لذلك هو أن غالبية الدول الغير معتدية وخاصة إنجلترا وفرنسا قد رفضت سياسة الأمن الجماعى وسياسة المقاومة الجماعية للمعتدين واتبعت سياسة عدم التدخل والحياد (ص ٦٢٥) .

والنتيجة التى نستخلصها من أحداث فترة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ بصفة عامة هى أن ستالين كان محقاً . إن الدول القوية التى ترغب فى السلام لا تستطيع الحصول عليه عن طريق إلقاء قطع من الدول الضعيفة من بين أنياب الديكتاتوريين الطموحين ، إن ذلك يجعلهم أشد ضراوة .

وعلى أى حال فإنه عندما اضطرت كل من روسيا والولايات المتحدة إلى دخول الحرب وأصبحتا حليفتين، كان لستالين رأى آخر ، فنراه يطالب — وخاصة فى مؤتمر يالتا الذى انعقد فى فبراير سنة ١٩٤٥ — بأن تقوم إنجلترا والولايات المتحدة بتهدئة الإتحاد السوفييتى بالموافقة على امتداد سلطانه فى الصين و بولندا وغيرهما من مناطق أوربا الوسطى .

وسواء اعتبرت هذه التهدئة كإجراء حربى أم لا فإنها ستظل دائماً محل جدل .

فنحن نبحث هنا أثر أعمال التهدئة أثناء الحرب فى سياسات الولايات المتحدة بعد الحرب من أجل السلام .

كانت نظرية السوفييت أن السلام المنشود فى المستقبل يتطلب الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحـاد السوفييتى ، فإذا « حدث » أن اتفقت هاتان القوتان العظيمتان كان السلام مؤكداً ، فإذا أخفقتا فى الوصول إلى اتفاق كان من المحتمل

قيام الحرب ، وعليه فإن على الولايات المتحدة — لصالح السلام — أن تقوم بتنفيذ كل ما يطلبه الاتحاد السوفييتى كثمن للاتفاق ، فإذا لم تفعل الولايات المتحدة ذلك كان معنى هذا أن أولئك الذين يمثلونها هم من تجار الحروب .

هذا ما واجهته الولايات المتحدة فى أول مؤتمر هام عقد بعد الحرب . وكان ذلك هو الاجتماع التمهيدى لمجلس وزراء الخارجية الذى انعقد فى لندن فى شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٤٥ . وكان المستر بيرنز هناك كوزير لخارجية الولايات المتحدة وكنت معه — ممثلاً للحزب الجمهورى — كمستشار .

وكان المجلس كما نصت اتفاقية بوتسدام يتكون من وزراء خارجية الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . وبدأ الخمسة فى مناقشة معاهدات الصلح الإيطالية ودول البلقان وفنلندا . وقد أحرزنا تقدماً حسناً ، بل إننا اتفقنا على العناصر الضرورية لهذه المعاهدات ، وتم التوقيع عليها فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ . ولكن بعد حوالى عشرة أيام ، ولدهشتنا جميعاً ، صرح المستر مولوتوف بأنه قد اكتشف لتوه أن الاجراءات التى اتخذت كانت خاطئة ، وأن وزير خارجية الصين ليس له حق الحضور فى الغرفة أثناء بحث المسائل المتعلقة بمعاهدة الصلح الإيطالية ، وأن وزراء خارجية فرنسا والصين ليس لهما حق الحضور بالقاعة عند مناقشة معاهدتى الصلح البلقانية والفنلندية ، لأن دولتيهما مشتركتان فى إعلان «شروط الاستسلام» ، وطبقاً لذلك فإنه يجب إرغام وزيرى خارجية فرنسا والصين على الانسحاب وإلغاء القرارات التى اتخذت فعلاً بحضورهما واعتبارها فاسدة وغير قانونية .

وإذا نظرنا إلى المسألة من الناحية الشكلية فإنها لا تبدو سوى مسألة إجراءات ، ولكن الواقع أنها كانت متصلة بالجوهر ، فإن الطلب فى جوهره كان

يعنى أن على انجلترا والولايات المتحدة أن تشارك الاتحاد السوفييتى فى إذلال حكومتى الصين وفرنسا بشكل علنى .

ولو أن الولايات المتحدة وافقت على هذا المطلب لكنا قد دمرنا الفرصة التى كانت مازالت بأيدينا للابقاء على حكومة صديقة فى الصين ، وكذلك المحافظة على حكومة صديقة لنا فى فرنسا .

ففى ذلك الوقت كان يوجد فى كل من الصين وفرنسا حزب شيوعى قوى يسعى إلى السيطرة على البلاد ، ولا شك أنهما كانا سيصلان إليه بسرعة لو وافقت الولايات المتحدة على إذلال الزعماء غير الشيوعيين لهذه البلاد بمجرد أن يطلب الزعماء السوفييت ذلك ، وعلى كل فإن ذلك كان الثمن الذى حدده مولوتوف للوصول إلى اتفاق مع السوفييت . وقد حاول الرئيس ترومان أن يغير من هذا الطلب فى رسالة شخصية بعث بها إلى المارشال ستالين ، ولكن ستالين رد عليه برفض صريح . وقد أثار مطلب السوفييت بشكل واضح موضوعاً جريئاً وهو هل على الولايات المتحدة — حتى بعد أن انتهت الحرب — أن تمضى فى التضحية بمصالح الحكومات الصديقة — الأضعف — من أجل الإبقاء على المظهر الخارجى للاتفاق مع الاتحاد السوفييتى . هل تستمر فى اتباع سياسة الترضية أثناء الحرب وتأخذ شكل ترضية سليمة ؟

فى هذه الأيام التى انعقد فيها مجلس وزراء الخارجية فى لندن عام ١٩٤٥ ، كان المستر مولوتوف يتبع مسلكا تميز ببراعة ندر أن يوجد لها مثيل فى الدبلوماسية ، فإن أعضاء الاجتماع كانوا قليلين ، فقد كان مكوناً من وزراء الخارجية ومع كل منهم أربع مستشارين يجلسون جميعاً حول مائدة مستديرة ، وفى جماعة بهذا العدد يستطيع المستر مولوتوف ، وهو مبارز ماهر ، أن يصل إلى أفضل النتائج . أما فى

الاجتماعات التى يحضرها عدد كبير فإن المستر فيشنسكى المدعى العام الكبير أقوى أثراً ، فإن كلماته التى ينطق بها حتى بلغة غير مفهومة تشبه انطلاق الرصاص من مدفع رشاش .

وفى لندن سنة ١٩٤٥ كان المستر مولوتوف فى أحسن حالاته وكانت الظروف فى جانبه . وهو نفسه لديه خبرة دولية طويلة إذ أنه وزير للخارجية منذ عام ١٩٣٩ .

وكان زملاؤه الأربع الآخرون يحضرون أول مؤتمر هام بصفتهم وزراء للخارجية عدا المستر بيفن الذى حضر الأيام الخمس الأخيرة فى مؤتمر بوتسدام .

وقد قدر المستر مولوتوف ببراعة بالغة الإمكانيات التى يستطيع استغلالها فنياً فى الوصول إلى غايته .

فمثلاً كان المستر بيرنز يتكلم بصراحة وحرية ، وقد أظهر مقدرة فى استطاعته أن يتحدث كشخص منسجم مع آخرين ، ولكنه لم يكن دائماً يحكم الصياغة القانونية . وقد حاول مولوتوف مراراً أن يجره فى الحديث آملا بذلك ، ما دام المستر بيرنز يتكلم ارتجالياً ، أن يتشعب الحديث فيجعله يتفوه بكلمات أو عبارات يمكن التمسك بها باعتبارها ملائمة للبرنامج السوفييتى .

فبعد أن ينتهى المستر بيرنز من كلامه ترى المستر مولوتوف يكرر القول بأنه متحير لأن المستر بيرنز كان يعبر عن وجهة نظره بعدة طرق مختلفة وأنه لا يدرى على وجه الدقة ماذا يريد أن يقترح ؟ هل يتكرم المستر بيرنز و يعيد لنا رواية ما كان يقوله بوضوح . وكان واضحاً أن المستر مولوتوف يأمل أنه فى حالة استرجاع و إعادة شرح تصريحات ارتجالية فإنه قد يتوصل إلى اختلاف فى الإعادة يستطيع أن يتمسك به .

وكان من المسلى حقاً مشاهدة المستر بيرنز وهو يروغ من الفخاخ الخطرة فى مباراة الذكاء هذه .

أما بالنسبة للمستر بيفن فقد اتبع المستر مولوتوف أسلوباً مختلفاً . فقد كان المستر بيفن عاطفياً سهل الإثارة سريع الفوران . وسرعان ما كان يندم على ثورته . وقد عامله المستر مولوتوف كما يعامل مصارع الثيران الثور . فكان يرميه بالسهام التى تصل به إلى قمة الإنفجار ، ومن هناك يتحول سريعاً إلى إبداء الميل إلى التسليم بالمطلوب ، وفى إحدى المرات أثاره إلى درجة أن المستر بيفن قال إن المستر مولوتوف يتحدث كما كان هتلر يتحدث وسرعان ما قفز المستر مولوتوف واقفاً على قدميه قائلاً إنه لم يأت إلى لندن كى يهان من وزير الخارجية البريطانى ، وترك مكانه من المائدة واتجه ناحية الباب ، وأسرع المستر بيفن خلفه ليفسر له عبارته الملتهبة . وكعلامة من علامات الإخلاص وحسن النية أشار بأنه يسلم للمستر مولوتوف برأيه فى النقطة موضوع الخلاف .

وكان المستر مولوتوف حريصاً على أن يفتح الباب ببطء شديد ، وقد عاد إلى مكانه قبل أن تترجم إليه كلمات المستر بيفن بالروسية بمدة طويلة ولكنه كان يعتقد أنه أحرز كسباً طفيفاً .

أما الهدف الذى توخاه المستر مولوتوف من المسيو بيدو فهو أن يثيره حتى يترك المؤتمر . وللوصول إلى ذلك أخذ يضرب على أوتار الحساسية المعروفة عن الفرنسيين والتى كانت ملحوظة فى المسيو بيدو .

فللمرة الأولى منذ استسلام فرنسا سنة ١٩٤٠ يجلس مندوبها على مائدة الدول الكبرى ، وكان الفرنسيون يشعرون بالألم والمهانة من جراء إبعادهم عن الاجتماعات الخاصة السرية التى سبقت مؤتمر سان فرانسسكو والإبعاد الكامل

عن مؤتمر بوتسدام ، وعلى هذا قرر المستر مولوتوف إشعال نار العنجهية الفرنسية بإبداء علامات عدم الاهتمام به .

مثال ذلك أنه كان يتحدث إلى المستر بيفن والمستر بيرنز طالباً تأجيل موعد الاجتماع لمدة ساعة دون أن ينبىء المسيو بيدو بذلك .

فى الساعة السابق الاتفاق عليها يحضر المسيو بيدو ، ثم يجلس منتظراً بصبر نافذ ظهور زملائه الأربع دون أن يحضر أحد . وعندئذ يعود إلى الفندق الذى كان ينزل به . وفى مرات عديدة كان على وشك العودة إلى باريس ، ولكنه كان يمتنع عن ذلك خوفاً من الوقوع فى الفخ الذى أعده المستر مولوتوف .

أما المستر وانج وزير الخارجية الصينى فإنه كان ذكياً ورزيناً وكان نادراً ما يتكلم . ولم يكن من الممكن استثارته . واتبع مولوتوف معه أسلوب التجاهل . فعندما كان يتكلم المستر وانج لم يكن مولوتوف يعيره أية أهمية ، ثم كان يتابع حديثه كأن شيئاً لم يقل . وقد أوضح أن الصين ، أوعلى الأقل الصين الوطنية لا تساوى فى نظره أكثر من صفر ، وأن مقعد المستر وانج كان من الأفضل أن يكون خالياً .

لقد أدى المستر مولوتوف دوره بمهارة . فإن أساليبه التى كانت تختلف فى كل حالة عن الأخرى كانت تنفذ بمقدرة غير عادية . لقد شاهدت جميع رجال السياسة الدوليين فى هذا القرن إبتداء من هؤلاء الذين اجتمعوا فى مؤتمر لاهاى للسلام سنة ١٩٥٧ . ولم أشاهد قط مقدرة دبلوماسية شخصية بهذه الدرجة من العلو والكمال كما شاهدت المستر مولوتوف فى هذه الدورة .

وعلى أى حال فإنه لم يحصل على النتائج التى كان يريدها ، فإن هذا الاحتراف الفنى لمستر مولوتوف قد اضطر إلى الاستسلام أمام إخلاص زملائه . وفى النهاية تراجع المستر مولوتوف عن إنذاره بأن السوفييت لن يستمروا ما لم

تنسحب فرنسا والصين ، ومالم تعتبر القرارات التى اتخذت بحضورهم باطلة ولاغية وأعيد النظر فيها من جديد .

ولما تبين أن الاتحاد السوفييتى يقف موقفاً شديد الصلابة ، أمضى وفد الولايات المتحدة أياماً فى شدة القلق . فقد كان الأمر صعباً على المستر بيرنز ، وهذا أول اجتماع هام يحضره كوزير للخارجية ، لأنه إنما وصل إلى منصبه كوزير للخارجية لأنه كان على درجة كبيرة من الكفاءة من ناحية تسوية الخلافات السياسية وإيجاد الصيغ القانونية التى تتفق على قبولها المصالح المتضاربة . وكان أمراً غير سار بالنسبة له أن يفكر فى العودة خاوى الوفاض .

وكان واضحاً أيضاً أن الإخفاق فى الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتى قد يؤدى إلى نتائج خطيرة ، فقد كان هنالك جزء كبير من الصحة فى قول السوفييت بأنه إذا لم تتوصل دولتانا إلى اتفاق فإن السلام سيكون فى خطر .

وفى يوم الأحد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، تحدثت مع المستر بيرنز فى غرفة نومه بفندق كلاردج حول المشكلة . وقد سألنى عما إذا كنت لا أشعر بأن هناك أساساً نستطيع معه الوصول إلى اتفاق ما ، فأخبرته بأننى لا أرى أى أساس لمثل هذا الاتفاق .

ومن الفندق توجهنا إلى حجرة اجتماع المجلس فى لانكسترهاوس ، ولم يشر إلى المستر بيرنز بأى تلميح عما سيكون عليه قراره النهائى . وقد ظهر ذلك على كل حال فى خلال المناقشات التى دارت فى ذلك اليوم ، فقد رفض طلب السوفييت معلناً أنه لن يقبل أى تسوية يضحى فيها بالصداقة التاريخية لبلادنا مع الصين وفرنسا من أجل الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتى .

فى هذه اللحظة ولدت سياستنا لما بعد الحرب ، سياسة « عدم التهدئة » ،

والتزمناها من وقتها حتى الآن بصفة عامة . إننا نرفض الابتزاز الدولى .

وإن اتباع سياسة عدم التهدئة لا يعنى أننا نرفض الوصول إلى تسوية خالصة ، ولا يعنى أيضاً أننا نسعى إلى الاختلاف لمجرد رغبتنا فى الاختلاف . إن المسائل المعلقة أمر ضرورى لكل مجتمع مسالم ، ولكن التسوية تتطلب رغبة خالصة من كل من الطرفين فى التنازل عن بعض الأشياء ، وعادة ما تكون هذه الأشياء ملكاً له وليست مما يخص أمماً أخرى . ولكن من الأمور المناقضة لمذهب الشيوعية السوفييتية أن تتنازل عن أى شىء يدخل تحت سلطانها .

فى « يالتا » كان يبدو أن المارشال ستالين يوافق على بعض الشروط التحفظية ، والواقع أن الاتحاد السوفييتى لم يراع هذه التحفظات مطلقاً . فمتى حصل القادة السوفييت على ما يريدون من الولايات المتحدة ، مضوا فى طريق تحقيق هدفهم الأساسى ، مستعينين فى ذلك بإذعاننا ، للقفز إلى مدى آخر من التوسع العدوانى ، إعادة تقسيم آخر للعالم فى صالحهم .

إن الإجراء الذى اتخذناه فى اجتماع لندن كانت له نتائج خطيرة الشأن كما توقعنا ، فقد كان يعنى إنتهاء عصر طهران ويالتا وبوتسدام ، وانتهاء الإدعاء من جانب السوفييت بأنهم أصدقاؤنا . وبدأت فترة كان فيها عداؤهم لنا مكشوفاً وعلنياً فى جميع أنحاء العالم .

كان ذلك عملاً كريهاً ، ولكن كان لا بد أن يحدث فى يوم ما ، ومن الخير أنه حدث قبل أن تحدث استسلامات كبرى أخرى للاتحاد السوفييتى على حساب أصدقائنا . فإننا كنا بعد فترة وجيزة على وشك أن نصبح بدون صديق أو شرف فى العالم .

وعند عودتى إلى الولايات المتحدة ، أذعت فى حديث لى بالراديو فى

٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ أن ما حدث فى لندن لم يخلق مصاعب ، وإنما أزاح الستار عن المتاعب القديمة الوجود ، والتى كانت تحجبها الحرب ، وأن من المفيد لنا الآن أن نعرف الحقائق .

بعد خمس سنوات تقريباً من العداء الصريح ، يبدى الرأى العام فى كثير من البلاد الغربية ميلاً طبيعياً ومعقولاً للتخفيف من حدة التوتر . ويجب ألا يكون معنى ذلك العودة إلى أسلوب طهران ويالتا حيث كانت الكلمات الطيبة وحدها هى التى تعبر عن مظاهر الاتفاق والصداقة .

إن قادة السوفييت يلقون إلينا بهذا الطعم دائماً ، ففى جميع اجتماعات الأمم المتحدة كان السوفييت يلحون فى الاتفاق على عدم التسلح ، ويتعجلون الاتفاق على تحريم الأسلحة الذرية ، وقد أوضحوا أكثر من مرة أنهم يبغون الوصول إلى اتفاقيات ، ولكن هذه الاتفاقيات كانت دائماً من ذلك النوع من الاتفاقيات التى :

نتمسك نحن بها ويستطيعون هم التخلص منها .

والتى تجعلنا نهجع فى شعور من الأمن الزائف بحيث نوقف الاستعداد العسكرى والاقتصادى اللذين يثبتان دعائم العالم الحر .

والتى تعطى للشيوعية السوفييتية منطقاً تدعى به أننا شركاؤها من الناحية الأدبية فى تثبيت مركزهم فى المساحات الشاسعة التى اجتاحوها ، وفى توسيع نطاق هذا المركز ما داموا يستعملون الوسائل غير العسكرية .

وقد صرح المستر أتشيسون فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بأن من الممكن الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتى إذا كان ذلك الاتفاق يؤكد حقيقة ماثلة أو وضعاً قائماً وما عدا ذلك فإنهم لا يتفقون على شىء .

فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذى انعقد فى باريس (مايو — يونيه

سنة ١٩٤٩) ومثل الولايات المتحدة فيه المستر أتشيسون ، وكنت معه كمستشار ، توصلنا فعلا إلى بعض الاتفاق مع الاتحاد السوفييتى ، وكان أهمها الاتفـاقية التى توصلنا إليها بشأن منع فرض الحصار على برلين . وقد كانت الاتفاقية تقريراً للواقع وهو أننا استطعنا بواسطة الجسر الجوى إظهـار مقدرتنا وعزمنا على التغلب على الحصار .

ولم نضح بمراكزنا أو مصالح أصدقائنا للوصول إلى هذا الاتفاق .

ولم نركن إلى الاتفاقية ونعتقد أنه ليس هناك خطر ما على مركزنا فى برلين ، فالجسر الجوى مستعد للعمل عند أول إشارة .

إن الاتفاقات المحدودة المجال قد تـكون عملية ونافعة من وقت لآخر ، ولـكن عدم وجودها لا يجب أن يخيفنا إلى الدرجة التى نطرح معها عقولنا وخبرتنا جانباً ونعود إلى سياسة الاتفاقات التى على الورق فى سبيل الحصول على مبرر للتخاذل ، فإننا قد نبذنا هذا السبيل منذ اجتماع مجلس وزراء الخارجية فى لندن عام ١٩٤٥ وكان التخلص منه عملا طيباً .

لا يجب علينا أن نذعن أبداً أو نغير من موقفنا لمجرد وعود من القادة السوفييت ، أو لمجرد مظهر الاتفاق دون التأكد مما إذا كان هناك اتفاق حقاً .

إذا ما التزمنا هذه القاعدة فى تصرفنا كانت لدينا سياسة حسنة وثابتة سنحتاج إليها لتنفيذ برنامجنا للسلام .

إنها سياسة سلبية وليست كافية ، ولـكنها سياسة معقولة ولا يمكن تجاهلها لوقت طويل دون أن تحدث كارثة .

الفصل الخامس

الأمم المتحدة

كثيراً ما يقال إن الأمم المتحدة هى حجر الزاوية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية . ذلك شعور طيب رغم أنه غامض إلى حد ما ، ولكى تقدر بالضبط ما يمكن القيام به عن طريق الأمم المتحدة فإن من المهم أن نفهم طبيعة هذه المنظمة العالمية ، ماذا تستطيع أن تفعله ، وما الذى لا تستطيعه ، إنها لا تستطيع أن تفعل كلّ شىء . وهى ليست ضماناً أوتوماتيكياً للسلام ، إن إمكانياتها هائلة ولكن هذه الإمكانيات تختلف عن الفكرة التى يعتقدها كثير من الناس .

إن موجزاً تاريخياً قد ينير لنا السبيل .

ميثاق الأطلنطى

عندما اجتمع الرئيس روزفلت بالمستر تشرشل فى نيوفاوندلاند فى أغسطس سنة١٩٤١، وأصدروا تصريحهم عن أهداف السلام ، لم يأت ذكر لمنظمة دولية . وقد اقترح المستر تشرشل — كما علمنا وقتئذ — أن يتضمن التصريح الإشارة إلى مثل هذه الهيئة ، ولكن الرئيس روزفلت رغب عن ذلك قائلاً للمستر سومنر ويلز إنه يعتقد أنه « ليس هناك شىء عديم النفع أكثر من إعادة تكوين منظمة مثل الجمعية العامة لعصبة الأمم » . وكما قال المستر ويلز فإن الرئيس شعر بضرورة وجود مرحلة من الانتقال « وفى أثناء هذه المرحلة تتكفل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بحفظ الأمن فى العالم » .

وما حدث بعد ذلك كان درساً لنا ، فهو يبين الدور الهام الذى تستطيع

الزعامة الشخصية والجهود الفردى أن يلعباه فى التأثير على السياسات القومية من أجل السلام . فقد تزعمت الكنائس الدعوة إلى إنشاء منظمة عالمية ، فقد كان الاتحاد الفيدرالى لكنائس المسيح فى أمريكا قد قام بإنشاء لجنة فى ديسمبر سنة ١٩٤٠ مهمتها السعى إلى سلام دائم قائم على العدالة .

وكنت رئيساً لهذه اللجنة ، وعقدت لجنتنا أول اجتماعاتها فى سبتمبر سنة ١٩٤١ عقب إعلان ميثاق الأطلنطى مباشرة ، وقمنا فوراً بشن حملة لتفهيم الرأى العام بالولايات المتحدة مدى الحاجة إلى منظمة عالمية .

ونظمت معظم الكنائس البروتستانتية حلقات دراسية عن النظام فى العالم . وقد سيرت اللجنة بعثات قومية للنظام العالمى « يرأسها الوزراء ورجال الكهنوت إلى جميع المدن الرئيسية بالولايات المتحدة . ونشرت تقرير « الأعمدة الستة للسلام » مقرراً فى اختصار و إقناع الحاجة إلى منظمة عالمية ، والمهام التى تأخذها على عاتقها . وأصبح ذلك التقرير معروفاً على نطاق واسع فى داخل البلاد وفى الخارج .

وفى هذه المسألة كانت الكنائس البروتستانتية على تعاون وثيق مع الأروام الكاثوليك والجماعات اليهودية وقد استطاعوا أن يوحدوا هدفهم بالرغم من الخلافات المذهبية فيما بينهم .

وقد آتت هذه الجهود وغيرها ثماراً مبكرة ، إذ أنه فى سنة ١٩٤٣ اتخذ الكونجرس قراراً بإنشاء منظمة عالمية ، وفى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ذهب المستر « هل » وزير الخارجية إلى موسكو لحضور اجتماع بشأن هذا الموضوع مع وزراء خارجية المملكة المتحدة والاتحاد السوفييتى . وفى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ أتم هناك مع وزيرى الخارجية الآخرين والسفير الصينى « تصريح الأمم الأربع » من أجل منظمة عالمية .

لقد أمسك الرأى العام بالزمام واستطاع فى خلال عامين أن يغير من اتجاه الحكومة .

دومبارتون أوكس

كان قرار موسكو فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ خطوة هامة إلى الأمام . ولكنه كان أكثر قليلا من قرار . وذلك من ناحية المبدأ . ولترجمة هذا المبدأ إلى برنامج مفصل ، أثيرت مسائل هامة معقدة تناولها بالبحث المؤتمر الذى عقد من ممثلى الاتحاد السوفييتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فى دومبارتون أوكس فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

وقد قام مستر ليو باسفولسكى ورجاله من موظفى وزارة الخارجية الأمريكية بإعداد المؤتمر بمقدرة وكفاءة تحت إشراف المستر هل وزير الخارجية والمستر سومنر ويلز ، وكان فى ذلك الوقت مساعداً للمستر هل . وهكذا اتخذت الولايات المتحدة خطوة استهلالية قوية .

ولكن مؤتمر دومبارتون أوكس كان يعمل فى ظروف معينة غير ملائمة . فالمؤتمر لم يكن علنياً ، ولو أنه غالباً ما يكون للأعمال التمهيدية جوها الخاص ، ولكن إذا أردنا أن نحصل على أفضل النتائج فيجب أن يشترك الرأى العام اشتراكا كاملاً فى النتائج التى يتوصل إليها .

ومن ناحية أخرى كان الذى قدم مقترحات دومبارتون أوكس هى الدول « الثلاث الكبار » ، وكانت تمثل القوى الرئيسية التى كانت مشتبكة فى الحرب ضد ألمانيا واليابان . وربما كان لذلك أثره فى شعورها بأن السلام يتوقف فى الدرجة الأولى على الأمم القوية التى تستطيع أن تستخدم القوة الحربية لفرض نظريتها عن « السلام » على باقى دول العالم .

لعله لم يكن من الممكن تفادى أن يكون مؤتمر دومبارتون أوكس خاصاً — وقد كان مؤتمراً تمهيدياً بطبيعته — وأن يقتصر على الدول الكبار الثلاث .. وقد سمح للصين فيما بعد أن توقع على ما قام به الثلاثة . ولا شك أنه كان لذلك مزاياه وكان له أضراره أيضاً . و إحداها أن النتائج النهائية كانت تحمل فى ثناياها أن السلام معناه أن تقوم الدول ذات القوة العسكرية الكبرى بالمحافظة على النظام فى العالم .

وعند نشر مقترحات دومبارتون أوكس فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤، قوبلت ببعض التحفظ من هؤلاء الذين كانوا يعملون لإنشاء هيئة تعبر عن الرأى العام من أجل قيام منظمة عالمية . و بدأت جماعات الكنيسة وغيرها العمل مرة أخرى من أجل إعادة النظر فى مقترحات دومبارتون أوكس ، وذلك فى المؤتمر الدولى الذى تقرر انعقاده فى وقت ما من سنة ١٩٥٤ .

ولقد شعرنا أن مقترحات دومبارتون أوكس كانت مغالية فى الاعتماد على وحدة القوى الأربع الكبرى بعد الحرب . وفى رسالة منى إلى المجلس الاتحادى للكنائس فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، قلت إن النصوص الخاصة باستخدام مجلس للفرق العسكرية فى ظل حق استعمال الفيتو ، يفترض إجماعاً سياسياً من جانب الدول الكبرى ، وهو إجماع يندر أن يحدث ، إنه إجماع لو توافر وساد لكان ضماناً للسلام .

ولما كانت السياسات العسكرية المنسقة للدول الكبرى أمراً لا يمكن الاعتماد عليه ، فهناك حاجة إلى استخدام أساليب أخرى لإيجاد منظمة عالمية للدعوة إلى القوة المعنوية — قوة الرأى العام العالمى . كما أن الدول الصغرى تستحق أن تكون فى مركز أكثر نفوذاً . فكلا هذين الهدفين يستدعيان زيادة الاعتماد على الجمعية

العامة المقترحة ، فهى ستتكون من ممثلين لجميع الأمم ، والمناقشات التى ستدور بها ستكون مرشداً للرأى العام العالمى ، كما أنها ستعكس الحكم الأدبى العالمى .

وقد شعرنا أيضاً بأن هناك حاجة إلى إنشاء لجنة لحقوق الإنسان ، ولنظام تعبر المنظمة العالمية من خلاله عن اهتمامها بشعوب المستعمرات ويساعدهم على التطور إلى حكم أنفسهم بشكل سلمى .

مؤتمر سان فرانسيسكو

كانت الفكرة الأولى عن مؤتمر سان فرانسيسكو أن مهمته لن تعدو الحصول على تصديق الدول الصغرى على ما اتفقت عليه الدول الثلاث الكبرى والصين بعدها فى دومبارتون أوكس . وعلى أى حال فإنه عندما انعقد المؤتمر فعلا عرف أن مهمته هى المهمة الجوهرية العظمى ، ألا وهى إعادة النظر فى مقترحات دومبارتون أوكس بحيث يمكن للمنظمة العالمية أن تبقى وتعمل شيئاً ما حتى ولو انقسم الأربعة الكبار على أنفسهم فى المستقبل .

وكانت مهمة إعادة النظر هذه من الصعوبة بمكان ، لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة شعرتا بضرورة الوقوف إلى جانب مقترحات دومبارتون أوكس إلا إذا رغب الاتحاد السوفييتى فى تغييرها ، وهكذا أصبح للاتحاد السوفييتى حق (الفيتو) ضد أى تغيير لمقترحات دومبارتون أوكس .

أما المهمة الشاقة فى سان فرانسيسكو فكانت الحصول على موافقة الاتحاد السوفييتى على إفساح المجال فى المنظمة العالمية بحيث تصبح مكاناً تناقش فيه المشاكل العالمية بشكل علنى . ولما كانت الحكومة السوفييتية تعتقد بضرورة حكم القوى للضعيف ، فقد كانت ترى أن الرأى المثالى هو أن يقوم الاتحاد

السوفييتى والولايات المتحدة — أكبر قوتين — بالاتفاق فيما بينهما على ما يجب عمله ، ثم يفرضا إرادتيهما على باقى أمم العالم . وقد وقف المستر مولوتوف والمستر جروميكو — ممثلا الاتحاد السوفييتى فى المؤتمر — موقف المعارضة الشديدة (و بصفة خاصة) من جميع النصوص التى توسع حق المناقشة العلنية داخل مجلس الأمن والجمعية العامة .

وأصر المندوبون السوفييت على أن يكون للاتحاد السوفييتى حق منع أى مناقشة لا يرغب فيها فى مجلس الأمن ، واحتجوا بأن مثل هذه المناقشة إذا لم يتفق عليها الجميع ستكشف على الملأ الخلافات التى بين القوى العظمى ، وهذا أمر ليس من مصلحة السلام .

وشعر مندوبو الولايات المتحدة أن امتداد تفسير حق الفيتو إلى هذا المدى سيقضى على الفائدة المرجوة من مجلس الأمن ، ولذا أصررنا على أن لا يسرى حق استخدام الفيتو على المناقشة .

و بدا لوقت ما أن المؤتمر سيتحطم على صخرة هذه المشكلة ، فقد وقف المندوبون السوفييت موقفاً شديد الصلابة منها ، وكذلك مندو بو الولايات المتحدة الذين كانوا يتمتعون بالتأييد الأدبى من جميع الأمم الأخرى الممثلة فى المؤتمر .

وعندما بدا أن فشل مؤتمر سان فرانسيسكو بات محققاً ، أرسل المستر ستيتينيوس فى ٢ يونيو سنة ١٩٥٦ تقريراً جريئاً إلى موسكو عن موقف الولايات المتحدة ، موجزه أن الولايات المتحدة تفضل التخلى عن فكرة المنظمة العالمية على إنشاء وحدة عاجزة مثل المنظمة التى يطلبها الروس ، لأننا نشعر أن ذلك يعتبر تزويراً و يخيب الآمال الكبار التى يحاول الجنس البشرى تحقيقها .

وفى ذلك الوقت كان هارى هوبكنز فى موسكو يبحث مستقبل العلاقات

الأمريكية السوفيتية بعد وفاة الرئيس روزفلت . وقد قام هو والسفير هاريمان بتسليم الرسالة إلى المارشال ستالين فى ٦ يونيو، وجاءت النتيجة بسرعة فقد أعطيت التعليمات لمندوبى السوفييت فى سان فرانسيسكو بالموافقة على ألا تنفرد أية قوة بحق الاعتراض على المناقشات داخل مجلس الأمن .

وقد أثير هذا الموضوع مرة أخرى عند بحث مسألة المناقشات فى الجمعية العامة . وهناك طالب الاتحاد السوفييتى بالحد منها مرة أخرى ، فقد كان لا يريد أن تكون الجمعية العامة فى مركز يمكنها من مناقشة الأمور التى يرى الاتحاد السوفييتى أنها تعنيه وحده ، والتى قد يرغب فى معالجتها بوسائله الخاصة دون التعرض لاحتمالات التعليق على أعماله وكشفها علانية . وثار خلاف آخر .

وكان الموعد الذى تحدد لانتهاء أعمال المؤتمر قد اقترب ، وتحدد فعلاً اليوم الذى يتم فيه توقيع الميثاق .

ومرة أخرى اتخذ المستر ستيتينيوس موقفاً حازماً بتأييد إجماعى من جميع أعضاء وفد الولايات المتحدة . ففى ١٩ يونيو أرسل مذكرة إلى المندوبين السوفييت وإلى السفير هاريمان فى موسكو ينبئهم فيها بأنه إذا لم يمكن التوصل إلى حل مرض قبل ظهر اليوم التالى ، فإن الولايات المتحدة ستقترح على المؤتمر أن يقترع على الأعمال التى أنجزها ، تاركا للاتحاد السوفييتى أن ينسحب إذا شاء . وفى الساعة الثانية عشر تماماً من اليوم التالى ٢٠ يونيو اتصل المستر جروميكو تليفونياً بنا وأنبأنا بأنه قد تلقى تعليمات من موسكو بأن يتفق معنا على الصيغة التى تكون مقبولة لدى المؤتمر كله .

لقد كان هناك فى سان فرانسيسكو موضوعات هامة أخرى بجانب هذين الموضوعين اللذين أوضحتهما ، سنتناول بعضها فى الفصول الأخيرة أثناء عرض السياسات الخارجية .

لقد سردت هاتين القصتين المتصلتين بحق المناقشة فى مجلس الأمن والجمعية العامة لأنهما تزيحان الستار عن أى نوع من المنظمات كنا نفكر فى إنشائه . لقد أدرك وفد الولايات المتحدة لأول وهلة أنه أمر بعيد الاحتمال أن تصبح الأمم المتحدة وسيلة « لفرض السلام » باستخدام بأس الدول العظمى العسكرى الاقتصادى لفرض السياسات التى يتفق عليها . لذا رأينا أن النوع الوحيد من القوة الذى يمكن أن يعتد به فى هذه المرحلة من مراحل تطور العالم ، هى القوة الأدبية ، وقوة الرأى العام العالمى . هذا هو السبب الذى جعلنا نتمسك ونعلق أهمية كبرى على المواد التى تضمن حرية المناقشة فى الجمعية العامة ومجلس الأمن . لقد أردنا للأمم المتحدة أن تصبح كما وصفها السناتور فاندنبرج « الندوة التى يلتقى فيها العالم » ، وعرفنا أنها تستطيع بهذا الشكل أن تكون ذات أثر فى سبيل السلام .

هذا الاحتمال هو ما سعينا إلى تحقيقه فى سان فرانسيسكو وما توصلنا إليه فعلا .

هذه هى إمكانيات الأمم المتحدة التى يجب أن تكون مفهومة اليوم إذا أريد من الولايات المتحدة أن تجعل من الأمم المتحدة حجر الزاوية فى سياستها .

وتوجه اليوم بعض الانتقادات للأعمال التى تمت فى سان فرانسيسكو ، فيقال إنه كان يجب علينا أن نجعل من الأمم المتحدة حكومة عالمية مزودة بقوة عسكرية خاصة بها تنفذ قرارات مجلس الأمن التى تتخذ بالأغلبية دون الالتفات إلى حق الفيتو .

والبعض يظن أن الأمم المتحدة أداة عقيمة لأنها لا تشبه هذا النوع من المنظمات وأنها ستظل عديمة الجدوى حتى تأخذ هذا الشكل .

والرد على ذلك .. أنه ليس هناك فرد حضر مؤتمر سان فرانسيسكو ، أو كان على معرفة تامة بالأحوال الدولية التى كانت سائدة وقتذاك ، يعتقد بإمكان ذلك . فبالرغم من أنه من الأمور المرغوب فيها أن تصبح الأمم المتحدة حكومة عالمية ، فقد تعرضت علاقاتنا بالاتحاد السوفييتى إلى أقصى درجات التصدع لمجرد الحصول على موافقة الاتحاد السوفييتى على عدم امتداد أثر الفيتو إلى حرية المناقشات فى مجلس الأمن ، والحصول على حق المناقشة العلنية فى الجمعية العامة .

والاعتقاد بأن الاتحاد السوفييتى كان سيوافق على أن يعرض نفسه لعمل حربى بتوجيه من مجلس الأمن الذى كان الاتحاد السوفييتى أقلية فيه ، مثل هذا الاعتقاد فيه بعد عن الواقع وتحليق فى عالم الخيال .

وفوق هذا فإنه حتى لو أخذ الميثاق الشكل الذى قد يفضله البعض فى كتابته فإن لنا أن نكون متأكدين أن القوة المقترحة لن تستعمل لأن استخدامها إنما يعجل بوقوع حرب عالمية ثالثة .

وهناك كلام كثير حول .. « قوة بوليسية دولية » ، وكأن هذه القوة إذا تكونت ستضمن السلام . علينا أن نعرف أن قوة بوليسية صحيحة لن تكون فعالة إلا إذا استخدمت ضد « أفراد قلائل يتحدون إرادة المجتمع الذى يعيشون فيه » .

إن القوة البوليسية لا تستطيع أن تنفذ قانوناً يرى المجتمع أن ليس له سند أخلاقى ، وفى هذه الحالة إما أن يصبح القانون نصاً ميتاً مثل قوانين التحريم عندنا ، و إما أن تنمو القوة البوليسية لتصبح جيشاً .. والنتيجة هى الحرب ، تماماً مثل ما حدث عندما أرادت الولايات الشمالية أن تفرض على الولايات الجنوبية تفسيرها للدستور .

إن ضعف الأمم المتحدة لا يرجع إلى أن مؤتمر سان فرانسيسكو قد وافق

على النص فى الميثاق على حق الفيتو الذى سبق الاتفاق عليه فى مؤتمر يالتا ، ولا إلى الإخفاق على النص فى الميثاق على منح الضمانات باستخدام القوة لتنفيذ القرارات ، وإنما المرجع الأكبر لضعفها هو أنه فى أشد المسائل أهمية لا يتوافر الرضى بقبول الحكم الأدبى ، أو أن الحكم الأدبى يكون من الضعف بحيث لا يشعر الناس به . إن أى نوع من أنواع الحكومات لا يستطيع أن يعمل عملا مجدياً فى مثل هذه الظروف إلا إذا كانت حكومة استبدادية تعتمد على قوتها البوليسية .

لقد قرأت فى إحدى الصحف بحثاً حول الشروع فى القتل وأعمال العنف « بديترويت » ، وكان عنوانه « هناك خطأ جسيم فى ديترويت » . وجاء فيه أنه بالرغم من أن قوة بوليس ديترويت شديدة البأس « إلا أن قوة البوليس فى أية مدينة هى أقلية صغيرة وهم لا يستطيعون أن يفعلوا الكثير لحفظ النظام إلا إذا كانوا مؤيدين تأييداً معنوياً ساحقاً من المجتمع . هذه المساعدة التى يعتمدون عليها قد انعدمت تماماً فى ديترويت » . والبوليس الدولى فى مجالنا هنا لن يختلف عن بوليس ديترويت ، إنهم لن يستطيعوا أن يفعلوا الكثير من أجل حفظ النظام فى العالم ما لم يساعدهم فى ذلك التأييد الناجم عن سيطرة عنصر الأخلاق فى المجتمع الدولى . إن « الأمم المتحدة » لا تمثل الدرجة النهائية من درجات تطور العالم ، وإنما تمثل خطوة استهلالية ، وعلى ذلك فمهمتها الأولى هى إيجاد الظروف التى تجعل من الممكن وجود منظمة أرقى ، وهذا يتطلب تنمية الفكر الأخلاقى المشترك وتقويته حتى يصبح عاملا فعالا فى المجتمع العالمى ، وعندئذ ربما تستطيع القوة البوليسية أن تظهر أن أعظم ما حققه مؤتمر سان فرانسيسكو هو ظهور ميثاق يتفق إلى درجة معقولة مع الأحوال القائمة فى العالم ، وقد قلت فى ذلك الوقت إن الميثاق الحالى يمثل مجهوداً منصفاً وناجحاً من

أجل إنشاء أفضل ما يمكن الحصول عليه من المنظمات العالمية ، بالقدر الذى سمحت به الحقائق الملموسة . و يستطيع أى فرد بتجاهله للحقائق والتحليق فى عالم النظريات أن يكتب ميثاقاً أفضل . إن أى طالب متوسط الذكاء يستطيع أن يفعل ذلك . ومهمة رجل السياسة على كل حال هو أن يصل النظريات بالواقع . ينبغى أن تقترب المؤسسات السياسية من الكمال النظرى حتى تكون جديرة ببقائها على قيد الحياة فى البيئة الحاضرة . من العبث أن نزرع الأوركيد فى أيسلندة . وهذه حال كثيرين من واضعى خطط السلام .

إنه لأمر شديد الأهمية أن نفهم ما تقوم به الأمم المتحدة وما لا تقوم به . إن قدراً كبيراً من خيبة الأمل يأتى من أن كثيراً من الناس اعتقدوا أن الميثاق الذى وقع فى سان فرانسيسكو قد أنشأ « حكومة عالمية » ، ولأن الأمم المتحدة ليست كذلك فهم يشعرون أن الأمم المتحدة قد فشلت .

إن لكل أداة خصائصها ، ومن أجل الحصول على أفضل النتائج منها يجب أن تستعمل بمهارة . والأمم المتحدة أداة سياسية ذات إمكانيات ضخمة للصالح العام بشرط أن نفهم هذه الإمكانيات . إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل كل شىء ، فإن خصائصها محددة بطبيعتها . فهى مثلا ليست بديلا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، ونشاطها لا يمكن أن يعفى الولايات المتحدة من مسئولياتها الهامة الخاصة بها ، ولكن إمكانياتها — كما سنرى فى مناقشتنا لفصل « الأمم المتحدة تعمل » — من الأهمية بحيث يمكن — بل يجب — أن تصبح معها الأمم المتحدة حجر الزاوية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

الفصل السادس

الأمم المتحدة تعمل

ليس فى هذا الكتاب مجال لرواية تاريخ أوجه نشاط الأمم المتحدة المتعددة ، ولكن سيكون من المفيد أن نضرب أمثلة معينة من الخبرة الفعلية للأمم المتحدة ، تصور كيف تعالج الأمم المتحدة المشاكل السياسية الهامة . وعندما نعاين هذه الأمثلة نستطيع أن نحكم حكماً أفضل على المدى الذى تستطيع سياسة الولايات المتحدة أن تذهب إليه فى تأييد الأمم المتحدة والاعتماد عليها كوكالة للسلام .

إيران

إن أول مشكلة سياسية هامة واجهها مجلس الأمن كانت قضية القوات السوفييتية فى إيران ، فقد طلبت الحكومة الإيرانية من الاتحاد السوفييتى أن يسحب هذه القوات طبقاً للاتفاقية المعقودة بينهما ، والتى تنص على أن تنسحب هذه القوات بعد انتهاء الحرب . وتقدمت إيران بطلب إلى مجلس الأمن عندما تم استكمال أعضائه الغير الدائمين أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة فى يناير — فبراير سنة ١٩٤٦ فى لندن . وقد أيدت المملكة المتحدة دعوى إيران بقوة نظراً لما لها من صلات سياسية واقتصادية وثيقة بها . ومثل المستر بيفن وزير خارجية انجلترا المملكة المتحدة ، ومثل الاتحاد السوفييتى المستر فيشنسكى وكان سكرتيراً مساعداً لوزير الخارجية .

وكإجراء مضاد طالب الاتحاد السوفييتى بانسحاب القوات البريطانية من اليونان ، وأدرج ذلك بجدول الأعمال فى جلسة أول فبراير سنة ١٩٤٦ ، وتبادل

كل من المستر بيفن والمستر فيشنسكى الهجوم على الآخر ، وكانت بداية مخيفة لمجلس الأمن ، ولـكن النتيجة كانت انسحاب القوات السوفيتية من إيران فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٦ ، و بقاء القوات البريطانية فى اليونان .

ما هو التفسير لهذه النتيجة ؟ إن مجلس الأمن لم يكن لديه سلطان قانونى على الاتحاد السوفييتى الذى لديه حق الفيتو وكان على استعداد لاستخدامه . إن الفضل يعود إلى ما قمنا به فى سان فرانسيسكو ، فإن الاتحاد السوفييتى لم يستطع أن يستخدم حق الفيتو فى منع المناقشة ، ونوقش الموضوع واقتنع الرأى العام العالمى بأن بقاء القوات السوفييتية فى إيران إنما هو فى الواقع اعتداء من دولة عظمى على دولة صغيرة . ولم يكن الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت يستطيع أن يحتقر هذا الحـكم . وانتصرت القوة الأدبية .

أما فى قضية اليونان فإن المناقشة فى مجلس الأمن أظهرت أن الحـكومة اليونانية كانت ترغب فى بقاء القوات البريطانية لمساعدتها فى حماية البلاد والدفاع عنها ضد رجال العصابات الشيوعيين الذين توجههم وتساعدهم الحـكومات الشيوعية الثلاث فى شمال اليونان ، وهى ألبانيا و بلغـاريا و يوغوسلافيا ، فـكان الموقف مختلفاً تماماً عنه فى إيران . واقتنع الرأى العام العالمى بأن الحـكومة البريطانية لم تكن معتدية على اليونان و إنما مدافعةً عنها .

فى إحدى المناسبات علق ستالين على عصبة الأمم قائلا . . بالرغم من ضعفها فإن العصبة قد تـكون ذات فائدة كمكان تسلط فيه الأضواء على المعتدين . ومهما يبلغ من ضعفها فإنها كأداة للسلام قد تمنع نشوب الحرب (ص ٦٢٨) .

وقضيتا إيران واليونان تبينان أن من الممكن أن ينطبق وصف ستالين لبعض الأمم على الأمم المتحدة . فهى ضعيفة فى سلطانها ، ولـكن قوتها فى العرض تعطيها

نفوذاً .. إن الضوء إذا سلط على شخص يرتكب سرقة فإنه غالباً سيلقى بالغنيمة . والقوة الناشئة عن إمكان تسليط مثل هذا الضوء الساطع بحيث يراه كل العالم هى فى حد ذاتها قوة هائلة .

لنفرض أن حق الفيتو لم يكن له وجود بمجلس الأمن ، وأنه كان تحت تصرف المجلس قوة عسكرية كبرى ، فهل كان المجلس يقترع على استخدام قوته العسكرية لإرغام الاتحاد السوفييتى على الجلاء عن إيران ؟ بالتأكيد لا . فإن الحكومة السوفييتية لن تتراجع أبداً تحت مثل هذا التهديد ، ولن يكون لدى الأمم المتحدة القوة الكافية لإرغامها على التراجع ، وربما كانت محاولة استخدام القوة سبباً فى التعجيل بنشوب حرب عالمية ثالثة .

اليونان

ظلت الحالة فى اليونان دائماً محل اهتمام الأمم المتحدة فقد حاربت القوات البريطانية الألمان فى اليونان أثناء الحرب العالمية الثانية . وشهدت نهاية الحرب وجود هذه القوات هناك . وقد ساعدت الحكومة اليونانية ضد حرب العصابات التى كانت تشجعها الحكومات الشيوعية فى الشمال ، ولكن ما إن اشتد خطر التهديد الشيوعى وازداد ، وأصبح عبء مقاومته أثقل ، حتى شعرت الحكومة البريطانية بأنها لن تستطيع أن تستمر وحدها فى تحمل أعبائه .

وفى أوائل سنة ١٩٤٧ أخبرت الحكومة البريطانية حكومتنا سراً بأنها تشعر بأنها غير قادرة على المضى وحدها فى اليونان ، وأنه ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة فإنها قد تنسحب ، مع ما قد يترتب على ذلك من احتمال سقوط اليونان ، ومحاصرة تركيا ، ووقوع شرق البحر الأبيض المتوسط بأكمله والشرق الأدنى تحت سيطرة الشيوعية السوفييتية .

وكانت المجازفة بذلك من الأمور الخطيرة بحيث قرر الرئيس ترومان أن على الولايات المتحدة أن تتدخل لسد الثغرة . وفى ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ ، وفى رسالة موجهة للكونجرس ، عرض على اليونان وتركيا برنامجاً للمعونة من الولايات المتحدة اعترافاً منه بالحقيقة التى عبر عنها بأن الأنظمة الجماعية التى تفرض على الشعوب الحرة بواسطة الاعتداء المباشر أو غير المباشر تقوض دعائم السلم العالمى وبالتالى سلامة وأمن الولايات المتحدة .

وأصبح هذا الإعلان معروفاً باسم مبدأ ترومان .

وعلى أى حال فإن الولايات المتحدة بينما كانت عازمة على المساعدة فى حمل العبء الذى شعرت المملكة المتحدة بأنها مضطرة إلى التخلى عنه ، لم تكن ترغب فى الظهور بمظهر المتجاهل للأمم المتحدة .

وقام مجلس الشيوخ بوحى من السناتور فاندنبرج بصياغة المواد فى الصيغ القانونية بحيث توفق بين الإجراء الذى اتخذناه والرغبات التى قد تبديها الأمم المتحدة .

وكانت الحكومة اليونانية ترغب ، ليس فقط فى المساعدة المادية من الولايات المتحدة ، وإنما فى الحماية التى قد تتوفر لها من تعريض الأمم المتحدة تعريضاً علنياً بخطر عدوان غير مباشر من جانب الحكومات الشيوعية فى شمال اليونان .

وقد بدا واضحاً أن مثل هذا التعريض لن يكون ذا تأثير أو يحرز تأييداً واسعاً من الرأى العام العالمى إلا إذا كان هناك تحقيق من لجنة تابعة للأمم المتحدة .

وفى البداية بحث مجلس الأمن المسألة وقرر إيفاد لجنة تحقيق وذلك بموافقة

الاتحاد السوفييتى . وقررت أغلبية اللجنة أن ألبانيا و بلغاريا و يوغسلافيا تقوم بمساعدة رجال العصابات اليونانيين . وعندما بدأ مجلس الأمن مواصلة تحقيقاته فى هذا التقرير وقف الفيتو السوفييتى حائلا دون ذلك ، وعليه ففى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ رفعت المسألة من جدول أعمال مجلس الأمن وحولت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا سلطان « للفيتو » .

وبعد مجادلات حادة مطولة قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، بأغلبية ٤٠ صوتاً ضد ٦ وامتناع ١١ ، إرسال لجنة إلى البلقان ، واقترح أن يكون مقر هذه اللجان فى الاتحاد السوفييتى وبولندا لضمان تمثيل جميع وجهات النظر . وعلى كل حال فإنهما تنحيتا عن المشاركة فى ذلك .

ذهبت اللجنة إلى اليونان . ومنعت من دخول ألبانيا و بلغاريا و يوغوسلافيا. ولكنها استمرت تراقب الأحوال على طول الحدود الشمالية لليونان ، فكان أعضاء اللجنة فى قلب المعركة . وفعلا قتل أحد أعضائها من أحد الألغام الأرضية . وقد شاهدوا المدى الذى كان يرتكز إليه رجال العصابات اليونانيين الشيوعيين فى الأراضى الألبانية والبلغارية واليوغوسلافية حيث كانوا يتلقون المساعدة . وكان مجرد وجود البعثة ذا تأثير نافع ، فإن الحكومات الشيوعية فى شمال اليونان كانت ستقدم المزيد الكثير من المساعدة لماركوس زعيم الثوار اليونانيين الشيوعيين لولا أن كل ما كانوا يفعلونه كان يقع تحت أبصار لجنة مسئولة من قبل الأمم المتحدة ، وأنه كان سيذاع على العالم بطريقة لن تدع مجالا للشك فى صحته .

وفى خريف سنة ١٩٤٨ ، اقترعت الجمعية العامة على استمرار بقاء لجنة

التحقيق فى البلقان لمدة عام آخر ، واستمر ذلك عام ١٩٤٩ بأغلبية ٥٠ صوتاً ضد ٦ وامتناع ٢ .

وقد حدث أثناء المناقشات التى جرت فى الجمعية العامة بشأن هذه اللجنة ، أن حاول الاتحاد السوفييتى أن يحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تطلب من الولايات المتحدة أن تضع حداً للمساعدة العسكرية والاقتصادية لليونان ، وأخفقت هذه الجهود بأغلبية ساحقة كانت تعبر فى الواقع عن الموافقة على تطبيق مبدأ ترومان فى اليونان .

إن النتائج التى أسفرت عنها شجاعة اليونانيين ، ومساعدة الولايات المتحدة ، وإشراف الأمم المتحدة ، هى أنه بينما كان من المحتمل منذ ثلاث سنوات أن تكتسح الشيوعية اليونان عن طريق الاعتداء غير المباشر ، فإنه يبدو أن ذلك قد أحبط الآن ، وأنه قد يتوفر للشعب اليونانى بعد طول ترقب سلام داخلى يضمد فيه الجراح الرهيبة المتتالية التى أصابته من إيطاليا الفاشستية وألمانيا النازية وحرب العصابات الشيوعية .

ويجب أن نعترف بأمانة تامة أن هذا التحول المواتى للحوادث ، قد ساعد عليه النزاع الذى نشب بين تيتو وستالين ، مما دعا الحكومة اليوغوسلافية إلى أن تركز جهودها فى الدفاع عن نفسها ضد العدوان غير المباشر من الشيوعية السوفييتية . ورغم هذا التطور السعيد لليونان فإن شطراً كبيراً من الفضل يعود إلى الأمم المتحدة .

ومرة أخرى يثبت أن ستالين كان محقاً عندما اعترف بأهمية « مكان يمكن فيه فضح المعتدين » .

كوريا

وتزودنا كوريا بصورة أخرى من سلطان الأمم المتحدة . ففى أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ اتفق فى القاهرة على أن تنال كوريا استقلالها فى الوقت المناسب ، وكانت تحت سيطرة اليابانيين . وفى يالتا فى شهر فبراير سنة ١٩٤٥ اتفق شفوياً على أنه يجب أن تكون هناك فترة مؤقتة من الوصاية . وفى مؤتمر موسكو الذى انعقد فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ اتفق وزراء خارجية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واتحاد جمهوريات روسيا السوفييتية على أن تكون مدة الوصاية خمس سنوات تديرها الدول الأربع ، الصين والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .

وعلى أية حال فإن الأمور لم تجر هذا المجرى . ذلك أنه طبقاً لشروط تسليم اليابان ، تلقى اليابانيون فى كوريا شمال خط عرض ٣٨ ، تعليمات بالاستسلام للجيوش السوفييتية ، وتلقى اليابانيون فى جنوب هذا الخط ، تعليمات بالاستسلام لجيوش الولايات المتحدة . وكانت النتيجة الواقعية تقسيم كوريا .

و بعد شهور عديدة من المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ظهر أن من المستحيل عليهما أن يتفقا على الشروط التى يمكن معها لهذين الجزءين أن يتحدا مرة أخرى ، بحيث يبدأ عهد وصاية الدول الأربع الكبرى .

كانت الولايات المتحدة تريد سحب قواتها من جنوب كوريا ، ولكنها لم تكن تريد أن تفعل ذلك كما لو كانت تقوم بعملية تقهقر منتظم مما قد يبدو معه أننا نتخلى عن مسئوليتنا الأدبية تجاه شعب كوريا الذى تعهدنا باستقلاله .

وفى خريف عام ١٩٤٧ انهارت المفاوضات المباشرة تماماً ، وفى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ أثارت الولايات المتحدة المشكلة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

واقترحت أن تلغى فكرة الوصاية وأن يتحد جزءا كوريا فوراً ، وأن تمنح كوريا استقلالها فى ظل حكومة تختار عن طريق انتخابات عامة تحت إشراف لجنة من الأمم المتحدة .

وعارض الاتحاد السوفييتى هذا الاقتراح بشدة ، ولكن فى ١٤ نوفمبر قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٤٣ صوتاً ضد صفر وامتناع ٦ ، إيفاد لجنة إلى كوريا لدراسة الحالة وللمساعدة على قيام حكومة كورية يمكنها أن تجرى انتخابات عامة حرة ونزيهة . ولم تكن الولايات المتحدة عضواً بهذه اللجنة .

وذهبت لجنة الأمم المتحدة إلى كوريا ، وأعطيت لها الفرصة الكاملة للقيام بتحرياتها فى كوريا الجنوبية ولكن لم يسمح لها بأن تطأ بقدمها المنطقة الشمالية من كوريا وهى الواقعة فى المنطقة السوفييتية .

وبما أن الجزء الجنوبى من كوريا يكوّن حوالى ثلثى البلاد ، سواء فى المساحة أو تعداد السكان ، وبما أن أحوالها كانت تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، فقد أجريت الانتخابات ، وأدلت نسبة كبيرة من السكان بأصواتهم بعد معركة انتخابية حامية . ولذلك رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحكومة التى أسفرت عنها نتائج الانتخابات تمثل الحكومة الشرعية الوحيدة . واتخذ هذا القرار فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بأغلبية ٤٨ صوتاً ضد ٦ .

وأوصت الجمعية العامة أيضاً بأن تنسحب القوات الأجنبية من قسمى كوريا . وتم انسحاب قوات الولايات المتحدة فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٩ . وتم التأكد من ذلك بواسطة لجنة الأمم المتحدة ، ومنعت هذه اللجنة من الدخول فى شمال كوريا للتأكد من الإدعاء بانسحاب القوات السوفييتية .

وقد خشى كثيرون أن يكون انسحاب قوات الولايات المتحدة بمثابة إشارة

للبدء فى غزو كوريا الجنوبية من الشمال ، حيث جهز الجيش السوفييتى قوة شيوعية كبيرة على درجة عظيمة من التنظيم والتعصب . وكان المعتقد أنها تستطيع التغلب على أية مقاومة تستطيع أن تبديها كوريا الجنوبية فى ذلك الوقت الذى لم يكن لديها فيه أى قوة حربية ذات قيمة . لقد كانت هناك غارات على الحدود من الشمال ، ولكن الغزو المرتقب لم يحدث فى خلال عام ونصف من إنشاء حكومة كوريا الجنوبية .

واليوم أصبح لدى حكومة كوريا الجنوبية قوتها المسلحة الخاصة بها . ولكن كان الذى منع الغزو الشيوعى من الشمال أثناء هذين العامين هو نفوذ الرأى العام العالمى وحده ، الذى كان ينبعث من الجمعية العامة للأمم المتحدة . فإنه كان سيصبح من الصعب على الاتحاد السوفييتى أن يواصل القيام بدور المدافع المحب للسلام ، إذا قامت القوات التى دربها السوفييت بالتحرك فوراً لإسقاط حكومة كوريا الجنوبية التى قامت تحت رعاية الأمم المتحدة وفى ظروف ثبت أنها حرة ونزيهة .

وطبيعى أنه يكون من التهور ضمان استمرار هذا الوضع إلى أجل غير مسمى ولكن لنا أن نعتقد على الأقل أن حكومة كوريا الجنوبية قد اجتازت بسلام المرحلة الخطرة من أشد مراحل ضعفها .

إسرائيل

إن قيام دولة إسرائيل الجديدة هى إحدى الحوادث التاريخية المؤلمة . فقد أنشئت من الآلام والعذاب وسفك الدماء وتشريد آلاف العرب الذين أصبحوا بلا مأوى . وحدث الكثير مما يبدو ، لهذا الجانب أو ذاك ، أنه ظلم لا يمكن تحمله . وظهرت إسرائيل إلى الوجود لتحقق حلم الأجيال اليهودية القديمة

بالعودة إلى أرض الميعاد . وقد أظهر هذا الذى حدث أن المنظمة العالمية تستطيع أن تفعل أكثر من تخليد الوضع القائم ، إنها تستطيع إحداث تغيير .

كانت فلسطين تحت إدارة المملكة المتحدة بحكم انتدابها عليها من عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجهت إلى التخلى عن هذه المسئولية التى أقحمتها فى الجدل المرير بين العرب واليهود ، ذلك الجدل الذى نشأ أول ما نشأ حول الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

وقد طلبت المملكة المتحدة من الولايات المتحدة أن تشترك معها فى محاولة إيجاد حل . وفى ١٣ نوفمبرسنة ١٩٤٥ اتفقت الحكومتان على إرسال لجنة لتحرى الحقائق والإدلاء بتوصياتها . وبينما كانت اللجنة تقوم بعملها منحت المملكة المتحدة للأردن استقلاله فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ . وكان الأردن الجزء الشرقى من الأراضى التى كانت تحت انتدابها ولا يسكنها إلا العرب .

وفى ٣٠ إبريل سنة ١٩٤٦ قدمت لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية بشأن فلسطين تقريرها ، وقوبل هذا التقرير بعدم الارتياح سواء من العرب أو اليهود . وبدت المشكلة مستعصية الحل ، واستمرت كذلك حتى أعلن مستر بيفن فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٧ أن المملكة المتحدة قررت إحالة المسألة إلى الأمم المتحدة التى تؤول إليها إن عاجلاً أو آجلا جميع المشاكل المستعصية الحل .

وانعقدت الجمعية العامة فى دورة خاصة فى أبريل سنة ١٩٤٧ ، وقررت إيفاد لجنة . وفى ٣١ أغسطس قدمت اللجنة تقريرين : أحدهما من أغلبية اللجنة والآخر من الأقلية ، وفى الدورة العادية التالية للجمعية العامة أوصت الجمعية بتقسيم فلسطين مع قيام الوحدة الاقتصادية بين جزئيها متمشية فى ذلك مع تقرير الأغلبية فى إنشاء دولتين إحداهما للعرب والأخرى لليهود . وتم الحصول على ثلثى الأصوات بصعوبة بالغة نتيجة للمعارضة العربية العنيفة .

وقد سرت الاشاعات فى أروقة ليك سكسس بأن جيوشاً عربية كبيرة ستزحف إلى فلسطين وتغمرها بجنود لا حصر لها .

ولكن ذلك لم يحدث لسببين ، الأول : أن العرب لم يكن لديهم الشجاعة الكافية للقيام بهذه المغامرة ، والثانى : أن اليهود فى فلسطين كانوا يكونون عصبة متحدة ومنظمة قوية الشكيمة . ولم يحدث ذلك أيضاً لأن الأمم المتحدة كانت قد منحت تأييدها الأدبى لفكرة إنشاء الدولة اليهودية الجديدة . ونشب قتال متقطع . ولكن هذا القتال أحدث انقساماً فى الرأى أكثر من ذى قبل بشأن الحدود ، وأين تكون بين الدولتين ، بدلاً من أن يكون ذلك تحدياً للرأى الأصلى الخاص بإنشاء دولة إسرائيل .

كانت الدول العربية ما زالت تعارض فى ذلك بشدة أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس فى خريف سنة ١٩٤٨ ، وهو الاجتماع الذى حدث فى ١٧ سبتمبر عقب اغتيال الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة فى فلسطين . ونشر التقرير الذى أعده والتوصيات التى أوصى بها فى ٢٠ سبتمبر ، وظهر اتجاه ساهمت فيه الولايات المتحدة يرمى إلى تبنى تقرير الكونت برنادوت . ولكن ظهرت معارضة قوية من اليهود وكثيرين غيرهم شعروا بأنه إذا اتبعت هذه التوصيات فإنها لا شك ستقيد حدود الدولة الجديدة وتعطيها فرصة أقل لاستيعاب يهود أوروبا .

و بقيت المسألة معلقة أمام الجمعية العامة لوقت طويل . وكانت المسألة حساسة بالنسبة للولايات المتحدة ، وخاصة أثناء معركة إنتخابات الرئاسة . ولم يكن قد سبق بحث مسألة فلسطين فى نطاق التعاون بين الحزبين الكبيرين ولم أكن ضمن وفد الولايات المتحدة أثناء مناقشة المسألة الفلسطينية .

وعلى أى حال فإنه بعد انتهاء معركة الرئاسة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وخاصة بعد الثامن عشر من نوفمبر عندما كنت رئيساً لوفد الولايات المتحدة تغير الوضع ، وشاركت بنشاط فى تحمل مسئولية السعى لإيجاد حل للمشكلة ، وذلك بتأييد من الحكومة فى واشنطن . وكان قرار التوفيق الذى تقدمت به الولايات المتحدة بالاشتراك مع المملكة المتحدة ما زال معلقاً أمام اللجنة السياسية . وجوهر هذا القرار يعهد بإسرائيل كأمر واقع إلى الأمم المتحدة ، ويطلب منها إنشاء لجنة لمساعدتها على حل مشا كلها مع جيرانها . وكان القرار المقترح يعكس قلقاً لا مبرر له من جانب المملكة المتحدة عن علاقاتها بالدول العربية فى الشرق الأدنى ، كما كان من رأيها أنه من غير المحتمل أن تقبل الدول العربية هذه المقترحات .

وعندما اقترب موعد الاقتراع فى اللجنة ، إتصلت بالسفير الأمريكى لويس و . دوجلاس فى لندن تليفونياً ، وكان على اتصال دائم بوفد الولايات المتحدة فى جميع المسائل التى تهم المملكة المتحدة ، وأخبرته بأننى أشعر بأن على الولايات المتحدة أن تتصرف وحدها فى هذه المسألة ، مالم توافق المملكة المتحدة على إجراء بعض التغييرات فى الإقتراح . وكان السفير دوجلاس يرقد فى بيته فى ذلك الوقت نتيجة لإصابته بمغص ولكنه استدعى إليه بعض رجال وزارة الخارجية البريطانية واتفقنا على صيغة للاقتراح أكثر قبولاً . ومرت هذه الصيغة باللجنة السياسية فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بأغلبية ٢٦ صوتاً ضد ٢ وامتناع ٩ .

وتتخذ القرارات فى لجان الأمم المتحدة بأغلبية الأصوات . أما فى الجمعية العامة فتتخذ القرارات بأغلبية ثلثى الأصوات . وكانت نتيجة الاقتراع فى اللجنة السياسية توحى بأن قرار التوفيق لن ينال الأصوات اللازمة للموافقة على القرار . كان لا بد من إقناع الحكومات العربية بأن تحل بعض الوفود من وعدها

بالتصويت معها ، وهى الوفود التى أدلى مندوبوها بأصواتهم ضد قرار التوفيق فى اللجنة السياسية .

وأخذت على عاتقى هذه المهمة بمعاونة أعضاء آخرين فى وفد الولايات المتحدة . وقبل قليل من أخذ الأصوات فى الجمعية أمضيت ليلة مع المندوب العربى الذى يشغل أكبر منصب رسمى فى الوفد العربى وكان يعتبر المتحدث الرسمى باسم البلاد العربية ، وشرحت له فى أقوى العبارات أن دولة إسرائيل ستنشأ وأنه من الحمق والخطأ مقاومتها .

وقد نال حكم الأمم المتحدة استحساناً واسع النطاق ، ومنح القضية اليهودية تأييداً أدبياً بحيث أصبح على الدول العربية أن تجد وسيلة سلمية للتعاون مع إسرائيل لتقدم وتدعيم الشرق الأوسط بأسره بتأييد جميع دول العالم التى تتمنى الخير لكل من إسرائيل والعرب ، كالولايات المتحدة مثلاً . وأكدت له أن موقف الولايات المتحدة ليس فيه أى عداء للبلاد العربية وأن المستقبل سيظهر ذلك .

ونتيجة لجهوداتى ومجهودات الآخرين أعطى كثير من المندوبين الذين سبق أن تعهدوا بالتصويت إلى جانب العرب أصواتهم لصالح قرار التوفيق .

وقد اقترعت الدول العربية ضد القرار . ولكن تمت الموافقة عليه فى ١١ ديسمبر بأغلبية ٣٥ ضد ١٥ وامتناع ٨ .

خلال هذه الفترة خلف الدكتور رالف بانش الكونت برنادوت فى منصبه وقد اضطلع بمهمة شاقة بكفاية مشهودة وأحرز ثقة غير محدودة . و بجانب ذلك قام بمفاوضات الهدنة الدائمة بين العرب و إسرائيل . و بقى كثير من المسائل دون حل وخاصة وضع مدينة القدس ، والأماكن المقدسة ، ومصير اللاجئين العرب . ولكن ما حدث فعلاً كان مظهراً بارزاً للقوة الإنشائية للأمم المتحدة .

أندونيسيا

إن قيام دولة أندونيسيا عمل يضارع إنشاء دولة إسرائيل . فاسرائيل ولدت بين جيران معادين لها ، وأندونيسيا ولدت من الوضع الاستعماري . وفي كلتا الحالتين كان هناك سفك الدماء وقيام خطر الحرب على نطاق واسع .

ولم يكن من اختصاص الأمم المتحدة أن تتدخل فى حرب أهلية لا تعتبر اعتداء غير مباشر ، ولم يصل إلى درجة تهدد السلم العالمى ، فإن ذلك كان مستبعداً طبقاً للميثاق .

ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لأى دولة . وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لتحل بأحكام هذا الميثاق ، ولكن هذا المبدأ لا يحول دون تطبيق إجراءات التنفيذ الواردة فى الفصل السابع .

وعلى أية حال فإن الحكومة الهولندية كانت قد وقعت بالأحرف الأولى فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم وقعت نهائياً فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ ، على منح نظام معين للحكم الذاتى للنظام الجمهورى فى أندونيسيا التى كانت تسعى إلى الحصول على استقلالها .

وعند ما بدت استحالة تنفيذ هـــذه الاتفاقية ، شرعت هولاندا فى بسط سيطرتها مستخدمة القوة . وقدمت المسألة إلى مجلس الأمن فى يوليو سنة ١٩٤٧ بواسطة الهند واستراليا . وأصرت حكومة هولاندا على أن المسألة تدخل فى صميم اختصاصها الداخلى ، وأيدها فى ذلك كل من فرنسا والمملكة المتحدة . وعلى أية حال فإن حكومة هولاندا ، وقد أدركت الاهتمام الدولى بالمسألة ، اتخذت موقفاً

حكماً بأن امتنعت عن التمسك بهذه النقطة وقبلت تدخل مجلس الأمن .

وأوفد مجلس الأمن لجنة إلى المنطقة سميت « لجنة المساعى الطيبة » وذلك لمحاولة إعادة النظام ، والمساعدة على الوصول بأندونيسيا إلى الحكم الذاتى بحيث يساهم فى ذلك كافة الأحزاب الرئيسية فى البلاد وذلك بطريقة سلمية .

وكانت المشكلة معقدة نظراً لتوفر عدد كبير من العناصر الشيوعية التى كانت تبغى استخدام الثورة العنيفة . وزاد من صعوبتها أنه كان للهولنديين استثمارات واسعة فى أندونيسيا . ويعتمد برنامجهم للتعمير فى أوروبا بعد الحرب على عائد هذه الاستثمارات . وكانت هناك أيضاً عدة عوامل اقتصادية وسياسية متداخلة فى المشكلة فضلاً عن انعدام الثقة بين الجانبين . وكان من جراء ذلك أن وقع عبء ثقيل على عاتق الولايات المتحدة التى كانت ممثلة كعضو فى لجنة المساعى الطيبة .

وفى الفترة ما بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ كان أعضاء مجلس الأمن يواجهون غالباً مشكلة ما إذا كانوا يقومون بتوقيع العقوبات الاقتصادية على هولاندا أم لا ، وذلك بقصد إرغامها على الامتثال بسرعة ودقة لما كان يرى أعضاء المجلس أن عليها أن تقوم بتنفيذه فى ذلك الوقت . ووجدت أمام مجلس الأمن حالة لديه فيها السلطة الكاملة للتصرف وإملاء إرادته .

فليس لهولاندا حق الفيتو فى مجلس الأمن لتحمى به نفسها . والأعضاء الدائمون فى المجلس كانوا فى معظم الأحيان متفقين بشأن الاقتراحات التى قد تقدم مؤيدة بالتهديد بتوقيع العقوبات . وهولندا نفسها كانت فى ضائقة اقتصادية حادة وكانت تعتمد إلى درجة كبيرة على مشروع مساعدة مارشال الذى كان قد بدأ يدخل فى دور التنفيذ ، وبدأت المساعدات تصدر من الولايات المتحدة سنة

١٩٤٨ . وكان قطع هذه المعونة تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن يوجه إليها ضربة قاصمة .

و بدأ الصبر ينفد . وظهر إتجاه شعبي فى الولايات المتحدة لتوقيع العقوبات الاقتصادية ، للشعور بأنه بهذه الطريقة يمكن فرض حل سريع . وعلى أى حال فقد ساد فى المجلس روح من الهدوء والحكمة ، وقاوم المجلس الرغبة السائدة باستخدام سياسة القهر ، وا كتفى بالاعتماد على الضغط الأدبى . وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أعلنت الجمهورية الأندونيسية .

و باستخدام الأمم المتحدة للنيات الحسنة التى كانت لدى كل من حكومة الجمهورية الأندونيسية الجديدة والحكومة الهولندية ، أمكن منح الاستقلال الكامل فى أتم درجاته لهذه المستعمرة السابقة التى يتكون شعبها من ٧٦ مليون نسمة .

ليس هناك بالطبع أى ضمان بأن الحكومة الأندونيسية الجديدة ستظهر كفايتها للحكم و إبعاد العناصر الشيوعية ، ولكن الموقف أحسن بكثير مما لو كانت نار حرب أهلية نشبت . ومن أجل ذلك نشكر الأمم المتحدة ، فإن مثابرتها واعتدالها ، مع تعاون هولندا ، مكنها من الوصول إلى حل سلمى فى هذه المنطقة المزدحمة بالسكان فى العالم والغنية من الناحية الاقتصادية .

حصار برلين

عندما استسلم الألمان تولى الحلفاء القيام بأعباء الحكم ، وقسمت البلاد إلى مناطق احتلال و إدارة . وتسلم كل من الحلفاء الثلاث الرئيسيين منطقة يديرها . وطبقاً لاتفاق يالتا اقتطعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة جزءاً من منطقتيهما

للفرنسيين ، كانت المنطقة السوفييتية هى القسم الشرقى فى ألمانيا ، بما فى ذلك المنطقة التى تقع فيها مدينة برلين . وكان لكل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة ، إحدى المناطق الغربية الثلاث . واختيرت برلين لكى تكون مكان اجتماع ممثلى الأقطاب الأربعة الذين يتولون إدارة الحكم لكونها عاصمة البلاد .

ولتسهيل ذلك ، ولإعطاء كل من الشعوب الأربعة رمزاً للنصر فى عاصمة ألمانيا ، قسمت برلين نفسها — رغم كونها واقعة فى المنطقة السوفييتية — إلى أربعة قطاعات ، وخصص كل قطاع لإحدى دول الاحتلال . فكان للاتحاد السوفييتى القطاع الشرقى من برلين ، ولكل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة إحدى القطاعات الغربية . وأصبحت هذه القطاعات مثل جزيرة صغيرة داخل المنطقة الشرقية من ألمانيا (السوفييتية) وفيها حوالى ٢,٥ مليون نسمة ولهم حياتهم المستقلة . وقد كانوا يقومون بالتعامل على نطاق واسع مع المناطق الغربية المحتلة بألمانيا ، و يحصلون فى مقابل ذلك على الغذاء والفحم الضرورييين لبقائهم أحياء . وكانت حركة المرور بين القطاعات الغربية المحتلة فى برلين ، وبين المناطق الغربية المحتلة تتم بواسطة السكة الحديدية والطرق البرية والقنوات المائية ، وكلها تمر فى المنطقة الشرقية من ألمانيا التى يحتلها السوفييت . فكانت حركة المرور تخضع لرقابة السوفييت لأنه لم يكن للحلفاء الغربيين أى ممر خاص بهم يعطيهم منفذاً مباشراً إلى برلين .

وفى ربيع عام ١٩٤٨ بدأت السلطات السوفييتية تضع العقبات فى طريق تحركات البضائع والأفراد بين القطاعات الغربية من برلين والمناطق الغربية المحتلة فى ألمانيا وذلك بوسائل مختلفة . فكانوا يطالبون بوثائق إثبات إضافية . ثم طالبوا

القوارب التي تمر بالقنوات المائية برخص جديدة ، وادعوا إصلاح خطوط السكك الحديدية وطالبوا بتأجيل المرور بالطرق البرية حتى يتم إنشاء جسور جديدة .

وفى البداية لم يأخذ أحد كل هذه العقبات مأخذاً ذا دلالة معينة ، ولكن عند ما بدأ تضاعف الإجراءات المعقدة ، وبدأت حركة المرور ، سواء بالسكة الحديدية أو بالقنوات المائية أو الطرق المائية ، تخف تدريجياً حتى كادت تتوقف تماماً ، بدا الاتجاه السوفييتى واضحاً . كان الاتحاد السوفييتى ينفذ خطة متعمدة لوضع الألمان فى القطاعات الغربية من برلين فى حالة من الجوع والبرد حتى يدفعهم اليأس إلى الثورة ضد السلطات الغربية ، والتحول عنها إلى السلطات السوفييتية إبقاء على حياتهم . وهنا التجأ الحلفاء الغربيون إلى الجسر الجوى ، وتولى قيادة طائراته طيارون من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وفى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨ بدأت طائرات الشحن فى حمل الأغذية والأدوية والفحم اللازم للابقاء على حياة السكان المحاصرين . وفى الوقت نفسه اتخذ الحلفاء الغربيون إجراءات مضادة لوقف تجارة الشرق مع الغرب عن طريق ألمانيا .

ولم يكن من الممكن للحلفاء الغربيين أن يسمحوا للحصار السوفييتى أن يستمر دون أن يحتجوا ، فإن ما حدث كان استخداماً لقوى الطبيعة للوصول إلى نتائج سياسية ، وبذا يخرق ميثاق الأمم المتحدة التى تنادى بحسم المنازعات بالطرق السلمية والامتناع عن استعمال القوة . وعلى ذلك احتج الحلفاء الثلاثة الغربيون على موسكو فى ٦ يوليو سنة ١٩٤٨ ، مؤكدين أن لهم ، كحلفاء فى نصر مشترك ومتفقين على مسئوليات محددة ، حقاً واضحاً فى نقل الأغذية ولوازم الحياة من برلين وإليها . وقد صاغوا احتجاجهم فى أسلوب قوى حاسم .

واستمرت محادثات موسكو إلى أغسطس سنة ١٩٤٨ . وبدا لأيام قليلة ،

بعد المحادثات التى أجريت مع ستالين ، أننا وصلنا إلى اتفاق على رفع الحصار عن برلين ، بشرط قبول المارك السوفييتى كعملة سارية التداول فى غرب برلين أسوة بشرقيها . وحوالى نهاية شهر أغسطس انتقلت المفاوضات التفصيلية إلى برلين ، وهناك تلاشى كل شىء ، فإن ممثلى السوفييت لم يقبلوا تنفيذ روح الوفاق التى سادت فى موسكو إلا بالشكل الذى يحقق لهم السيطرة الكاملة على الحياة الاقتصادية فى برلين الغربية .

ودنونا من مرحلة حرجة ، ربما كانت الحرب عندها قريبة الوقوع ، فقد كان مركز الحلفاء الغربيين فى خطر ، فهم لا يستطيعون — دون تعريض مراكزهم فى غرب أوروبا كلها للخطر — قبول شروط موسكو بتسليمهم للسوفييت بحق رفض استخدامنا للسكك الحديدية والطرق البرية والقنوات المائية المؤدية إلى برلين . واتجهت النية إلى تأكيد حقنا فى ذلك بمحاولة إرسال قافلة مسلحة من الغرب لتخترق هذا الحصار ، ولكن كان هناك سبيل آخر وهو إحالة المسألة إلى الأمم المتحدة ، فذلك يمنع حدوث أزمة عاجلة ، ويمدنا بوسيلة للتسوية لا تحوى معنى الاستسلام المخزى أو مقابلة استخدام القوة بالقوة .

وقد عارض البعض وقتذاك الالتجاء إلى هذه الخطة ، فقد رأوا أن ذلك يحمل الأمم المتحدة عبئاً أكبر من أن تستطيع تحمله ، مما قد يطيح بها ، وكان النزاع فى الواقع معقداً تعقيداً خطيراً ، فقد كان هناك صدام وشيك الوقوع بين الأربعة الكبار ، بين الشرق والغرب . فهناك أربعة متنازعين لكل منهم حق الفيتو ، فكانت حالة مطابقة تماماً للحالات التى يفترض فيها أن يصبح مجلس الأمن عاجزاً تماماً .

وعلى أى حال ، كان الرجوع إلى مجلس الأمن يبدو خطوة جديرة بأن

تتخذ . وكان من سوء الحظ أن على الأمم المتحدة أن تتحمل مثل هذا الحمل الثقيل بينما هى لم تنضج بعد . ولكن الأمم المتحدة لم تكن غاية فى حد ذاتها ، وإنما كانت وسيلة للسلام ، فلم تكن هناك فائدة من المخاطرة بالحرب من أجل الإبقاء على سلامة الأمم المتحدة كأثر تاريخى ، فإن الأمم المتحدة تشبه يوم الراحة الأسبوعى الذى جعل ليستريح فيه الإنسان من عناء باقى الأيام . وعليه ففى باريس قررنا بالاتفاق مع مستر مارشال إحالة النزاع مع الاتحاد السوفييتى إلى الأمم المتحدة . وقد حدثت مناقشة عما إذا كان من الأفضل إحالة النزاع للجمعية العامة ، ولكن هذه الخطوة استبقيت إلى أن يثبت مجلس الأمن عجزه .

وكانت تلك أياماً مليئة بالقلق ، حافلة بمناقشات استغرقت ليالى وأياماً ، وتبودلت فيها آراء اشتركت فيها مع مستر مارشال وكبار رجال وزارة الخارجية وعلى رأسهم مستر فيليب ك . جيسوب وتشارلز ا . بوهلن ودين رسك ، وكثيراً ما كان السفير دوجلاس يحضر من لندن للاجتماع بنا .

وفى ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أدرج النزاع حول حصار برلين فى جدول أعمال مجلس الأمن كحالة « تهديد للسلم » . واهتم به على الفور الأعضاء الذين يطلق عليهم كلمة « محايدين » فى المجلس ، وهم بالتحديد الأعضاء الذين ليس لهم مقاعد دائمة بالمجلس ، وهى الأرجنتين وبلجيكا وكندا والصين وكولومبيا وسوريا . فقام هؤلاء الأعضاء برئاسة مندوب الأرجنتين بإجراء اتصالات وتحريات حول إمكان إيجاد حل ، وخاصة تنفيذ شروط الاتفاق الذى كان قد قرب الوصول إليه مع ستالين فى أغسطس .

وكان الجسر الجوى يعمل فى نفس الوقت ، ولم يحاول الاتحاد السوفييتى التدخل فيه بشكل ظاهر ، وإن كان قد أدخل مصادفة المناورات الجوية . ولكنه لم يحاول عرقلة الراديو الذى كان لازماً فى عمليات هبوط الطائرات إلى الأرض

أثناء طقس الخريف الردىء ، ولم يحاول الحلفاء الغربيون من جانبهم أن يشقوا طريقهم إلى برلين بقوافل السيارات المسلحة .

وتجمد الموقف عند هذا الحد ، وبدأ التوتر يخف ، ولم نعد نفكر فى قرب وقوع الحرب .

استمرت دراسات مجلس الأمن للنزاع خلال شتاء ٤٨ — ١٩٤٩ ولم يتوصل المحايدون لأى حل مقبول ، ولكن كان لمجرد دراستهم للموقف وبحثهم عن حل ، أثره فى تهدئة حدة الاحتكاك بين الشرق والغرب ، فتوسطت الدول الصغيرة بين الدول العظمى ولم تسحق كما كان يخشى البعض ، واستطاعت بالفعل أن تمنع احتكاكا كما كان من الممكن أن تتطاير منه شرارات الحرب .

وقد أحرز الجسر الجوى — تحت إدارة الجنرال كلاى النشيطة — نتائج باهرة ، فقد بلغ مجموع ماحمله ١,٧٨٨,٧٢٦ طن مترى ، كانت جميعها للاستهلاك المدنى الألمانى . وكان الشتاء لطيفاً نسبياً ، وتحمل سكان برلين الغربية متاعب جمة بشجاعة كبيرة وروح طيبة ، ونتيجة لذلك لم يضطر الحلفاء الغربيون إلى الانسحاب من برلين ، وارتفعت هيبة الغرب عند الألمان عندما شاهدوا مدى إمكانيات الشعوب الحرة وتصميمها .

وفى فبراير سنة ١٩٤٩ التقى السفير جيسوب عرضاً بمستر مالك مندوب الاتحاد السوفييتى بمجلس الأمن فى صالون الوفود فى ليك سكسس . وقد أشار دكتور جيسوب إلى مؤتمر صحفى للمارشال ستالين صرح فيه بأن مشكلة برلين ممكنة الحل . وقد رد مستر مالك بأنه سيتحرى هذا الموضوع . و بعد شىء من التأخير عاد يقول إن الحكومة السوفييتية تعتقد أن من الممكن عمل شىء تجاه رفع الحصار عن برلين مقابل التخلى عن القيود المضادة التى فرضها الحلفاء الغربيون على التجارة بين

الشرق والغرب . وأدت هذه المحادثات إلى اتفاق فى ٤ مايو سنة ١٩٤٩ لرفع الحصار عن برلين ، وإنهاء القيود المضادة . واتفق أيضاً على إعادة عقد اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذى أرجىء عقده منذ ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وأصبح على المجلس الآن أن يناقش مشكلة ألمانيا بأسرها ، وكان حصار برلين قد رفع منذ ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ .

وفى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ اجتمع مجلس وزراء الخارجية فى باريس ، واتفق هناك على ألا يفرض الحصار مرة أخرى على برلين ، وأن ينفذ اتفاق نيو يورك الذى عقد فى ٤ مايو سنة ١٩٤٩ .

قد تعيش اتفاقية باريس وقد لا تعيش ، هذا ما سينبىء عنه المستقبل ، ولكن الأمم المتحدة قامت بدورها ، وكان دورها هو القيام كحاجز بين الدول العظمى فى نزاع كان يمكن أن يحطم السلام .

ليس هناك أى منظمة عالمية تستطيع منع الدول العظمى من القتال إذا أرادت ذلك ، ولكنها تستطيع أن تساعدها فى منع القتال عندما تكون غير راغبة فى القتال ، وينتابها شعور بأنها ستضطر إليه .

وما لم يوجد تدبير لإنقاذ ماء الوجه ، فقد يكون استخدام القوة هو السبيل لتفادى كارثة فقدان الهيبة . فالمنظمة العالمية تمدنا بمأوى قد يلجأ إليه حتى الدول العظمى لتلقى فيه بخلافاتها . إنها الطريق الثالث بين الاستسلام المخزى والتحدى العنيف .

المستعمرات الإيطالية

وقد سببت مشكلة المستعمرات التى كانت تحكمها إيطاليا كثيراً من المتاعب للدول العظمى ، وكان عليها فى النهاية أن ترجع إلى الأمم المتحدة . كانت هذه

المستعمرات ثلاثاً : الصومال الإيطالى ، وأريتريا ، وليبيا . وكانت ليبيا بدورها مقسمة إلى برقة وطرابلس وفزان ، وكل منها لها مشكلة خاصة ذات طابع متميز . كان الصومال الإيطالى أقلها تعقيداً ، إذ كان متخلفاً وليس بذى قيمة استراتيجية . ولم تكن هناك منافسة كبيرة من أجل السيطرة على الصومال الإيطالى ، وكانت مشكلة أريتريا أخطر ، فقد كانت تقع بين الحبشة والبحر الأحمر ، وكانت الحبشة ترغب فى ضمها إليها للحصول على منفذ مباشر إلى ميناء كبير وهو مصوع ، ولكن سكان الجزء الشرقى وحده هم الذين يمتون بصلة الجنس والعقيدة للأحباش . بينما سكان الجزء الغربى تجمعهم صلة القربى بسكان السودان .

وكانت المدينتان الهامتان مصوع وأسمرة — التى تنتهى عندهما خطوط السكك الحديدية فى الشمال — تضمان عدداً كبيراً من السكان الإيطاليين تربطهم بإيطاليا روابط عاطفية قوية .

وكانت ليبيا أكثر هذه المستعمرات أهمية ، وكانت فزان — قطاعها الداخلى — تحت الإدارة الفرنسية ، وأما برقة فهى ذات موقع استراتيجى هام . وقد برز اسم ميناء طبرق و بنى غازى فى أثناء حملة شمال إفريقيا ، ولها إمكانيات حسنة لإنشاء المطارات ، وقد نظر إليها البريطانيون كقاعدة استراتيجية جديدة للقوات البريطانية فى البحر الأبيض تحل محل قواعدها فى فلسطين ومصر ، فقد كان انتدابها فى فلسطين على وشك الانتهاء ، وكان السكان يقفون منها موقفاً عدائياً بحيث لم تعد ملائمة كقاعدة بريطانية . وكانت الوطنية النامية فى مصر تطالب بانسحاب القوات البريطانية . وكانت الولايات المتحدة تميل إلى تأييد البريطانيين فى تقديرهم للقيمة الاستراتيجية لبرقة .

كانت طرابلس هى المنطقة التى تهم المصالح الإيطالية ، فقد كانت طرابلس

ميناء حسناً ، وبها كذلك جالية إيطالية على طول الساحل . وإمكانيات الزراعة التى قد تتوفر فى الولاية تستوعب فائض السكان الإيطاليين . وكان هناك أيضاً عدد كبير من سكان البلاد الأصليين الذين أظهروا استعداداً للحكم الذاتى .

وفى الداخل كان يوجد السنوسيون الذين قاتلوا ببسالة بجانب البريطانيين أثناء الحرب وتلقوا وعداً من البريطانيين بأنهم لن يعودوا أبداً تحت الحكم الإيطالى .

لم تكن لإيطاليا مجرد مصالح عملية فى مستعمراتها السابقة ، بل كانت تسعى للحصول على اعتراف دولى بحقها وكفايتها لإدارة المستعمرات ، وذلك للمحافظة على مركزها الأدبى ، خاصة أن أهلها قد تحولوا عن النظام الفاشستى .

وكانت هناك أيضاً منافسة تاريخية بين روسيا وبريطانيا ، فقد كان البريطانيون يخافون على « خط الحياة » إلى منابع الزيت فى الشرق الأوسط وإلى الهند والشرق الأقصى ، وكانوا يرتابون — ولهم الحق — فى أن الروس يبغون قطع هذا الخط .

أما الفرنسيون فقد كانوا يريدون عودة مقاطعة طرابلس إلى الإدارة الإيطالية الاستعمارية . وكانوا يخافون بصفة خاصة من تشجيع سكان طرابلس فى تفكيرهم فى الحصول على الاستقلال المبكر ، ظناً منهم بأن العدوى قد تسرى إلى سكان المناطق المجاورة تونس والجزائر حيث كانت هناك قلاقل ملحوظة تغذيها الدعاية السوفييتية .

وكان الاتحاد السوفييتى يرى فى الموقف مجالا للصيد فى الماء العكر للحصول على مزايا أو ربما إحدى المستعمرات فى إفريقيا نفسها .

وأقل ما يقال إن الموقف كان معقداً . وفى ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ أبحر

وفد الولايات المتحدة على ظهر الباخرة « الملكة اليزابيث » لحضور أول اجتماع لمجلس وزراء الخارجية الذى كان مقرراً أن يبحث معاهدة الصلح الإيطالية . وقد ناقشنا المشكلة على ظهر الباخرة وقررنا مبدئياً أن تعود المستعمرات الإيطالية إلى الإدارة الإيطالية طبقاً لنظام الوصاية التابع للأمم المتحدة ، على أن يكون للسنوسى قدر كبير من السلطان ، وأن تنال الحبشة منفذاً إلى البحر . وقد جعلنا رد الفعل الناتج من عرض هذا الرأى على لندن ، نتحول عن الاتفاق الذى اتخذناه على ظهر الباخرة كوين اليزابيث .

وفى صبيحة أحد الأيام استيقظت حوالى الساعة الثانية منشغلاً بمسألة هذه المستعمرة الإيطالية ، فإن الحل الذى اقترحناه لم يكن متفقاً مع الاتجاه الجديد الذى تضمنه ميثاق الأمم المتحدة عن مشاكل المستعمرات . فقد أثنى على مبدأ الوصاية والحكم الذاتى دون أن يخدم مصالح أحد حتى الإيطاليين ، لأن الاقتراح كان سيحمل الإيطاليين عبء إدارة شعبى ليبيا وأريتريا اللذين كانا سيقاومانهم بتعصب منبعث من الكراهية العنيفة للحكم الفاشى البشع ، وهى كراهية لا يمكن محوها بسهولة .

وقد فكرت فى المسألة بقية الليل ، ثم سألت مستر بيرنز عما إذا كان من الممكن تناول الإفطار معه . وفى وقت الإفطار أخبرته بما كنت أفكر فيه . وكان هو أيضاً منشغلاً بذلك أثناء الليل ، وهكذا أعددنا أنفسنا للعثور على حل آخر ، وأفضل . و بواسطة المساعدة القيمة من بنيامين ف . كوهين المستشار بوزارة الخارجية قمنا برسم خطة جديدة . وقد بدأت بفكرة منح الاستقلال فى المستقبل لكل المستعمرات ، وفى أثناء فترة الانتقال تكون الإدارة من الأمم المتحدة بواسطة حاكم عام يعين من قبلها . وقد عرض مستر بيرنز اقتراحاً يتمشى مع هذا

الاتجاه أيدته الصين فى الحال ، وأيدته المملكة المتحدة بتردد بعد أن عقد مستر بيفن اجتماعاً للوزارة بشأن هذه المسألة .

ولمح الوفد الفرنسى إلى أنه ربما يوافق على المشروع لولا ما جاء به من منح ليبيا استقلالها بعد عشر سنوات . فبالنسبة لهذا عارض مسيو بيدو بقوة باعتبار ذلك خطراً يهدد مركز الفرنسيين فى تونس والجزائر .

ورفض الاتحاد السوفييتى فكرة الإدارة تحت وصاية الأمم المتحدة وطالب بأن تكون له إدارة طرابلس . وجاء مطلب مسيو مولوتوف كالقنبلة ، فقد كنا نعرف أن للاتحاد السوفيتى مطامع غير معروفة فى البحر الأبيض ، وكنا نفترض أن لها صلة بالمضايق التركية فقط . وكانت فكرة وجود قاعدة سوفييتية فى طرابلس فى قلب البحر الأبيض تبعث القشعريرة فى العمود الفقرى لمستر بيفن وغيره .

وبدا أن المناقشة بأسرها فى الموضوع غير مثمرة ، ولم تؤد إلا إلى إظهار الخلاف الحاد بين القوى الكبرى ، هذا الخلاف الذى استمر طوال السنوات التالية.

وقد تحولت بعد ذلك آراء معظم الحكومات ولكن تحولاً لم يؤد إلى الوصول إلى اتفاق .

وقد تغير رأى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، فقد عدلت الولايات المتحدة عن اقتراحها الخاص بالإدارة المباشرة للأمم المتحدة ، لأنه بعد أن أخذ المندوب السوفييتى مكانه فى مجلس الوصاية ، أثارت الخلافات داخل المجلس الشك فى إمكان أن يصبح هيئة إدارة فعالة . وانتقل الاتحاد السوفييتى إلى تأييد الرأى القائل بالإدارة تحت وصاية الأمم المتحدة ، وذلك بعد أن رأى استحالة تحقيق مطمحه الخاص بأن يدير وحده مقاطعة طرابلس ، ولكنه كان ما زال

يشعر بأنه قد يحصل على نفوذ فى شمال إفريقيا خلال عضويته فى مجلس الوصاية إذا كان المجلس نفسه هو الذى يتولى الإدارة .

وعندما وُقِّعت معاهدة الصلح الإيطالية نهائياً فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ كان مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة ما زال معلقاً . وطبقاً للمعاهدة تخلت إيطاليا عن مستعمراتها ، ولكن لم يذكر إلى من ، وإنما نص على أنه إذا استمر اختلاف الأربعة الكبار حتى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، أحيلت المسألة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصية ، توصية تعهد جميع الأطراف بقبولها مقدماً . وكان من الصعب تصور إتمام معاهدة الصلح الإيطالية بدون الأمم المتحدة .

وأدرجت الجمعية العامة المسألة فى جدول أعمالها لعام ١٩٤٨ ، وناقشها المندوبون مقدماً فى اجتماع باريس الذى بدأ فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ودار البحث حول نواح عديدة مختلفة . وقد أيدت دول أمريكا اللاتينية وجهة النظر الإيطالية بقوة ، لما لسكان هذه البلاد من روابط ثقافية ودينية مع إيطاليا ، ورغبة هذه البلاد فى حل يرفع من شأن مركز إيطاليا ويمدها بمنفذ يستوعب فائض السكان فى إيطاليا . ولهذا فإن أى اقتراح لصالح إيطاليا يمكن أن يحظى بتأييد قوة كبيرة تقارب العشرين صوتاً . ومن ناحية أخرى كانت دول العرب وأعداء الاستعمار يطالبون بالاستقلال العاجل للمستعمرات وأيدوا أيضاً مطالب الحبشة فى أريتريا . وكان ميعاد نظر القضية — طبقاً لترتيبها فى جدول الأعمال — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وانفضت دورة باريس قبل هذا التاريخ كى يتمكن المندوبون من العودة إلى بلادهم قبل عيد الميلاد . ولما لهذه القضية التى لم يتم التصرف فيها من أهمية ، اجتمعت الجمعية العامة مرة أخرى فى أبريل بليك سكسس ونوقشت المسألة لعدة أسابيع .

وقامت لجنة فرعية بإعداد شرح عام للاقتراحات المعقدة ، كان مفتاحها الوصول لمنح إيطاليا حق إدارة طرابلس لمدة عشر سنوات . ومهما يكن فإنه

عندما أخذت الأصوات على كل فقرة على حدة ، نالت هذه المادة أصواتاً تقل عن أغلبية الثلثين بصوت واحد .

وكانت نتيجة التصويت ٣٣ ضد ١٧ و بذلك أخفق الاقتراح بأ كمله ، وأرجئت المسألة حتى انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة . وفى خريف سنة ١٩٤٩ حدث تقدم حسن ، ففى ذلك الوقت أدركت الحكومة الإيطالية أن إدارتها لمستعمراتها السابقة سيكون عبئاً ثقيلاً ، وأنه يكون أحكم لو تعاونت مع سكان البلاد الأصليين بدلاً من محاولة حكمهم . وأخذت دول أمريكا اللاتينية بهذا الاتجاه ، وفتح المجال لاحتمالات جديدة . وتقرر عندئذ أن تستقل ليبيا ، وتحدد أول يناير سنة ١٩٥٢ لذلك ، وأن يستقل الصومال الإيطالى فى خلال عشر سنوات ، وخلال ذلك يستمر تحت الوصاية الإيطالية . وتأجل اتخاذ قرار بشأن أريتريا . وتمت الموافقة على هذه الاقتراحات بأغلبية ٤٨ صوتاً ضد ١ وامتناع ٩ .

وهذا الحل الذى أوجدته الأمم المتحدة لم يكن حلاً مثالياً ، ولم يكن هناك حقاً أى حل مثالى ، وذلك لكثرة الآراء المتضاربة ، ولكن هناك حل على الأقل ، وهذا فى حد ذاته نتيجة كبرى ، فغالباً ما يكون اتخاذ قرار فى مثل هذه الأمور أهم من التسويف فى اتخاذ القرار سعياً وراء قرار مثالى . إن عدم البت نفسه يسبب مصاعب عدة و يسبب أضراراً كبيرة للناس الذين يعنيهم الأمر لأنه إذا لم يتيسر الوصول إلى تسوية سياسية للمستقبل ، فإن رسم الخطط الاقتصادية والمالية يغدو أمراً مستحيلاً .

وهنا نجد مرة أخرى دليلاً بارزاً على الكيفية التى تستطيع الأمم المتحدة بها أن تساهم فى تقدم النظام فى العالم . إن من النادر أن تختلط مشكلة بمثل التعقيدات الكثيرة التى اعترضت مشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة ، والغيرة التى انتابت الدول الكبرى ، والمناورات الاستراتيجية ، والرغبات الإيطالية ، ورغبات سكان

البلاد الأصليين فى الاستقلال ، إنما هى أمثلة قليلة عن القوى التى ظهرت خلالها . وقد عالج ممثلو الدول الأربع الكبار هذه المسألة لمدة ثلاث سنوات متتالية من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، إلى سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ولم يصلوا أبداً إلى اتفاق ، بينما قصمت الجمعية العامة للأمم المتحدة ظهر المشكلة فى ما يزيد قليلاً عن عام واحد بطريقة تستحق الإعجاب وإن لم تكن كاملة .

واختفت الصيغ المعقدة التى اتخذت لموازنة المصالح السياسية للدول الأوروبية لتفسح المجال أمام المبدأ العام الذى ينادى بأنه فى حالة الشك فإن من الأفضل أن تعطى الفرصة للأهالى أنفسهم لتقرير مصيرهم .

إنهم قد يخطئون ، وسيخطئون فعلاً ، ولكنها ستكون أخطاءهم على الأقل بدلاً من أن تكون أخطاء الآخرين .

مثل هذا المبدأ نادراً ما ينال تقديراً كبيراً فى اجتماعات مجالس الكبار الخاصة ، ولكنه ينال تأييداً قوياً من مكان مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث يكون العدد كبيراً ، ويتميز الإجراء الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المستعمرات الإيطالية بأنه كان أول حالة تبت فيها الجمعية العامة نهائياً ، فإن الجمعية العامة لا تقوم فى العادة إلا بإبداء التوصيات ، ولكن فى هذه المسألة أعطى الأطراف المشتركون فى المعاهدة الإيطالية الجمعية العامة الحق فى أن تقول الكلمة الفاصلة . هذا المثال يمكن أن يكون أحد الأمثلة التى قد يكون من المفيد اتباعها فى حالات أخرى .

الأعمال الأخرى للأمم المتحدة

رأينا بعض ما أتمته الأمم المتحدة فى الميدان السياسى ، أعمال متماسكة محددة وقوية الحجة ، وتعطى فكرة عن كفاءة الأمم المتحدة فى معالجة

المنازعات الدولية . وإذا اكتفينا بذلك نكون قد أنقصنا من قيمة الأمم المتحدة : فهناك الكثير من أوجه النشاط الذى تمارسه فى غير الميدان السياسى ، مثل النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى . والمجموع الكلى لهذا النشاط ذو قيمة أدبية وثقافية تساعد فى إقرار النظام فى العالم والتناسق فى السلوك الدولى .

إن الأمم المتحدة ليست مجرد مكان يجتمع فيه ممثلو الدول للتفاوض ، وهى ليست عدداً من الدول الأعضاء ، إنها شيء مستقل فى حد ذاته . إنها تغير من أولئك الذين يساهمون بإيمان فى أوجه نشاطها وتجعلهم أعضاء أفضل فى مجتمع عالمى .

وليس من السهل بيان هذه الصفة أو إثباتها ، ولكن ليس لدى أحد اشترك عن قرب فى أعمال الأمم المتحدة شك فى أنها تتمتع بهذه الصفة .

إن الأمم المتحدة أكبر بكثير من مجموع القرارات التى اتخذتها بالأغلبية المطلوبة . إن لها حسنات خفية « لا توزن فى حساب العمل ولكنها مع ذلك تزيد قيمة هذا العمل » .

ممارسة الزمالة

وفى الأمم المتحدة تمارس روح الزمالة فى أرقى درجاتها . فالمندوبون يلتقون فيها دون تقيد بالرسميات فى حجرات الطعام وصالات الاستقبال ومآدب العشاء التى تقام فى كل اجتماع دورى ، ويختلطون معاً على أساس المساواة الاجتماعية والذهنية بالرغم من اختلافهم فى العنصر والنوع والمذهب ، مسيحيين ومسلمين وهندوساً ويهوداً وقدريين ، ويقومون بتبادل وجهات النظر بطريقة صريحة ودية ، سواء كان لونهم أسود أو أسمر ، أصفر أو أبيض . الرجال والنساء متساوون ، وممثلو الدول الكبرى متساوون مع ممثلى الدول الصغرى ويبحثون معاً جميع المواضيع التى تهم الصالح العام .

ويشترك فى ذلك حتى مندوبو البلاد الشيوعية إلى حد ما . وأنا شخصياً كانت لى محادثات مفيدة مع كثير منهم ، ولم يكن يشذ عن الاختلاط الاجتماعى سوى المندوبين الكبار للاتحاد السوفييتى . فنادراً ما كنت ترى مسيو مولوتوف أو مسيو فيشنسكى فى قاعة استراحة أو مطعم الجمعية العامة . فعادة عقب انتهاء الإجراءات الرسمية ينسحب المندوبون السوفييت الكبار مع حراسهم الخصوصيين إلى مقر إقامتهم الخاص . على أن هذه الزمالة تؤتى ثمارها حتى مع المندوبين السوفييت الكبار . فكما أسلفنا مهد حضور المندوب السوفييتى « مالك » من حجرة المندوبين فى ليك سكسس ، السبيل لإعادة فتح المحادثات بشأن حصار برلين بصفة غير رسمية . وكان للمستر برنارد والمستر باروخ فى أوقات معينة صلات اجتماعية وثيقة بمستر جروميكو عند ما كانوا يعملون سوياً فى لجنة الذرة .

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد أغراض إنشاء الأمم المتحدة أن تكون « مركزاً للتنسيق » . ولا شك أن تقوية روابط الزمالة بعيداً عن الرسميات بين أولئك الذين يفرق بينهم الاختلاف فى الرأى مما يساعد على تنفيذ هذا النص .

فضح النفاق

عمل آخر من الأعمال غير الملموسة التى تقوم بها الأمم المتحدة هى قدرتها على فضح النفاق .

لقد قيل بصدق إن النفاق هو الجزية التى تدفعها الرذيلة للفضيلة . وأنا أظن أن كل من يأتى إلى الأمم المتحدة يتظاهر بأنه أفضل مما هو عليه . ذلك شىء جميل . فإن التظاهر غالباً ما ينقلب إلى حقيقة . إنه من المفيد غالباً معاملة الناس على أنهم فى المستوى الذى يتظاهرون به .

ولكن هناك درجة من النفاق تستدعى كشف النقاب عنها . ولدى الأمم المتحدة مقدرة كبيرة على كشف النفاق .

إن أحد أسلحة الشيوعية السوفييتية الحادة ، هى الدعاية التى توجه بقصد اجتذاب المستمع إليها دون مراعاة ما إذا كانت صادقة أم لا . والدعاية هى أكبر الأسلحة أهمية لدى الشيوعية السوفييتية . وأعتقد أن الحكومة السوفييتية تنفق عليها من المال والجهد أكثر مما تنفقه جميع حكومات العالم .

فى مؤتمرى موسكو ولندن سنة ١٩٤٧ أتيحت لنا الفرصة لأول مرة لمشاهدة بعض نواحى هذه الدعاية .

كان المستر مولوتوف يلقى خطبة طويلة يكون جزء منها معداً بشكل يرضى البولنديين ، وآخر يرضى الألمان ، وثالث يرضى الفرنسيين ، ورابع يرضى الرأى العام السوفييتى . ويكون هناك مع ذلك جزء يروج فيه للشيوعية العالمية .

وكثير من هذه الأجزاء كان يناقض بعضه بعضاً . فمثلاً كان مستر مولوتوف يطالب بتعويضات هائلة لروسيا من ألمانيا ، ثم يمضى فيعد الألمان بأحوال اقتصادية متقدمة جداً .

ويعد البولنديين بمساحة كبيرة من الأراضى الألمانية ، ويطالب بكمية أكبر من فحم الرور للفرنسيين ثم يهاجم الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا كدول استعمارية .

وبعد إلقاء مثل هذه الخطبة ، وأحياناً أثناء إلقائه لها ، تحرف هذه التصريحات أثناء إذاعتها بحيث تلائم الشخص المستمع ، فلا يعلم الألمان شيئاً عن الزيادة فى التعويضات التى ستقتطع منهم ، أو عن الأراضى التى ستعطى لبولندا ،

المستر فيشنسكى وهى تتردد فى جميع أنحاء العالم عن طريق الراديو ، أنه لم يكن ليجرؤ على سب زملائه المندو بين الذين يجلسون معه فى نفس القاعة ، لو لم يكن هناك على الأقل بعض الصحة فى التهم التى يوجهها . وهذه الفكرة تدخل دائماً فى حساب الناس الذين يستخدمون « التلويث » كسلاح . فهم يلقون بالاتهامات فى جرأة و بإسراف بحيث أن الكثيرين الذين يقللون من قيمة التهم التى تُلقى ، لما عرف عن قائلها من غدر ، لابد سيشعرون بأن التهم فيها جزء من الصحة .

ولكن الدعاية السوفييتية سرعان ما خابت . فعند ما وقف المندو بون ووجوههم محمرة يتهمون زملاءهم فى عنف و ينعتونهم بتجار الحروب ، شعر الجميع بأنه لو اتبعت هذه الأساليب فى كل الأمور لأصبحوا هم أنفسهم الذين يعكرون السلام . فقد كان التطرف الشديد فى الألفاظ ، والمسلك الذى اتبعه المندو بون السوفييت ، مناقضاً تماماً للموقف الهادىء الرزين الذى وقفه من كان يزعم السوفييت أنهم من محبى العنف . فقد شعر الناس أن السلام لن يكون فى أمان كاف بين أيدى أولئك النير قادرين على تعويد أنفسهم السيطرة على النفس حتى يحسنوا التصرف .

وقد تأيد هذا الإحساس عندما بذلت الجهود لترجمة ما أطلق عليه « بحملة السلام » التى شنها الاتحاد السوفييتى إلى أعمال ، فقد وضعت اقتراحات للاشراف الدولى على الأسلحة الذرية ، فاقترح عمل إحصاء للتسليح القومى ، و ذلك لإيجاد أساس يمكن معه إجراءُ تخفيض نسبى له . وهنا كان الاتحاد السوفييتى هو الذى أغلق باب التقدم فى هذا السبيل ، فقد رفض أن تقوم الأمم المتحدة بأى تحقيق عن البيانات التى تقدم ، أو أن تقوم أى رقابة دولية فعالة .

وسرعان ما وضح أن الجمعية التى يعلن عنها المندو بون السوفييت فى الدفاع

حصول القادة السوفييت على كثير من مزايا الدعاية من جراء استخدامهم الأمم المتحدة . وكانوا يرون أنه لا بد من عمل شيء ما في هذا الشأن .

والواقع أن هذه الإساءة في استعمال الامتيازات التي تخولها الأمم المتحدة عاد بالضرر على القادة السوفييت . فإن التناقض بين أقوالهم وأفعالهم كان كبيراً بحيث أن النتيجة الخالصة كانت إيجاد الشك وعدم الثقة بهم .

وأحد الخطوط الرئيسية التي تسير عليها الدعاية الشيوعية السوفييتية ، هي تصوير الاتحاد السوفييتي بمظهر المحب للسلام ، وتصوير الدول الكبرى الأخرى كدول استعمارية تتآمر على شن الحرب عليه .

عند افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ، ألقى المستر فيشنسكي في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٧ خطابه الشهير أو — الشائن — عن تجار الحروب ، وهو الخطاب الذي هاجمني فيه شخصياً مع آخرين بالرغم من أنني كنت أجلس معه كمندوب في الجمعية .

وهذا الخطاب كان مفروضاً أن يكون خطاباً حماسياً وقد كان .

وكان الطلقة الأولى في « حملة السلام » التي قام بها في جميع فروع الأمم المتحدة بقصد كسب تأييد المحبين للسلام .

وصورت هذه الحملة الاتحاد السوفييتي في صورة الدولة المحبة للسلام والتي ترغب في نزع السلاح وصورت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة — طبقاً لوصف المستر فيشنسكي — بأنهما تحت سيطرة أولئك المحبين للحروب والذين يسعون إلى إشعال نارها .

وكانت الجرأة التي بدأ بها الهجوم مذهلة . و بدا لبعض الذين سمعوا اتهامات

المستر فيشنسكى وهى تتردد فى جميع أنحاء العالم عن طريق الراديو ، أنه لم يكن ليجرؤ على سب زملائه المندو بين الذين يجلسون معه فى نفس القاعة ، لو لم يكن هناك على الأقل بعض الصحة فى التهم التى يوجهها . وهذه الفكرة تدخل دائماً فى حساب الناس الذين يستخدمون « التلويث » كسلاح . فهم يلقون بالاتهامات فى جرأة و بإسراف بحيث أن الكثيرين الذين يقللون من قيمة التهم التى تُلقى ، لما عرف عن قائلها من غدر ، لابد سيشعرون بأن التهم فيها جزء من الصحة .

ولكن الدعاية السوفييتية سرعان ما خابت . فعند ما وقف المندو بون ووجوههم محمرة يتهمون زملاءهم فى عنف و ينعتونهم بتجار الحروب ، شعر الجميع بأنه لو اتبعت هذه الأساليب فى كل الأمور لأصبحوا هم أنفسهم الذين يعكرون السلام . فقد كان التطرف الشديد فى الألفاظ ، والمسلك الذى اتبعه المندو بون السوفييت ، مناقضاً تماماً للموقف الهادىء الرزين الذى وقفه من كان يزعم السوفييت أنهم من محبى العنف . فقد شعر الناس أن السلام لن يكون فى أمان كافٍ بين أيدى أولئك النفر قادرين على تعويد أنفسهم السيطرة على النفس حتى يحسنوا التصرف .

وقد تأيد هذا الإحساس عندما بذلت الجهود لترجمة ما أطلق عليه « بحملة السلام » التى شنها الاتحاد السوفييتى إلى أعمال ، فقد وضعت اقتراحات للاشراف الدولى على الأسلحة الذرية ، فاقترح عمل إحصاء للتسليح القومى ، و ذلك لإيجاد أساس يمكن معه إجراءُ تخفيض نسبى له . وهنا كان الاتحاد السوفييتى هو الذى أغلق باب التقدم فى هذا السبيل ، فقد رفض أن تقوم الأمم المتحدة بأى تحقيق عن البيانات التى تقدم ، أو أن تقوم أى رقابة دولية فعالة .

وسرعان ما وضح أن الجمعية التى يعلن عنها المندو بون السوفييت فى الدفاع

عن السلام ، تفتقر إلى الجدية فى التنفيذ ، وأن إجراءات الأمم المتحدة كشفت النقاب للعالم أجمع عن نوع خطر من النفاق يحتاج إلى أن تسلط عليه الأضواء .

تقدم التعليم

عن طريق المجادلات والمناقشات غير الرسمية تقوم الأمم المتحدة بإحاطة مندوبيها بوجهة نظر المندوبين الآخرين . وغالباً ما يشار إلى الأمم المتحدة باحتقار ، على اعتبار أنها مجرد مجال للمجادلة . وأنا أرفض استعمال كلمة مجرد فإن ما نحتاج إليه فعلاً هو تبادل وجهات النظر فى هذه المرحلة من مراحل التطور الدولى .

فالصعوبة الكبرى التى تواجه تطور النظام العالمى هو أن هناك الكثير من الآراء حول ما هو صحيح وما هو خاطىء . والقليل من التعارض يمكن تسويته بتصرف يعكس الحكم العام عن الصواب والخطأ . وغالباً ما تحوى الاقتراحات الدولية عنصر محاولة فرض الأغلبية نتائج على أقلية كبيرة تشعر هذه الأقلية بأنها غير عادلة ، وفى مثل هذه الأحوال يجب أن تسير الإجراءات الدولية فى حذر ، وإلا فإنها قد تحفز إلى مقاومتها بعنف مما قد يشعل نار حرب عامة .

إن المهمة العاجلة اليوم لأى منظمة عالمية هى تعليم أعضائها كيفية الوصول إلى فهم أفضل ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، وذلك بقصد الوصول إلى عرف عام وتسمية يقبلها العقل عن الخطأ والصحيح .

وغالباً ما تؤدى المناقشة الصريحة إلى الكشف عن آراء الأفراد التى لم يسبق أن نالت حظها من التقدير .

إن المناقشات التى حدثت فى الأمم المتحدة — وأنا لا أشير إلى المناقشات الرسمية المسجلة وإلى المناقشات الخاصة التى تحدث — تؤدى هذه المناقشات إلى

تغيير فى الأوضاع . لقد قدم وفد الولايات المتحدة كثيراً من المقترحات التى كانت تحرر مسودتها مقدماً بحيث تلتقى فى رغبة حقيقية مع آراء الآخرين . وكنا عادة نجد أننا قد أغفلنا عناصر تستحق العناية . وعلى قدر ما أذكر فإن كل اقتراح قدمه وفد الولايات المتحدة قد عدّل نتيجةً للمناقشات ، ولم يكن هذا التعديل بقصد الحصول على الأصوات لإقراره ، بل لإدراك جدارة رأى الآخرين الذى أغفل ذكره فى الاقتراح .

ومن الضرورى لأجل الحصول على نتائج إيجابية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن تصاغ المقترحات بحيث تنال تأييد الأمم المختلفة فى جميع أنحاء العالم ، وذلك يجعل الأمم تقترب من بعضها أكثر من ذى قبل ، إنه عامل موحد ويعكس الفضل الكبير لممثلى الحكومات .

عندما تحدث انتخابات فى بلد حر يحاول الزعماء السياسيون للأحزاب المتنافسة أن يعرضوا برنامجهم بطريقة تجعلهم يحصلون على تأييد الأغلبية . إن ذلك يجعل الأحزاب المتعارضة تقترب من بعضها . وفى الغالب تنكمش الاختلافات الرئيسية حول المبادىء ، ويجد زعماء الأحزاب المتعارضة صعوبة متزايدة فى إيجاد تناقض كبير بين برنامج حزبهم والأحزاب الأخرى .

هذا بالضبط هو نوع التقارب الذى نحتاج إليه فى الشئون العالمية ، وذلك ما تزودنا به الأمم المتحدة .

إن الأشياء التى تتساوى أمام نفس الشىء تتساوى مع بعضها . ونفس الشىء فى الأمم المتحدة هو أغلبية الآراء التى لعلها تتمثل على الأغلب فى الدول الصغرى .

فى سان فرانسيسكو اعتاد الصحفيون أن يتحدثوا عن « الخمس الكبار » « والخمس والأربعين الصغار » . إن هؤلاء الصغار الخمس والأربعين قد أصبحوا

« الصغار الأربع والخمسين » وذلك يمثل النسبة المطلوبة فى الأصوات لاتخاذ القرارات .

إن الأمم الصغرى تعلق آمالاً كبرى على السلام والعدالة والحرية . وهى تعتمد فى ذلك على القوى الأدبية أكثر من اعتمادها على القوة المادية ، وربما كان ذلك لأنه ليس لديها الكثير من القوة الأخيرة . ولكن الدول الكبرى لا تستطيع أن تتصرف فى أى شىء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا عن طريق اقتراحات تتمشى مع الروح الأساسية لهؤلاء الذين يمتلكون الأغلبية العددية . وبما أن الأمم المختلفة فى الآراء تبغى الاستعانة بهذه الروح فإنها تتقارب من بعضها.

بمثل هذه الطريقة تؤدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مهمتها فى أن تصبح « ملتقى تنسق فيه الجهود » .

إنهاء « الحياد »

عند ابتداء الخلاف بعد الحرب بين الشرق والغرب كانت هناك حملة شائعات يغذيها الشيوعيون ، تقول إن الخلافات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة إنما هى مجرد خلاف عارض داخل المحيط الخاص للصراع بين القوى العظمى ، وإن الولايات المتحدة تحاول السيطرة على العالم مهددة بوقوع كارثة الحرب لأنها تنظر إلى الاتحاد السوفييتى كمنافس لها .

وفى مثل هذه الظروف سيكون من الطبيعى والمناسب للأمم التى لا يعنيها الأمر مباشرة أن تكون بعيدة عن هذا الخلاف وأن لا تنحاز إلى أحد من الخصمين المتنازعين .

كان ذلك جزءاً من الخطة السوفييتية التى رسمت للابقاء على الدول غير

الشيوعية مقسمة بحيث يمكن التغلب عليها واحدة بعد الأخرى .

وفى الاجتماعات الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ، كان هناك قبول عام لوجهة النظر هذه ، وهى أن الصراع إنما هو فى الواقع مجرد صراع بين قوتين عظيمتين ، تماماً كما كان يحدث فى الماضى أيام أن كانت روما وقرطاجنة ، وانجلترا وأسبانيا ، وفرنسا وألمانيا ، مثلاً ، متنافسة فيما بينها . وحتى مستر بيفن كان فى بعض الأوقات يقول إن دور بريطانيا أن تكون كمعبر بين الاتحاد السوفييتى و بين الولايات المتحدة .

ولو أن وجهة النظر هذه كانت سادت ، لكان من الصعب إيجاد التماسك الذى ساعد بلاداً مثل اليونان وتركيا و إيران وكوريا على الوقوف فى وجه التغلغل الشيوعى وتحريضه على الحرب الأهلية .

فى أثناء انعقاد الدورات الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة كانت بعض الدول الصغرى تشعر بكثير من الحرج من جراء تصويتها إلى جانب الولايات المتحدة ، وخاصة عند ما تكون النتيجة أغلبية ساحقة ضد الاتحاد السوفييتى . لقد كانت متفقة معنا ولكنها كانت تشعر بأنه ربما كان من الأفضل لو أن أمماً أكثر تعطى أصواتها إلى جانب الاتحاد السوفييتى لمجرد أن تعطى لنفسها الحياد . وكذلك فى أثناء الاجتماع الأول لمجلس وزراء الخارجية كان مفروضاً ألا يتحدث ممثلو الولايات المتحدة مع ممثلى الصين وفرنسا وانجلترا مقدماً ويعبروا عن رأيهم . لقد كان مفروضاً أن الحياد قائم .

وعلى أى حال فإن الإجراءات التى حدثت فى الأمم المتحدة أدت إلى تبدد سريع لهذا الاتجاه نحو الحياد ، فإن الولايات المتحدة عن طريق اتباعها سبيلا عملياً فى سلوكها وأعمالها ، كذبت بصورة قاطعة إيعاز السوفييت بأن الصراع

الدائر فى العالم قد عجل به طموح الولايات المتحدة للسيطرة على العالم . فأصبح مفهوماً أن الصراع مرتبط قبل كل شىء بمصير الدول الصغيرة التى تريد أن تعيش فى حرية .

وبذا انتهى « الحياد » من ناحية الميل إليه ، ومن ناحية التصويت ، ونشأ بدلاً عنه تماسك روحى علنى بين الأمم غير الشيوعية وبشكل ليس فيه أى نوع من الخجل . وكانت الرابطة بينهم ليست هى الرغبة فى خدمة « شهوة السيطرة » للولايات المتحدة ، ولكن الرغبة للمحافظة على الحريات والاستقلال والحقوق المتساوية لجميع الأمم المستقلة .

ومن الطريف أن أشير هنا مرة أخرى إلى خطاب ستالين فى ١٠ مارس سنة ١٩٣٩ ، وهو الخطاب الذى سبق أن أشرت إليه . ففيه يقرر ستالين أن « الحياد » هو الذى مكن هتلر وموسولينى وقادة الحرب اليابانيين من إعادة تقسيم العالم على نحو يكون فى صالحهم ، ولمد سلطانهم على حساب إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، والتى وصفها وقتذاك بأنها دول غير معتدية ، وقال إن «الحياد» هو الذى جعل من المحتم قيام حرب عالمية ثانية . وكما أوضح ستالين فإن الفترة من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٩ كانت بالنسبة لعصبة الأمم فترة ضعف عجزت فيها عن إبعاد روح الحياد التى تركت كل دولة وحيدة « للدفاع عن نفسها ضد المعتدين » . إن الأمم المتحدة قد تستطيع أن تكون أفضل من هذه الناحية ، فقد هدتنا بروح التعاون المخلص وبعد النظر فى الأغراض الدولية ، ونتيجة لذلك نشأت روح من التآزر بسرعة لم يسبق لها مثيل .

وسواء أكان ذلك التآزر سيستمر أم لا ، نظراً لأن الحكومات إنما تتصرف ليس طبقاً لما تريده وإنما طبقاً لما تجرؤ على عمله ، سواء أكان ذلك أم لا ،

فإن هناك تفضيلاً واضحاً للتآزر كعمل بديل للحياد ولكن برفض أن ذلك سيؤدى إلى زيادة أمنها .

وإذا كان هناك أى شك فى ذلك فإن الخوف قد يحطم الاستعداد القوى لأولئك الذين يرفضون فكرة الحياد فى ظروف أنفسهم ويفضلون أن يتجمعوا معاً ضد أى اعتداء مباشر أو غير مباشر .

والأمم المتحدة لا تستطيع وحدها وبنفسها أن تضمن التآزر المطلوب لتأكيد الأمن ، إن ذلك يعتمد أيضاً على الأمم الأعضاء نفسها ، وعلى ما تقوم بعمله فى داخل نطاق الميثاق ، وفى تنفيذها « الحقوق الأساسية للفرد أو الدفاع الجماعى عن النفس » .

الفصل السابع

التطور الاستعمارى كاجراء بديل للثورة العنيفة

كانت مناطق المستعمرات مسرحاً لإجراءات سياسية مثيرة .

فى أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو أحصينا حوالى سبعمائة مليون نسمة ، ثلثى تعداد سكان العالم تقريباً ، يتبعون الغرب من الناحية السياسية . وذلك ناشىء عن أن أمم الغرب لقرون عديدة سابقة كانت متقدمة ونشطة سواء من الناحية المادية أو العملية أو الروحية . ففى مرحلة التقدم ، مثل ما حدث أثناء الثورة الصناعية ، اخترعت الدول الغربية ، وفى مقدمتها انجلترا ، الآلات التى ضاعفت من الطاقة البشرية أضعافاً عديدة . وجعلت من الممكن إنتاج ما يحتاج إليه الآخرون ولا يستطيعون الحصول عليه . وأخذت البضائع التى تنتج تنقل عن طريق تجار ذوى جرأة إلى أركان المعمورة الأربعة .

ونظراً إلى أن معظم هؤلاء كانوا لا يستطيعون الدفع بالجنيه الأسترلينى فقد فتحت لهم الحسابات ، واتسعت الاستثمارات فى هذه البلاد المتخلفة ، واتخذت شكل إنشاء السكك الحديدية والموانىء ومشاريع الرى وما شابه ذلك .

ولضمان حسن استمرار هذه الأعمال كان يجب أن يكون هناك تأييد كافٍ من ناحية الأحوال السياسية والمالية . وعليه فقد قامت القوى الغربية بتهيئة حكومات لحكم شعوب العالم التى لم يكن لديها الاستقرار السياسى اللازم لنمو التجارة والمشاريع الاستثمارية .

وهذا الاتساع فى سيطرة الغرب لم يأت نتيجة لاستخدام القوة رغم أنه حدث

بعض القتال مع الجيوش الغربية فى آسيا وأفريقيا . ولكن هذه الحروب كانت قليلة الأهمية . فالحروب الكبرى التى نراها فى أيامنا إنما نشبت بين القوى الغربية نفسها ، ولم تكن حروباً يشنها الغرب ضد بلاد ذات حضارات مختلفة عن حضاراتها . إنما نشأ النفوذ السياسى للغرب أولاً : لأنه كان لدى الغرب شىء يمنحه ، ولم تأت هذه السطوة من عمل الجنرالات بقدر ما أتت بالأغلب من عمل الدبلوماسيين والتجار والإرساليات .

فغالباً ما كان رجل الإرساليات المسيحية هو أول من يدخل هذه المناطق يدفعه إلى ذلك بحثه عن القوى البشرية التى ما زالت فى حالة البدائية ، بالرغم من أن ذلك حدث أولاً فى أرض الميعاد حيث التقى الشرق بالغرب لأول مرة . فهو يعتقد أن جميع الرجال من خلق إله واحد زود كل فرد بحقه فى التقدم . وذهب التجار والمهندسون أيضاً من الغرب إلى جميع أنحاء العالم وقاموا بتوزيع المنتجات الغربية الحديثة وتنمية الموارد الطبيعية التى كانت منسية ومختفية .

وأنا لا أفترض أن كل الغربيين كانوا حريصين على تحقيق هدف عالمى كبير وهو تحسين أحوال الإنسانية ، ولكن المجتمعات الغربية قبلت الحقيقة الأولية ، وهى أن عنصر المصلحة الخاصة سواء الفردية أو العائلية أو القومية ، باعتبارها الحافز الإنسانى المسيطر الذى إذا كبح فلن يحدث إلا التقدم القليل . ولكن العقيدة المسيحية تقول إن المصلحة الخاصة المادية لا يمكن أن تعود بالفائدة الكاملة على أصحابها إلا إذا استفاد منها الصالح العام فى نفس الوقت .

وأصيب بعض الغربيين بالعجرفة من ناحية الجنس ، وأرادوا تخليد الظروف التى فى ظلها يبدو الرجال الأقزام عمالقة لمجرد أن لون بشرتهم أبيض ، وكون البعض منهم ثورة عريضة عن طريق استغلال المظالم للشعوب المحكومة التى

أصبح لديها كثير من الأسباب المعقولة للشكوى ، وأخذوا يترقبون الفرصة لتخليص أنفسهم . ولكن العقيدة الدينية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للغرب صبغت الاستعمار الغربى بصبغة تختلف عن الاستعمار السابق ، فقد كانت فيه عناصر المرونة .

إن الوضع الاستعمارى للغرب كان ينظر إليه دائماً من القادة السوفييت على أنه كعب «أخيل» ، أى النقطة التى يستطيعون أن يضربوا فيها الضربة القاضية . فقد رأوا أن أمم أوروبا الغربية محتاجة إلى منابع المواد الخام التى تستخرج من المناطق المستعمرة — الزيت — المطاط — الصفيح — وما شابه ذلك — ورأوا أيضاً أن بعض البلاد الغربية محتاجة إلى أسواق مستعمرات لتصريف بضائعها مثل المنسوجات . وتحققوا أيضاً من أن هناك تياراً مرتفعاً من الوطنيين ورغبة متزايدة من الشعوب لتولى شئون أمورهم بأنفسهم . وفكر القادة السوفييت فى تنمية هذه الرغبة بواسطة الدعاية وتوجيهها إلى الثورة المسلحة ، مما قد يؤدى إلى تحقيق هدفين ، فهو يشغل القوى الغربية فى مجهودات حربية منهكة فى سبيل قمع الثورة الأهلية ، وفى الوقت نفسه يؤدى إلى استخلاص المستعمرات من الحقد على الدول الغربية بحيث أنه من الطبيعى أن يدخلوا فى فلك الشيوعية السوفييتية التى تستطيع أن تدعى تأييدها للثوار من الناحية الأدبية .

ولقد قال ستالين فى سنة ١٩٢٤ إن الطريق إلى انتصار الثورة على الغرب يكمن فى ثنايا التحالف الثورى مع حركات التحرير فى المستعمرات والبلاد المستقلة . وهذه الخطة الموضوعة منذ خمس وعشرين عاماً مضت تبدو فى صفحة ٥٢ من كتابه مشاكل اللينينية الذى كثيراً ما أشرنا إليه .

وقد اتبعت هذه الخطة بدقة ، وأنفقت عليها الشيوعية السوفييتية مبالغ طائلة ،

وأنفقت عليها أيضاً الكثير من الفكر السياسى فى مراحله العليا ، عندما اعتزل المستر مولوتوف وزارة الخارجية فى ٤ مارس سنة ١٩٤٩ ، فإنه فعل ذلك فى الظاهر لأن المكتب السياسى شعر أنه يجب أن يكرس وقته بالكامل للقيام بوضع برنامج الشيوعية السوفيتية للثورة فى آسيا . وهى مهمة بلغ من أهميتها أنها استحقت تركيز عناية أفضل العقول التى لدى الحكومة السوفيتية فى المجال الدولى ، وعليه فقد تحرر من المساهمة فى استهلاك الوقت واجتماعات مجلس وزراء الخارجية والأمم المتحدة التى غالباً ما تكون اجتماعات غير مثمرة .

عندما اقتربت الحرب العالمية الثانية من نهايتها ، كان الموضوع السياسى الوحيد ذو الأهمية الشديدة ، هو موضوع المستعمرات . ولو كان الغرب قد حاول أن يستمر فى تخليد الاستعمار كأمر واقع ، لجعل ذلك من المحتم قيام الثورة المسلحة ، وكان من المحتم أن ينهزم أيضاً . وكانت الخطة الوحيدة الممكن نجاحها هى الوصول بشكل سلمى إلى استقلال أكثر الناس رقياً من هؤلاء الـ ٧٠٠ مليون نسمة التى تحت حكمهم .

وقد برز هذا الموضوع بعد الحرب فى ربيع سنة ١٩٤٥ ، ولم يكن فى مقترحات دومبارتون أوكس أى مواد تعالج هذه الحالة وكانت هذه الثغرة إحدى الثغرات الكبيرة .

وبعد بحث هذا الموضوع قبل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو بوقت قصير اجتمع المندوبون الذين سبق اجتماعهم فى دومبارتون أوكس فى وشنجطن ووضعوا برنامج الوصاية الذى يحل محل نظام الانتداب الخاص لبعض الأمم . وهو النظام الذى وضع للمناطق التى انتزعت من ألمانيا وتركيا عقب الحرب العالمية الأولى .

وعلى كل فقد كان هناك خلاف حاد فى الرأى داخل حكومة الولايات

المتحدة حول ما إذا كانت الجزر التي كانت تحت الانتداب اليـاباني في المحيط الهادي تدخل في نظام الوصـاية ، و إذا كان الأمر كذلك فتحت أي شروط ؟ ولم تـكن الحـكومة تستطيع في ذلك الوقت أن تعد مقترحات أو تتخذ وضـعاً بشأنها مع الحـكومات الأخرى . وازداد الموقف تعقيداً بموت الرئيس روزفلت المفاجيء وانتقال السلطة فجأة إلى الرئيس ترومان .

وكانت النتيجة أنه قبل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو لم يكن هناك أي اتفاق مع الدول من أي نوع يشير إلى معالجة مشكلة المستعمرات ، وعليه فإن مؤتمر سان فرانسيسكو بحث المشكلة دون أن يكون لديه ميزة تفهمها من قبل . واشتمل الميثاق على ثلاث فصول هامة تعالج مشكلة المستعمرات بصفة عامة ونظام الوصاية بصفة خاصة ، وذلك في الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر . و إلى السناتور ستاسن يرجع الفضل الأكبر في ذلك ، فقد تولى حمل هذه المسئولية في سان فرانسيسكو التي زاد من صعوبتها اختلاف الدول الاستعمارية الحاد مع الاتحاد السوفييتي ، فوقف السناتور ستاسن بينهم موقفاً يدل على كفاءته القصوى كمفاوض .

ولـكن مهما بلغت درجة الـكفاءة في المفاوضة فإنه لم يكن من الممكن الوصول إلى نتائج إيجابية لو لم يكن النظام الاستعماري يحمل في طياته ما نسميه بالمرونة الداخلية نظراً لتأثره بالروح المسيحية . وكانت النتيجة أنه لم يكن من الضروري في مؤتمر سان فرانسيسكو أن يحدث ضغط شديد على القوى الاستعمارية لقبول فـكرة الحـكم الذاتي أو الاستقلال كأمر لا بد منه ، فحازت هذه الفـكرة لديهم قبولاً عاماً . والحقيقة أن مواد ميثاق الأمم المتحدة كانت أوضح من

مثيلاتها فى مثياق عصبة الأمم ويرجع الفضل الأكبر فى ذلك إلى البريطانيين .

والفكرة الأساسية كانت مجرد إيجاد نظام دولى للوصاية يحل محل الانتداب فى عصبة الأمم ، ويشمل بعض الأقاليم الأخرى التى قد تنتزع من إيطاليا أو اليابان طبقاً لاتفاقيات الصلح .

واتسع نطاق هذه الفكرة فى ميثاق الأمم المتحدة حتى أصبح يشمل جميع الشعوب التى لا تتمتع بالحكم الذاتى .

ويبين الفصل الحادى عشر المبادىء الرئيسية التى اشتمل عليها . . « يقر أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون حالياً أو مستقبلا بتبعات إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملا من الحكم الذاتى — بالمبدأ الذى يقضى بأن تكون لمصالح هذه الأقاليم المقام الأول ، ويقبلون — كأمانة مقدسة فى أعناقهم — الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية شعوب هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع فى نطاق السلم والأمن الدوليين وبالشكل الذى حدده الميثاق لهذا الغرض » .

ويمضى الميثاق فى تحديد التزامات الدول الاستعمارية :

« ب » ينمون الحكم الذاتى ويقدرون الأمانى السياسية لهذه الشعوب حق قدرها ، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ومراحل تقدمها المختلفة » .

وكان قبول الدول الاستعمارية لهذه المبادىء عملا من أعمال التنور الفكرى عند ساستها ، فإنها سلكت السبيل — والسبيل الوحيد — لإحباط برنامج الشيوعية السوفييتية لإخماد نيران الثورة المسلحة . وبالإضافة إلى المبادىء العامة فى

الفصل الحادى عشر من الميثاق عن البلاد التى لا تتمتع بالحكم الذاتى ، قررت مواد الفصل الثانى عشر والثالث عشر منهاج نظام الوصاية الدولى . والمواد معقدة وتعتبر تسويات سياسية تم الوصول إليها بصعوبة . فقد تقرر أن يكون هناك مجلس للوصاية تتكون عضويته بالتساوى بين الأمم التى تدير الأراضى التى ستدخل فى الوصاية (الدول الاستعمارية) و بين الأمم التى لا تدير مثل هذه الأراضى (الدول غير الاستعمارية) . ثم كانت هناك نصوص بشأن الوصاية على الأراضى « ذات القيمة الاستراتيجية » ، وهذه وضعت تحت سلطان مجلس الأمن مباشرة ، والوصاية على الأراضى التى « ليس لها قيمة استراتيجية » ، وهذه كانت تحت إشراف الجمعية العامة مباشرة .

وكانت هناك صعوبة فى تحديد الوصاية « الاستراتيجية » بحيث يمكن أن تلتقى مع وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن الجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى ، فلم تكن حكومتنا ترغب فى ضم هذه الجزر إليها فوراً ، و إنما كانت ترغب فى أن تكون فى وضع يضمن ألا تصبح هذه الجزر مرة أخرى قواعد للهجوم على الولايات المتحدة . ولذا ابتدعت الولايات المتحدة نظام الوصاية « الاستراتيجية » بحيث تكون تحت إشراف مجلس الأمن مباشرة ، حيث للولايات المتحدة حق الفيتو وتستطيع معه أن ترفض أى إجراء يتخذه المجلس ترى أنه يهدد سلامتها .

وفى سان فرانسيسكو تتبع كبار مواطنينا موضوع الوصاية عن قرب ، واهتم به أيضاً أعضاء الكونجرس الذين كانوا ضمن الوفد الأمريكى .

وكان هناك فى الكونجرس مطالبة قوية بأن تقوم الولايات المتحدة بضم الجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى ، وزاد من حساسية الموضوع أنه أثير فى

مضمار المنافسة السياسية وربما كانت سبباً فى فض التوقيع على اتفاقية الوصاية بالمجلس . ولذلك أصر وفد الولايات المتحدة على ألا ينص فى الميثاق على أى شىء يمنع من إدخال هذه الجزر فى نظام الوصاية الاستراتيجية .

ولم يكن مندوبو الولايات المتحدة جميعهم يستطيعون متابعة تفاصيل وجهات النظر أثناء مناقشتها ، لانشغال كل عضو بمهمة معينة فى اللجان . ولم يكن أى واحد منهم يستطيع أن يعطى تقريراً مفصلاً عن كل شىء بالنسبة لمسألة الوصاية ، فقد كانت هناك نغمة متكررة . فقد اتفق مقدماً على ألا يسرى نظام الوصاية بشكل أوتوماتيكى على أى أرض ، وإنما « سيكون ذلك من المسائل التى تخضع لاتفاقية لاحقة تحدد أىّ الأراضى فى الجداول السابقة ستدخل فى نظام الوصاية وتحت أى شروط » .

وفى الاجتماعات اليومية لوفد الولايات المتحدة ، كان كل من السناتور كونالى والسناتور فاندنبرج يسأل الكوماندور ستاسن السؤال التالى دائماً : هل أنت متمسك بنص الاتفاقية اللاحق ؟ وكان الكوماندور ستاسن يرد دائماً بالإيجاب ، ثم يبدأ الاجتماع . وعند ما تم توقيع الميثاق وعرض على مجلس الشيوخ للتصديق عليه ظهرت الحكمة السياسية للشيوخ ، فإن هذه الفقرة التى جاءت فى الميثاق ، والتى تنص على عدم الارتباط بأى شىء بشأن الجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى أو أى أراضٍ أخرى ، قد استبعدت ما كان من الممكن أن يكون عقبة كأداء ربما كانت تحول دون التصديق على الميثاق .

وفقرة أخرى تم الاتفاق عليها لطمأنة الأمم القلقة ، هو النص الذى جاء فيه أن أى اتفاقية للوصاية يجب أن تكون مقبولة لدى أى دولة يهمها الأمر بصفة مباشرة بما فى ذلك الدولة القائمة بالانتداب » .

وهاتان الفقرتان ، و إن كانتا قد ساعدتا على الموافقة على الميثاق والتصديق عليه ، خلقتا صعوبات كبرى فى سبيل إنشاء نظام الوصاية كما سنرى فيما بعد .

واجتمعت الأمم المتحدة فى لندن فى شهر يناير وفبراير سنة ١٩٤٦ للتنظيم ، وفى ذلك الوقت كانت المنظمات الرئيسية للأمم المتحدة قد تم إنشاؤها عدا مجلس الوصاية ، فلم يكن من الممكن فى ذلك الوقت إنشاء مجلس الوصاية لأن نصف العضوية فيه يجب أن تكون من أمم كانت تدير أراضى الوصاية . ولم تكن هناك أراضى وصاية ولا يمكن أن توجد ما لم توجد اتفاقيات للوصاية .

ولم يكن هناك إلزام لأى أمة بأن تدخل أراضى فى نظام الوصاية ، لأنها كما رأينا «مسألة تخضع لاتفاقيات تالية» . وأيضاً لم يكن من الممكن أن تكون هناك اتفاقات للوصاية ما لم توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن فى حالة الوصاية على المناطق الاستراتيجية ، وتوافق عليها الدول التى يهمها الأمر بصفة مباشرة . وعليه ففى لندن فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ اتخذت الجمعية العامة قراراً تدعو فيه الأمم القائمة بالانتداب إلى أن تتقدم باتفاقيات للوصاية قبل بدء الجزء الثانى من الدورة الأولى التى كانت ستنعقد فى نيويورك فى نهاية العام .

وعندما انعقدت الجمعية العامة فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ فى نيويورك بذلت مجهودات ضخمة لإنشاء مجلس الوصاية .

وكان ذلك يتطلب أن تبدى عدد من الأمم القائمة بالانتداب رغبتها فى أن تدخل أراضى الانتداب فى نظام الوصاية ، وأن تقوم بمفاوضات ، وتعقد اتفاقيات على غرار الاتفاقيات التى بين هذه الأمم والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن توجد وسيلة للحد من تفسيرات عبارة « الدول التى يعنيها الأمر بصفة مباشرة » ، وذلك بقصد عدم تمكين الاتحاد السوفييتى من استخدام حق الفيتو فى هذه الاتفاقات .

وكان يمكن للولايات المتحدة أن تبدأ فى إنشاء نظام الوصاية ، وذلك بالإسراع فى اقتراح الوصاية على الجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى فى المحيط الهادى . ولكن الخلاف المستمر بين الإدارات الحكومية المختلفة عندنا أخر إتخاذ هذا الإجراء ، وأعربت جميع البلاد الأخرى المنتدبة على أراضٍ كوصية من عصبة الأمم — عدا إتحاد جنوب أفريقيا — عن رغبتها فى الدخول فى مفاوضات لإحلال نظام الوصاية محل نظام الانتداب ، وهذه الأمم هى المملكة المتحدة وفرنسا و بلجيكا واستراليا ونيوزيلندا . وقدمت اتفاقيات للوصاية شملت ثمانى مناطق فى أفريقيا والمحيط الهادى . وقد بدأت نيوزيلندة بذلك وتقدمت لتكون كبش الفداء . وجاء هذا الإجراء صدى لوجهة نظر رئيس وزرائها « بيتر فرايزر » و « سير كارك . م . بيرندزن » المندوب النيوزيلندى فى دورة الأمم المتحدة هذه .

وكانت الرغبة التى أبدتها الدول الاستعمارية لعمل اتفاقيات وصاية ، بمثابة خطوة واسعة إلى الأمام . ولكن كان ما زال هناك الكثير لإتمامه ، فقد كان لكل منهم حق رفض شروط اتفاقية الوصاية لأن الميثاق كان ينص على ضرورة موافقة الدول المنتدبة على هذه الشروط .

وسرعان ما بدا أن الشروط التى كانت الدول المنتدبة ترغب فى أن تحول الانتداب بها إلى وصاية ، غير مقبولة لدى الكثير من الوفود بل عند أغلبيتهم ، ودارت أعنف المشادات حول ما إذا كان من حق السلطة القائمة بالإدارة أن تنشىء قواعد عسكرية فى الأراضى التى تحت وصايتها . وكانت الدول الاستعمارية قد أصرت على أن يكون لها هذا الحق .

ونشأت تعقيدات أخرى من جراء الحقيقة القائمة وهى أن الاتحاد السوفييتى كدولة عظمى له مصالح عالمية واسعة ، وبلا شك « يعنيه الأمر بصفة مباشرة »

فى جميع إتفاقيات الوصاية ، وأنه لا يمكن أن تكون هناك أى اتفاقية وصاية ما لم يوافق على شروطها . وقد لمح إلى أنه لن يوافق على أن تكون للدولة القائمة بالإدارة حق إنشاء قواعد عسكرية على الإطلاق فى أرض الوصاية .

وكانت بعض الأمم ترغب فى أن تعتبر « معنية بالأمر بصفة مباشرة » و بذا يكون لها حق الاعتراض . وكانت الدول العربية تتطلع إلى الأيام القادمة التى ينظر فيها أمر الانتداب على فلسطين ، وتتوق بنوع خاص إلى السوابق التى قد تتيح لها حق الاعتراض فيما يختص بمستقبل فلسطين .

وقد قام وفد الولايات المتحدة بدور نشيط فى محاولة تكوين مجلس الوصاية ، فقد كان يبدو لنا أننا فى حاجة سريعة إلى الوصول لهذه النتيجة ، فمن الممكن أن يغدو مجلس الوصاية إحدى الوكالات ذات الأهمية الكبرى فى الوصول بالبلاد غير المستقلة بشكل سلمى إلى الاستقلال ، وكنا نعرف أن الاتحاد السوفييتى لا يرغب فى أن يتم ذلك على هذه الصورة السلمية و إنما عن طريق الثورة المسلحة ، فكان يقف فى سبيل تكوين مجلس الوصاية لأنه إذا لم يوجد هذا المجلس فإن الشعوب التى لا تتمتع بالحكم الذاتى ستشعر بأن الأمم المتحدة قد أهملتها ، وأن الطريق الوحيد لتحقيق آمالهم هو أن يتولوا الأمور بأنفسهم باستعمال العنف بإرشاد القيادة التى يزودهم بها الاتحاد السوفييتى . و بعد مرور بضعة أسابيع بدا من غير الممكن الوصول إلى نتائج إيجابية .

وفى إحدى الفترات طلبت اللجنة التى كانت تبحث هذه المسألة مع المستر فيفيكوف السفير السوفييتى لدى وشنطن والذى كان يمثل الاتحاد السوفييتى ، طلبت منه أن يتفاوض معى على انفراد . وأوقفت اللجنة إجراءاتها العادية حتى تتم هذه المفاوضات . واجتمعنا سوياً وكان معه المستر جروميكو ، ثم اجتمع السفير ومستر جروميكو بمستر مولوتوف .

وفى خلال هذه الأحاديث أشير إلى أن الاتحاد السوفييتى سوف يوافق على أى وضع بشأن الجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى ، والتى ترغب الولايات المتحدة فى الوصاية عليها ، وأنه — أى الاتحاد السوفييتى سيمضى قدماً فى سبيل تكوين مجلس الوصاية إذا أيدت الولايات المتحدة رغبته فى الحصول على قاعدة له فى مستعمرات البحر الأبيض . ولمح أيضاً إلى أن الاتحاد السوفييتى يرغب فى أن يعامل كدولة « يعنيها الأمر بصفة مباشرة » فى شأن مستقبل أوكيناوا أو أى أراض يابانية يمكن أن تستخدم كقاعدة جوية تجاه ميناء فلاديفستوك .

وقد نقلت ذلك إلى المستر بيرنز و بالاتفاق معه رفضت فى الحال فكرة عقد مثل هذه الصفقة .

هذه القصة تكشف بشكل طريف الشكوك التى تنشأ دائماً عند ما يحدث أن يجتمع الاتحاد السوفييتى فى مكان لا يكون فيه سوى مندوب « الدولتين » وهو ما كان الاتحاد السوفييتى يسعى إليه دائماً . و بعد هذا الاجتماع طلب المندوب البريطانى مقابلتى ، وعند الاجتماع به طلب منى تعهداً كتابياً بأن الولايات المتحدة لن تعطى المندوب السوفييتى أى وعود خاصة أو ضمانات لتأييد طلباتهم بأن يكونوا « معنيين بصفة مباشرة » بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة ، وقد أعطيته التعهد الذى طلبه .

ولم تؤد محادثاتى الخاصة مع السفير فوفيكوف إلى نتيجة طيبة ووصل الموقف إلى حد بدا معه أن من الضرورى أخذ الأصوات على هذا الموضوع ، وذلك للتغلب على معارضة الاتحاد السوفييتى حتى يمكن إيجاد إتفاقيات للوصاية لتكوين مجلس الوصاية . وقدم وفد الولايات المتحدة صيغة إلى الجمعية العامة يمكن بها للأعضاء أن يعبروا عن وجهة نظرهم من أن موافقة أى أمة على اتفاقيات الوصاية

أمام الجمعية ليس معناه التنازل عن حقها فى أن تعتبر « دولة يعنيها الأمر بصفة مباشرة بالنسبة لأى إتفاقية مقبلة أو بالنسبة لأى تغيير فى الاتفاقيات الموجودة فعلاً » .

و بعد الموافقة على هذه الصيغة من اللجنة التى شكلتها الجمعية ، كان من الممكن إبرام ثمانى اتفاقيات للوصاية بواسطة الجمعية العامة ، وذلك بأغلبية ٤١ صوت ضد ٦ وامتناع ٥ . وكانت الأصوات التى اقترعت ضد الاتفاقيات هى الأصوات الستة للكتلة السوفييتية .

وجاءت نتيجة التصويت على مسألة القواعد العسكرية متقاربة (١٨ ضد ٤ وامتناع ٦) . ومما لا ريب فيه أن أغلبية الوفود لم تكن لتقبل هذه النصوص كأساس لولا أن رفضها كان معناه عدم تكوين مجلس وصاية على الإطلاق .

وقد حاربت الكتلة الشيوعية السوفييتية اتفاقيات الوصاية حتى نهايتها المريرة ، ثم أعلنت أن دولها ستقاطع مجلس الوصاية لأن اتفاقيات الوصاية غير قانونية ومخالفة لنصوص الميثاق وخاصة المواد الخاصة بالقواعد العسكرية والتى تعتبر خرقاً للميثاق .

وفى خلال المرحلة الأولى من المفاوضات السالفة كان مركز الولايات المتحدة ضعيفاً ، لأن الولايات المتحدة ، وقد كانت تدير أراضى بالانتداب ، لم تستطع أن تحزم رأيها لإدخال هذه الأراضى فى نظام الوصاية للأمم المتحدة ، فكنا كمن يحث الآخرين على عمل الشىء الذى لم نكن نحن راغبين فى عمله .

وتحدثت فى هذا الشأن مع مستر ترومان قبل بدء الدورة ، ومع وزارة الخارجية ، ومستر فورستال وزير الدفاع ، وكان رأى الرئيس ترومان متفقاً مع رأيى فى هذه القضية ، وأخذ يتابع الموضوع من وشنطن باهتمام ، ثم أعلن بنفسه

فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أن الولايات المتحدة ستعهد بالجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى أو أية جزر أخرى تتولى أمرها الولايات المتحدة ، إلى نظام الوصاية ، على أن تتولى هى إدارتها . واقترحت الولايات المتحدة أن تدخل هذه الجزر فى نظام الوصاية « الاستراتيجية » الذى يوافق عليه مجلس الأمن .

وقوى هذا التصريح من المركز الأدبى لوفد الولايات المتحدة أثناء معالجته للمشكلة ، وربما كان أمراً لا بد منه للوصول إلى نتائج ناجحة .

وفى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ بعد ارفضاض دورة الجمعية العامة ، قدمت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن اتفاقية الوصاية التى تقترحها للجزر اليابانية ، ووافق المجلس عليها فى ٢ أبريل .

ولدهشتنا لم يستخدم الاتحاد السوفييتى حق الفيتو لوقف الاتفاقية ، ولعله أدرك أنه إذا أوقفت الإتفاقية بالفيتو السوفييتى فإن النتيجة ستكون ضم هذه الجزر إلى الولايات المتحدة فوراً . ولم يكن الاتحاد السوفييتى يعير الجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى أى أهمية إلا كورقة للمساومة ، وكان أكثر مايعنيها هى الوصاية فى شمال أفريقيا ، والوصاية على جزيرة أوكيناوا ، واحتمال أن تطلب الولايات المتحدة تحمل المسئولية فيها كالمح إلى ذلك تصريح الرئيس فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

كان إنشاء مجلس الوصاية خطوة بالغة الأهمية فى خطة التطور السلمى بشعوب المستعمرات نحو الحكم الذاتى . فقد كانت الأراضى الداخلة تحت سلطان المجلس فعلا لا تكون نسبة كبيرة من البلاد التى لا تتمتع بحكم نفسها . وعلى كل حال فإن جميع الأراضى التى كانت تحت الانتداب أصبحت مستقلة أو انتقلت إلى نظام الوصاية فى هيئة الأمم المتحدة عدا جنوب غرب أفريقيا . وقد مارس مجلس الوصاية نفوذه كأداة عليا بشكل ظهر أثره فى المناطق المستعمرة .

إن أعظم تقدم تم لم يكن نتيجة لنظام الوصاية . وإنما نتيجة الإجراء الاختيارى الذى اتخذ طبقاً للفصل الحادى عشر من الميثاق الذى يُعنى «بالأراضى التى لا تتمتع بالحكم الذاتى» بصفة عامة ، ويلزم الأمم الأعضاء الذين يديرون أياً منها ، على أن تعمل على تنمية «الحكم الذاتى» ومساعدة الشعوب على التطور التقدمى للنظم السياسية الحرة فيها .

وعند توقيع ميثاق الأمم المتحدة فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ أعطى الاستقلال السياسى لحوالى ٦٠٠ مليون نسمة من الشعوب التى لم تكن تحكم نفسها ، ويشمل ذلك شعوب الهند وباكستان وبورما وسيلان والفيليبين وأندونيسيا والأردن وإسرائيل والهند الصينية الفرنسية ، وأصبح ما لا يقل عن سبعة من هذه الشعوب أعضاء حاليين فى الأمم المتحدة . أى أنه فى حوالى ٥ سنوات نال حوالى أربعة أخماس الـ ٧٠٠ مليون من الشعوب غير المستقلة حتى سنة ١٩٤٥ استقلالها ، وكثير غيرها وضع تحت وصاية الأمم المتحدة .

حدث ذلك بشكل سلمى عدا وقوع قتال فى أنحاء متفرقة من أندونيسيا وفلسطين والهند الصينية الفرنسية .

والحالة فى الهند الصينية فى لحظة كتابة هذا الكتاب أبعد ما تكون عن الإرضاء ، وهى تمثل تماماً ما كانت الشيوعية السوفييتية تأمل أن يحدث على نطاق واسع فى جميع أنحاء المناطق المستعمرة .

ففى فيتنام توجد ثورة تحت قيادة شيوعية ويحاول الفرنسيون قمع هذه الثورة بالقوة المسلحة .

ورغم أن هذا الموقف يمثل قطاعاً صغيراً من مجموع مشكلة المستعمرات ، إلا أنه قد اتخذ شكلاً خطيراً ، فهو يمثل بالوعة شديدة الخطورة على الاقتصاد

الفرنسى ، وعلى مقدرة فرنسا على أن تصبح مرة أخرى قوة عسكرية فى أوروبا . فحوالى ١٥٠ ألف جندى فرنسى يحاربون هناك ، وهؤلاء الجنود هم خيرة القوات الفرنسية المقاتلة التى يعتمد عليها فى فرنسا ، وتقدر التكاليف بما يعادل ٥٠٠مليون دولار فى العام ، وهذا مبلغ ضخم كان الفرنسيون فى أشد الحاجة إليه لإعادة تعمير فرنسا نفسها .

وتحاول الحكومة الفرنسية بعد فوات الوقت أن تخرج من المأزق بأن تعطى قدراً كبيراً من الاستقلال لحكومة فيتنام التى يرأسها « باوداى » . وتمت موافقة مجلس النواب الفرنسى على اتفاقيات بهذا الخصوص فى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٠ . ولكن تصرف الفرنسيين ربما يكون قد جاء فى وقت متأخر جداً ، فإن الحكومة السوفييتية قد اعترفت بالقائد الشيوعى هوشى منه ، وكذلك الحكومة اليوغوسلافية ، والصين الشيوعية ، وغيرها ، وأصبحت حكومته قادرة على مواصلة الكفاح الذى يكلف فرنسا ثمناً غالياً دون أى شك فى النتيجة .

وتتجه الجهود حالياً إلى تكرار حالة فيتنام . فإنه عقب عودة الرئيس ماوتسى تونج من موسكو بدأ الشيوعيون الصينيون فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٠ فى توجيه إذاعة إلى شعوب جنوب غرب آسيا تدعوهم فيها إلى الثورة على السياسيين الحاليين الذين أطلقوا عليهم اسم « الدمى الاستعمارية وأذناب الاستعمار » ، وجاء فى هذه الإذاعة أن الشعوب لا يمكن أن تنال حريتها دون الكفاح المسلح ، وما دامت الحكومة الحالية تسيطر على القوات المسلحة فإن حركة التحرير عليها أن تأخذ الشكل القانونى أو غير القانونى لكفاح الشعوب الذى يجب أن يتسم بالكفاح المسلح فى أماكن أخرى مناسبة ، وهذا الكفاح يجب أن يتم بالتعاون مع الاتحاد السوفييتى . إنه بالاعتماد على جانب الديمقراطيين والدول المحبة للسلام

وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى يمكن لأى بلد أن يحقق و يضمن استقلاله الحقيقى.

وهذا الاتجاه يختلف عن « التيتوية » كما يبدو .

هذه الأحداث تكشف عن جسامة الخطر ، إننا نعترف بحكمة السياسات التى اتبعتها البلاد الغربية الاستعمارية بعد الحرب ، ونشكر الاعتدال العام الذى أبداه قادة البلاد التى تحررت .

ولا يجب أن ننسى شكر القادة المفكرين الذين غرسوا فى السياسات الاستعمارية الغربية أسس فكرة حرية البشر ، بحيث أن الاستعمار الغربى كان يحمل فى طياته ميزة تحررية ، ونشأ من اتحاد العقيدة الغربية مع الاقتصاد والفلسفة الاجتماعية ، تطور سلمى إلى إحلال الحكم الذاتى محل الحكم الغربى . إن أحداث السنوات الخمس الأخيرة الكبرى كان نتيجة منطقية لما حدث من قبل ولم يكن نكوصاً مرتجلا .

إن الإمبراطوريات الوثنية التى حكمت فى الماضى لم تكن متنورة بالمثل العليا عن الحرية وحقوق الفرد ، ولم يكن لدى هؤلاء الغزاة أى عقيدة فى إله واحد يهيمن على الحكام والمحكومين . ولم يعتقدوا مطلقاً بأن لكل فرد مهما كان جنسه أو لونه أو كونه عبداً ، حقوقاً منحها له الله ليعيش فى حرية طبقاً لما يمليه عليه عقله وضميره .

إن عقيدة الغرب هى التى جعلت من النظام الاستعمارى للغرب شيئاً مختلفاً اختلافاً كبيراً عن إمبراطوريات الماضى ، فإن هذه الإمبراطوريات كانت مؤسسة على أساس النظرة المادية البحتة ، فعند ما ضعف الحكام انقلب عليهم المحكومون وقاتلوهم وحرروا أنفسهم ودمروهم . و بذا تحولت هذه المدنيات القديمة إلى خرائب.

ولعل المدنية الغربية قد أفلتت من هذا المصير .

الفصل الثامن

المنظمات الإقليمية

إن الأمم المتحدة قد شكلت لكى تكون هيئة عالمية ، وهى تحمل مسئولية السعى لحفظ السلم الدولى فى كل مكان ، وعليه فإنها لا تسمح بأى منافسة لها فى هذا الشأن .

ولكن هل يتطلب ذلك أن تكون الأمم المتحدة هى وحدها المختصة بصيانة السلم الدولى ؟ هل يمكن أن توجد منظمات إقليمية للمحافظة على السلام ؟

لقد كانت هناك فعلاً أمم ودول اتحادية تقوم بإقرار النظام المحلى الداخلى فيما بينها ؟ فهناك مثلاً اتحاد الـ « بان أمريكان » و « الكومنولث البريطانى » ، أليس من الممكن عن طريق مثل هذه الجماعات تنظيم العمل من أجل السلام بشكل أقوى و يمكن الاعتماد عليه أكثر من تنظيمه على أسس عالمية بحتة ؟

كان هذا السؤال هاماً ، لأن مجلس الأمن كان يتعثر فى سيره بسبب الفيتو . ولم يكن فى الإمكان تفادى استعمال الفيتو فى هيئة عالمية تمثل الحالة القائمة فى العالم ، لا ما يجب أن تكون عليه . إن الفيتو لم يؤد إلى أن تصبح الأمم المتحدة عديمة النفع ، ولكنه كان يقيم الصعاب فى وجه الإجراء الذى تتخذه منظمة عالمية . وهذه الصعاب ليس من الضرورى أن تكون موجودة أمام إجراءات منظمة إقليمية .

لقد واجه الرئيس ولسون نفس المشكلة عند ما أنشأ عصبة الأمم ولم يقم

بحلها ، الأمر الذى كان من دواعى سرور مجلس الشيوخ . وعليه فإن مبدأ مونرو كان إحدى الصخور التى تحطمت عليها سفينة عصبة الأمم .

وكادت سفينة الأمم المتحدة تتحطم على نفس صخرة مبدأ مونرو هذه .

فعندما اجتمعنا فى سان فرانسيسكو واجهنا إجراءين متناقضين ليس من الممكن التوفيق بينهما اتخذتهما حكومتنا . أحدهما أن قرار يالتا فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ الذى أقر حق الفيتو للدول الخمس الكبرى ، وهذا القرار إذا ضم إلى مقترحات دومبارتون أوكس فإن معناه أنه لا يمكن اتخاذ أى إجراء لتقوية السلام عن طريق التنظيمات الإقليمية ، دون الاقتراع على ذلك فى مجلس الأمن واتخاذ قرار ينال موافقة الأعضاء الخمس الدائمين . ولأوضح معنى ذلك .

إذا نجح الحزب الشيوعى فى السيطرة على الحكم فى إحدى البلاد بأمريكا الجنوبية ، فإن هذه الحكومة تستطيع بتواطؤ وتأييد الشيوعية السوفييتية أن تشن حرباً عدوانية ضد جيرانها ، وأن الولايات المتحدة أو أية دولة موقعة على حلف أمريكى ، لا تستطيع أن تتخذ إجراء حربياً لإقرار السلم ما لم يوافق الاتحاد السوفييتى على ذلك .

هذا هو جوهر ما اتفق عليه فى دومبارتون أوكس و يالتا . والإجراء المناقض لذلك الذى اتخذته حكومتنا هو أنه فى فبراير ومارس ١٩٤٥ — أى فى أيام قرار يالتا — عقد مؤتمر أمريكى فى مدينة مكسيكو لبحث مشاكل الحرب والسلام ، واتخذ القرار المعروف باسم « قرار شابلتيبيك » الذى كان مقرراً بموجبه أن تنشأ وكالة إقليمية تضم البلاد الأمريكية وتتحمل مسئولية المحافظة على السلام فى هذه المنطقة . وتضمن هذا القرار مبدأ أن أى هجوم على إحدى الدول الأمريكية يعتبر اعتداء على الدول الأخرى . وأوصى بعقد معاهدة تقتصر على الدول الأمريكية

يتقرر فيها الإجراءات الجماعيــة التى تتخذ لمقابلة أى عمل عدوانى يقع على البلاد الأمريكية بما فى ذلك استخدام القوة .

ولم يلاحظ التناقض بين قرار « دومبارتون أوكس » وقرار « شابلتيبيك » إلا بعد أن تقرر عقد مؤتمر سان فرانسيسكو . وكان الذى لفت النظر إليه هو نلسون روكفلر الذى كان يتحمل المسئولية كحلقة الاتصال بين مندوبى أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة . وكان يعرف أن الثورة تختمر بينهم لأنهم اعتقدوا أن آمال ووعود شابلتيبيك ستتبدد من جراء تعريض أعمال المنظمة الإقليمية الأمريكية لاحتمال رفضها بواسطة الفيتو الروسى .

وفى مساء ٥ مايو سنة ١٩٤٥ بحث نلسون روكفلر المسألة مع السناتور فاندنبرج . وفى نفس الليلة بعث السناتور رسالة إلى مستر ستيتينيوس يحثه بشــدة على إيجاد وســيلة تسمح للمنظمة الإقليمية الأمريكية بالعمــل خارج نطاق الفيتو الروسى .

ولم تكن المشكلة سهلة الحل . فقد كانت قرارات دومبارتون أوكس ويالتا تلائم المستر مولوتوف ملاءمة تامة ، فهى تعطى الاتحاد السوفييتى حق استخدام الفيتو بشكل فعال ضد أى عمل إقليمى فى أمريكا أو أى مكان آخر . وشعرت حكومة الولايات المتحدة أنها لا تستطيع تغيير ما سبق الاتفاق عليه إلا إذا أعفاها الاتحاد السوفييتى من الاتفاقية ، وكان المستر مولوتوف ينوى العودة إلى موسكو بعد بضعة أيام . وكان من الواضح أن من الصعب الحصول على أى تنازل بعد رحيله .

وكان تصرف المستر مولوتوف فى هذا الصدد فى منتهى اللباقة . فإنه حصل فى اليوم الأول للمؤتمر على موافقة الولايات المتحدة على نص المادة « ٥٣ » التى

يستطيع بها الاتحاد السوفييتى بغض النظر عن موافقة مجلس الأمن — أن يعمل تحت اسم المواثيق « غير العدوانية » التى كان الاتحاد السوفييتى يتفاوض بشأنها مع الأمم الأوربية الأخرى — بولندا و يوغوسلافيا ... الخ .

وتدخل الصين حالياً فى نطاق هذه الشبكة من المواثيق . وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة لن يكون لديها سلطة الفيتو ضد الأعمال السوفييتية فيما قد يصبح منطقة خاصة للاتحاد السوفييتى ، ولم يكن لدينا يقظة كافية لـكى نطلب استثناء مماثلاً من أجل الضمان الجماعى للمنظمة الإقليمية الأمريكية ولذا كان مركزنا ضعيفاً كمفاوضين .

وعلى أى حال فقد شرعنا فى العمل ، ولعدة أيام كان هـذا الموضوع هو الشاغل الأول لنا ، فقد كان خطيراً . إذ أن بلدان أمريكا اللاتينية بدأت تهدد بالانسحاب من مؤتمر سان فرانسيسكو ما لم يتوافر لها إنقاذ حرية العمل بأنفسها فى داخل نطاق المنطقة الأمريكية ، الأمر الذى لا يمكن الحصول عليه دون موافقة المستر مولوتوف ، ولم يكن لدينا سوى القليل لنساوم عليه .

وتعقيد آخر نشأ من أن بعض الأعضاء فى وفد الولايات المتحدة ، شعروا أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تقتطع استثناء آخر من قواعد مجلس الأمن . فقد شـعروا أنه إذا فتح باب مقترحات دومبارتون أوكس و يالتا لـكى يسمح باتخاذ إجراءات تنفرد بها المنظمات الإقليمية ، فإن المنظمة العالمية لن تستطيع أن تغدو ذا أثر فعال ، وسينقسم العالم إلى مناطق نفوذ للدول الـكبرى التى تحيط بها مجموعات من الدول الصغرى ، وهذه التجمعات الإقليمية ستأخذ شكل معسكرات مسلحة ، و بذا سيختفى إمكان إيجاد نظام عالمى .

وكانت الخلافات بين أعضاء وفد الولايات المتحدة من الحدة بحيث استدعت

عرض المسألة على الرئيس ترومان ، وأرسلت إليه مذكرة تضمنت آراء المؤيدين والمعارضين . وجاء رده مشتملاً على تعليمات للمندوبين بأن يحاولوا العثور على مشروع قرار يسمح لنظام الأمن الداخلى الأمريكى أن يكون بمنأى عن تدخل الفيتو فى أعماله .

ومن ثم واجهتنا مهمة إيجاد الصيغة المناسبة التى تحصل على موافقة كل من حكومة الاتحاد السوفييتى وحكومات أمريكا اللاتينية .

وعرضت اقتراحات عديدة . وكانت الصيغة التى اتفق عليها نهائياً هى التى تأخذ شكل المادة ٥١ من الميثاق ، والتى تنص على الحق فى الدفاع الجماعى عن النفس . وتقرر الفقرة الأولى من المادة الأولى :

« ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص من الحق الطبيعى للدول ، فرادى أو جماعات ، فى الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء « الأمم المتحدة » . وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى .

وللحصول على موافقة السوفييت كان من الضرورى أن نسير فى طريق أعنف ، وأن نبتعد عما قد يسمىء أفضل الأخلاق الدبلوماسية .

وكان المستر مولوتوف قد عاد إلى موسكو فى ٩ مايو سنة ١٩٤٥ دون أن يوافق على مشروع القرار . ولم نستطع الحصول على موافقة رئيس الوفد المستر جروميكو . وأخيراً قمت والمستر ستيتينيوس بتحرير مسودة تصريح صحفى نشر فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ ، وفيه وضعنا الولايات المتحدة فى كفة ، والموافقة على المادة ٥١ فى كفة أخرى .

لقد شعرنا أنه بهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نرغم الاتحاد السوفييتى على الموافقة .

ونجحت الخطة ، فقد رفض المندوبون السوفييت قبول النص أولا ، وأخيراً سلموا به .

ولم يكن مندوبو دول أمريكا اللاتينية راضين تماماً عن صياغة مشروع القرار . وكان من الصعب عليهم أن يصدقوا أن عبارة الدفاع الجماعى عن النفس « يمكن أن تحل هذه المشكلة الكبرى . وكانوا يفضلون أن يشار بوضوح فى الميثاق إلى قرار « شابلتيبيك » والمقترحات التى جاءت فيه ، وأن يستثنى بصفة خاصة من تحكم الفيتو ، ولكنهم رضوا أخيراً بالصيغة التى قدمناها بعد اجتماع صاخب فى بنهاوس بفندق فيرمونت . هناك استخدم السناتور كونالى ومستر فاندنبرج كل براعتهم فى الإقناع ، وأثبتوا أنهم عظماء حقاً ، فقد تعهدوا بشرف الولايات المتحدة على سرعة إتمام اتفاقية الأمن الأمريكى التى رؤى عقدها بموجب « قرار شابلتيبيك » . ومن الذكريات التى لاتزال عالقة فى ذهنى من اجتماع بنهاوس منظر السناتور كونالى وهو واقف فى تحفز ويداه ممدودتان إلى الأمام يصرخ فى دائرة من دبلوماسيى أمريكا اللاتينية قائلا « يجب أن تثقوا بالولايات المتحدة » .

وتعهد السناتور ستينينيوس — بعد موافقة الرئيس — بصفة رسمية « أنه بعد اختتام أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو ، فإن الولايات المتحدة ستدعو الجمهوريات الأمريكية الأخرى فى المستقبل القريب إلى التفاوض فى الإتفاقية : « كما نص على قرار شابلتيبيك » .

ووافق مؤتمر سان فرانسيسكو على المادة ٥١ ، وبذا ظهر إلى الوجود إمكان

« الدفاع الجماعى عن النفس » بمزاياه العديدة .

بدون ذلك النص كان يمكن أن يكون للاتحاد السوفييتى حق غير محدد لمنع تنظيم أى دفاع فعال ضد الاعتداء الذى يحتمل أن يقوم به هو ، وعندئذ يكون ميثاق الأمم المتحدة قد أثبت أنه مصدر خطر حقيقى بدلاً من أن يكون عملاً يستفيد منه الجنس البشرى فقد كان من الممكن أن يغدو أداة يستخدمها المعتدى لمساعدته فى الاعتداء .

و بغض النظر عن العنصر السوفييتى فى الموضوع فإن مبدءاً أساسياً قد أدخل ، و يمكن تفسير ذلك بالكيفية التى أنشئت بها الولايات المتحدة نفسها .

فالولايات المتحدة اتحاد بين ولايات ذات سيادة ، ظهر إلى الوجود عندما سعت ولاياتها الثلاث عشر إلى توفير الأمن الجماعى لها . و إن إنشاء اتحادنا هذا وما تلاه من تقدم ، خدم السلام بشكل أفضل مما لو استمرت حالة التفرق بينها ، ور بما لم يكن من الممكن أن يتم اتحادنا الإقليمى لو وجدت ظروف مثل التى سادت فى دومبارتون أوكس و يالتا .

فإن الدول العظمى وقتئذ — روسيا وانجلترا وفرنسا وأسبانيا — كان سيكون لها حق الاعتراض على أى عمل تقوم به دولنا بقصد الدفاع الجماعى عن النفس .

إن مما لا شك فيه أنه من الأهمية بمكان أن توجد منظمة عالمية يشمل مجالها العالم بأسره ، وتهتم بجميع مصالحه ، وألا تهمل بسبب انشغالنا بالشئون الإقليمية . ولكن فى المستوى العالمى يكون تحقيق التقارب بين الدول شديد البطء . و إن من الحماقة القول بأن التأنى يجب أن يتحكم حتى فى الأعمال الإقليمية .

ميثاق ريو سنة ١٩٤٧

إن المؤتمر الأمريكى الذى صدر وعد بانعقاده فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ لم ينعقد بسرعة .

ويرجع السبب فى ذلك إلى اختلال العلاقات المتزايد بين الولايات المتحدة وحكومة بيرون فى الأرجنتين ، والاختلاف الذى حدث داخل حكومتنا حول كيفية معالجة الحالة .

ففى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنه نظراً للتطورات الأخيرة فى الأرجنتين فإن الولايات المتحدة ترى من الأنسب تأجيل مؤتمر الأمن الأمريكى الداخلى الذى تحدد لعقده يوم ٢٠ أكتوبر فى مدينة ريو .

وفى ١١ يناير سنة ١٩٤٧ تكلم السناتور فاندنبرج عن ضرورة « إنعاش » الوحدة الأمريكية الداخلية . كان يرى ضرورة عقد مؤتمر ريو فوراً ، مبدياً مخاوفه من حدوث فتنة شيوعية فى أمريكا اللاتينية إذا ما استمرت الدول الأمريكية مندفعة فى الابتعاد بعضها عن بعض .

وفى ٣ يونيه سنة ١٩٤٧ صرح الرئيس ترومان بأن الولايات المتحدة مستعدة للتشاور مع جميع الجمهوريات الأمريكية بشأن موضوع حلف الدفاع المشترك . وفى أول يوليو حددت البرازيل بصفتها دولة داعية يوم ١٥ أغسطس موعداً لانعقاد المؤتمر . كان هذا بعد مرور أكثر من عامين على أحداث مؤتمر سان فرانسيسكو التى سردناها .

وكان وفد الولايات المتحدة مكوناً من المستر مارشال « رئيساً » ، وعضوية

كل من السناتور فاندنبرج ، والسناتور كونالى ، ومستر استن عضو الشيوخ السابق والذى كان يمثل الولايات المتحدة فى هيئة الأمم المتحدة نظراً لما أبداه من كفاءة فى مؤتمر مكسيكو الذى اتخذ فيه قرار شابلتيبيك .

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وقعت فى ريو معاهدة المساعدة المشتركة بين دول أمريكا ، وكان شعارها القرار الذى اتخذ فى « شابلتيبيك » « الفرد للمجموع والمجموع للفرد » فهى تفرض على أطراف المعاهدة الاشتراك فى هيئة المشورة التى تستطيع فى حالة حدوث اعتداء سواء من داخل أو خارج حدود الأمريكتين أن تقوم بتوقيع العقوبات التى تراها بما فى ذلك العقوبات الاقتصادية ، وذلك بأغلبية ثلثى الأعضاء .

وعلى أى حال فقد نص أيضاً على أنه « لن يطلب من أى دولة أن تستخدم قوتها المسلحة دون موافقتها » .

وهكذا تحددت المنطقة الأمريكية فشملت كندا وجرينلند بالرغم من أن كلا من الدومينيون الكندى أو الدانمارك أو جرينلاند ذات السيادة لم تكن مشتركة فى الحلف .

كان حلف ريو متطوراً تطوراً ملحوظاً فى السياسة الخارجية الأمريكية . كان مبدأ مونرو أصلاً مجرد تصريح صادر من الولايات المتحدة مبيناً ما ستفعله إذا حاولت أى دولة خارج الأمريكتين ضم أى جزء منها إلى أراضيها ، أو توسيع نفوذها السياسى فيها . وكان ينظر إليه فى الولايات المتحدة على أنه برنامج للدفاع عن النفس . ومن ناحية أخرى يقف حائلاً دون توسع الروس فى الشمال الغربى لساحل القارة الأمريكية الشمالية . وكان يعطى الولايات المتحدة صفة المدافع عن المصلحة الشخصية وعن البلاد الجنوبية ولم يكن لديهم ما يقولونه فى هذا الصدد .

ولما نمت قوة هذه البلاد ونفوذها أخذت تبدى امتعاضاً متزايداً من وضعها فى المركز الأول الذى يضعها فيه مبدأ مونرو .

ورأت أن دخولها فى نظام للأمن الجماعى كأطراف متساوية أكرم وأكثر ملاءمة لها . وتضمن حلف ريو قبول الولايات المتحدة لهذا الرأى ، وكانت تلك خطوة حكيمة بعيدة النظر ، فقد أقيمت علاقاتنا مع جيراننا فى الجنوب على أسس المساعدة المتبادلة و يمكن أن نربح نحن الإثنين من هذه العلاقة الجديدة .

وكان حلف ريو حدثاً جديداً أيضاً لأنه وضع المادة ٥١ من الميثاق موضع التنفيذ .

وقبل سريان مفعول الميثاق كان هناك عدد من المنظمات الإقليمية الفاقدة الشخصية بعض الشيء . فقد كان هناك الكومنولث البريطانى ، والجامعة العربية التى تكونت من الدول العربية فى مارس سنة ١٩٤٥ قبل انعقاد مؤتمر سان فرنسيسكو مباشرة ، والمواثيق « غير العدوانية » بين الاتحاد السوفييتى والبلاد الصديقة . وعلى أى حال فلم يكن يوجد شيء يماثل النظام الذى أنشىء عن طريق حلف ريو الخاص بالأمريكتين فى نصوصه الوافية التى حررت بعناية ، وتحديد طبيعته ومجاله ، وفى إعداده الوسائل اللازمة للتنفيذ .

لقد كان حلف ريو مقدمة انتهت منها الولايات المتحدة لتبدأ فى إنشاء حلف آخر أهم وهو حلف شمال الأطلنطى .

حلف شمال الأطلنطى

أثناء شتاء ١٩٤٧ — ١٩٤٨ عم الخوف أرجاء أوربا الغربية ، وكانت هذه هى الفترة التى استخدمت فيها الأحزاب الشيوعية فى فرنسا و إيطاليا العنف بشكل

مكشوف . فقد نظمت الإضرابات السياسية وارتكبت الكثير من أعمال التخريب . وكانت تهتف علناً « إن الجيش الأحمر سيأتى حالاً » . وقد سعت إلى الحصول على حلفاء للحزب ونجحت فى ذلك عن طريق وعدها بأن الأعضاء سيكونون بمأمن من العقاب عندما يمسك الاتحاد السوفييتى بزمام الأمور . وقد أخبرنى رئيس وزراء فرنسا « كييل » بأنه يقدر أن من بين كل خمس أعضاء فى الحزب الشيوعى الفرنسى انضم اثنان إلى الحزب بدافع الخوف .

وفى ذلك الوقت استعد الكثيرون لمغادرة البلاد ، وكانوا ينظرون إلى أسبانيا كأقرب ملجأ إليهم بافتراضهم أن جبال البرانس قد تكون حائلاً تقف عنده الموجة الأولى للهجوم السوفييتى .

وحاول كثيرون تهريب أموالهم إلى الخارج بحيث أنه إذا استطاع أحدهم الفرار فإنه يجد رصيداً يتعيش منه .

كل ذلك كان له أثره فى برنامج الإنعاش الاقتصادى ، وبدا أنه لن يزيل هذا الفزع الذى أثاره السوفييت سوى تصريح حازم من الولايات المتحدة .

وفى أوائل الربيع (أبريل سنة ١٩٤٨) كنت أقوم بإجازة على إحدى الجزر ببحيرة أونتاريو عندما تلقيت رسالة لاسلكية من إحدى المنارات بأننى مطلوب لاجتماع فى وشنطن .

ووصلت إلى بلير هاوس فى ٢٧ أبريل وقابلت وزير الخارجية مستر مارشال والسكرتير المساعد للوزارة مستر لوفيت والسناتور فاندنبرج .

وبحثنا الحالة نحن الأربعة . واتفق رأينا على أن الموقف يتطلب اتخاذ إجراء من الولايات المتحدة لتخفيف حدة الفزع المتزايد فى أوربا . ولكن ماذا ستكون

الصورة التي سيتخذها هذا الإجراء ؟ رأى مستر لوفيت أن أفضل إجراء هو إنشاء حلف على غرار حلف الأمريكتين الذى سيثبت دعائم وحدة المصالح بين الدول الغربية ، الأمر الذى ثبت وجوده من تجارب حربين عالميتين .

وكنت فى البداية أشك فى مثل هذا العلاج الشكلى ، لأننى كنت أعرف أن من الصعب رسم الخطوط التى يشتمل عليها ولا يبتعد عنها الحلف . وفكرت فى أن من الأفضل أن نبدأ عملنا بتصريح من الرئيس يماثل تصريح الرئيس مونرو ، ثم يؤكد هذا التصريح فيما بعد إذا دعت الحاجة .

وبعد استيفاء تبادل الرأى ، قرر مستر مارشال ومستر لوفيت المضى فى رسم الخطوط لحلف إقليمى فى شمال الأطلنطى . وكان السناتور فاندنبرج قد لمح إلى أن مجلس الشيوخ يميل إلى فكرة المنظمات الإقليمية ، ومستعد للموافقة من ناحية المبدأ على مثل هذه المنظمات التى تنشأ بقصد الدفاع الجماعى .

وقد تحققت هذه النبوءة عندما اتخذ مجلس الشيوخ بأغلبية ساحقة من الأصوات (٦٤ ضد ٤) القرار المعروف باسم قرار فاندنبرج ، والذى جاء به أن مجلس الشيوخ يرغب فى أن تواصل الولايات المتحدة سعيها للوصول إلى الغايات الآتية :

« ٢ — زيادة تنمية الإجراءات الجماعية والإقليمية وغيرها من إجراءات الدفاع الفردى والجماعى عن النفس طبقاً لأهداف ومبادىء ونصوص الميثاق .

٣ — تضامن الولايات المتحدة بما يتفق والدستور مع هذه المنظمات التى تقوم على مبدأ المساعدة المتبادلة والفعالة بما يضمن أمنها القومى » .

وعندئذ بدأت وزارة الخارجية فى إجراء مباحثات استطلاعية مع كندا

والمملكة المتحدة وفرنسا ودول البينلوكس — بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج .

وقام بهذه المفاوضات المستر لوفيت السكرتير المساعد فى وشنطن ، ولم أتابع المسألة عن قرب لانشغالى فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نهاية سنة ١٩٤٨ مع مستر مارشال . وعلى أى حال فقد طلبت من مستر مارشال عدم اتخاذ عمل محدد حتى ظهور نتائج انتخابات الرئاسة . فقد كان من غير المرغوب فيه إتمام الاتفاق على التفاصيل بشأن هذه المسألة حتى يستبين أى من الحزبين الكبيرين سيتحمل المسئولية الرئيسية فى السير بالمشروع إلى نهايته .

و بعد انتخابات نوفمبر أثير الموضوع ، وقررت الدول السبع المتبنية للمشروع توسيع نطاق الحلف بحيث تنضم إليه الدول الاسكندنافية أيسلندا والنرويج والدانمرك والسويد و إيطاليا والبرتغال أيضاً . وصممت السويد على عدم الانضمام مقررة أن إنشاء الحلف دون أن تنضم إليه دول اسكندنافيا قد يكون أفضل ، وقبل الباقون الانضمام إلى الحلف .

وقد جلب الاتساع فى مجال العضوية مشاكل عديدة . فقد بدا أن انضمام النرويج إلى الحلف استفزاز لاضرورة له للاتحاد السوفييتى ، إذ أن للنرويج حدوداً مشتركة مع الاتحاد السوفييتى ، وكان للأخير أسباب قوية ومعقولة للاستياء من إنشاء قواعد جوية على طول هذه الحدود المشتركة ، وهى القواعد المفتوحة لاستعمالات الولايات المتحدة . وفعلاً قدمت الحكومة السوفييتية احتجاجاً قوياً إلى النرويج . وفى أول فبراير سنة ١٩٤٩ أعطت الحكومة النرويجية تأكيدات بأنها لن تدخل فى أى اتفاق مع أية دولة أخرى تلزم النرويج بمنح قواعد فى الأراضى النرويجية إلا فى حالة مهاجمة النرويج نفسها أو حدوث تهديد بالهجوم عليها .

لقد كانت النرويج تعتبر نفسها دائماً من بلدان شمال الأطلنطى ، وذلك للروابط القوية التى بينها و بين انجلترا ، ورغبت فى الانضمام إلى الحلف ، وكان انضمامها يجعل انضمام أيسلندة والدانمارك أمراً أقرب احتمالاً . وقد ثبت أن أيسلندة كانت نقطة صالحة للدوريات فى شمال الأطلنطى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وانضمام الدانمرك يعنى انضمام جرينلند وإن كانت داخلة ضمن المنطقة التى يشملها حلف ريو .

ودخول النرويج والدانمارك قد يكون له أثره الفعال — فى حالة الحرب — لإغلاق مضيق سكاجيراك فى وجه الغواصات الروسية .

وأدى انضمام البرتغال إلى إدخال جزر الآزور فى الحلف ، وهى الجزر التى ثبتت صلاحيتها القيمة كقاعدة أثناء الحرب العالمية الثانية .

وانضمت إيطاليا أيضاً رغم أنها ليست من دول شمال الأطلنطى ، لأن فرنسا تعلق أهمية على إمكان الدفاع المشترك بينها و بين إيطاليا عن ممرات جبال الألب ، وانضمام إيطاليا كان يعنى أيضاً اعترافاً مرغوباً فيه من إيطاليا بعد تحولها من الفاشية لتصبح إحدى دول العالم الغربى الحر ، وجاء هذا الاعتراف فى وقته لأن الحكومة الإيطالية كانت تواجه معارضة خطيرة من الشيوعيين وكان عليها أن تواجه احتمال فقدان المستعمرات الإيطالية فى شمال أفريقيا .

سواء كانت كل هذه القرارات حكيمة أم لا ، فإن الزمن وحده سيخبرنا عن ذلك ، ولكن لا ريب أنه كانت هناك مبررات قوية لها نتج عنها معاهدة شمال الأطلنطى التى وقعت فى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ من الولايات المتحدة وكندا والدول الأوروبية الغربية العشر .

والمادة الخامسة هى قلب هذه المعاهدة وهى تنص على ... «اتفق الأطراف

على أن أى هجوم مسلح على واحدة أو أكثر منها فى أوروبا أو أمريكا الشمالية سيعتبر هجوماً عليها جميعاً » ، وأنه فى حالة حدوث ذلك فإن كل الأطراف تتخذ « الإجراءات التى تراها ضرورية بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لإعادة حفظ أمن منطقة شمال الأطلنطى » .

ومنطقة شمال الأطلنطى فى عرف هذه المعاهدة تشمل الأراضى التابعة لأى من الأطراف فى أوروبا أو شمال أمريكا ، ومنطقة الجزائر التابعة لفرنسا ، والمناطق التى يحتلها أى عضو فى أوروبا (ألمانيا مثلاً) أو أى جزائر لأى طرف فى شمال الأطلنطى وكذلك البواخر والطائرات فى هذه المنطقة والتى تتبع أى طرف من أطراف المعاهدة .

وقد تضمنت المعاهدة إنشاء مجلس ولجان بما فى ذلك لجنة الدفاع التى توصى بالتدابير اللازمة لتنفيذ المعاهدة .

وقد قوبلت المعاهدة بمعارضة قوية فى مجلس الشيوخ، ولكن بعد مناقشات مطولة وبعد تقديم اقتراحات بالتعديل رفضت جميعها ، أخذت الأصوات على التصديق فى ٢١ يوليو سنة ١٩٤٩ ، ووفق على المعاهدة بأغلبية ساحقة (٨٢ ضد ١٣) .

وتعتبر معاهدة شمال الأطلنطى تطوراً هاماً فى حلقة التنظيم للسلام فهى قد أوضحت من وقتها أن أى غزو لغرب أوربا من روسيا أو ألمانيا سيعتبر بمثابة إعلان للحرب على الولايات المتحدة .

إن الفكرة التى انضم إليها الموقعون على المعاهدة هى أنهم بإعلانهم مقدماً ما سيحدث إذا حدث هجوم على غرب أوروبا فإن لديهم الأمل فى ألا يحدث هذا الهجوم .

ويعتقد الكثيرون أنه لو عرف قيصر (إمبراطور) ألمانيا مقدماً أن هجومه على فرنسا وبلجيكا سيجر انجلترا ومن بعدها الولايات المتحدة إلى المعمعة ما كان هاجمها قط ، ولكن بما أنه لم يكن يعرف أن ذلك مؤكد الوقوع ، فقد قامر بالهجوم وخسر ، ولكنه لم يخسر وحده بل خسرنا جميعاً .

ويعتقد الكثيرون أيضاً أنه لو علم هتلر أن الحرب قد تجر إليها الولايات المتحدة لما بدأها ، وبما أنه لم يكن يعرف فقد قامر وخسر وخسرنا نحن أيضاً .

إن حلف شمال الأطلنطي وحلف ريو يمحوان أى عدم تأكد بشأن اهتمام الولايات المتحدة بالمناطق التى حددتها ، فليس هناك عذر بإساءة التقدير أو محاولة اغتنام الفرص .

ليست المعاهدات دائماً مكاسب ، لأنها إذ تزيد وضوح النية بشكل مؤكد فى بعض المناطق ، فإنها تزيد عدم وضوحها فى مناطق أخرى ، وسنتكلم عن هاتين النقطتين فيما بعد . ولكن الحلفين يعدان الأعضاء بضمان قوى ضد الاعتداء الذى يتخذ شكل التهام القطعة بعد الأخرى .

إن الولايات المتحدة لم ترتبط بشىء لم يكن من المؤكد قيامها به فعلا إذا قام الاتحاد السوفييتى بهجوم مسلح ضد أى من دول أوروبا الغربية أو الأمريكتين . والمعاهدة ليست تسوية لصالح جانب واحد فربما وقع الهجوم على الولايات المتحدة أولاً ، وهنا سنكون فى أمس الحاجة إلى مساعدة حلفائنا والقواعد التى يمكن أن تتيسر لديهم .

إننا نستطيع أن نحكم بنزاهة وعدل أن حلفى ريو وشمال الأطلنطى خطوتان إلى الأمام فى طريق يؤدى بنا إلى السلام .

الفصل التاسع

ملأ الفراغ الاقتصادى

عند ما تحررت أورو با عام ١٩٤٥ كانت ضعيفة تترنح بحيث لا تستطيع أن تقف على قدميها دون مساعدة .

كانت قد تلقت ثلاث ضربات قاصمة فى تتابع سريع ، فهنساك الحرب العالمية الأولى التى استنزفت القوى البشرية والمالية لفرنسا وانجلترا ، وجاءت بعدها الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت عام ١٩٢٩ واستمرت عدة سنوات ، والتى سببت ارتباكاً فى الإنتاج والتوزيع ، وسببت بطالة على نطاق واسع ، وزعزعت ثقة الشعوب فى سلامة كيان الاقتصاد الغربى . ثم جاءت الضربة الثالثة وهى الحرب العالمية الثانية ، وهزيمة فرنسا ، وانهارت عملتها ، و بدا لوقت ما أن روحها المعنوية قد تحطمت لولا أن الجنرال ديجول وجان مونيه وفئة قليلة غيرهما استمرت تحمل فى المنفى رمز « فرنسا الحرة » .

ومرت انجلترا بمحنة امتصت حيوية شعبها وأجهزت على استثماراتها الخاصة تقريباً . وواجهت انجلترا وفرنسا وهولندا فقد مناطق من مستعمراتها التى استمرت لمدة طويلة منبع تقوية لاقتصادياتها .

وعند ما جاء النصر أسدل الاتحاد السوفييتى ستاره الحديدى على وسط أورو با ، فحجب بذلك المورد الذى اعتادت على استيراد الأغذية والمواد الخام منه فى شرق أورو با . وفى جميع أنحاء القارة الأوربية تحولت المخاوف العقلية والأدبية إلى حالة من اليأس العميق .

وما لم تأت القوة من الخارج ، فإن أورو با بأسرها كانت عبارة عن منطقة

واسعة من الفراغ العسكرى والاقتصادى والمعنوى .

وفى أول الأمر كان هناك مورد يستطيع أن يملأ هذا الفراغ وهو الشيوعية السوفييتية .

ومن وجهة النظر الشيوعية كانت الحالة فى وسط وغرب أوروبا مثالية كإحدى الحالات التى ارتقبها ستالين عندما قال أثناء مناقشته «للاستراتيجية والتكتيك» ، فقد دعا إلى « أن يتوافق اختيار اللحظة التى توجه فيها الضربة الحاسمة مع الوقت الذى تبلغ فيه الأزمات ذروتها فى صفوف العدو ويسود عنده أعلى مراحل الفزع ».

وكانت الفترة ما بين ١٩٤٦ — ١٩٤٧ على ما يبدو تناسب هذا التقدير ، أو كان ذلك رأى المكتب السياسى .

لقد عانت روسيا نفسها بلا ريب من الحرب بدرجة كبيرة ، ولكن مساحة ضخمة منها كانت لا تزال تنبض بالنشاط الذى يمكن أن يحركه ويوجهه الزعماء الشيوعيون .

ومن فنلندا إلى ألبانيا ، ومن أوكرانيا إلى الألب ، حيث توجد الجيوش الروسية أو يوجد تهديدها ، كان الشيوعيون فى غاية النشاط حيث كانت تبدو فرصة طيبة لمد السيطرة الشيوعية إلى جميع أرجاء القارة . وكانت خططهم مجهزة منذ زمن وحانت ساعة التنفيذ .

والمورد الآخر الذى كان يستطيع ملء ذلك الفراغ هى الولايات المتحدة ، ولكن انشغالنا بالنصر جعلنا لا نلقى بالاً .

لقد نظر الأمريكيون إلى الحرب كمباراة ضخمة من أجل الحصول على جائزة ، والهدف منها هو أن يصوب ضربة قاضية إلى الخصم ، فإذا تمكن من القضاء

عليه فقد انتهت المهمة ، فتراه يذهب إلى بيته و يوقف تدريباته و يأخذ حظاً من المتعة حتى يجد ما يستدعيه إلى التدرب من جديد استعداداً لمعركة جديدة .

وعند إحراز النصر فى الحرب العالمية الأولى والثانية لم يكن لدى الولايات المتحدة أى أهداف سياسية لتحققها ، كان الهدف هو العودة إلى البيت ، والاستقرار ، ومحاولة الاستمتاع بالأوقات الطيبة التى ضاعت علينا بسبب ضرورات الحرب .

ولحسن الحظ فإنه بعد الحرب العالمية الثانية لم يجرفنا ذلك التيار فى ذلك الاتجاه زمناً طويلاً ، فإن الأساليب السوفييتية كانت تهددنا بشكل ظاهر للعيان يفوق كل ما كنا نتصوره ، لقد أخذت تصفع وجوهنا حتى أفقنا من البريق الذى خطف أبصارنا بعد الحرب ، وكان استيقاظنا تدريجياً ، واستغرق الوقت الذى عقد فيه مجلس وزراء الخارجية فى موسكو (مارس وأبريل سنة ١٩٤٧) ، والظروف التى لابسته حتى أمكن أن يتعرف الزعماء والشعب على الحقيقة وهى أن الخطر كبير و يتطلب اتخاذ سياسات إيجابية على نطاق واسع .

وكانت حالة الفرنسيين فى ذلك الوقت مميتة ، فإن انتخابات سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ قد أسفرت عن حصول الشيوعيين على حوالى ٣٠٪ من الأصوات ، وحوالى ⅓ مقاعد النواب ، و بذا كانوا يمثلون أكبر الجماعات السياسية وحدهم ، وكانوا ممثلين فى الوزارة بنسبة كبيرة ، فكانوا على رأس وزارات هامة بما فى ذلك وزارة الدفاع فى عام ١٩٤٧ ، وأحرز الحزب الشيوعى السيطرة على اتحاد العمال المركزى ، وعن طريقه استطاع أن يخنق الإنتاج الفرنسى بالدعوة إلى إضراب العمال فى المصانع الفرنسية ومناجم الفحم وحتى مصالح الحكومة نفسها .

وأشعل الشيوعيون نار الخوف فى ألمانيا بتأكيدهم أن الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة تسليح ألمانيا على حساب فرنسا .

وتوقف وفد الولايات المتحدة الذى كان فى طريقه إلى موسكو مدة يومين أتيحت خلالهما فرصة الاجتماع بالجنرال كلاى ومساعديه الذين كانوا يقومون بإعداد العدة لحكومتنا العسكرية فى ألمانيا . وفى ٧ مارس سنة ١٩٤٧ عقد مستر مارشال اجتماعاً فى برلين لوضع الخطة اللازمة حضره الجنرال كلاى والسفير مورفى و بنيامين كوهين المستشار بوزارة الخارجية ، وناقشنا فى ذلك الاجتماع مذكرة كنت قد أعددتها تشرح حالة أوروبا ، و بينت فيها الخطر إما من ناحية ألمانيا المعرضة للتغلغل الشيوعى السياسى ، و إما من ناحية ألمانيا المستقلة عن الشرق والغرب مما سيعطيها قدرة هائلة على المساومة . وقد بينت فى مذكرتى أن يكون الهدف من التسوية الأوربية قبل كل شىء هو تدعيم وتقوية أوروبا الغربية .

وكانت هناك موافقة عامة على وجهة النظر القائلة بأنه يجب معالجة مشكلة ألمانيا كمسألة مستقلة عن غيرها . وقد استطاع مستر مارشال أن يلم بسرعة بجميع الاحتمالات الاستراتيجية التى تدخل فى المشكلة بالرغم من أنه لم يمض على توليه منصبه سوى عدة أسابيع .

وكثيراً ما كان يعلق بأن « المحليات » من أصعب المشاكل التى كان عليه معالجتها فى الحملات العسكرية ، وأنه يأمل أن يتغلب عليها عند رسم خطط السلام .

وعند ما وصلنا إلى موسكو بدأنا بحث معاهدة الصلح مع النمسا ، وتكوين حكومة ألمانيا لعقد صلح معها ، ووصلنا إلى بعض التفاهم بشأن المعاهدة النمسوية . أما فيما يختص بألمانيا فقد اختلفنا فى كل شىء ، فقد أصر مستر مولوتوف على تكوين حكومة مركزية فى برلين من الدول الكبرى ، وكان القادة السوفييت يشعرون بالثقة فى أنه إذا تركزت القوة السياسية فى مكان واحد ، وستكون برلين

هى المفضلة وهى واقعة فى المنطقة السوفيتية ، فإنهم يستطيعون السيطرة على ألمانيا وذلك بالاستيلاء على السلطة المركزية .

وشعر وفد الولايات المتحدة بخطر فكرة السلطة المركزية ، وطالبنا بإنشاء نظام فيدرالى تساهم فيه الولايات المتحدة بقدر أكبر من السلطة ، وتمسكنا بالإلتزام بتوجيهات بلاغ بوتسدام الموقع فى أول أغسطس سنة ١٩٤٥ من ترومان وستالين وإتلى بقصد الوصول إلى اللامركزية فى الجهاز السياسى وزيادة النصيب المحلى من المسئولية .

ومن ناحية الاتفاق بشأن ألمانيا كان مؤتمر موسكو سلبياً فى جميع نتائجه ولكن كان للمؤتمر نتائج فرعية . فقد أطلع الولايات المتحدة على مدى طموح السوفييت فى القارة الأوروبية ، فلأول وهلة وضح لنا تصميم القادة السوفييت على السيطرة على كل من ألمانيا وفرنسا ، وأدركنا أن مفتاح إحباط هذه الخطة هى فرنسا ليس فقط لأنها تقع جغرافياً بين ألمانيا والاطلنطى، وإنما لأنه عن طريق حسن النية الفرنسية وحدها يمكن تنمية الوحدة الغربية بحيث يمكن أن تنضم إليها ألمانيا .

لقد جاء الوفد الفرنسى إلى موسكو وهو قليل الأمل فى تعاون مثمر بينه وبين الولايات المتحدة وانجلترا ، ولديه شعور بأنه قد يلجأ إلى طلب مساعدة الاتحاد السوفييتى . وكان تغيير ذلك الاتجاه أحد الأغراض الأولى لوفد الولايات المتحدة فى مؤتمر موسكو . وبدأنا أولاً بمحاولة تبديد فكرة أن الولايات المتحدة تنوى عمل برنامج لإعادة بناء قوة ألمانيا على حساب برنامج الانعاش الفرنسى ، وقد وجدنا عدة طرق لتوضيح ذلك .

واتفق وفد الولايات المتحدة ووفد المملكة المتحدة فى موسكو على النص

فى معاهدة الصلح الألمانية على استقلال منطقة السار على أن يربطها بفرنسا روابط اقتصادية ومالية .

ووافقت الولايات المتحدة فى موسكو على زيادة نصيب فرنسا من فحم الروهر لإعادة بناء فرنسا كأمر مفضل على إعادة بناء ألمانيا ، وعلى فرض رقابة على منطقة الروهر الصناعية واعتبار ذلك ، « حلاً أوربياً من أجل مصالح أوروبا بما فيها ألمانيا » .

وعلى العموم فإننا أيدنا شروط فرنسا على ألمانيا حيثما بدا أنها تستحق ذلك ، وكان الكثير منها جديراً بالتأييد .

وعلى العكس فإن الوفد السوفييتى كان يرى ضرورة السيطرة على ألمانيا آخذاً فى اعتباره أن فرنسا قد وقعت بين براثن الشيوعية فعلاً ، وأنهم إذا استطاعوا السيطرة على ألمانيا فإن أوروبا بأسرها تكون فى جعبتهم .

وفى نهاية مؤتمر موسكو كان هناك تغير ملحوظ فى العلاقات بين الوفدين الفرنسى والسوفييتى وربما أمكن شرح ذلك التغير بقصة العشاءين .

عند افتتاح مؤتمر موسكو دعا مستر مولوتوف إلى حفلة عشاء للترحيب بالوفود ، وجلس هو فى الوسط على مائدة صغيرة ، وعن يمينه جلس مستر بيفن ، وعن يساره جلس مستر مارشال ، وأمامه مباشرة جلس مسيو بيدو . وكان سلوك مستر مولوتوف تجاه مستر بيفن ومستر مارشال رسمياً ومراعياً للتقاليد . أما تجاه مسيو بيدو فقد كان ودياً ، وتجاوب معه مسيو بيدو وشربا نخب أحدهما الآخر عدة مرات ، ومال كل منهم على الآخر حتى بدا أنهما سيتعانقان .

هكذا كانت العلاقات السوفييتية الفرنسية عند بداية المؤتمر ، وعند انتهاء المؤتمر أقيمت حفلة عشاء أخرى دعا إليها المارشال ستالين فى الكرملين وحضرها

وزراء الخارجية الزائرون الثلاث ومستشاروهم الكبار ، وكانت فرصة نادرة فقد حضر الحفلة جميع أعضاء المكتب السياسى عدا اثنين منهم .

وتولى مستر مولوتوف بناءً على رغبة مستر مارشال شرب الأنخاب .

فدعا إلى أن نشرب نخب المستر بيفن والجنرال مارشال وأشخاص آخرين عديدين . وأخيراً دعا فى صوت أشبه بالثناء إلى أن نشرب نخب مسيو بيدو وكان صوته متقطعاً بحيث بدت نبراته لنا جميعاً كإهانة متعمدة .

هكذا كانت العلاقات السوفييتية — الفرنسية فى نهاية المؤتمر . وفى البيان الذى أذعته بالراديو عند عودتنا من موسكو قلت « إننا لم نعد بأيدى فارغة » ، وتحدثت عن « إنشاء علاقات أوثق مع فرنسا » ، واستطردت قائلاً « عند دراستنا لمشكلة ألمانيا ووضعها فى أوروبا ازددنا اقتناعاً بأنه لا توجد حلول اقتصادية تقتصر على الاتجاهات الوطنية ، إن زيادة الوحدة الاقتصادية ضرورية لكى تغدو أوروبا فى حالة طيبة » .

وقد أسرّ إلىّ مستر مارشال بأن فكرة ما يعرفه العالم الآن باسم « مشروع مارشال » اختمرت فى رأسه عند عودته فى الطائرة من موسكو إلى أمريكا ، ولا ريب أنه كان لدى الكثيرين أفكار مماثلة ، فإن الأحداث كانت تلزم بالتفكير فى هذا الاتجاه ، ولكن مؤتمر موسكو كان بالنسبة للذين حضروه كشعاع من النور سلط فجأة على منظر عاصف كئيب ، لقد أدركنا كما لم يحدث من قبل أهمية عملية إنقاذ أوروبا واستمرار بقاء المدنية الغربية ، ورأينا مدى الحاجة إلى المساعدة الاقتصادية والأدبية ، وإلى برنامج إنشائى شامل .

وكان مؤتمر موسكو هو المقدمة المنطقية للمشروع الذى قدمه مستر مارشال بعد عودته . وعلم المؤتمر أيضاً كلا من مستر بيفن ومسيو بيدو أهمية سرعة

التشبث بفكرة مستر مارشال والسعى من جانبهما إلى تحويلها إلى « مشروع مارشال » .

كان جوهر فكرة مستر مارشال فى ٥ يونيو سنة ١٩٤٧ أن تقوم الولايات المتحدة بملء الفراغ الاقتصادى فى أوروبا عن طريق تنفيذ برنامج طويل الأجل ، بشرط أن تتعاون الدول الأوروبية التى ستتلقى معونتنا حتى يكون البرنامج مشتركاً . ولم تكن الولايات المتحدة راغبة فى أن تأخذ وضع من يبنى بلداً على حساب الآخر أو من يرغب فى إثارة منافسات وانقسامات سياسية أو اقتصادية ، الأمر الذى يجب وضع حد له إذا أريد تحقيق الرفاهية الاقتصادية العامة .

وفتح الباب أمام أوروبا كلها للاشتراك فى مقترحات مارشال بما فى ذلك الاتحاد السوفييتى ، وكانت تشيكوسلوفاكيا وبولندا تتحرقان شوقاً إلى الاستفادة من مزايا المشروع . ولكن رفض الاتحاد السوفييتى الاشتراك ، منع مساهمة أى دولة تحت السيطرة السوفييتية . وادعى مستر مولوتوف أن المشروع ما هو إلا مؤامرة مدبرة من الاستعماريين فى الولايات المتحدة ، وربما كان الأمر الأكثر احتمالاً هو أنه قبل كل شىء لم يكن يرغب فى أن تعرف شعوب الدول التابعة له مدى جودة الإنتاج الأمريكى ، أو تحس بروح العطف الأمريكى . وخشى الاتحاد السوفييتى أن يرفع ستاره الحديدى .

وكان من نتيجة ذلك أن دول أوروبا الغربية وحدها هى التى قبلت الاستفادة من مزايا مشروع مساعدة مارشال .

لم تكن ترجمة « فكرة » مارشال إلى برنامج مفصل للانعاش الأوروبى بالمهمة السهلة ، إذ أن مدته كانت خمس سنوات . وكان يتضمن إعطاء الولايات المتحدة ما تقدر قيمته بحوالى ٢٠ ألف مليون دولار من البضائع . وكان لا بد من

مرور بعض الوقت أيضاً لـكى يدرك شعب الولايات المتحدة سبب منح مثل هذه المعونة التى لا نظير لها .... فى زمن السلم .

ولـكن الظروف كانت ملحة إلى درجة أنه فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ عرض على الـكونجرس مشروع « للمساعدة المؤقتة » لـكل من فرنسا و إيطاليا والنمسا ، فلم يكن من الممكن الانتظار حتى يتم إعداد برنامج السنوات الخمس إعداداً تاماً .

كان مشروع المساعدة المؤقتة ما زال معروضاً أمام الـكونجرس عندما انعقد مجلس وزراء الخارجية للمرة الثانية فى نوفمبر — ديسمبر سنة ١٩٤٧ فى مدينة لندن ، وكانت الحالة الداخلية فى فرنسا قد وصلت إلى غايتها من السوء ، إذ بدا أن أحزاب الوسط تكاد تفقد السيطرة على الموقف ، وبدا من المحتمل — بل إن الـكثيرين أكدوا — أن الجنرال ديجول سيأتى إلى الحـكم وأن الشيوعيين سيقاومونه بقوة السلاح .

وهكذا وصلت فرنسا إلى حافة الحرب الأهلية .

وبالاتفاق مع مستر مارشال ، تركت مؤتمر مجلس وزراء الخارجية المنعقد فى لندن ، وسافرت إلى فرنسا يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ لبحث الموقف عن قرب ؛ فقد بدا لى ولمستر مارشال أن ذلك أكثر أهمية من الاستماع إلى مستر مولوتوف وهو يردد ما سبق أن قاله فى موسكو منذ ستة شهور .

واجتمعت فى باريس بالرئيس أوريول ومستر شومان رئيس الوزراء ، ومستر موك وزير الداخلية ، وغيرهم من الزعماء السياسيين البارزين مثل ليون بلوم ، وليون جوهو الذى يميل إلى اليسار ، والجنرال ديجول الذى يميل إلى اليمين ... ومستر كافرى سفيرنا فى باريس الذى أمدنى بمعلومات كبيرة القيمة .

كانت الحالة موئسة حقاً ، فالسكك الحديدية مختلة ، وكان على القطار الذى

ركبته مع زوجتى أن يدور دورة طويلة لأن القضبان التى فى طريقه قد نسفت ، ولم تكن هناك إضاءة كهربائية فى باريس أو مياه جارية عدا فى فترات متقطعة .

أما الصناعة فكانت معطلة ، ولم يكن يعمل سوى المرافق العامة الضرورية ، بفضل المساعدة التى كان يقدمها الجيش والبحرية اللذان كانا يقومان بحراسة خطوط السكك الحديدية أيضاً .

وكانت الحكومة تعالج الموقف فى شجاعة ، ولكن أعضاءها كانوا مستعدين للترحيب بحماس بأى ظاهرة تأييد ولو معنوية بين الولايات المتحدة . وكانوا فى حاجة أيضاً إلى تأكيد بوصول المعونة الاقتصادية وخاصة الفحم ، وتأكيد منح المعونة الاقتصادية فى المستقبل ، الأمر الذى يمكنهم من الوعد بإعادة التعمير رغم التخريب الشامل الذى قام به الشيوعيون .

وكان قانون المساعدة المؤقتة قد قارب الاعتماد ، وفكر الكونجرس فى إضافة بعض الشروط مما أقلق الحكومة الفرنسية . إذ كان من الممكن تأويل هذه الشروط بحيث تلائم الدعاية الشيوعية التى تقول بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تحويل فرنسا إلى مستعمرة أمريكية .

واتصلت تليفونياً بأخى « الن » فى الولايات المتحدة ، وطلبت منه أن يعطى السناتور فاندنبرج والنائب « هرتر » فكرة عن مدى حرج الحالة . ونتيجة لمجهوداتهما وافق الكونجرس على مشروع المساعدة المؤقتة دون شروط ربما كانت تعطى ورقة رابحة للحزب الشيوعى الفرنسى .

ونظر الرئيس أوريول ورئيس الوزراء شومان إلى رحلتى إلى باريس ، التى تمت بموافقة مستر مارشال ، على أنها رمز لاهتمام الولايات المتحدة بالمحافظة على فرنسا فى زمرة الدول غير الشيوعية . وقد بدا أنه وقت الحاجة فإن الولايات

المتحدة تظهر عطفها علنياً . وانتشرت هذه الفكرة على نطاق واسع عن طريق الصحف غير الشيوعية والسينما وبدأت الجماهير تتبعني في كل مكان .

وقد هاجمني الشيوعيون بشدة ، واتخذت اللجنة البرلمانية للحزب الشيوعي في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ قراراً باعتبار رحلتي تدخلاً « كريهاً » من الولايات المتحدة في الاستقلال السياسي لفرنسا .

وفي أوائل ديسمبر بدأت حدة الهجوم الشيوعي تخف ، فقد تحقق الفرنسيون من أنهم كانوا ضحايا لحركة سياسية وضعت بإيعاز من موسكو ، ونفذها توريز زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي . وقد شجعهم إعلان تأكيد منح المساعدة الاقتصادية من الولايات المتحدة وما شاهدوه بأنفسهم من تدفق شحنات الفحم .

وهكذا اجتازت فرنسا أحلك أزماتها منذ تحريرها . فقد صُوِّب نحوها عدد كبير من السهام الشيوعية ولكنها لم تقتلها .

وعند سؤالي بعد ذلك أمام لجنة العلاقات الخارجية عن برنامج الإنعاش الأوربي ، كان باستطاعتي أن أقول إن منحة المساعدة المؤقتة لفرنسا كانت عنصراً حاسماً في مساعدة الأمة الفرنسية على استبقاء نظمها الحرة .

وفي أوائل عام ١٩٤٨ كانت الإجراءات التحضيرية لمشروع مارشال قد استكملت ، وأحيل المشروع إلى الكونجرس . ولم يكن المشروع التنفيذي الأساسي معداً بشكل واضح . ووقع على عاتق السناتور فاندنبرج — رئيس لجنة العلاقات الخارجية في ذلك الوقت — عبء إعادة صياغة المشروع في شكل يجعله وافياً ومقبولاً لدى الكونجرس والشعب . وقد فعل ذلك بشكل يجعل له مع مستر مارشال نصيباً من الفضل في الوصول إلى النتائج النهائية للمشروع .

وكانت مهمة الـكونجرس أن يوضح الغرض من التشريع والنتائج النهائية التى يسعى إلى تحقيقها .

كان الغرض كما كنت أراه ، وكما صرحت بذلك أمام لجنة العلاقات الخارجية ، هو العمل على زيادة الوحدة الاقتصادية الأوربية . فقد بدا من غير الممكن للدول غير الشيوعية فى أوربا بعد أن انتزعت منها مستعمراتها وعزلت عن مواردها الاعتيادية فى شرق أوربا — لم يكن من الممكن أن تحيا كجزئيات اقتصادية منفصلة عن بعضها تكون ستة عشر جزءاً ، متوسط تعداد سكانه حوالى ١٣ مليون نسـمة فى كل دولة . فهذه الأمم كانت فى ذلك الوقت مستقلة عن بعضها ، ليس من الناحية الجمركية فقط ، وإنما عن طريق نظام الحصص والعملات المستقلة المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، والتى لا يمكن التعامل بها فى حرية .

إن استمرار العطف الأمريكى قد يكفل الحيـاة لشعوب أوربا الغربية ، ولـكنه لا يستطيع أن يمنحها احترامها لأنفسها أو تنمية قوتها الاقتصادية للابقاء على استقلالها .

إن ذلك يمكن أن يحدث فقط فى حالة تزايد الوحدة الاقتصادية بين الـ ٢٠٠ مليون نسمة التى تعيش على الصناعة فى أوربا ، والتى تساهم فى برنامج الإنعاش الأوربى ، والتى تمتلك موارد طبيعية هائلة سواء فى أوربا أو إفريقيا .

وهكذا بين التقرير الذى وضعه الـكونجرس عن المشروع أهمية إيجاد سوق واحدة فى أوربا مثل التى توجد فى الولايات المتحدة . وقد تضمن التقرير عبارات اقترحتها بقصد بيان « أن استمرار المعونة الأمريكية التى تقوم بهـا الولايات المتحدة يجب أن تكون فى جميع الأحوال ، مرتبطة باستمرار التعاون بين البلاد المساهمة فى البرنامج » .

واقترح على مشروع الإنعاش الأوربى فى الـكونجرس فى مارس ، ووافق عليه الرئيس فى ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ . وفى ذلك الوقت كانت المساعدة المؤقتة مستمرة ، أى أن المشروع استغرق حوالى عامين لإقراره .

و بموجب مشروع المساعدة المؤقتة حصلت دول أور با الغر بية فى هذين العامين بما فى ذلك اليونان وتركيا وألمانيا الغر بية ، على ما قيمته ١٠ آلاف مليون دولار سواء على شكل بضائع أو أرصدة سائلة ، وذلك بالإضافة إلى حركة التجارة العادية والقرض البر يطانى سنة ١٩٤٦ ، ومساعدات الإدارة العسكر ية الأمريكية بألمانيا ، و الهدايا التى بلغ مجموعها مئات الملايين من الجماعات الدينية و المؤسسات الخير ية و الأفراد .

إن بر نامج الإنعاش الأور بى لم يحقق كل ما كنا نرجوه ، أو حتى المتوقع منه فى الحدود المعقولة ، ولـكنه صب شحنات البضائع فى أوربا بشكل ملأ الفراغ الاقتصادى إلى حد كبير ، فانتعشت القوى الإنتاجية فى البلاد المساهمة فى المشروع بصفة عامة ، بحيث أصبحت تعادل وتـكاد تفوق ما كانت عليه قبل الحرب .

و بدلاً من حدوث مجاعة فى الفحم والصلب أصبح هناك فائض متزايد منهما ، وولد الأمل من جديد وانمحت الـكآ بة عن سكان هـذه المناطق الشاسعة التى كان يبدو أنها ستتيح الفرصة للشيوعية السوفييتية كى توجه « ضر بة قاضية » .

لقد كان عملاً باهظ الثمن ولم نتنه منه بعد ، ولـكن نتائجه تبرر هذه التـكاليف . فإن البرنامج الذى أعدته الشيوعية السوفييتية للاعتداء غير المباشر على أور با الغر بية قد أوقف فى الوقت الحالى على الأقل .

الفصل العاشر

ملء الفراغ العسكرى

هل يعد الزعماء السوفييت العدة لاستخدام جيشهم فى الغزو ؟ هذه هى معضلة المعضلات ، وربما لن يتمكن أى فرد من معرفة الإجابة على هذا السؤال . وإذا كان هناك من يعرف الإجابة عليه ، فإن ذلك السر موضوع فى أشد الأماكن حراسة ومغلق عليه فى الكرملين .

بالرغم من هذه الحقيقة فإن على باقى العالم أن يفترض بعض الافتراضات . ونحن نحتاج إلى هذه الافتراضات لأن علينا أن نرسم خططنا .

إذا افترضنا أن الاتحاد السوفييتى يرمى إلى غزو أوربا الغربية بسرعة ، كان من الحماقة أن نشحن الأسلحة إلى أوربا لكى تقع فى أيدى الروس . وإذا افترضنا أن الاتحاد السوفييتى مصمم على ألا يقوم بهجوم مسلح ، فعندئذ ربما كان من الأفضل توفير اتفاقنا العسكرى . أما إذا كانت الإجابة على السؤال « قد يحدث ولكن ليس الآن » فما زال هناك سبيل آخر يمكن اتباعه .

إن علينا أن نفترض افتراضات معينة لأن علينا أن نتصرف بشكل ما .

ولحسن الحظ ليست افتراضاتنا تخميناً محضاً ، فإن عدداً من حقائق الموضوع معروف لدينا .

إننا نعرف أولا أن الزعماء السوفييت يعلقون أهمية كبرى على القوة العسكرية ، وهذه القوة موجودة لديهم .

إن أول مشروع اقتصادى للسنوات الخمس بعد الحرب كان فى جوهره خاصاً

بالوصول بالصناعات الثقيلة إلى درجة تتلاءم مع أغراض الحرب . حدث ذلك بالرغم من الحقيقة الواضحة ، وهى حاجة الشعب الملحة إلى الحاجيات المنزلية .

فى عام ١٩٤٧ أثناء زيارتى لروسيا ، لاحظت لأول وهلة النقص فى مستلزمات المنازل فى متاجر موسكو ، فقد كانت معظم واجهات المحلات مليئة بأوراق الزينة . وما كان فوق الرفوف معظمه من الغنائم التى أخذت من ألمانيا . ويبدو أن المنطقة السوفييتية فى ألمانيا قد جردت من الصينى والزجاج والفضة والأثاث .. الخ . وغنائم الحرب هذه كان يمكن شراؤها فى روسيا ولكن لم يكن هناك سوى القليل من البضائع الاستهلاكية .

وفى فندق موسكو حيث نزلنا ، كان يوجد فى كل قاعة من قاعات الاستقبال بيانو فاخر ولكنها جميعاً كانت من ألمانيا .

وفى غرفة الحمام التى تحتوى على حوض للغسيل وبانيو ، كانت هناك سدادة واحدة للبالوعات . وقد ظننت أولاً أن ذلك سهو ، وحاولت الحصول على أخرى ولكنى وجدت أن ليس هناك عدد كاف من السدادات يسمح بواحدة لحوض الاستحمام وأخرى لحوض الغسيل ، حتى فى هذا الفندق الذى يعتبر أحسن الفنادق فى موسكو ، والذى أعيد تجديده لاستقبال وزراء الخارجية ، والذى تتوافر فيه الخدمة المهذبة الكافية .

بالرغم من هذه الندرة فى مستلزمات المنازل ، خصص أول مشروع اقتصادى بعد الحرب ، ليس لإنتاج بضائع السلام وإنما لإنتاج المعدات الثقيلة اللازمة للحرب.

إننا نعرف الآن أن العلماء السوفييت فى الطبيعة والصناعة قاموا بتنمية الأسلحة الذرية بمساعدة الألمان الذين أحضروا من ألمانيا ، وبمساعدة الجواسيس ، وقد فعلوا ذلك فى سرعة مدهشة . لقد كنت فى عام ١٩٤٩ فى مركز يتيح لى أن

أعرف رأى خبرائنا الرسميين فى هذا الموضوع ، وقد كانوا يعتقدون أن الروس لن يتمكنوا من صنع القنابل الذرية قبل مضى خمس سنوات على الأقل .

وكان رأى ريتشارد . ك . دافيز ، وهو أحد رجال الصناعة فى فيلادلفيا أن فى استطاعة الروس أن يكون لديهم قنابل ذرية خلال عام ١٩٤٩ . وقد أذهلتنى الحجج التى أبداها مما جعلنى أعتقد فى صدق نبوءته وأقف إلى جانبه .

وفى حديث لى فى ٨ مارس سنة ١٩٤٨ فى مدينة تورنتو قلت « إن المصادر المسئولة تعتقد أن هذا العام هو العام الأخير الذى ستحتكر فيه دولة واحدة أسرار الطاقة الذرية » . وعلى أى حال فإن مستر دافيز لم يستطع أن يحصل على الاهتمام الكافى من الرسميين . فقد كان لدى الدوائر الرسمية «مركّب الاستعلاء» والشعور بأنه مادام إنتاج أول قنبلة ذرية قد استغرق منا سنوات عديدة من الجهد الهائل ، فإن الروس لن يستطيعوا أن يجاورونا فى هذا الميدان قبل مضى وقت طويل جداً حتى مع مساعدة الألمان .

والنتيجة تبين لنا أنه كان هناك اتجاه خطر نحو التقليل من قيمة المعرفة العلمية والخبرة الصناعية والرغبة فى التضحية ، التى تكوّن القوة العسكرية السوفييتية .

إننا نعلم أن القيادة السوفييتية العليا تقوم بتشييد أسطول حربى ، ويبدو أنها تركز جهدها فى بناء الغواصات البعيدة المدى من طراز « شنوركل » .

وفى عام ١٩٤٩ كان لديهم ٢٥٠ غواصة مستعدة للعمل ، وكانوا يبنون أيضاً بعض المدمرات . كما أن لديهم سلاحاً جوياً على درجة كبيرة من القوة . ويجب الافتراض أن الحكومة السوفييتية لديها إمكانيات القنابل الذرية ، وحرب الجراثيم ، ومستمرة فى حشد جيش قوى على أهبة الاستعداد .

إذن فالحقيقة رقم واحد هى أن الزعماء السوفييت لديهم قوة عسكرية مزودة بأحدث الأسلحة .

وحقيقة أخرى هى أن النظرية الشيوعية لا تعطى أولية أكيدة للغزو عن طريق العدوان العسكرى المباشر ، وفى هذا المضمار تختلف الشيوعية اختلافاً شاسعاً عن نازية هتلر وفاشية موسولينى ، اللذين كانا يعتمدان أساساً على الإجراءات العسكرية .

ويتحدث ستالين عن قوة السوفييت العسكرية على أنها مخصصة للدفاع عن الاتحاد السوفييتى أكثر من مساعدة الحزب الشيوعى السوفييتى فى هجوم عالمى واسع النطاق .

وهذا بالطبع ليس أمراً حتمياً أو ضماناً بأن الجيش الأحمر وقوته الجوية لن يشنا هجوماً ما ، فالنظرية الشيوعية تعلم أن الغاية تبرر الوسيلة إذا كانت تساعد على وصول الشيوعية إلى تحقيق هدفها فى السيطرة على العالم . فاستخدام الأساليب العنيفة ، على الأقل فى الحياة المدنية ، أمر مقبول كوسيلة مناسبة وضرورية للوصول إلى النتيجة السالفة الذكر . وبالتأكيد لا توجد لدى الشيوعية السوفييتية موانع أدبية ضد استخدام الجيش فى تحقيق أهدافهم . وبعض الكتاب المسئولين لديهم يقررون أن ذلك سيكون أمراً ضرورياً فى النهاية . ولكن النظرية الشيوعية السوفييتية لا تحبذ السيطرة عن طريق الغزو العسكرى وربما كان سبب ذلك هو الحقيقة الثالثة . . . وهى أنه لدى الشيوعية السوفييتية وسائل فعالة للسيطرة غير وسيلة الاعتداء العسكرى المباشر . إن القوة العسكرية السوفييتية تُستخدم لتخويف غير الشيوعيين ، ولكن الشيوعيين لا يعتمدون على استخدام القوة العسكرية مثل هتلر . كانت النظرية النازية تعتمد إلى حد كبير على تفوق الجنس

الألمانى مستهدفة أن تجعل من الألمان سادة العالم . وواضح أن مثل هذه النظرية لا تلقى قبولاً عالمياً ، ولا بد لها من استخدام القوة .

والنظرية الشيوعية السوفييتية تستطيع أن تلقى قبولاً عالمياً من الناحية النظرية دون حاجة إلى استخدام القوة ، لأنها تنطوى على دعوى عالمية ، إذ أنها تدعى السعى لرفاهية الجماهير ، والجماهير هنا هى أى أغلبية تعتقد أنها ستكون فى حالة أفضل لو استطاعت أن تنهب أى أقلية . وهؤلاء يمكن أن يوجدوا فى أى مكان . فالشيوعية تثير الحرب بين الطبقات أكثر مما تساعد على الحرب الأهلية . وهى فى الحقيقة تجتهد فى منع إيقاظ الشعور الوطنى إلا فى المناطق المستعمرة حيث كلمة الاستقلال هى الكلمة التى تشعل الثورة ضد الدول الاستعمارية .

إن أحد الأخطاء الكبرى التى وقعت فيها الشيوعية هى تحريك الوطنية فى يوغوسلافيا . ذلك أن الشيوعية عامة تتجنب أى شىء يؤدى إلى قيام حرب بين دولة وأخرى ، لأن ذلك قد يثير الولاء للوطن وهو بطبيعته أقوى من الولاء لطبقة معينة ، فالحرب بين دولتين شىء يختلف تماماً عن حرب الطبقات بحيث أن الاثنين لا يستطيعان السير فى اتجاه واحد ، والشيوعية تعطى اهتمامها الأول إلى حرب الطبقات .

ولإثارة حرب الطبقات جهزت الشيوعية السوفييتية على مر السنين تنظيما عالمياً على درجة عالية من التدريب على وسائل الدعاية والتغلغل والجاسوسية والتخريب وحرب العصابات . وبينما توجد قيادة هذا التنظيم فى موسكو فإن نشاطها يشمل العالم بأكمله فهو يعمل فى كل بلد من بلدان العالم . وفى كل مكان يندس العملاء سراً فى مراكز النفوذ التى تطلق عليها الشيوعية السوفييتية منظمات الجماهير ، مثل اتحادات العمال ، كما يندسون أيضاً فى البرلمانات ومصالح الحكومة .

ونتائج هذه الأساليب تظهر فى الحقيقة القائمة وهى أن الشيوعية تسيطر عن طريق الحكومات والأحزاب السياسية واتحادات العمال على حوالى ثلث الجنس البشرى .

وفيما عدا حالتين استثنائيتين فإن سيطرة الشيوعية السوفييتية قد تمت دون استخدام الجيش الروسى بشكل مباشر . والاستثناء الأول هو تقسيم بولندا فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وحسب نص كلمات مولوتوف « عندما احتاج الأمر فقط إلى توجيه ضربة خاطفة لبولندا أولا من الجيش الألمانى ثم من الجيش الأحمر فلم يبق بعدئذ شىء من السلالة الكئيبة لمعاهدة فرساى » .

والاستثناء الثانى هو حرب السوفييت ضد فنلندا سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٠ . وهذان المثالان يعطيان دليلا على أنه إذا اعتقد الزعماء السوفييت أن من المفيد استخدام الجيش الأحمر فى العدوان فإنهم لن يترددوا . ولكنهم فى كلا الحالتين السابقتين كانوا ينافسون هتلر .

وبالرغم من أن الجيش الأحمر لم يستخدم كثيراً فى الاعتداء الصريح فإن الشيوعية السوفييتية قامت بدعاية كبيرة عن احتمال حدوثه ، وذلك فى أثناء قيامها بأعمال العدوان غير المباشر .

وهذه الدعاية ساعدت الشيوعيين على الحصول على السيطرة الكاملة على الحكم فى تشيكوسلوفاكيا ، وساعدت الحزب الشيوعى الفرنسى على بناء صرح قوته . ولكن هذه الدعاية بشأن استخدام الجيش الأحمر كانت مجرد أقاويل لم تتحول إلى أعمال ، على الأقل فى خلال الخمس سنوات الماضية .

حقيقة رابعة ، هى أن الحزب الشيوعى السوفييتى لديه أهدافه من السيطرة

على العالم ، ولـكن الحزب شيء يختلف عن دولة السوفييت والجيش الأحمر والشعب الروسى .

وتمييز ذلك الأمر ليس من السهل ، فإن زعماء الحزب يكونون فى العادة رؤساء الدولة والعكس بالعكس . ولـكن هذه التفرقة قائمة وحقيقية ، و يشدد ستالين فى ضرورة اتباعها وهو يقول « إن أى مسألة سياسية أو تنظيمية هامة لايمكن أن يتخذ الاتحاد السوفييتى قراراً بشأنها دون توجيه الحزب » (ص١٣٥) . ولـكن ليس معنى ذلك أن الحزب له صفة رسمية بين شعوب السوفييت أو فى سلطان الدولة . فالحزب هو قلب هذه القوة ولـكن ليس من الممكن القول بأنه الدولة .

ومغزى هذه التفرقة يصبح أكثر وضوحاً إذا علمنا أن هناك حوالى ٦ مليون عضو بالحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وهذا يكون ٣ ٪ من المجموع الـكلى للسكان وحوالى ٥ ٪ من تعداد السكان البالغين . إن أكثر من ٩٠ ٪ من سكان روسيا ليسوا شيوعيين ، والجيش الأحمر ليس منظمة شيوعية . وفى الواقع كان على الحزب الشيوعى خلال الحرب العالمية الثانية و بعدها أن يراقب بيقظة الجيش الأحمر وجنرالاته وذلك بواسطة قوميسياريه السياسيين .

فنى أى حرب عامة سيكون اعتماد الحزب الشيوعى على الجيش والشعب ، وهؤلاء ليسوا شيوعيين إلا فى حيز ضيق ، وليسوا جميعاً متعصبين لنفس عقائد ومطامح أعضاء الحزب الشيوعى . إن القوات السوفييتية تفضل الدفاع عن بيتها .

وقد أنبأتنى أخيراً بعض السلطات العليا التى يعتمد عليها فى أوربا أن الحزب الشيوعى لا يجرؤ على إصدار الأوامر إلى الجيوش الروسية بالزحف على أوربا الغربية كقوة غازية ، إلا إذا هوجمت روسيا أولا بحيث يصبح واضحاً للشعب

الروسى أن هذا الزحف ضرورى للدفاع عن النفس .

من أجل هذه الحقائق الأربع التى ذكرتها ، يميل معظم ذوى الخبرة إلى الاعتقاد بأنه ليس هناك خطر عاجل من تحرك الجيش الأحمر من روسيا ضد أوربا الغربية أو آسيا فى حرب عدوانية ، ولكن الموقف بالنسبة ليوغوسلافيا يختلف بعض الشىء ، لأنه ينطوى على خروج دولة يعتبرها الزعماء السوفييت داخلة فى فلكهم السياسى .

والواقع أن من الغباء أن يندفع القادة السوفييت إلى الاشتباك فى حرب متعمدة مع الولايات المتحدة القوية عسكرياً ، طالما أن الشيوعية السوفييتية تجنى مكاسب طائلة من الحرب الباردة ، حيث تتفوق أساليبهم من الناحية الفنية على أساليبنا ، كما تتفوق البنادق على الأقواس والسهام ، كما أنهم يحصلون على هذه المكاسب بسرعة الواحدة تلو الأخرى .

ومع ذلك فإن من الحماقة أن نخاطر بأمن أمتنا ومدنيتنا معتمدين على دقة ما لن يزيد فى أفضل الحالات عن كونه تخمينات مدروسة .

إننا لن نكون آمنين إذا تخيلنا أن التقديرات التى نتخذها ستكون مرشداً لنا بشأن الأعمال التى سيعملها أولئك القوم الذين لا حد لطموحهم الذى تحركه المنافسات الشخصية ، والذين لديهم سلطة استبدادية ، ويسيطرون على جيش وقوة جوية ضخمين ، وليس لديهم وازع خلقى ، والذين يملكون سرعة العمل نظراً لطبيعة الدولة البوليسية ولعدم حاجتهم إلى الإجراءات التمهيدية المطولة لإعداد الرأى العام ، الأمر الذى لابد منه فى المجتمعات الحرة .

ومنذ أن تبينت الولايات المتحدة الطبيعة العدوانية للشيوعية السوفييتية ،

اتخذت قراراً حكيماً بعدم المقامرة بكل شىء على أمل أن الاتحاد السوفييتى لن يقوم بالهجوم .

فمنذ عدة سنوات ونحن ننفق حوالى ١٠ مليون دولار سنوياً على الاستعداد الحربى ، وتذهب عدة مئات الملايين من الدولارات فى كل عام فى مجهودات التوسع الذرى وتوفير كميات احتياطية من القنابل الذرية . وهذه البنود مدرجة فى الميزانية تحت عنوان تهكمى بعض الشىء على أنها « موارد قومية ليست من أصل زراعى » .

وقد اعتقد الكثيرون أن تفوق الولايات المتحدة فى الأسلحة الزراعية ، هو الدفاع الرئيسى عن غرب أوربا . وقد صرح تشرشل عند زيارته للولايات المتحدة فى ١٣ مارس سنة ١٩٤٩ بقوله « من المؤكد أن أوربا كانت ستصبح شيوعية مثل تشيكوسلوفاكيا ، وأن لندن كانت ستتعرض للضرب بالقنابل لولا أن منع ذلك وجود القنبلة الذرية لدى الولايات المتحدة » .

وحتى سنة ١٩٤٩ كانت تلك هى وجهة النظر الاستراتيجية فى غرب أوربا . ولم يحدث تفكير فى أنه ربما يكون من الأمور الجديرة بالاعتبار القيام بمحاولة ملء الفراغ العسكرى الذى نشأ فى أوربا منذ أن قام الألمان بتجريد الفرنسيين من السلاح ، ثم قام الحلفاء بتجريد الألمان من السلاح .

وكانت معاهدة حلف الأطلنطى مقصوداً بها أساساً أن تكون أداة لتحقيق هذه الفكرة الاستراتيجية . فقد شعرنا بأن الجيش الأحمر لن يقوم باجتياح أوربا الغربية إذا كان معلوماً لديه مقدماً أن الولايات المتحدة ستقوم فوراً بهجوم مضاد بأساطيلها الجوية وقنابلها الذرية .

وعلى أى حال فإن حكومات أوربا الغربية لم تكن تشعر بالسعادة لكونها

معرضة لهجوم لا يدفعه سوى إلقاء القنابل على روسيا من الجو بواسطة أسطول الولايات المتحدة الجوى . لقد صرح لى مسيو شومان وزير الخارجية الفرنسية فى شتاء ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بقوله :

« ليس مما يسرنا أن نعلم أنه فى حالة غزو بلادنا فإن الولايات المتحدة ستدخل الحرب وتكسبها . إنه إذا حدث غزو لبلادنا مرة أخرى ، ومن روسيا هذه المرة ، كانت تلك نهاية الحضارة الغربية إلى حد أبعد مما نتصور ، وكان انتصار الولايات المتحدة لا معنى له بالنسبة لنا » .

وفضلاً عن ذلك فإنه بعد تقدم الإنعاش الاقتصادى طبقاً لبرنامج الإنعاش الأوربى بدا أن أوربا الغربية تستطيع تحمل إنشاء بعض القوة العسكرية الخاصة بها .

وطوال عام ١٩٤٨ كان القواد العسكريون فى مختلف البلدان الغربية قد بدأوا يبحثون فى إمكان ذلك .

وكانت النواة التى أسفر عنها هذا البحث ، حلف الدول الخمس الذى وقع فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ فى بروكسل بين المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج . وبموجب هذا الحلف أنشئت هيئة قيادة عليا مشتركة مقرها فونتينبلو . وفى ديسمبر سنة ١٩٤٨ سمح لضباط من الولايات المتحدة بالاشتراك فيها .

ومن ذلك خرج برنامج المساعدة العسكرية ، وكان الغرض من هذا البرنامج أن تقوم الولايات المتحدة بإعداد الدول الموقعة على معاهدة شمال الأطلنطى بأنواع معينة من المعدات الحديثة بحيث تقوم هذه الدول بتنسيق نظام دفاعى عن بلادها .

وكان العلم بأن هذا البرنامج فى سبيل الإعداد أثناء ربيع وصيف سنة ١٩٤٩

هو السبب الأساسى الذى أوجد الصعوبات فى سبيل التصديق على معاهدة شمال الأطلنطى .

ولم يكن هناك اعتراض ، سوى من عدد قليل من الشيوخ ، على أن تدخل الولايات المتحدة الحرب فى حالة حدوث غزو سوفييتى لغرب أوربا . ولكن كان هناك اعتراض على وجهة النظر الاستراتيجية الجديدة التى تعنى تقديم مساعدتنا لملء الفراغ العسكرى فى غرب أوربا . وأحس الكثيرون أن ذلك سيكلف الولايات المتحدة مبالغ باهظة وأنه ليس من الممكن بأى حال أن تصبح أوربا الغربية فى درجة من القوة بحيث تعادل القوة التى يستطيع الاتحاد السوفييتى أن يحشدها .

والواقع أنه لم يكن فى معاهدة شمال الأطلنطى ما يلزم الولايات المتحدة بقبول أى وجهة نظر استراتيجية معينة . وقلت فى مجلس الشيوخ الذى كنت عضواً فيه فى ذلك الوقت إن الموضوعين مختلفان تماماً وأنه بعد أن أصبحت معاهدة شمال الأطلنطى نافذة المفعول ، أصبح من الواجب تقديم برنامج ما للمعونة العسكرية إلى الكونجرس ليرى ما إذا كانت الولايات المتحدة تقوم بتقديم المساعدة العسكرية لغرب أوربا أم لا .

ولم يكن هناك جديد فى فكرة إعطاء الأسلحة للبلاد الأوربية المهددة بالهجوم عليها من الدول الشيوعية ، فإنه طبقاً لمبدأ ترومان سنة ١٩٤٧ أعطى الكونجرس فعلاً للولايات المتحدة سلطة إمداد اليونان وتركيا بالأسلحة . وعلى أى حال كان امتداد هذه المعونة إلى أوربا الغربية أكثر تكلفة ، وكانت أسباب المعونة نفسها محل أخذ ورد .

كان مشروع القانون الأصلى الذى قدمته الحكومة الأمريكية خاصاً

بالمساعدة العسكرية يقضى بمنح مساعدة غير محدودة فى مقدارها ومداها . فقد شملت العالم بأسره ، وبلغ من ضخامتها أنها أثارت معارضة واسعة فى المجلسين والحزبين .

وبعد تبادل الآراء مع السناتور كونالى والسناتور فاندنبرج سحبت القائمة الأصلية وقدمت قائمة جديدة تتمشى مع الخطوط الرئيسية التى اقترحتها على وزارة الخارجية . وحتى فى مشروع القانون الثانى بدا أن السلطات والمقادير المطلوبة باهظة .

وقدم السناتور فاندنبرج تعديلات أخرى وافقت عليها للالتقاء مع هذه الاعتراضات فى منتصف الطريق . واقترحنا أيضاً ربط برنامج المساعدة العسكرية برباط قوى بمعاهدة شمال الأطلنطى وتوصيات مجلس دفاعه . فقد رأينا أن مجرد إعادة بناء تجهيزات عسكرية وطنية صغيرة غير متوازنة فى كل بلد من البلاد الأخرى إنما هو مضيعة للمال والجهد . وكان الأمل الوحيد فى الوصول إلى نتائج ذات قيمة من الإمكانيات المحددة التى لدينا هى إنشاء برنامج منسق يستطيع بموجبه كل من أطراف المعاهدة أن يتحمل جزءاً معيناً من المسئولية ضمن برنامج شامل للدفاع .

وقد قبلت إدارة المساعدة التعديلات التى اقترحناها ، ووافق كلا المجلسين على مشروع القانون بعد تعديلها بأغلبية بسيطة .

وبموجب هذا القانون أمكن الحصول على اعتماد قدره ٥٠٠ مليون دولار للانفاق منها حتى نهاية السنة المالية فى ٣٠ يونيوسنة ١٩٥٠ ، وأبرمت عقود بهذه المبالغ حتى يأخذ العمل مجراه استعداداً للتسليم ، وأعطيت تعويضات بتوزيع جزء من فائض المعدات الأمريكية .

وهكذا تبنت الولايات المتحدة تدريجياً سياسة ملء الفراغ العسكرى الذى نشأ نتيجة للحرب العالمية الثانية فى أوروبا الغربية .

كانت هذه سياسة حكيمة فى عالم لم يخضع فيه التسلح بعد لرقابة دولية لسوء الحظ . إنها سياسة دفاعية لأنه من غير الممكن فى أى وقت مقبل بناء قوة عسكرية فى أوروبا الغربية تكون قادرة على الهجوم . إنها لن تكون ذات أثر من الناحية الدفاعية ، ولا فى حالة الاعتداء الداخلى غير المباشر . ولكن مجرد أن شعوب أوروبا الغربية لم تترك عزلاء من قوة دفاعية خاصة بها هو فى حد ذاته عامل فعال فى تدعيم قوتها . إنها خطوة فى طريق العودة إلى الأحوال العادية تقلل من الفزع ، وبهذا فإنها تقلل من خطر الحرب .

الفصل الحادى عشر

المشاركة الثنائية فى السياسة الخارجية

ناقشنا حتى الآن عدداً من سياسات ما بعد الحرب ، وكل هذه السياسات التى اتبعناها ساهمت فى العمل من أجل السلام وما زالت تؤدى هذا الغرض .

ولكن لا يمكن لأى سياسة أن تنجح فى إقرار السلام ما لم تصبح فعلاً أمراً واقعياً يمكن الاعتماد عليه .

لقد أخذت بعض السياسات التى تكلمنا عنها شكل معاهدات . وهذا صحيح بالنسبة إلى ميثاق الأمم المتحدة ، وحلف ريو ، وحلف شمال الأطلنطى ، وهى معاهدات لا يمكن أن تكون نافذة المفعول إلا إذا وافق عليها مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة ، و يستلزم ذلك الحصول على ثلثى الأصوات بالمجلس .

و بعض السياسات التى تكلمنا عنها تتطلب أن تقوم الولايات المتحدة بدفع مبالغ كبيرة من المال . فمن أجل أن تستمر الأمم المتحدة فى القيام بالاختصاصات الموكولة إليها ، وضعت الولايات المتحدة تحت تصرفها حوالى ٤٠٪ من الميزانية العادية للهيئة . وتكلفت المساعدة العسكرية لليونان وتركيا و برنامج الإنعاش الأوروبى و برنامج المساعدة العسكرية حوالى ستة آلاف مليون دولار كل عام . ولم يكن من الممكن الحصول على هذا المال دون موافقة الكونجرس .

ومعظم السياسات التى تكلمنا عنها ليست سياسات خاصة بالولايات المتحدة بحيث تستطيع تنفيذها وحدها ، ولكن نجاحها يتوقف على حكومات البلاد الأجنبية التى تتعاون معنا . إن ذلك يقحمهم فى أخطار جسيمة ، فليس من السهل

أن تقرر دولة ما أن تتعاون مع الولايات المتحدة ، وخاصـة تلك الدول الواقعة فى المناطق المكشوفة مثل النرويج والدانمارك وتركيا واليونان وكوريا الجنوبية . والواقع أن جميع الدول الأوربية الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى معرضة لأخطار جسيمة ، كما أن حكومات دول آسيا التى نالت استقلالها حديثاً تواجه تهديد التغلغل الشيوعى والحرب الأهلية ، وربما كانت السلامة الشخصية لزعماء مثل هذه البلاد هى فى التحول إلى الشيوعية ، أو محاولة أن يكونوا « محايدين » ، أو اعتزال الحياة السياسية .

إن أى فرد فى هذه المناطق المكشوفة يقوم بمقاومة العدوان السوفييتى الشيوعى والمحافظة على الأوضاع الحرة فى بلاده ، يخاطر ، ليس بفقدان وظيفته ـ فقط ، بل بحياته .

وهذه المخاطرة تكون تهوراً وطيشاً ما لم يكن تأييد الولايات المتحدة أمراً يمكن الاعتماد عليه .

إن البرنامج الذى اتبع بعد الحرب ، والذى تكلمنا عنه ، قد ينهار بأسره مثلما ينهار بيت من الورق ، إذا شعرت حكومات الشعوب التى ما تزال حرة بأن هناك انقساماً فى داخل الولايات المتحدة ، وأن السياسات التى تحدثنا عنها ليس من المضمون استمرارها على الأقل فى اتجاهاتها العامة .

إن التصديق على المعاهدات ، واعتماد المبالغ ، وتأكيد استمرار سياستنا ، كل ذلك يتطلب التعاون المشترك للحزبين الرئيسيين فى البلاد .

لم يكن من الممكن فى أى زمن خلال الخمس سنوات التى تلت الحرب التصديق على أى معاهدة دون تأييد الجمهوريين .

ولم يكن من الممكن فى أى زمن من هذه السنوات الخمس الموافقة على اعتماد

المبالغ اللازمة التى أخذت عليها الأصوات دون تأييد كبير من كلا الحزبين ، لأنه حتى فى حالة حصول أى من الديمقراطيين أو الجمهوريين على الأغلبية رسمياً فإن الخلافات داخل الحزب تمنع أن يكون الحزب نفسه أغلبية قائمة بذاتها ، ففى خلال عامين من الخمس سنوات التى نتحدث عنها ، كان للجمهوريين الأغلبية فى كلا المجلسين . ولفترة ما قبل ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ كان مفروضاً بصفة عامة لدى الحكومات الأجنبية أن رئيس الجمهورية القادم سيكون جمهورياً ، وأن الحزب الجمهورى سيسيطر ليس على مجلس الشيوخ فقط ، وقد كانت له الأغلبية فيه فعلاً ، و إنما على الأداة التنفيذية للسياسة الخارجية أيضاً .

ولكن الانتخابات — انتخابات ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ — لم تحقق ما كان يتوقع معظم الحكومات الأجنبية . إلا أن نتيجتها كانت من التقارب بحيث شعرت الحكومات الأجنبية بأنها لا تود المخاطرة بالاعتماد على سياسات الولايات المتحدة ، ما لم تنل هذه السياسات تأييداً فى جوهرها من الحزبين الرئيسيين فى البلاد وتأييداً من الكونجرس نفسه .

إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعمل بنجاح فى الوقوف صفاً واحداً من أجل السلام ما لم يتعاون الحزبان الرئيسيان السياسيان فى السياسات الهامة .

ولإدراك زعماء الحزبين لهذه الحقيقة ، اتبعت منذ الحرب سياسة تعرف باسم « المشاركة الثنائية » .

والمشاركة الثنائية ليست من الأمور السهلة التعريف أو التحقيق . إنها تتطلب أن يشرك الرئيس الأعضاء المسئولين فى الحزب المعارض فى رسم السياسة الخارجية ، وتتطلب من هؤلاء المعارضين أن يتعاونوا بإخلاص للحصول على تأييد الكونجرس والبلاد بأسرها للسياسات التى يتفقون عليها معاً .

وهذا الإجراء يبدو متعارضاً مع مبدأين أمريكيين أساسيين : الأول هو أن الرئيس وحده هو المسئول عن توجيه السياسة الخارجية ، والثانى أنه فى ظل نظام الحزبين فإن واجب الحزب المعارض أن يكون ككلب المراقبة بدلاً من أن يكون رفيقاً على المائدة .

ونظراً لأن المشاركة فى رسم السياسة الخارجية تتعارض مع القواعد الأساسية للدستور والتقاليد السياسية ، فقد وجب ألا تتبع هذه المشاركة إلا نادراً وعندما تشتد الحاجة إليها وتكون الأخطار من الجسامة بحيث تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية .

وفى وقت الحرب مارسنا سياسة المشاركة على نطاق واسع . فالنصر كان أمراً حيوياً بحيث أن السلطة التنفيذية الحاكمة تسعى عادة إلى الاستفادة من خبرة الأفراد دون اعتبار إلى اللون الحزبى . وقد استجاب أعضاء حزب المعارضة إلى ذلك النداء مسرورين .

وكان الكونجرس فى اقتراعه يتبع دائماً طريقة من يدرك أهمية ما تطلبه منه الإدارة العسكرية . وكان كل شخص يسلم بضرورة الاتحاد لمواجهة الأخطار الخارجية الجسيمة .

إن كسب الحرب أمر هام ، ولكن كسب السلام يعادله فى الأهمية . وإن كسب « حرب باردة » أمر مهم تماماً ككسب الحرب « الساخنة » ، ففى كل حالة نجازف بحريتنا وأنظمتنا الحرة . لقد أتيحت فسحة من الوقت للحكم على سياسة المشاركة التى اتبعت خلال سنوات ما بعد الحرب بالنسبة لمختلف فروع سياستنا الخارجية ، ولاشك أنه كانت هناك أجزاء أخرى من هذه السياسة ، مثل

سياستنا فى الشرق الأقصى ، كان يمكن استخدام سياسة المشاركة إزاءها استخداماً مفيداً .

إن المشاركة الحزبية الثنائية بعد الحرب قد ولدت فى أغسطس سنة ١٩٤٩ عندما طلب منى مستر ديوى حاكم نيويورك السابق ، وكان مرشحاً للحزب الجمهورى فى انتخابات الرئاسة ، أن أجتمع بالنيابة عنه بمستر هل نائباً عن الرئيس روزفلت من أجل بحث نظام هيئة الأمم المتحدة المقترح .

وكان التمهيد لذلك الطلب هو ما أعرب عنه مستر ديوى علناً من القلق خوفاً من أن يعتقد الثلاثة الكبار فى مؤتمر دومبارتون أوكس أن السلام هو عبارة عن استمرار التحالف العسكرى للدول الكبرى القليلة العدد ، وحث على زيادة الاعتماد على الدول الصغرى وإعطاء عناية أكبر للمزايا المعنوية التى تستطيع هذه الدول أن تساهم بها .

وقد رد عليه مستر هل بأن مستر ديوى قد أساء فهم ما كان يجرى فى دومبارتون أوكس ، وعلق بعد ذلك فى مؤتمر صحفى بأنه يكون سعيداً بأن يحيط مستر ديوى علماً بالأحوال الجارية .

وقبل مستر ديوى هذه الدعوة وطلب منى أن أجتمع بمستر هل فى هذا الشأن . كان مستر ديوى قلقاً جداً من أن تلقى الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم ، وأن يكون الخلاف الحزبى فى الولايات المتحدة هو سبب ذلك . وكان الخطر عظيماً لأن موضوع المنظمة العالمية قد أقحم بتهور فى قلب المعركة الحامية لانتخاب رئيس الجمهورية .

وقد وافق مستر هل على مقابلتى بعد أن عرض المسألة على الرئيس روزفلت.

وقد صرح لى فيما بعد بأن الرئيس يشك فى إمكان الوصول إلى أى اتفاق مع الجمهوريين .

ويقول مستر هل فى مذكراته « إنه نادراً ما اشتغلت بنشاط فى أى مشروع مثل مافعلت فى أثناء التمهيد من أجل محادثاتى مع جون فوستر دالاس » .

وقد اشتغلت أنا أيضاً بنشاط لأننى شعرت بأن الكثير يتوقف على نجاح أو إخفاق مسعانا .

واجتمعت فى « ألبانى » بمستر ديوى ، وعند عودتى إلى نيويورك أمضى مستر ويلكى عصر يوم كامل فى منزلى ، وكان حديثنا مقتضباً بعض الشىء لأن مستر ويلكى لم يكن قد قرر تأييد انتخاب المرشح الجمهورى . ولكنه استجاب لدعوتى ودعوة مستر ديوى للحديث عن مستقبل المنظمة العالمية التى كان شديد الاهتمام بها . وذهبت إلى واشنطن حيث اجتمعت أولاً بأعضاء لجنة العلاقات الخارجية الجمهوريين (السناتور فاندنبرج والسناتور أوستن وغيرهم) ثم اجتمعت بمستر هل فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

كنت آمل أن نتفق فى خلال ساعات قلائل ، ولكن الذى حدث هو أننا استغرقنا ثلاثة أيام كاملة فى اجتماعات مستمرة تقريباً ، وكان مستر هل خلالها شديد العناد وربما كان ذلك رأيه فيه .

إننا لم نختلف على الموضوع الأساسى وهو ضرورة إنشاء منظمة عالمية ، وأنه يجب أن تنال الجهود التى تبذل فى هذا السبيل تأييد جميع الأمريكيين . وكان رأينا أن هذه الجهود ستخفق حتماً إذا انفرد بها الديمقراطيون وتعرضت بالتالى لهجوم الجمهوريين . وذلك سيمنع الحصول على ثلثى الأصوات المطلوبة للتصديق .

وعلى أى حال فقد شعر مستر هل معى بأن من الصعوبة الوصول إلى اتفاق

مكتوب . فقد كان يريد اتفاقاً عاماً يشمل جميع المواضيع المتعلقة بأحوال السلم المقبلة وليس موضوع إنشاء المنظمة العالمية فقط . مثال ذلك كان يبغى الاتفاق على الترتيبات التى تتبع تجاه روسيا بشأن مستقبل بولندا ، وكان من المواضيع التى يدور حولها الحديث فى ذلك الوقت . ولكن موقف مستر ديوى كان صلباً فى معارضته الدخول فى التفصيلات وأصر على أن تناقش مختلف زوايا السياسة الخارجية بصفة عامة ، وقد أيدته فى ذلك .

واعترض مستر هل على أى إشارة إلى اتفاق « مشاركة » مفضلاً عليها كلمة « الحزب المعارض » ، فقد كان يخشى ، أو على الأقل كان مستشارو الرئيس روزفلت يخشون ، أن تعطى كلمة « المشاركة » للجمهوريين فضلاً مساوياً فى مشروع مفروض أن من الممكن استغلاله سياسياً كورقة رابحة فى يد الديمقراطيين .

وبحثنا هناك أيضاً مسألة المدى الذى يستمر فيه تزويدنا بالمعلومات عما يجرى فى دومبارتون أوكس . فإننا بالرغم من شغفنا بفكرة إنشاء منظمة عالمية كنا ندرك أنه ما لم تكن نوعاً جيداً من المنظمات العالمية فإن ضررها سيكون أكثر من نفعها ، ولم نكن مستعدين للتوقيع على بياض .

ومن هذه الناحية أكد مستر هل لى شخصياً أنه سيوالى تزويدى بالمعلومات عن المواضيع التى ستبحث أولاً بأول بحيث يكون لدى وحدى على الأقل دراية كاملة بالموقف .

ولم نتوصل أنا ومستر هل إلى اتفاق كامل مطلقاً ، وكل ما اتفقنا عليه هو أننى بصفتى ممثلاً لمستر ديوى سيصير إمدادى بالمعلومات عن الأحوال الجارية وتطوراتها ، وأن وجهة نظر مستر ديوى ووجهة نظرى بالنسبة إلى مقترحات الميثاق ستوضع موضع الاعتبار . واتفقت معه أيضاً على استعمال كلمة «عدم المشاركة» فى صحافتنا بدلاً من كلمة « المشاركة » .

وبخصوص المجال الذى يسرى فيه هذا الاتفاق تمسك مستر هل باعتبار مسألة مستقبل السلام موضوعاً « ليس موضع مشاركة » ويجب الابتعاد به كلية عن دائرة السياسة . وأصررت على أنه يجب أن تكون هناك مناقشات حرة علنية بشأن الوسائل التى تتبع للوصول إلى سلام دائم .

وختم بلاغنا النهائى الذى صدر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ بعد التعبير عن وجهات نظرنا المختلفة بالعبارة التالية :

« إن مسألة ما إذا كان سيوجد اتفاق كامل حول وجهتى نظرنا الخاصة والقيام بتنفيذها تتوقف على التطورات المقبلة » .

وجاءت التطورات « المقبلة » داعية إلى السرور . فقد أيد كل من المرشحين لرئاسة الجمهورية برنامج إنشاء الأمم المتحدة . والجدل الوحيد الذى ثار حول اتفاق أغسطس سنة ١٩٤٤ هو أى الحزبين يستحق فضلاً أكبر فى هذا الشأن الذى ما زلت أسميه مع احترامى الكامل لمستر هل « بالمشاركة الثنائية » . ولكن الخلاف عاد مرة أخرى حول هذا الموضوع فى المعركة السياسية لسنة ١٩٤٨ .

إن هناك الكثير من الفضل للجميع ، فقد انتهج الزعماء الجمهوريون والديمقراطيون سبيلاً وضعوا فيه مصلحة الأمة والعالم فوق ما كان يعتبر فى ذلك الحين كسباً حزبياً .

وبعد التفاهم الذى تم مع مستر هل فى أغسطس سنة ١٩٤٤ ، استمر فى الاتصال بأعضاء الحزب الجمهورى فى الكونجرس ، واستمر أيضاً فى إمدادى بالمعلومات عن التطورات الهامة فى دومبارتون أوكس ، ومن وقت لآخر كنت أتقدم بمقترحات معينة أخذ ببعضها ، وعلى أى حال فإننى لم أكن راضياً

عن الطريقة التى كان يتم بها تنفيذ ذلك الجزء من الاتفاقية . لقد كان مستر هل يتعاون معى فى إخلاص ، ولكن لم يكن من الممكن أن يكون لى دور فعال فيما يحدث دون المساهمة الفعلية فى مناقشات دومبارتون أوكس . وهذه التجربة الشخصية أوضحت لى أن أى مجهود فى « المشاركة الثنائية » يجب أن يعطى عضو الحزب المعارض الفرصة للمشاركة فى صياغة ورسم أى خطة .

وصل تفاهمى الناجح مع مستر هل — والذى تضاعف بخاصة بفعل تعاون السناتور فاندنبرج النشيط فى مجلس الشيوخ والنائب إيتون فى مجلس النواب — جعل كل ذلك من الأمور المنطقية أن يكون وفد الولايات المتحدة فى سان فرانسيسكو « مشتركا » فى تكوينه . وقد تم ذلك عندما عين الرئيس روزفلت كلاً من السناتور كونالى والسناتور فاندنبرج من لجنة العلاقات الخارجية ، ومستر بلوم ومستر إيتون من لجنة الشئون الخارجية ، والكوماندور ستاسن وكان وقتها فى خدمة بحرية الولايات المتحدة ، أعضاء فى الوفد . وكان ذلك على نقيض الوفد الذى أوفده الرئيس ويلسون إلى مؤتمر باريس فى سنة ١٩١٩ حيث لم يكن يحضر عن الجمهوريين سوى الرجل اللطيف « هنرى وايت » .

وفى أول الأمر لم يطلب منى أن أنضم إلى الوفد ، فقد كان يبدو أن الرئيس روزفلت يحمل فى نفسه ضغينة ضد الجمهوريين الذين قاموا بنشاط كبير لتأييد حملة ديوى الانتخابية للرئاسة . وعلى أى حال فإن مستر ستيتينيوس وسناتور فاندنبرج رأيا أن وجودى قد يكون أمراً مرغوباً فيه ، ووافقهم الرئيس روزفلت على ذلك . وهكذا عينى مستر ستيتينيوس بعد موافقة الرئيس ككبير المستشارين بالوفد .

وفى سان فرانسيسكو كان عملى ذا صلة وثيقة بالسناتور فاندنبرج بحيث بدا لمن يرانا أننا نكوّن فريقاً مستقلاً . وكنت بالطبع على اتصال دائم بمستر ديوى

بحيث أصبحنا نسير نحن الثلاثة سوياً بطريقة أعطت الحزب الجمهورى قيادة قوية ومتناسقة فيما يختص بالشئون الخارجية .

وقد عرض ميثاق الأمم المتحدة على الكونجرس فى ٢ يوليو سنة ١٩٤٥ ووافق عليه فى ٢٨ يوليو بأغلبية ٨٩ صوتاً ضد ٢ .

كان ذلك على النقيض تماماً للمصير الذى لقيته عصبة الأمم فى مجلس الشيوخ . وتعتبر النتيجة بصفة عامة نصراً لسياسة المشاركة الثنائية التى اتبعت خلال الإثنى عشر شهراً السابقة .

إن حقيقة كون زعماء الحزب الجمهورى قد اشتركوا فى إنشاء ميثاق الأمم المتحدة لم تؤد إلى السرية أو حجز المعلومات عن الرأى العام كما خشى البعض ، بل على العكس دارت مناقشات واسعة وعلنية تميزت بالنضج .

وكان تأييد الرأى العام أكثر من تأييده لأى سياسة خارجية هامة أخرى منذ إعلان مبدأ مونرو .

كان نجاح سياسة المشاركة فى إنشاء الأمم المتحدة داعياً إلى بذل الجهود فى نفس الطريق فيما يختص بأعمالها وبشأن التفاوض فى شروط معاهدات الصلح الأوروبية .

وعند انعقاد مجلس وزراء الخارجية لأول مرة طلب منى مستر بيرنز أن أرافقه كمستشار جمهورى ، وقد قبلت ذلك بعد الاجتماع بالسناتور فاندنبرج ومستر ديوى .

وقد مكنتنى صفتى كجمهورى مؤيد من الحزب تأييداً قوياً من أن أقوم بدور هام أثناء مرافقتى لمستر بيرنز فى لندن ، وذلك فى لحظة اتخاذ القرار بإنهاء

سياسة السعى إلى الوصول إلى إتفاق مع الروس بترضية طموحهم العدوانى .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسة الترضية غير مقبولة عموماً ، و إن كان هذا الإتجاه لم يكن واضحاً تماماً حتى سبتمبر سنة ١٩٤٥ . فبدون حضورى لم يكن مستر بيرنز يستطيع أن يطمئن إلى عودته إلى الولايات المتحدة وهو يحمل فى الظاهر إخفاقاً شاملاً دون أن يتعرض لنقد المعارضة . ولأننى كنت موجوداً فقد عرف أن الإذعان معناه التعرض لهجوم الجمهوريين ، وأن عدم الخضوع سيشجع الجمهوريين على تأييده . وقد أوضحت له ذلك باعتباره وجهة نظرى الخاصة ، وقلت إننى أعتقد أن ذلك سيكون رأى مستر ديوى والسناتور فاندنبرج وغيرهم من الجمهوريين بعد شرح الموقف لهم .

وهكذا استطاع مستر بيرنز أن يتخذ قراراً سريعاً وحاسماً هو على ثقة من أنه سينال تأييد الحزبين .

وعند ما اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة ، كان وفد الولايات المتحدة مكوناً من الحزبين ، واستمرت الحال كذلك حتى الآن . كان الوفد مكوناً من عشرة أعضاء ، أربعة منهم من الجمهوريين ، وذلك فى الفترة الأولى من الدورة الافتتاحية ، وهم السناتور فاندنبرج والنائب ايتون وجون ج . تاونسند عضو الشيوخ السابق وأنا .

واشتركت أنا والسناتور فاندنبرج والنائب ايتون فى الجزء الثانى من هذه الدورة الذى انعقد فى نيويورك فى نهاية سنة ١٩٤٦ . وعلى أى حال فقد كانت هذه هى المرة الأخيرة التى عين فيها أعضاء بالشيوخ أو النواب كمندوبين بالوفد ، فقد كان من الصعب عليهم أن يجدوا الوقت الكافى للعمل كأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ثم إن السناتور فاندنبرج شعر بعد أن أصبح رئيساً للجنة العلاقات الخارجية عقب الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٤٦ ، بأنه سيكون من الأمور المربكة له أن يعمل أيضاً كمندوب فى الوفد ، لأن القانون الأمريكى الذى صدر عام ١٩٤٥ يشترط فى المندوب الأمريكى لدى الأمم المتحدة أن يتصرف ويعطى صوته بناء على تعليمات رئيس الجمهورية . وهذا الإجراء القانونى الخاص بإصدار التعليمات من الرئيس إلى المندوبين نادر الاستعمال . وأمام المندوبين فرص كبيرة لاستعمال حكمهم المستقل لاتباع السياسات المناسبة .

ولكن السناتور فاندنبرج شعر أنه كرئيس للجنة الشئون الخارجية التى هى فرع وثيق الصلة بالحكومة لا يجب أن يضع نفسه فى مركز يتطلب منه قانوناً أن يتبع تعليمات رئيس الجمهورية أكثر من اتباعه لتقديره الخاص .

ومهما يكن فإن وفد الولايات المتحدة بالأمم المتحدة ظل يشمل أعضاء جمهوريين ، فقد حضرت كمندوب جميع دورات الانعقاد الدورية حتى الدورة التى افتتحت فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم حل محلى فى الوفد « جون س . كوبر » وهو عضو شيوخ جمهورى سابق عن ولاية كنتوكى .

وهكذا حوفظ على تقليد « المشاركة الثنائية » فى الجمعية العامة للأمم المتحدة كما اتفق على ذلك فى أغسطس سنة ١٩٤٤ .

ويجب أن نلاحظ أن المندوب الأمريكى الدائم الذى مثل الولايات المتحدة منذ استقالة مستر ستيتينيوس سنة ١٩٤٦ كان مستر « وارين ر . أوستن » عضو الشيوخ الجمهورى سابقاً عن ولاية فيرمونت ، ولعل ذلك لا يمثل سياسة المشاركة الثنائية ، لأن مستر أوستن كان يقوم بعمله طول الوقت كسفير للرئيس ، ولم يكن بأى شكل يتحدث أو يمثل أو يتصرف باسم الحزب الجمهورى ، ولكن مجرد

كونه جمهورياً معروفاً ومعيناً فى هذا المنصب كان يعتبر تفسيراً لعدم المشاركة فى السياسة الخارجية .

واستمرت سياسة المشاركة الثنائية بالنسبة لاجتماعات مجلس وزراء الخارجية وبعض المؤتمرات الخاصة . وكما ذكرنا آنفاً ، كان السناتور فاندنبرج وعضو الشيوخ السابق أوستن مندوبين فى مؤتمر ريو الذى بحث شئون حلف الاتحاد الأمريكى الإقليمى . وقد حضر السناتور فاندنبرج مؤتمر الصلح فى باريس فى صيف ١٩٤٦ واشترك فى بعض مراحل انعقاد مجلس وزراء الخارجية الذى اجتمع فى نيويورك فى نهاية سنة ١٩٤٦ . وقد اشتركت أيضاً فى بعض مراحل هذا المؤتمر ، ولكننى كنت مشغولاً بصفة أساسية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى كانت منعقدة فى نفس الوقت ، وحضرت مع مستر مارشال دورة انعقاد مجلس وزراء الخارجية فى موسكو فى مارس وأبريل سنة ١٩٤٧ ، ودورة انعقاد المجلس فى لندن فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٧ . وحضرت مع مستر أتشيسون الاجتماع التالى لمجلس وزراء الخارجية فى باريس فى مايو و يونيو سنة ١٩٤٩ .

لقد كان خلاف حاد فى الرأى حول حكمة ممارسة هذه المشاركة الثنائية التى تمت خلال السنوات الخمس منذ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

كان هناك تساؤل عن مدى نفعها بالنسبة للأمة وبالنسبة للحزب الجمهورى .

أما فيما يختص بفائدتها للأمة فليس لدى أى شك فى ذلك ، إنها فى رأيى قد شاركت بشكل لا يستغنى عنه بجهد كبير فى وقت حرج . وفى المجال الذى وجد فيه هذا النوع من المشاركة الثنائية أمكن للأداة التنفيذية أن تواصل عملها فى ثقة ، لعلمها أن السياسات التى تتبع بمساهمة الجمهوريين ستلقى قبولاً لدى الكونجرس ولدى الأمة . وبهذه الطريقة تجنبنا حدوث انقسام حاد فى الأمة فى وقت كانت سلامتنا وأمننا وأمن الشعوب الصديقة يتوقف فيه على وقوفنا

كجبهة متحدة ومتماسكة أمام الأعداء المرتقبين .

وكما ظهرت ضرورة اتباع سياسة المشاركة الثنائية فى انتخابات عام ١٩٤٤ من أجل إنشاء المنظمة العالمية ، ظهرت نفس هـذه الضرورة فى انتخابات عام ١٩٤٨ لشدة الحاجة إلى منع حدوث هزيمة كبرى فى الحرب الباردة التى كانت تشنها الشيوعية السوفييتية .

وربما لأن سنة ١٩٤٨ كانت موعد الانتخابات لرياسة الجمهورية حيث تشل الانقسامات الداخلية الأجهزة الإدارية — ربما من أجل ذلك السبب بدأ الاتحاد السوفييتى ضغطه على أوروبا فى ذلك الوقت . ففى مارس سنة ١٩٤٨ أخطر الجنرال كلاى رئيس الأركان العامة بأنه لو كان يعلم أن وقوع الحرب مستحيل لقدم استقالته من منصبه . وقال إنه يشعر بأننا لن نستطيع أن نحول دون إمكان وقوعها أكثر من ذلك . وبعد ذلك بوقت قصير بدأت القوات السوفييتية فى شرق ألمانيا تسد المنافذ المؤدية إلى برلين تدريجياً سواء السكك الحديدية أو القنوات المائية أو الطرق البرية .

وبذلك شرع الزعماء السوفييت — كما رأينا — فى إرغام الحلفاء الغربيين على التقهقر عن هذه القاعدة الأمامية .

ووصل الحصار إلى ذروته فى الوقت الذى كانت فيـه الحملة الانتخابية على أشدها ، وقد أمكن التغلب عليه بواسطة الجسر الجوى . ولـكن الجسر الجوى كان من الممكن التعرض له من السـوفييت ، والسؤال الهام الذى كان يدور فى أذهان الحـكومات الصغيرة وشعوب أوروبا ، ويدور فى أذهان الروس أيضاً بلا شك ، هو هل يكون للشك فى نتيجة الانتخابات أن تمتنع أمتنا عن القيام بعمل قوى فى الخارج .

ودعيت فى يوليو سنة ١٩٤٨ إلى اجتماع خاص فى وزارة الخارجية لبحث التدابير التى قد تتخذ للتغلب على الحصار ، وهكذا بعد أن أصبحت ملماً بالحقائق بما فى ذلك التقديرات العسكرية عن الحالة ، أصبحت فى موقف أستطيع معه إسداء النصح لمستر ديوى المرشح الجمهورى . وكنت أقوم بإخطار السناتور فاندنبرج فى ميشيجان بالموقف أولاً بأول .

وكان أول عمل قام به مستر ديوى بعد ترشيحه رسمياً أن طلب منى ومن السناتور فاندنبرج أن نبحث الموقف فى برلين معاً ، وتقابلنا نحن الثلاثة فى مزرعة مستر ديوى فى باولنج بولاية نيويورك ، وذلك فى ٢٤ يوليو ، و بعد أن تحدثنا فى الموضوع أصدر تصريحاً جاء فيه :

« إن واجب الأمريكيين اليوم ألا تفرقهم الأخطاء السابقة ، وإن عليهم أن يتحدوا للتغلب على الأخطار القائمة .

إننا لن نسمح لعدم الاستقرار الناشىء عن الخلاف الحزبى الداخلى بأن يصرفنا عن هذه الوحدة التى ليس من الممكن الاستغناء عنها ...

ففى برلين لا يجب علينا أن نسلم حقوقنا مرغمين » .

واجتمعنا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ مرة أخرى فى نيويورك ، وأخطر السناتور فاندنبرج الصحف باجتماعنا ، وقال إنه فى حالة انتخاب مستر ديوى رئيساً فإنه سيواصل اتباع السياسة الحالية التى تنتهجها الولايات المتحدة بشأن برلين .

ولو حدث أن زعماء الجمهوريين أبدوا أدنى علامة من علامات الضعف فربما كانت النتائج مدمرة . ولكن هذا التخاذل لم يحدث . وكان موقف الجمهوريين حرجاً فيما بينهم ، لأن الواقع أنهم لم يساهموا فى رسم السياسة الخارجية

فى الوقت الذى استسلم فيه الألمان ، وأهملت الحكومة فى ذلك الوقت أن تطالب بممر محدد معروف لدخول وخروج الغرب منه إلى برلين .

ولو لم تتبع «المشاركة الثنائية» فيمابعد لاستغل الحزب الجمهورى هذا الإهمال الخطير من حكومة الديمقراطيين . ولكن ممارسة سياسة المشاركة الثنائية على نطاق واسع فى المسائل الأوروبية خلال الأربعة أعوام ، أوجدت شعوراً بالزمالة والترابط وفهم للأخطار التى تحيط بالبلاد . وهكذا عندما حانت اللحظة الحرجة كان الحزبان الرئيسيان متحدين ، والأمة متحدة ، وخابت تقديرات أعدائنا .

وذهبت مع مستر مارشال إلى باريس لحضور الجلسات الختامية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهى الدورة التى افتتحت فى ٢١ سبتمبر وكان يحضرها معظم وزراء خارجية دول العالم ، وكانوا قلقين من جراء خوفهم ألاّ تستطيع الولايات المتحدة التصرف أثناء المدة الباقية للانتخابات ، وأثناء فترة الانتقال التى قد تتلو انتخاب المرشح الجمهورى كما كان متوقعاً . وقدأثرت فىّ الظروف التى أحاطت بهذه المناسبة بشكل لا يمكن نسيانه . فقد أظهرت لى مقدار المسئولية التى أصبحت تتحملها الولايات المتحدة ، فلو أن قيادتنا ترددت فى أى لحظة لانتشر الرعب بين جميع الأمم الحرة . ففى باريس رأيت أن الكثيرين قد بدأوا يرتابون فى إمكان استمرار الولايات المتحدة فى سياستها أو قدرتها على التصرف القوى .

وشعر أعضاء حكومات صديقة لنا بأن ليست سلامتهم الشخصية فقط هى التى تتوقف على استمرار السياسة الأمريكية واستمرار التصرف القوى ، بل كذلك سلامة بلادهم كأمة حرة . ولكنهم بدأوا يشعرون أن هذا الدوام لايمكن الاعتماد عليه . وكان كثيرون منهم غير متأكدين مما ستكون عليه سياسة الولايات المتحدة المقبلة إذاحدث وفاز الجمهوريون مثلا ... هل يعنى ذلك العودة إلى سياسة

العزلة ؟ و إذا كان الأمر كذلك فإنهم أحسوا أن الموجة الشيوعية ستكتسحهم في القريب العاجل .

و بحث البعض فعلاً فيما إذا كان من الأفضل لهم أن يؤسسوا صداقة أوسع مع روسيا السوفييتية قبل ظهور نتائج الانتخابات .

و بدأت أنا ومستر مارشال في التعاون لتبديد تيار الشك المرتفع ، وكنت في ذلك الوقت على اتصال منتظم بمستر ديوى . وفى ٣ أكتوبر ركبت الطائرة إلى نيو يورك واجتمعت به يوماً كاملاً ، وعند عودتى كنت أتصل به يومياً عن طريق « التليكون » الذى أعدته وزارة الخارجية خصيصاً لذلك الغرض .

وتعطى الرسائل الآتية شرحاً وافياً عن هذه الاتصالات ، وهى رسالتان منى إليه فى ١٣ أكتوبر ، ورده عليهما فى ١٥ أكتوبر .

إلى ديوى

طلب منى هوفمان أمس أن أبدى آرائى بشأن نقل المصانع الألمانية لأغراض التعويضات . ونحن نبحث ذلك الآن مع البريطانيين الذين يتعجلون فكها ونقلها . ويتباحث هوفمان مع بيفن فى لندن اليوم ، وقد يصبح للموضوع نتائج خطيرة فى الكونجرس ما لم يحل بطريقة مرضية . لقد أخبرت هوفمان أنه بالنسبة لمشروع الإنعاش الأوروبى ، يبدو لى أن المطالبة بالتعويضات وتحقيق المطامح الوطنية يجب أن تكون من الأمور الثانوية بجانب إيجاد أوروبا فى حالة اقتصادية متقدمة من ناحية الإنتاج ، وأن ذلك الرأى هو ما يجب أن تقاس عليه مسألة بقاء المصانع أو نقلها .

إلى ديوى

اتصل بى اليوم وزير خارجية تركيا لإعادة تأكيد موقفكم ، وقد أشرت له

إلى تأييدكم السابق لبرنامج المساعدة ، وهو الأمر الذى فوضتمونى فى أن أبلغه للسفير التركى عند مقابلتى له فى نيويورك . وأضفت بأن الشعب الأمريكى ينظر بعين التقدير لعزم الأتراك الصادق على القتال ، إذا استدعى الأمر ، من أجل المحافظة على استقلالهم .
دالاس

إلى دالاس من ديوى

يوافق الحاكم على موقفكم إزاء عملية نقل المصانع الذى اشتملت عليه رسالتكم رقم ١٩ ، ويوافق الحاكم أيضاً على الموقف الذى وقفتموه مع وزير الخارجية التركى ، وعلى التصريح الذى أعطيتموه له كما جاء برسالتكم رقم ٢٠ .

وعلى ضوء الموافقة الصريحة للمستر ديوى على التصريح الذى أدليت به لوزير خارجية تركيا ، قابلت الوزير مرة أخرى ، وكانت النتيجة العامة هى تحول المخاوف الأولى إلى تجديد للشجاعة والأمل .

وعن طريق المحادثات التى من هـذا النوع مع ممثلى البلاد المعرضة للخطر أكثر من غيرها ، أمكنهم أن يعرفوا أن انتخاب مستر ديوى ليس معناه وقف التأييد المعنوى والمادى لهم .

وفى العطلات الرسمية كنت أذهب إلى ڤينا و برلين وكوبنهاجن وستوكهلم وكان غرضى من السفر إلى هذه البلاد المعرضة للخطر هو أن أعيد تأكيد استمرار اتباع سياستنا الحازمة فى أوروبا ، وهى السياسة التى أنشئت فى ظل المشاركة الثنائية ولطمأنة المترددين .

وقد علقت أهمية خاصة على رحلتى إلى ألمانيا . فقد كان حصار برلين يمر بمرحلة حرجة . كان الشتاء على الأبواب حيث النهار قصير والليل طويل بارد مظلم . والواقع أنه لم يكن يوجد فحم للتدفئة ، أو ضوء للقراءة . وكانت هناك بطالة

على نطاق واسع لعدم ورود المواد الخام اللازمة للعمل . وكان السؤال الهام هو : هل يمكن لمعنويات برلين أن تثبت فى وجه كل ذلك ؟ كان يبدو أن الألمان فى برلين الغربية موالون لنا رغم شعورهم بأنه إذا أخفقت عمليات الجسر الجوى فى مهمتها ونجح الحصار فإنهم سيدفعون حياتهم وحرياتهم بالتأكيد ثمناً لهذا الولاء .

وكان الجنرال كلاى فى عين الألمان رمزاً لتصميم الولايات المتحدة على الثبات إلى أبعد مدى ، ولكن كانت هناك شائعات بأننى على غير وفاق معه .

وهذه الشائعات التى وجدت لها سبيلاً فى الصحف كانت تقول إنه إذا انتخب ديوى فإن الجنرال كلاى ... سيذهب . ولم يكن لها بالطبع أى أساس من الصحة . ولا ريب أن مصدرها هو اختلاف بسيط فى الرأى حدث بينى و بين الجنرال كلاى حول الدور الذى تقوم به كل من فرنسا وألمانيا فى برنامج إعادة تعمير أوروبا ، وهى خلافات من النوع الذى ينشأ بين أشخاص يعالجون مسألة صعبة من زوايا مختلفة . ولكن علاقتنا الشخصية كانت على أحسن ما يرام . وكنت أكن له أعظم الاحترام نظراً لشخصيته وذكائه . وتحدثت معه بصراحة عن الإشاعات التى تدور حول علاقتنا . وفى إحدى المناسبات قلت إن رأيى هو أن المتاعب الوحيدة ناتجة من كونه شخصاً قوياً جداً وذا كفاءة ، أكبر من أن يعهدوا إليه بالعمل فى مجال محدود مثل ألمانيا ، وأن مقدرته كفيلة بأن تتغلب على أى متاعب تنشأ فى منطقة يتولى هو المسئولية الرئيسية فيها . وقلت له : « إن ما يحتاج إليه هو مجال أوسع وليس أضيق من المسئولية الحالية » .

ولما كان من الممكن أن تكون هذه الإشاعات حول العلاقات بينى و بين الجنرال كلاى ضارة بالموقف فى برلين الغربية ، فقد احتاج الأمر إلى تسكينها. ولذلك، و بعد موافقة مستر مارشال ، أمضيت يومى سبت وأحد فى ألمانيا قابلت خلالها

الجنرال كلاى والسفير مورفى فى فرانكفورت فى ١٥ أكتوبر ، وجلست بجانب الجنرال كلاى أثناء الاجتماع الذى تم بينه وبين الجنرال روبرتسون والزعماء الألمان . وفى اليوم التالى ركبنا إحدى طائرات الجسر الجوى إلى برلين وأمضينا يوم الأحد سوياً ، فكانوا يروننا معاً وأخذت لنا عدة صور وعقدنا مؤتمراً صحفياً مشتركا . ووضح بما لا يدع مجالاً للشك عند سكان برلين الغربية ، والألمان جميعهم ، والقادة السوفييت أيضاً ، أن انتصار الجمهوريين فى الانتخابات لن يكون معناه أى نبذ للجنرال كلاى أو لسياسة الحزم فى التصرف فى برلين . وعندما اقترب نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، كنت والمستر مارشال فى باريس ، وقمنا بعدد من المحادثات حول الموقف الذى قد ينشأ إذا اقترع الأمريكيون ضد الحكومة . ورأينا أن من الخطر عدم إعداد العدة لهذا الاحتمال وإلا نشأت فترة من عدم الاستقرار والضعف من جانب الولايات المتحدة قد يستغلها الزعماء السوفييت للحصول على انتصارات جديدة عن طريق اعتداء غير مباشر وقد يكون عن طريق الاعتداء المباشر .

وفى هذه المسائل أيضاً كنت دائم الاتصال بمستر ديوى عن طريق أخى « ألن » الذى كان يرافقه فى القطار أثناء الحملة الانتخابية . والنتيجة أن مستر ديوى كان فى موقف يساعده فى حالة انتخابه على ضمان انتقال الأداة التنفيذية من الديمقراطيين إلى الجمهوريين دون الإضرار بمركزنا الدولى ، أو حدوث انهيار فى التعاون بين الدول الحرة تحت زعامة الولايات المتحدة . واتخذت التدابير لعدم حدوث الارتجال . ففى ضوء الاحتمالات المقدرة كان عدم وضع الخطط اللازمة لمواجهة حدوثها يعتبر إجراماً .

والأمر الوحيد الذى ضايقنا فى تلك الأيام هو التقرير الذى جاءنا فى أكتوبر

بأن الرئيس ترومان قد يوفد رئيس المحكمة العليا « مستر فنسون » فى مهمة خاصة إلى موسكو . وقد أصاب ذلك النبأ كثيراً ممن كانوا فى باريس بالدهشة ، ربما لأن نوايا الرئيس لم تكن معروفة تماماً . وأزعج ذلك الكثير من وفود الدول الأجنبية وخاصة البريطانى والفرنسى .

لقد كنا على صلة وثيقة بالحكومتين البريطانية والفرنسية من أجل تكوين جبهة واحدة متحدة أمام الخطر الناشىء عن فرض الحصار السوفييتى على برلين . وكانت الولايات المتحدة تتخذ إجراءات حازمة . وكان الفرنسيون ، يؤيدهم البريطانيون إلى حد ما ، مترددين فى قطع المحادثات التى تدور فى موسكو حول مسألة برلين ، وهى المحادثات التى بدا فى وقت ما أنها ستؤدى إلى اتفاق مع ستالين . فالفرنسيون يسكنون قارة واحدة مع الروس ولم يكونوا مسلحين ، وعلى بعد أميال قلائل فى ألمانيا يقف جيش أحمر قوى ، وكانوا يشعرون بالقلق بطبيعة الحال . وكان إنهاء المباحثات الثلاثية فى موسكو نتيجة لاعتقاد ممثلى الولايات المتحدة الراسخ بأن الجانب السوفييتى غير جاد ولا مخلص ، وأن من الضعف الاستمرار فى المحادثات المباشرة .

ومن ناحيـة أخرى كانت الولايات المتحدة تقف بشـدة ضد أى محاولة « للتهدئة » فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وقدمت الدول المحايدة فى مجلس الأمن مشاريع تسويات مختلفة ربما كانت تؤدى إلى رفع الحصار عن برلين . ولكن كان رأينا أن ذلك سيكون على حساب إعطاء الاتحاد السوفييتى وسيلة اقتصادية يستطيع أن يخنق بها برلين الغربية بحيث يصبح السكان فى الواقع خاضعين للنفوذ السوفييتى ، ومن ثم يطرد الحلفاء الغربيون .

وتعاون البريطانيون والفرنسيون معنا بإخلاص فى المحافظة على وحدة جبهة الدول الغربية الثلاث رغم مخالفة ذلك للتقدير الذى كانوا يرون أنه أسلم .

وعليه فقد أثار دهشتهم أن يعلموا أن حكومتنا قد تقوم بمفردها بمباحثات مع موسكو ، مما قد يكون فى حد ذاته نصراً للسوفييت لأن الدبلوماسية السوفييتية كانت تسعى باستمرار إلى الوصول إلى محادثات ثنائية بين الدولتين ، مما يؤدى إلى تفكك العلاقات بيننا وبين البريطانيين والفرنسيين .

وركب مستر مارشال الطائرة إلى الولايات المتحدة ، وهناك تباحث مع الرئيس فى الموقف كله ، ونتيجة لهذه المباحثات طرحت فكرة إيفاد بعثة فنسون إلى موسكو جانباً وبذا استعيدت الثقة بين الدول الثلاث .

وهذا الحادث يبين أنه عندما يحل موعد إجراء الانتخابات للرئاسة أثناء فترة من فترات التوتر الدولى ، فإن من المهم المحافظة على استمرار التعاون المشترك ، وأنه إذا حدث أن تنافس المرشحان فى التقدم باقتراحات جديدة غير مناسبة بقصد كسب الأصوات قبل كل شىء ، فإن نهاية الحملة الانتخابية ستترك علاقاتنا الخارجية فى حالة مهلهلة .

والواقع أن حملة ١٩٤٨ الانتخابية سارت على مستوى عال من الجانبين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية باستثناء الحادث الذى نوهت به ، وهو حادث صغير سرعان ما عولج . بل إن النتيجة كانت أنه فى يوم الاقتراع كان المندوبون الأجانب — الأصدقاء منهم والمعادين — على ثقة أكبر من ذى قبل بأن الأمة الأمريكية شديدة التمسك بالخطوط الرئيسية لسياستها الخارجية .

وقد تأيد هذا الشعور بحادثة وقعت عقب الانتخابات بقليل ، فحتى ٢ نوفمبر كان كثير من المندوبين الأجانب يتوقعون أن تزداد مسئوليتى بعد ذلك

التاريخ عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه رئيس جمهورى منتخب .

ولكن حدث أن حل يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وأنا مجرد عضو فى حزب هزم فى الانتخابات ، وليس لديه أى فرصة لنقض هذا الحكم قبل مضى أربع سنوات . وأخذ كل من مستر فيشنسكى رئيس الوفد السوفييتى ومستر كاتزسوشى رئيس الوفد البولندى يحملقان فىَّ أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولاشك أنهم كانوا يرون أن من الأفضل لى أن أعود إلى الاشتغال بالمحاماة بدلا من أن أكون وزيراً للخارجية . ولاشك أنهم كانوا يعتقدون أن عندى استعداداً أفضل فى الناحية الأولى عن الثانية .

وانخفض نفوذى ومركزى الأدبى من بعد ارتفاع . وخالجنى شك كبير فى إمكان استمرارى فى حمل المسئولية بالأمم المتحدة بنجاح ، وذلك للمهام الثقيلة التى أسندت إلىَّ فى ذلك الوقت ، ولَّمحت بذلك إلى مستر مارشال .

وكان مستر مارشال يستعد فى ذلك الوقت للرجوع إلى الولايات المتحدة . كانت حالته الصحية على غير مايرام ، وفى حاجة ملحة إلى إجراء جراحة هامة . وشعر بعد الانتخابات بضرورة العودة لإجراء الجراحة ، وكان معنى ذلك ترك الوفد دون رئيس .

وعندئذ عينى الرئيس ترومان فى ١٨ نوفمبر رئيساً لوفد الولايات المتحدة .

كانت تلك لفتة طيبة وجميلة أسديت فى وقت النصر إلى المعارضة المنهزمة . وكنت ، وسأظل دائماً ، ممتناً لهذا الإجراء . فقد أعاد إلىّ مركزى الأدبى الزائل فوراً ، ومكننى من الوصول إلى نتائج طيبة فى المشاكل التى كنت مكلفاً بها ،

وأن أقوم بغيرها أثناء غياب مستر مارشال والسفير أوستن الذى عاد إلى الولايات المتحدة لمرضه .

وكان عمل الرئيس أبعد من أن يكون عملا شخصياً . فقد كان فى ظروف جعلت منه استعراضاً رائعاً لحقيقة الاتحاد الوطنى فى ميدان العلاقات الخارجية .

ولم يحدث خلل فى دفاعنا عن أنظمتنا الحرة فى خلال الفترة الحرجة من شتاء سنة ١٩٤٨ — ٤٩ فقد وقفنا نحن وغيرنا فى ثبات .

وقد أمكن ذلك فقط لأنه كان هناك تعاون وثيق خلال فترة أربع سنوات فى شئون الأمم المتحدة والسياسة الأوروبية ، بين كل من ترومان وبيرنز ومارشال من ناحية ، وديوى وفاندنبرج ومنى من ناحية أخرى . وأتى هذا التعاون بنتائج طيبة أدت إلى أن تقف أمتنا موقفاً مشرفاً ، وفى وقت لو لم تتبع فيه هذه السياسة لحدثت كارثة .

إن المشاركة الثنائية فى السياسة الخارجية لها عيوب ونقائص ، ومن الصعب اتباعها . ولـكنها اتبعت فى خلال الفترة من أغسطس سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٤٩ لزيادة أمن وسلامة الولايات المتحدة والعالم .

القسم الثالث

مدى نجاح سياستنا الخارجية

الفصل الثاني عشر

حساب الخمس سنوات

لقد استعرضنا السياسات الخارجية الرئيسية للولايات المتحدة بعد الحرب ، وهى سياسات وُضعت تحت ضغط الحوادث لمقاومة البرنامج الشيوعى السوفييتى لإخضاع العالم بوسائل الخداع والإرهاب والعنف .

فهل هذه السياسات كافية ؟ هل يمكننا الاعتماد عليها لإحباط أثر هـذه الأساليب الشريرة حتى تهجر هذه الأساليب باعتبـارها غير لائقة وحتى يظهر إمكان وجود السلام الدائم ؟ هذه هى الأسئلة التى سنحاول الإجابة عليها .

إذا قمنا بحصر النتائج بعد خمس سنوات تقريباً من الحرب الباردة وجدنا أن هناك نجاحاً و إخفاقاً .

لنحسب الخسائر أولاً : النجاح الذى أحرزتهالشيوعية السوفييتية بأساليبها .

أوروبا الوسطى

لقد قامت الشيوعية السوفييتية فى السنوات الخمس التى تلت الحرب بتدعيم مراكزها فى مساحة كبيرة بوسط أوربا وخاصة بولندا وشرق ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا و بلغاريا وألبانيا .

ومن الناحية العسكرية فهذه المناطق بتمامها خاضعة للاتحاد السوفييتى .

ومن الناحية الاقتصادية انفصمت علاقاتها بالغرب تماماً وأصبحت تجارتها لا تتعدى منطقة السيطرة السوفييتية تقريباً .

ومن الناحية القومية والثقافية والروحية فإن الصلات القديمة لهذه البلاد فى

هذه النواحي بغيرها قد ضعفت من جراء حملات التطهير والإرهاب ، ومن أجل الوصول إلى ذلك قام الاتحاد السوفييتي بوضع أشخاص روسيي الجنسية في الوظائف الهامة داخل هذه الدول وبالذات في وظائف البوليس السرى .

ونتيجة لعمليات الإرهاب هذه انتشر الخوف والتذمر ، ولكن بوجه عام ، فإن هذه الأساليب قد أتت ثمارها .

وقد استحدث البوليس الشيوعي وسائل جديدة ليجعل المسجونين السياسيين في حالة من التخدير والاعتراف بما لم يرتكبوه ، واستحدثوا أيضاً أساليب أخرى لإرهاب المحكومين على نطاق واسع .

وفي كثير من البقاع يوجد استياء متزايد يحمل في ثناياه احتمال الخطر على الشيوعية السوفييتية . ولكن من ناحية أخرى فإن قبضتها على هذه المنطقة قد اشتدت خلال الثلاث أو الأربع سنوات الماضية، والتفكير في أى شيء خلاف ذلك إنما يعبر عن رغبات وتمنيات .

المجـــر

إن أبرز ما حدث كان تولى الشيوعيين لمقاليد السلطة كاملة في كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا .

لقد دلت الانتخابات المجرية في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ على أن الشيوعيين يكونون أقلية ضئيلة ، وفاز صغار الملاك بأغلبية كبيرة في البرلمان ، ولكن الأقلية الشيوعية قامت بحركات مفزعة طبقت فيها الأساليب الشيوعية حرفياً وبذا تمكنت من السيطرة . لقد تغلغلوا في البوليس والقضاء ، ومن هناك حاولوا إدانة الزعماء غير الشيوعيين ، وأرهبوا رئيس الوزراء ناجى ، وأرغموه على الاستقالة والابتعاد كوسيلة

لا بديل لها لتأمين سلامة ابنه البالغ من العمر أربع سنوات ، وكانوا قد أحضروه من سويسرا إلى المجر ليعيش معه ، ثم شنوا حملتهم على الرئيس « تيلدى » الذى كان فى الحكم ، وأخيراً اضطر إلى الاستقالة فى يوليو سنة ١٩٤٨ عند التهديد بتقديمه وإبنه بالتبنى إلى المحاكمة بتهمة الجاسوسية .

تشيكوسلوفاكيا

وقام الشيوعيون بعملية مماثلة لعملية المجر فى تشيكوسلوفاكيا فى فبراير سنة ١٩٤٨ وسبَّب نجاحها أكبر دهشة ، وذلك للروابط القوية التى تربط تشيكوسلوفاكيا بالغرب أكثر من غيرها من دول أوروبا الوسطى .

فتشيكوسلوفاكيا مدينة بوجودها للعمل الذى قامت به فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى . فقد اعترف الرئيس ولسون بالجماعة التى يتزعمها توماس مازاريك كحكومة شرعية محاربة .

ومن ذلك التاريخ بدأت صلتى الوثيقة بالزعماء التشيك . وعندما وافقت وزارة المالية الأمريكية على منح قرض للحكومة القائمة لتمكينها من أداء وظائفها ذهبت مع مستر مازاريك لإثبات شخصيته عند تسلم قيمة الشيك الأول المدفوع لأمر الحكومة التشيكية .

وفى مؤتمر باريس سنة ١٩١٩ قامت الولايات المتحدة بدور رئيسى فى تقرير وجود هذه الدولة ، وكنت أعمل مع مستر « بنيش » بروح ودية حيث كان يمثل مجموعة من الدول الحديثة التى كانت تكون جزءاً من الامبراطورية النمسوية المجرية ، وكنت أنا أمثل دول فرنسا وانجلترا وغيرها من الدول الدائنة ، فكنا

نعمل معاً فى إعداد برنامج مساهمة الدول التى نشأت من تفكك الامبراطورية النمساوية فى نفقات تحريرها .

وذهبت عقب إقرار معاهدة فرساى إلى تشيكوسلوفاكيا وتفاوضت فى عقد قرض لإمدادها بالقطن لصالح بنك الاحتياط الفيدرالى مما مكن صناعة الغزل فى تشيكوسلوفاكيا من الإنتاج السريع .

واستمرت علاقات الصداقة بين الحكومة التشيكية والغرب حتى اتفاقية ميونيخ مع هتلر . وفى ذلك الوقت كان مستر بنيش قد خلف مازاريك كرئيس للجمهورية عند ما قامت حكومة انجلترا وفرنسا ، بعلم الولايات المتحدة ، بضغط قوى على حكومته للتنازل عن أجزاء هامة من تشيكوسلوفاكيا لألمانيا ، وقد استسلم لذلك الضغط رغم الرأى السليم الذى أبداه فى هذه المسألة .

ولما لم تمنع هذه التضحية من قيام الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن تم الاستيلاء على تشيكوسلوفاكيا ، ذهب مستر بنيش إلى المنفى . وعندما تحدثت معه فى لندن سنة ١٩٤٢ أثناء الحرب عبر عن شعور المرارة التى يعانيها شعبه .

لقد كان يعلق الآمال الكبار على عصبة الأمم ، وجعله الفشل الذى أصاب البعض ، والدور الذى لعبته القوى السياسية فى ميونيخ ، يشعر بأنه ليس لأى دولة أن تضع أى أمل فى « الأمن الجماعى » . لقد قال « لقد أثبتت الحوادث أن الأمم الصغيرة لا يمكن أن تحيا إلا إذا كانت تابعة لدولة عظمى تستطيع حمايتها » .

منذ ذلك الوقت قامت السياسة الخارجية التشيكوسلوفاكية على أساس عدم تعارضها مع سياسة الاتحاد السوفييتى . وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ قامت الحكومة التشيكية فى المنفى بعقد معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة والتعاون فيما

بعد الحرب مع الاتحاد السوفييتى وقد مثلها فى هذه المعاهدة مستر « فيز لينجر » سفيرها فى موسكو . وعندما أصبحت مسألة هزيمة ألمانيا حقيقة مؤكدة ذهب مستر بنيش إلى موسكو ليرسم هناك مع البعثة الدبلوماسية التشيكية مسألة إعادة تنظيم الحكومة التشيكية . وعند رحيله أول ابريل سنة ١٩٤٥ شكر الحكومة الروسية على المعونة التى وعدوه بها قائلاً : « أيها الإخوة إننا سنمضى جنباً إلى جنب فى المستقبل» . وقد أخبرنى أحد الدبلوماسيين الأمريكيين فى براغ أن الرئيس بنيش قال له « إن التجربة قد أجبرته على الاعتقاد بأنه .. عند اللزوم .. فإن الغرب سيكون مستعداً دائماً للتضحية بتشيكوسلوفاكيا من أجل إنقاذ جلودهم » .

لقد كان مستر بنيش وجان مازاريك — ابن الرئيس السابق الذى أصبح وزيراً للخارجية — يعتقدان أن الاتحاد السوفييتى سيغتبط إذا تحالفت سياسة تشيكوسلوفاكيا مع سياسة السوفييت فى الشئون العالمية وأن الشيوعية السوفييتية لن تتدخل فى شئونهم الداخلية . وعلى ذلك فقد كان جان مازاريك رئيس الوفد التشيكى فى الأمم المتحدة يعطى صوته وفق رغبات حكومة الاتحاد السوفييتى . وكما صرح لى فى إحدى المناسبات كانت مقترحات السوفييت من العفونة بدرجة أنه كان عليه أن يسد أنفه بإحدى يديه ويرفع الأخرى للتصويت لصالحهم ، ورغم ذلك كان يدلى بصوته إلى جانبهم .

وسرعان ما بدا أن الزعماء السوفييت لا يعرفون مسألة المشاركة ، وأن المسألة لاتعدو فى نظرهم سوى وجوب الخضوع . وخضعت تشيكوسلوفاكيا للحزب الشيوعى فيها بدرجة متزايدة ، وفى فبراير سنة ١٩٤٨ استولى الحزب الشيوعى على مقاليد السلطة تماماً بعد ثورة بيضاء ، ومات الرئيس بنيش كسير القلب ، وانتحر جان مازاريك أو قتل .

وتم بذلك انتصار رائع ومخيف لأساليب الشيوعية السوفييتية التى لا ترحم .

ألمانيـــا

قام الاتحاد السوفييتى أيضاً بتشديد قبضته على المنطقة السوفييتية فى شرق ألمـانيا ، وهى منطقة لها أهميتها القصوى من ناحية التكتيك والاستراتيجية ، فإنها تتيح الفرصة للسيطرة على كل ألمـانيا . ومتى تم ذلك فإنها تحقق السيطرة التامة على القارة بأكملها .. ولم يكتسب الشيوعيون سلطاتهم على ألمانيا الشرقية عن طريق حب الناس لهم ، وإنما من تأثير الفوضى ، ونتيجة لاستخدامهم القـوة فى استعمال السلطة . وبالسيطرة على هذا الجزء الهام من ألمانيا ، وإقامة ألعوبة يسَمونها «حكومة جميع ألمانيا» ، أصبح القادة السوفييت فى وضع يمكنهم من أن يمدوا نفوذهم إلى جميع أنحاء ألمانيا ؛ إنهم يستطيعون أن يتحدثوا فى بلاغة عاطفية عن مسـألة توحيد ألمانيا ، وهم يعدون بهذه الوحدة بشرط أن يتخلص الألمان الغربيون من قوات الاحتلال البريطانية والفرنسية والأمريكية .

والاتحاد السوفييتى فى مركز يسمح له أن يقترح إنهاء الاحتلال العسكرى ، ولديه الجرأة على ذلك ، إذ أنه قد نظم جماعات من الشيوعيين المسلحين فى شرق ألمانيا يعتقد أنها موالية له ومحققة لرغباته .

وهو فى مركز يسمح له أيضاً — إذا وجد ذلك مفيداً — أن يعرض على ألمانيا استعارة المناطق الزراعية والصناعية الهامة بما فى ذلك سيليزيا العليـا التى أعطيت لبولندا تعويضاً عن ضم السوفييت لشرق بولندا إلى روسيا .

الكنائس الأسيرة

فى كل مكان سيطر عليه السوفييت فى أوربا الوسطى أمكن إحراز بعض التقدم فى طريق إضعاف النفوذ الدينى المضاد للشيوعية . فقد عرف الزعماء الشيوعيون أن زعماء الكنيسة يمثلون أضخم العقبات وأكبر منبع للخطر عليهم ، وقد عالجوا هذه المسألة فى أوربا الوسطى بنفس الطريقة التى عولجت بها فى روسيا فى أعقاب ثورة ١٩١٧ . ومن الوسائل التى اتخذت ، محاكمة الأسقف ستبيناك فى يوغسلافيا فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، والكاردينال مندزنتى فى المجر فى يوليو سنة ١٩٤٩ . ولم يكن الغرض إزالة الدين نفسه وإنما جعله غير مؤثر من ناحية البرامج والسياسات الشيوعية .

وينص دستور الاتحاد السوفييتى على « حرية القيام بالدعاية ضد الدين » كما ينص على « حرية العبادة الدينية » .

والمقصود هو قصر الدين على أعمال العبادات والقيام بالطقوس واستبعاد أى تعاليم أو مواعظ قد تؤثر فى الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع ، فهناك إيمان « شخصى » ، ولكن من غير المسموح به أن يترجم هذا الإيمان إلى أعمال لا تميل إليها الشيوعية السوفيتية .

لقد فرض الزعماء الشيوعيون مثل هذا النظام على الكنيسة الأرثوذكسية فى روسيا . وفى مقابل تعليم الناس كيفية تبجيل ستالين كقائدهم فى الأرض سمح للقساوسة بالقيام بعبادة الله فى السماء .

لقد حضرت قداس عيد الفصح فى إحدى الكنائس القليلة الباقية فى موسكو ، فكانت الكنيسة وما حولها من الشوارع مزدحمة بما يقدر بعشرين

ألف فرد استمروا وقوفاً من الساعة العاشرة مساء إلى ما بعد الثالثة صباحاً ، ومن وقت لآخر كان يظهر قسيس فى شرفة الكنيسة ليباركهم ، كان منظراً مؤثراً يظهر مدى تعطش الناس للغذاء الروحى ، ولكنه يظهر أيضاً مدى ثقة القادة الشيوعيين فى أن الكنيسة لم تعد تمثل أى عقبة ما فى طريق تحقيق برنامجهم الشاذ المبنى على النظرية الإلحادية عن أصل وطبيعة الإنسان .

آســـيا

لقد أحرزت الشيوعية السوفييتية أعظم انتصاراتها فى القارة الآسيوية ، وهذه الانتصارات جديرة بالتأمل حقاً .

فى أثناء انعقاد مؤتمر يالتا فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ ، حصل ستالين على تأييد روزفلت وتشرشل على إبقاء الوضع القائم فى منغوليا الخارجية تحت الحكم الشيوعى ، وقبول الأمر الواقع بسلخها عن الصين . وحصل على حق حماية المصالح المشروعة للاتحاد السوفييتى فى سكة حديد الصين الشرقية وجنوب منغوليا وميناء « دايرن » واستعادة بورت آرثر كقاعدة للأسطول الروسى ، وأخفى هذا الاتفاق عن الصين .

وفى سان فرانسيسكو فى مايو التالى سألنى ت . ف . سونج رئيس وزراء الصين عما إذا كان هناك أى اتفاق من الاتفاقات السرية التى عقدت فى يالتا يمت إلى الصين بصلة ، ونقلت سؤاله إلى مستر ستيتينوس الذى كان حاضراً مع الرئيس روزفلت فى يالتا كوزير دولة ، وقد أخبرنى أنه لم يصل إلى علمه أى نبأ عن مثل هذه الاتفاقية وأن بإمكانى أن أخبر مستر سونج بذلك .. وقد فعلت .

و بعد ذلك بوقت قصير ذهب مستر سونج إلى موسكو وعقد فى ١٤ أغسطس

سنة ١٩٤٥ اتفاقية بين الصين والاتحاد السوفييتى ، مجملها أنها تؤيد تضحية مصالح الصين التى تم الاتفاق على تضحيتها فى يالتا .

وقد أثر ذلك فى مركز حكومة الجنرال شيانج كاى شيك ورئيس الوزراء سونج أكثر من تأثير الحوادث التى وقعت سنة ١٩٣٨ فى تشيكوسلوفاكيا على بنيش ، وزعزعت من العقيدة التاريخية عند الصينيين بأنه يمكنهم الاعتماد على الصداقة المتينة للولايات المتحدة ، وأوجدت صعوبات جمة أمام مهمة الجنرال مارشال فى أواخر سنة ١٩٤٥ عندما ذهب إلى الصين كمبعوث شخصى للرئيس ترومان .

وعندما استسلمت اليابان نصت شروط الاستسلام على تفويض الجيوش السوفييتية قبول استسلامها فى منشوريا وشمال كوريا . وذلك مكن القوات السوفييتية من احتلال منشوريا وشمال كوريا ، ووضع تحت أيديهم كميات ضخمة من المهمات الحربية التى كان اليابانيون يحتزنونها فى منشوريا ، إذ أنهم كانوا يستعدون للقتال فى منشوريا حتى لو احتلت الجزر اليابانية نفسها وسلمت هذه الأسلحة والذخائر بواسطة الاتحاد السوفييتى إلى الجيش الصينى الشيوعى مما زاد فى قوته إلى درجة كبيرة .

وعند ذلك قرر الجنرال شيانج كاى شيك مخالفاً نصيحة الجنرال مارشال الهجوم على منشوريا لتحريرها وهزيمة القوات الشيوعية المرابطة هناك . ولم يكن باستطاعة القوات الوطنية أن تستخدم ميناءى « بورت أرثر » و « دايرن » لأنهما كانتا فى يد السوفييت ، وحاولت إرسال قواتها إلى منشوريا عن طريق الجو ، وبهذه العملية تشتت القوة العسكرية للجيش الصينى الوطنى ، وأصابته خسائر جسيمة فى الأرواح والمعدات ، وانحطت روحه المعنوية إلى حد كبير .

وقد قدرت الولايات المتحدة أن سبب انتهاء الحكومة الوطنية يرجع إلى فقدانها لقوتها العسكرية من ناحية ، وفقدانها لثقة الشعب من ناحية أخرى . فجيوشها كانت غير منظمة ، ولم تستطع الحكومة أن تمنع حدوث تضخم نقدى هائل فى العملة . والولايات المتحدة قد سحبت تأييدها العسكرى والاقتصادى والأدبى إلى درجة كبيرة ، وسرعان ما تغلبت جيوش الصين الحمراء على كل العقبات التى وقفت فى طريقها فى أراضى الصين الرئيسية .

وهكذا سقط ٤٥٠ مليون نسمة من شعب الصين فى يد قيادة معادية للولايات المتحدة عداء شديداً وتتلقى توجيهاتها من موسكو .

والاتحاد السوفييتى يسيطر على الأجزاء الشمالية من منشوريا ومنغوليا وسنكيانج وتحوى هذه المناطق موارد طبيعية ضخمة . وإذا ما استغلت هذه الموارد بواسطة الأيدى الصينية فإن ذلك سينمى القوة الاقتصادية والصناعية فى الاتحاد السوفييتى بدرجة كبيرة .

لقد أحرزت الشيوعية السوفييتية نصراً يفوق ما كان يسعى إليه اليابانيون وما خاطرنا بدخول الحرب من أجل منعهم من الحصول عليه .

العالم الاستعمارى

لقد راعت الدول الاستعمارية بوجه عام من الطعنة الأولى التى وجهتها إليها الشيوعية السوفييتية ، وذلك بمنحها الاستقلال لكثير من الشعوب المستعمرة التى لو لم يحدث ذلك لكانت مستعدة للقتال من أجله متحالفة فى ذلك مع الشيوعية السوفييتية .

وقد يكون من السابق لأوانه الحكم بأن هذا التطور السلمى سيكون عقبة

دائمة أمام الشيوعية السوفيتية . إنها لن تستطيع أن تختطف نصراً سريعاً ضخماً مثل الذى حدث فى الصين ، ولـكنها مازالت فى مركز قوى تستطيع أن تحرز معه انتصارات أخرى هامة .

إن الحـكومات التى أقيمت فى البلاد الجديدة ، مثل الهند وباكستان وبورما والفيلبين والولايات المتحدة الأندونيسية والهند الصينية معرضة للاعتداء عليها بأساليب الاعتداء غير المباشر من الشيوعية السوفيتية .

لقد رأينا كيف نجحت أحزاب الأقلية الشيوعية فى السيطرة على السلطة فى بلاد مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا ، حيث كان يبدو أن الأنظمة السياسية الحرة فى أمان. إننا نعلم مدى صعوبة وقف التغلغل الشيوعى حتى فى الولايات المتحدة نفسها . فهل تستطيع حكومات الدول الجديدة مواجهـة الضغط الذى ستتعرض له حتماً ؟ إن معظم هذه الشعوب تنقصها الخبرة فى إدارة الأنظمة السياسية الحرة ، ومعظمها فى حالة مجاعة . وهذا الوضع سيزداد سوءاً إذا سيطرت الشيوعية السوفيتية أو مزقت أوصال اقتصاد منطقة « وعاء الأرز » فى بورما والهند الصينية الفرنسية . إن البؤس المنتشر على نطاق واسع فى هذه البلاد يتيح فرصاً ضخمة للدعاية السوفيتية .

وفوق ذلك علينا أن نأخذ فى حسباننا أن للصين نفوذاً تاريخياً فى جميع هذه البلاد . فهذه المناطق بأسرها تتأثر بالفكر والثقافة الصينية ، فهى لديها مثال يحتذى به ، وأن مجرد قيام حكومة صينية شيوعية لها سفارات ومفوضيات وقنصليات فى كثير من هذه البلدان ، وأنه سيعهد بهـذه البعثات التمثيلية إلى رجال شيوعيين ، سيعطى للشيوعيين فى هذه المنطقة امتيازاً إضافياً يساعدهم فى مجهودهم لتوسيع نطاق النفوذ الشيوعى فى البقاع الجديدة التى تحررت فى آسيا .

وباختصار ، فإن الصين بتعدادها البالغ ٤٥٠ مليون تقريباً قد أصبحت بأكملها

تحت حكم يتلقى توجيهاته من موسكو. وفى آسيا والباسفيك يوجد زهاء ٦٠٠ مليون شخص آخرين لم يقعوا تحت سيطرة الشيوعية السوفيتية، ولكن الأخيرة لديها فرص طيبة لتحقيق هذه السيطرة.

فإذا تمكنت الشيوعية السوفيتية من السيطرة على هذه المناطق أو أى جزء هام فيها، لسيطرت بذلك على مايزيد عن نصف المجموع الكلى لسكان العالم.

إفريقيــــــا

لقد نما النفوذ الشيوعى فى إفريقيا فى السنوات الخمس الماضية، وأعظم فرصة متاحة له حالياً قد تكون فى اتحاد جنوب أفريقيا. فهناك حيث توجد أقلية من البيض محاطة ببحر من الملونين، يعتقد البيض أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى البقاء إلا بوضع سكان البلاد الأصليين تحت حكم حديدى. وإلى جانب سكان البلاد الأصليين، توجد جالية هندية كبيرة تعانى مايعانيه سكان البلاد الأصليين من التمييز العنصري الذى تنفذه الطبقة الحاكمة. وهذا الوضع يثار كل عام فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بزعامة الهند التى تحاول إفهام اتحاد جنوب إفريقيا معنى الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والخمسين بشأن « حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز للجنس أو النوع، أو اللغة أو الدين » التى يجب مراعاتها.

ويجاور اتحاد جنوب إفريقيا منطقة إفريقيا الغربية الجنوبية، وهى مستعمرة سابقة لألمانيا انتزعت منها بموجب معاهدة فرساى، وأعطيت لاتحاد جنوب إفريقيا ليديرها طبقاً لنظام الانتداب فى عصبة الأمم، ولكنها الآن ضمت إلى الاتحاد كأمر واقع، وهى الأراضى الوحيدة التى لم تنل استقلالها أو توضع تحت وصاية الأمم المتحدة. ويعترض اتحاد جنوب إفريقيا على حق الأمم المتحدة فى بحث كل من

مشكلة الجالية الهندية بها ومشكلة أراضى إفريقيا الجنوبية الغربية .

إن هناك خطراً يكمن فى اتحاد جنوب إفريقيا ، وهو أن سياسته قد تحدث انفجاراً ينشر نيران الثورة فى جميع أرجاء إفريقيا ، ويزعزع الحكم الاستعمارى لانجلترا وفرنسا وبلجيكا . وبهذه المناسبة نذكر أن الكونغو البلجيكى هو موردنا الرئيسى لليورانيوم لصناعة القنابل الذرية ، وعلى أى حال فإن حكومة اتحاد جنوب إفريقيا تقف موقفاً شديد الصلابة فى إصرارها على اتباع سياسة « سيادة الرجل الأبيض» ، ولم تقبل أى نصيحة فى هذا الشأن ، وهذه هى الحقيقة القائمة حتى أيام أن كان الجنرال سمطس على رأس هذه الحكومة .

ويجب أن نسلم بأن جميع سكان إفريقيا الجنوبية فى مركز حرج . فهم يشعرون أن الحضارة المسيحية تمنح سكان البلاد والهنود معيشة أفضل مما يستطيعون الحصول عليه من غيرها ، وأنهم إذا اختاروا أن يعودوا إلى ما كانوا عليه فإنهم سيبدأون عهداً جديداً من الظلام لقارة بدأت تستيقظ .

لم يكن باستطاعة أحد أن يتحدث مع رجال جنوب إفريقيا البيض مثل ماتحدثت مع الفيلد مارشال سمطس وغيره من الرجال المسئولين فى الحكومة . ورغم ذلك فإننى لم أستطع أن أقتنع بآرائهم التى يتمسكون بها تمسكاً شديداً ، بل على العكس اقتنعت بأن آرائهم خاطئة وعنيفة فى عالمنا اليوم . إن سياسة اتحاد جنوب إفريقيا إنما تنتج الفرصة للشيوعية لتوريطها فى صراع دموى .

وليست هذه الفرصة قاصرة على جنوب إفريقيا ، ففى شمال إفريقيا الفرنسى توجد أحوال سياسية تعسفية تقوم الشيوعية السوفيتية باستغلالها بهمة وأمل .

أمريكا اللاتينية

فى بلاد أمريكا الوسطى والجنوبية قامت الأحزاب الشيوعية بتقوية أنفسها

بصورة مطردة ومتزايدة ، وقد ساعد هذا النمو الحالة الاقتصادية المزعزعة التى سادت عقب الحرب العالمية الثانية ، ففى أثناء الحرب كانت الولايات المتحدة تدفع أسعاراً عالية للمنتجات المعدنية والزراعية لبلاد أمريكا اللاتينية . وكانت النتيجة حدوث تضخم نقدى وتقدم غير صحى لاقتصادياتها . ثم توقفت مشتريات الحرب غير العادية تاركة الحكومات أمام الصعاب الناشئة من محاولتها إعادة ضبط اقتصادها ليتوافق مع زمن السلم .

وعلى أى حال فإن الشيوعية السوفييتية لم تقم بأى مجهود ذى قيمة فى أمريكا اللاتينية عدا الأساليب العادية فى نشرها للدعاية والمساعدة فى تقوية الأحزاب الشيوعية المحلية ، وليس للشيوعيين نفوذ هام إلا فى جواتيمالا . وربما كانوا هم الذين أججوا الشغب العنيف الذى كاد يعصف بمؤتمر بوجوتا سنة ١٩٤٨ .

ولكن الشيوعية لا تحاول عمل كل شىء فى كل مكان فى وقت واحد . فإن مهمة الحزب كما عرضها ستالين هى :

أن تتعرف فى أية لحظة سانحة على هذه الحلقة الهامة من حلقات سلسلة العملية التى إذا أمسكنا بها تمكنا من إمساك السلسلة بأسرها و إعداد الظروف بتحقيق النجاح الاستراتيجى .

والمهم هنا هو عزل هذه المسألة العاجلة عن المشاكل التى تواجه الحزب ، وهى المشكلة التى يكون حلها حلاً ناجحاً لغيرها من المشاكل العاجلة . وقد ردد مستر فيشنسكى هذا المبدأ المتبع فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ عند ما أكد أن الإجراءات يجب أن توجه ناحية الأهداف الاستراتيجية وليس نحو هدف ثانوى ، وقد عوملت أمريكا اللاتينية حتى وقتنا كهدف ثانوى .

وعلى كل فإن الاتجاه العام فى أمريكا اللاتينية قد أوجد حالة تستطيع معها

الشيوعية السوفييتية أن تظفر بنجاح ملحوظ إذا ما حكم الحزب بأن الجهود التى ستبذل ستؤتى ثمارها .

وفى بعض بلاد أمريكا اللاتينية يوجد اتجاه نحو الفاشية . والأرجنتين مثال بارز لذلك . وفى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية يلاحظ أن السلطة السياسية فى أيدى الجماعات العسكرية . فلهذه الجماعات سلطان أكبر من ذى قبل ، لأن وزارة الحربية الأمريكية قد أنشأت قوة عسكرية فى بعض هذه البلاد على أساس أن تكون هذه البلاد حلفاء لنا طبقاً لمبدأ شاباتيبيك وحلف ريو الذى تلاه . وهذا الاتجاه الذى يبعد عن الحكم النيابى يزيد الفرص أمام الشيوعية .

الأسلحة الذرية

إن إنتاج الاتحاد السوفييتى للأسلحة الذرية يجب أن يدرج فى القائمة كنجاح كبير له .

إن الاتحاد السوفييتى بإنهائه السريع لاحتكارنا لهذه الأسلحة قد غير من الموقف الاستراتيجى تغييراً جوهرياً فى صالحه . إن مقدرة الولايات المتحدة على إلقاء القنابل الذرية على روسيا أصبح أمراً لا أثر له ، وذلك لمقدرة السوفييت على إلقاء القنابل الذرية على الولايات المتحدة وأوربا الغربية . وربما كان الأمر أبعد من ذلك ، فإن اقتصادنا قد يكون أقل مناعة من اقتصاد الاتحاد السوفييتى فى حالة استخدام هذه القنابل .

وليس كسب الاتحاد السوفييتى فى الحقيقة ناتجاً من مجرد أنه أصبح يمتلك أسلحة ذرية . فقد زادت هيبته كثيراً للطريقة التى اتبعها فى إعلان امتلاكه لها ، فقد سمح لهذه الحقيقة أن تتسرب عن طريق المصادر الأجنبية . وعلم الشعب

الأمريكى بذلك لأول مرة فى تصريح أعلنـه الرئيس ترومان فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وكان موقف السوفييت هو موقف الدهشة من أن يظهر أحد دهشته من أن لدى روسيا أسلحة ذرية . وكان ردهم على هذه الدهشة هو « بالتأكيد لدينا أسلحة ذرية ولم لا ؟ » لقد كان من شأن هذا التسليم الهادىء من جانب الزعماء السوفييت بتفوق روسيا العلمى والصناعى ، أن بهر الناس فى جميع أنحاء العالم أكثر من الإعلان عن ذلك بقرع الطبول .

لقد ناقش مستر فيشنسكى هذه المسألة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أثناء الاحتفال ببلوغ المارشال ستالين السبعين من عمره . وقد تكلم عن تملك السوفييت للطاقة الذرية باعتبارها تقدماً اقتصادياً سلمياً قبل كل شىء ، وأن القنابل الذرية تعتبر قليلة الأهمية وأنها إنتاج ثانوى . وقد أشار إلى ذلك باعتباره نجاحاً هائلاً لدولة السوفييت . لأن الاتحاد السوفييتى « فى عصر تنخفض فيه القيم قام بأعظم إنقاص فى القيمة وهو الإنقاص من قيمة القنبلة الذرية » .

ويلاحظ أن هـذا الحديث لم ينشر إلا فى فبراير سنة ١٩٥٠ بعد ما أعلن الرئيس ترومان تصريحه الخاص بأن الولايات المتحدة قد تسعى لإنتاج القنابل الهيدروجينية .

وهو بذلك يشير إلى أنه لو أصرت الولايات المتحدة على الدخول فى سباق للتسلح ، فإن الاتحاد السوفييتى يستطيع أن يجارى به فى ذلك ، وسيفعل ... رغم أنه يفضل أن يكون هذا التسابق فى ميدان التقدم الاقتصادى ، وكانت دعاية قوية فى الواقع .

ومستر فيشنسكى يسرف فى تصريحاته عندما يتحدث للاستهلاك الخارجى .

وعلى كل حال فإن الحديث السابق ذكره لم يكن المقصود به أساساً أن يكون للاستهلاك الخارجى ، و إنما هو قريب من الحقيقة القائمة . فإن تقدم الاتحاد السوفييتى السريع فى إنتاج القنابل الذرية إنما هو فعلاً نجاح هائل لدولة السوفييت . وأن إنهاء احتكار الولايات المتحدة لهذا المجال سيكون له أثره الذى لا يمكن التكهن به فى الوقت الحالى بصورة واضحة .

هناك احتمال واحد نستطيع التنبؤ به ، وهو أن امتلاك الأسلحة الذرية يزيد من المقاطعة التى يستطيع زعماء الشيوعية السوفييتية وقادة الأحزاب الشيوعيين المحلية أن يمارسوا فيها تهديداتهم الإرهابية .

لقد رأينا كيف أن الحديث عن قوة الجيش الأحمر قد دعم النفوذ الشيوعى والأحزاب الشيوعية فى فرنسا و إيطاليا وغيرها من البلاد المعرضة جغرافياً لأن تصبح هدفاً لغزو الجيش الأحمر . والآن يوجد مجال أوسع لاستخدام هذه الوسائل الإرهابية بحيث ازداد احتمال كسر مقاومة شعوب وحكومات البلاد المعرضة للهجوم عليها بالقنابل الذرية من روسيا السوفييتية .

حساب الخسائر للشيوعية :

إن الشيوعية السوفييتية لم تربح فى كل مكان وفى جميع الحالات . فقد منيت ببعض الصدمات والخيبة ، نتج بعضها عن الخلل الطبيعى الدفين فيها ، والبعض الآخر من انتهاج سياسات فعالة أحبطت فى حينها أساليب الاعتداء الشريرة .

لنتكلم الآن عن حساب الخسائر للشيوعية .

يوغوسلافيا

إن أعظم فشل أصاب الشيوعية السوفييتية كان فى يوغسلافيا . وهى دولة تسيطر عليها الشيوعية ، فليس لغير الشيوعيين دخل فى ما حدث . إن ما حدث

نتج عن خلل طبيعي فى شيوعية ستالين المطبقة . فالمارشال تيتو شيوعى . ولكن شيوعيته تختلف عن شيوعية ستالين . فهى من النوع الذى يعتبره ستالين وزعماء الحزب الشيوعى السوفييتى نوعاً من الكفر . . . كفر مشابه لما ارتكبه بوخارين الزعيم السوفييتى الشيوعى الذى أعدم فى عام ١٩٣٨ . فقد كان محامياً عن المتهمين فى المحاكات التى نال مستر فيشنسكى بسببها شهرة عمت أرجاء العالم ، وكان يمثل فيها دور المدعى العام الذى يقدم المتهمين معترفين بكل شىء .

فى مارس سنة ١٩٤٨ بدأ تبادل الاتهامات بين الكومينفورم وتيتو . فاتهمه الكومينفورم باعتناق الآراء المضللة لبوخارين التى تقول إن من الممكن للشيوعية أن تعيش فى وئام جنباً إلى جنب مع الرأسمالية . وقد رد تيتو يفضح الوسائل القذرة للشيوعية السوفييتية ، وأكد أنه هو الذى يتمسك بالمبدأ الأصلى ، واستمر الجدال بعنف حول ماهية المذهب « الأصلى » ، وأيهما الخارج عليه ، ويجدر بنا أن نعلم أن الشيوعيون يعطون لهذه الأشياء أهمية كبرى .

ولم يقف الجدل عند حد تبادل الاتهامات ، فإن الكومينفورم بزعامة قادة الحزب الشيوعى السوفييتى سعى إلى إجراء حركة تطهير «لتيتو» ، وقامت محاولات لإثارة الشعب فى يوغسلافيا مثل المحاولات السابق التحدث عنها ، والتى أثارتها يوغوسلافيا من تشجيع حرب العصابات فى اليونان . وكانت هناك تلميحات باحتمال قيام حرب عالمية وأن الجيش الأحمر قد يستخدم .

فى المجتمع الاستبدادى حيث لا توجد انتخابات حرة ، يكون استخدام العنف هو الوسيلة الوحيدة لفض الخصومات السياسية . ولذا فإنه فى كل ثلاث أو أربع سنوات ، أى فترة تقل أو تزيد عن فترات انتخاباتنا للرئاسة ، تقوم حملة تطهير فى صفوف قادة الشيوعية . فمثلا عندما اختلف تروتسكى مع ستالين ، أبعد

تروتسكى إلى المنفى ، وانتهى الأمر باغتياله فى المكسيك فى أغسطس سنة ١٩٤٠ . كانت الأحقاد بين تيتو وستالين أمراً متوقعاً ولكن سببها كان أعمق ، فقد طالب الحزب الشيوعى السوفييتى من الحزب الشيوعى اليوغوسلافى أن ينفذ بصرامة ودقة النظام الذى وضعه الحزب الشيوعى السوفييتى فى موسكو ليوغسلافيا ، فطالبت موسكو بحل مشكلة المزارع فى يوغوسلافيا على غرار الحل الذى طبق فى روسيا والذى استبعدت فيه المزارع المستقلة . وطالب أيضاً أن تعامل يوغوسلافيا حكومات الغرب الاستعمارية معاملة الأعداء الذين ليس هناك أى احتمال للتفاهم معهم . هكذا تفرض خصائص الأسلوب الروسى على يوغوسلافيا .

لقد حاول الحزب الشيوعى السوفييتى أن يدق وتداً خشبياً مربع الشكل فى حفرة مستديرة فلم يتلائم . وفى سبيل تنفيذ ذلك بالقوة قام الشيوعيون السوفييت باستعمال أساليب العنف ضد الشعور الوطنى للشعب وضد طريقتهم التقليدية فى الحياة .

وقد نتج من جراء البرنامج الشيوعى السوفييتى فى معاملة الزراع استياء عميق فى يوغوسلافيا . وكانت البلاد تعانى نقصاً ملموساً فى المهمات اللازمة للصناعة والتعدين . ولم يكن من الممكن الحصول عليها من روسيا بينما كان يمكن الحصول عليها من الغرب . وفضلا عن ذلك فإن تيتو نفسه قد شعر بأنه كديكتاتور ، يستطيع أن يرفع راية التحرر ، وأن يحصل على تأييد الحزب الشيوعى وشعب يوغوسلافيا .

وكانت النتيجة حدوث تصدع كبير داخل صفوف البلاد الشيوعية ، وكبح لجماح تغلغل الأساليب الشيوعية السوفييتية التى أصابها ضعف كبير .

إن برنامج الشيوعية السوفييتية من الصرامة بدرجة لا تسمح بتصديره فى

أى وقت ، ولـكنهم يتشددون فى تطبيقه إلى درجة الخروج عن حد المعقول ، فإنهم يشترطون أن يكون تطبيق هذا البرنامج شاملاً لـكل الأجزاء التفصيلية . فلا يكفى أن يطبقه من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية بل لا بد من تطبيقه فى الأسلوب الفنى والعلمى والأدبى . ومثل هـذا التطبيق الإجبارى يؤدى إلى قلقلة واسعة النطاق وتذمر ، وقد يؤدى حتى إلى الثورة عنـد أناس تميزوا بالإخلاص للدين والدولة وتقاليدهم الخاصة ، أناس لا تحل مشا كلهم الإجتماعية والاقتصادية بمجرد تطبيق حلول معينة ترسم فى موسكو وتطبق دون أدنى تحريف .

ليس من المحتمل أن نـكون قد شاهدنا نهاية الأحقاد بين ستالين وتيتو ، فإن الشيوعية عودتنـا أن النهاية تأتى عند ما ينتهى أحد أو آخر . وحتى يحدث ذلك فإن هناك جرحاً عميقاً فى جانب الشيوعية السوفييتية . على الزعماء الشيوعيين الآن أن يلتفتوا إلى مشكلة داخلية ويبذلوا فيها تفـكيراً ومجهوداً كان سيكرس لتوسيـع حدود الشيوعية .

أوروبا الغربية

إن اندفاع الشيوعيـة السوفييتية إلى الأمام فى أورو با الغربية قد أوقف . وأصبح الموقف فى الوقت الحالى وطيد الأركان .

لقد قامت الشيوعية السوفيتية بثلاث هجمات كبرى فى أوروبا الغربية ، الأولى فى فرنسا فى شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٩ واستخدم فيها التخريب والإضرابات السياسية . والثانية كانت المجهودات التى بذلت لـكسب الانتخابات الإيطالية فى إبريل سنة ١٩٤٨ ، والثالثة حصار برلين الذى بدأ سنة ١٩٤٧ .

وكان القصد من الهجمات الفرنسية والإيطالية أن تـكون عمليات اختبار . أما حصـار برلين فقد كان متوقعاً أن ينجح ، ولـكن الهجمات الثلاث أخفقت .

أولاً لأن أولئك الذين وقع عليهم التهديد كانوا يريدون مجتمعاً تسوده الحرية الفردية ، ولأن الشعوب الحرة أظهرت روحاً من الوقوف بجانبهم ، لقد كان ذلك ربحاً طائلاً فى سبيل السلام وخسارة كبرى للشيوعية السوفيتية . وعلى أى حال فإن من عادة الشيوعية السوفيتية ألا تقبل النتائج الأولى كنتيجة نهائية ، فإنها ما زالت تنتظر الفرصة المواتية والأسباب المعقولة . وما زالت أوروبا الغربية موبوءة بالمشاكل الحادة التى لم تحل بعد . ورغم تحسن الموقف عنه فى سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ ، فما زالت هناك بقايا منها تثير القلق ، وما زال الغرب لايعرف طريقاً يصل به إلى برلين الغربية ، وحتى إذا وجد طريق فإن الحصار أو التدخل فى النقل بالسكة الحديد والطرق البرية والقنوات يمكن أى يحدث فى أى وقت .

لقد حدث أثناء اجتماع مجلس وزراء الخارجية فى مايو ويونيه سنة ١٩٤٩ أن طلبت من الاتحاد السوفييتى أن يوافق على استخدام ممر محدد للعبور منه إلى برلين (طريق هلمستد — أتوباهنى) . وقد انفجر مستر فيشنسكى ضاحكاً فى وجوهنا عند سماعه الاقتراح لأول مرة ثم أجاب على الطلب بأنه رفضه باحتقار .

إن الحالة الاقتصادية فى برلين راكدة وهناك بطالة على نطاق واسع . وهبطت الروح المعنوية عما كانت عليه أيام الجسر الجوى . وألمانيا بأسرها تقدم مشاكل ولو أنها ليست عاجلة وحادة مثل مشكلة برلين فإنها مشاكل جوهرية . ويجب أن نسلم بأن الألمان هم قلب مشاكل أوربا ، وهم يستعيدون قوتهم بالرغم من كل العقبات فماذا سيفعلون بقوتهم ؟ هل سيستخدمونها لإنهاء التقسيم المصطنع لألمانيا بواسطة الستار الحديدى؟ وإذا كان ذلك هو المقصود فهل سيتراجع الستار الحديدى إلى بولندا أم يتقدم إلى فرنسا ؟ أم هل سيقاوم الألمان كلاً من الشرق والغرب؟.

إن هذا احتمال جدير أن يجذب إليه الكثير من الألمان الذين يشعرون بأن

مستقبل ألمانيا مرتبط بقوميتها والذين يودون رؤية أمتهم تستعيد عظمتها .

ولم يحدث أن قوماً بمثل هذا التعداد (من خمس وستين إلى سبعين مليوناً) ، ولديهم إمكانيات القوة ، قد وجدت لهم مثل هذه الفرصة الفريدة للمساومة بين جبهتين متعارضتين . فلو أن الألمان اتحدوا مرة أخرى مع الشيوعية السوفيتية كما حدث فى نهاية عام ١٩٤٩ ، لاستطاع هذا الاتحاد أن يكتسح كل أوروبا . إن انتصار التحالف الألمانى السوفيتى سيكون مؤكداً بحيث أن من المشكوك فيه حقاً أنه سيكون هناك أى مقاومة منظمة تقف أمامه ، وهذه جائزة تستطيع القومية الألمانية الحية أن تمنحها لروسيا السوفيتية .. بالثمن .

ومن ناحية أخرى فإن ألمانيا المنتعشة يمكن أن تصبح دعامة قوية للغرب ، فإنها لو استطاعت إجتذاب ألمانيا الشرقية إلى فلكها ، لاستطاع الغرب أن يكتسب مواقع استراتيجية أمامية فى وسط أوروبا ، وأن يدق إسفينا فى مواقع الشيوعية السوفيتية العسكرية ، والمراكز السياسية لها فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وغيرها من البلاد المجاورة . وهكذا فإن القومية الألمانية الحية لديها كثير لتمنحه للغرب ... بالثمن .

وإذا انتعشت ألمانيا بالنوازع القومية فمن غير المعقول أن نتصور أن الألمان لن يستخدموا مركزهم الفريد للمساومة بقصد تحسين أحوالهم .

وعند ما ننظر إلى اعتبارات التنظيم العسكرى للدفاع عن الغرب فإن مشكلة ألمانيا تطفو إلى السطح . . أين سيكون خط الدفاع ؟ هل سيكون على الرين ؟ .

إذا كان خط دفاعنا هو الرين ، فإن علينا أن نترك شرقيه ستين مليوناً من الألمان ، وإذا تخلى عنهم الغرب ، أفلن يقوموا هم بالحصول على شروط أفضل من الاتحاد السوفيتى ؟

و إذا رسمنا خطوطنا لقيام خط الدفاع عبر الألب ، فكيف يمكن الاحتفاظ به ؟ هل من الممكن الاحتفاظ بألمانيا أمام ضغط الاتحاد السوفييتى إلا إذا كان ذلك باستخدام القوات الألمانية ؟ فهل يعنى ذلك إعادة تسليح ألمانيا ؟ وهل توافق فرنسا ؟ و إلى أى مدى يمكن الاعتماد على الألمان بعد إعادة تسليحهم ؟ هل يمكن التأكد أنهم سيطلقون النار فى الاتجاه الذى نعتقد نحن أنه الاتجاه الصحيح ؟

لا توجد حتى الآن إجابة مقنعة على هذه الأسئلة التى تضعها أمامنا ألمانيا .
و إذا اتجهنا إلى الغرب من ألمانيا ، فإننا نجد مشاكل أخرى تفتقر إلى الحل . ففى فرنسا و إيطاليا ما زالت هناك أحزاب شيوعية قوية تمثل حوالى ربع مجموع الناخبين ، ولهم متحدثون ينوبون عنهم فى البرلمان . إن كل ذلك لا يعنى الوصول إلى غاية السوء كما قد يبدو لأول وهلة . فإن الأحزاب الشيوعية فى فرنسا و إيطاليا ليست مثل الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى الذى يمثل قوة صغيرة على درجة عالية من الخبرة والتدريب ويتبع نظاماً حديدياً ويكوِّن جماعة شديدة التعصب .

وقد حاول الشيوعيون فى فرنسا و إيطاليا أن يجعلوا من الحزب جبهة شعبية . والكثير من أعضاء البرلمان ليسوا معارضين للكاثوليك ، ولكنهم يعطون أصواتهم فى جانب الحزب الشيوعى كأسلوب للاحتجاج على الأحزاب الأخرى ، أو للتعبير عن أنهم يريدون تنفيذ ما يعد الحزب الشيوعى بتنفيذه .

وخلف هذه الكتلة الكبيرة من الأصوات فى فرنسا و إيطاليا ، توجد فئة صغيرة من الشيوعيين المتعصبين تغلغلت بعمق فى الحياة القومية ، و باستطاعتها أن تزيد قوة نفوذها السياسى عن طريق اتحادات العمال ، و تستطيع أن تسرق

الأسرار العسكرية . وأن تمد يد المساعدة للشيوعية السوفييتية عند ما يتقرر القيام بهجمة أخرى .

وحدث تقدم مدهش فى اقتصاد دول غرب أوروبا ، بحيث أن إنتاجها قد أصبح يعادل أو يكاد يفوق إنتاجها قبل الحرب .

إن كل ذلك هو الجزية التى تدفع ثمناً لمجتمع حر ، ولكن ذلك لا يكفى ... لا يكفى تماماً .

إن أوروبا الغربية وألمانيا وتركيا قد فتنتها السياسات القومية وعاداتها المتبعة والعملات النقدية للدول الثمانى عشر المختلفة التى تقع بعيداً عن الستار الحديدى ، فكل دولة قد كونت اقتصادها على أساس عزله عن اقتصاد الدول الأخرى ، وبالغت فى ذلك إلى حد فاق كل عزلة سبق لها أن مارستها فى العصر الحديث .

وعملات جميع هذه الدول ، عدا القليل منها ، مقومة تقويماً لا يعبر عن حقيقتها . ونتيجة لذلك فإنها أصبحت غير قابلة للتداول مع غيرها من العملات ، وكل دولة تفرض ليس فقط قيوداً جمركية وإنما تتبع نظاماً للحصص عن كل ما يرد إليها من الخارج .

وكثير منها قد تتبع شكلاً من أشكال الاشتراكية ، أو شيئاً قريباً منها ، مما يتطلب منها أن تكون بمعزل عن غيرها . فالاقتصاد الموجه لا يسمح فى الغالب بتدخل عوامل لا يتحكم فيها الموجهون له . وعلى ذلك أقيمت الجدران العالية ذات الأبواب القليلة التى عليها حراسة شديدة من الحكومة للتأكد من أن اقتصادها محصن ضد العوامل الاقتصادية العادية .

لننظر إلى انجلترا .

لقد نما عدد سكان المملكة المتحدة بحيث أصبح حوالى ٥٠ مليوناً ، يعيشون على جزيرة ليس بها سوى القليل من الموارد الطبيعية عدا الفحم ، والسمك الذى يستخرج من البحر . وانجلترا ، كما صورها لى أحد الانجليز ، قرص من الفحم فى وعاء من السمك . ورغم ذلك فإن انجلترا أصبحت عظمى . ولقرن أو أكثر من الزمان سيطرت على العالم . وما ذلك إلا لسعة حيلة شعبها وجرأته . فقد بدأ الانقلاب الصناعى فى بريطانيا ، واستطاع الانجليز أن يستغلوا رأسمالهم — الفحم — فى إدارة الماكينات التى تستطيع أن تضاعف الجهد الإنسانى أضعافاً كثيرة ، وقاموا بإنتاج البضائع على نطاق واسع ، وبنوا السفن لنقل بضائعهم عبر البحار السبع إلى جميع أرجاء العالم ، وأنشأوا الشركات التجارية لتوزيع بضائعهم ، وقام بنك انجلترا بجعل عملتهم الاسترلينية عملة عالمية يغطيها الذهب ، فكانت مقبولة وقابلة للتبادل فى كل مكان حتى يتسنى مبادلتها بالبضائع فى جميع أنحاء العالم . وغامر الانجليز بأرباحهم فى بناء السكك الحديدية والموانى ومشروعات الرى والطرق البرية والمائية فى بلاد كثيرة ، وبأسطولهم أمنوا تجارة العالم وساعدوا على استقرار الأنظمة السياسية حيث تكون استثماراتهم .

ويمكن أن يقال بصدق إن العالم لم يسبق أن حقق تقدماً مادياً واجتماعياً وروحياً مثل الذى حققه فى القرن الذى سيطرت فيه بريطانيا من بعد الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى .

وفى هذه الفترة ازدهرت انجلترا وتجمع لديها أضخم ثروة يمكن تجميعها فى الأيام الحديثة . فمن جميع أرجاء العالم كان يرد إليها أرقى الأنواع من كل شىء ، شاى الشرق ، وسيجار هافانا ، وخمور فرنسا ، وخزف الصين ، وسجاد العجم ، وقفز تعداد سكانها قفزات كبيرة .

هذه السفينة المسماة دولة انجلترا كانت تحت قيادة ربابنة وبحارة دائبي العمل بشجاعة وسعة حيلة وتفنن وجرأة وقد نشروا أشرعتهم فى بحر عاصف .

واليوم تغير كل شيء . فالربان والبحار غالباً ما يتصرفون كأنما هم على ظهر سفينة مهجورة تتهادى بتثاقل إلى مكان لا تدرى أين هو ، ولا هدف لها يدفعها إلى الأمام ، وكمية الغذاء والماء التى لديها غير كافية .

فى مثل هذه الظروف تكون الاشتراكية أمراً طبيعياً . فعندما يجتمع الرجال والنساء والأطفال فى سفينة واحدة فإنهم عادة يقتسمون الطعام والماء على أساس المساواة .

هذا ما يحدث فى انجلترا فى انتظام وثبات رائع ، وتحت زعامة قديرة واسعة الأفق . ولكن هناك ما يثبط من روح الابتكار والمغامرة التى جعلت من انجلترا دولة مزدهرة وعظمى فى القرن التاسع عشر ، واستطاعت فيه انجلترا بهذه الصفات وحدها أن تمد شعبها بما يلزمه ويكفيه .

إنهم يقولون إن الحاجة أم الاختراع . وفرص الربح تحرك دوافع الابتكار والمغامرة . ولكن هل تأتى الاختراعات والمغامرة من مجتمع ليس فى حاجة ماسة إليهما — إذ أن لدى كل فرد ما يكفل له الاستمرار فى البقاء على قيد الحياة ، وحيث تجعل الضرائب التصاعدية من المستحيل على أى فرد أن يربح أكثر مما يسد رمقه ؟

أنا شخصياً أتمنى أن تكون الإجابة بنعم ، وربما يحدث ذلك عن طريق تنمية موارد إفريقيا الشاسعة .

وإن لنا بالتأكيد أن نأمل فى أن هؤلاء الرجال الذين أبدوا مثل هذه

الـكفاءة فى الماضى سيجدون مخرجاً من الأخطار التى تحدق بهم ، وقد يكون كل ما فعلناه من أجل الإنعاش الأوروبى حلاً دائما لمشاكل الانتصار فى انجلترا .

ففى الواقع لم يحدث أى تقدم فى سبيل تحقيق السوق الأوروبى الموحد . ولم يحدث التعاون الاقتصادى المرتقب من برنامج الإنعاش الأوروبى . والنتيجة أنه بالرغم من أن هذا الإنعاش قام بعملية تسكين ناجحة نتج منها اكتساب للوقت وحالت دون وقوع كارثة عاجلة فإن أثره لم يمتد إلى أبعد من ذلك . وفى ظل الأحوال الحالية توشك عودة المشاكل الاقتصادية أن تعطى للشيوعية السوفييتية فرصاً جديدة .

وفى مشكلة الدفاع العسكرى بينما أمكن إحراز بعض التقدم فإنها لا تسير فى طريق يحمل أى معنى من معانى تأكيد نجاحها ، فإن أى دولة فى أوروبا لا تستطيع تحمل تكاليف بناء قوة حربية كبيرة . والمفروض طبقاً لحلف الأطلنطى أن ينشأ تعاون دفاعى وثيق طبقاً لخطة مرسومة . ولـكن ذلك لا يبعد عن الذهن عدم إمكان الاعتماد عليه ، فإن القوات الوطنية التى تعمل تحت قيادة سياسـية يمـكن أن تستسلم إذا رأت الحـكومة السياسية ذلك . حدث هذا فى فرنسا فى يونيو سنة ١٩٤٠ رغم التحالف الانجليزى الفرنسى . وما دام الأمر كذلك فإنه ما من دولة تريد أن يصبح دفاعها معتمداً على قوات أجنبية تخضع لقيادة سياسية أجنبية ، قد يمكن الاعتماد عليها فى وقت الشدة أو قد لا يمكن . ولذا فالانجليز يريدون دفاعاً خاصاً بهم وكذا الفرنسيون ودولة البنلوكس وهلم جراً .

فليس من الممكن فى حدود الإمكانيات المتوفرة أن تنشأ قوة دفاعية فعالة من سلسلة من القوى العسكرية المتفرقة سياسياً .

وعلى ذلك فإن برنامج الإنعـاش الأوروبى وحلف الأطلنطى وبرنامج

المساعدة العسكرية لم تستطع أن تخلق فى أوروبا الغربية دفاعاً متيناً يمكن الاعتماد عليه ضد الاعتداء غير المباشر للشيوعية السوفييتية أو حتى ضد احتمال هجوم مسلح من الاتحاد السوفييتى .

وكل ما يمكن قوله هو أن هذه الاجراءات قد أوجدت على الأقل عقبة كأداء فى سبيل تحقيق طموح الشيوعية السوفييتية لتحقيق أغراضها فى أوروبا الغربية .

اليونان

إن كبح جماح الشيوعية السوفييتية فى اليونان كان بلا شك ضربة خطيرة وغير متوقعة أصابت آمال الشيوعية السوفييتية . فقد كان يبدو أن الحكومة اليونانية لا تستطيع أن تتحمل إلى مالا نهاية ذلك العبء الواقع عليها من جراء الإسراف فى استنزاف قوتها من الرجال والموارد الاقتصادية فى الحرب الأهلية التى تشنها العصابات بصفة مستمرة ، والتى كانت تغذيها الدول الشيوعية الشمالية المجاورة للحدود اليونانية .

ولو كانت اليونان قد سقطت لسقط معها الكثير . فإن السيطرة على اليونان والجزر اليونانية له معنى واحد ، وهو السيطرة على شرق البحر الأبيض بدرجة أكبر بكثير مما كان يتمناه مولوتوف عند طلبه لطرابلس . فقد كان معنى ذلك أيضاً الإحاطة بتركيا وعزلها عن الغرب بحيث تصبح فريسة سهلة .

لقد لقى الطموح الشيوعى فى اليونان فشلاً ذريعاً رغم أن ذلك الفشل قد لا يكون عاملا دائماً .

الأمم المتحدة

عانى الاتحاد السوفييتى سلسلة من الفشل فى الأمم المتحدة . فقد عزل وأصبح من النادر أن يلقى تأييداً من الخارج فى المسائل التى يدافع عنها . وقد أصبح من الأمور العادية بالنسبة للاتحاد السوفييتى أن يحصل فى الجمعية العامة على تأييد ٦ أصوات من حوالى ٤٠ إلى ٥٠ ضده . وهذه الأصوات الست هى أصوات الاتحاد السوفييتى نفسه ، وتشيكوسلوفاكيا ، و بولندا ، و يوغسلافيا . وحتى اليوم لم يعد من الممكن الاعتماد على تأييد يوغوسلافيا ، بحيث أن نتيجة التصويت تكون أحياناً خمسة إلى جانب الاتحاد السوفييتى . وعلى كل فإن من الخطأ اعتبار هذه الأصوات القليلة مقياساً دقيقاً لمركز الاتحاد السوفييتى فى الأمم المتحدة . فإن الاتحاد السوفييتى كان يرغب دائماً و يسعى إلى الوصول إلى هذه النتيجة فى التصويت .

لقد كنا نحن الذين كنا نعمل فى الأمم المتحدة نرقب بدهشة شديدة الطريقة التى كان الوفد السوفييتى يتبعها فى كل مرة متعمداً عدم الحصول على الأصوات . لقد كان يستطيع فى معظم الحالات أن يحصل على أصوات عديدة لو أنه تنازل عن تمسكه ببعض المسائل التافهة . ولا شك أن أعضاء الوفد السوفييتى لديهم الذكاء الكافى لإدراك ذلك . ولكن يبدو أن الزعماء السوفييت تحقيقاً لأغراض خاصة كانوا يرغبون فى تصوير العالم الشيوعى بصورة المحاط بعناصر معادية ، فعندما يقدم الوفد السوفييتى مشروع قرار بإدانة تجار الحروب ، أو بمنع التسلح ، وتكون نتيجة التصويت على هذا القرار هى ٤٥ أو ٥٠ ضد ٦ ، تستخدم الشيوعية السوفييتية هذه الحقيقة لكى تظهر للجماهير أن الأمم الشيوعية هى الأمم الوحيدة التى ترغب حقاً فى السلام ، وأنها محاطة بالرأسماليين محبى الحروب .

إن كون الشيوعية تقف وحيدة ، أمر يعتبره الشيوعيون رصيداً بالنسبة لهم .

ونستطيع أن نستنتج بحق أن أساليب الشيوعية السوفييتية قد أخفقت فى الأمم المتحدة . ولكن لا يمكن اعتبار إخفاقها كبيراً ، لأن الاتحاد السوفييتى يرغب فى هذا الإخفاق لتحقيق أغراضه الخاصة .

ويلاحظ أنه إخفاق من الممكن تلافيه عند ما يصبح ذلك من سياسة السوفييت . وسيكون ذلك سهلا بصفة خاصة إذا انضمت الصين الشيوعية للأمم المتحدة . وهناك كذلك عدد من الدول الآسيوية لأعضاء قد تعطى أصواتها مع الصين ، بينما قد لا يصوتون إلى جانب الاتحاد السوفييتى ، ويستطيع الاتحاد السوفييتى أيضاً بتغيير بسيط فى أسلوبه أن يحصل على عدد لا بأس به من الأصوات فى مناطق أخرى ، وأن يصبح أقلية فعالة داخل الجمعية العامة .

والواقع أن التصويت بنسبة ٥ أو ٦ ضد ٤٥ أو ٥٠ ليس بأى حال مقياساً حقيقياً لنفوذ الشيوعية السوفييتية فى العالم .

إن نسبة ١ إلى ١٣ قد تكون مقياساً أدق لنسبة النجاح الذى قد يستطيع الاتحاد السوفييتى تحقيقه مع الصين الشيوعية إذا أراد الحصول على أكبر عدد من الأصوات .

إن لنا أن نكون راضين تماماً عن النتائج التى حققتها الأمم المتحدة ، ولكن من الحكمة تجنب أى شعور مبالغ فيه من السرور بشأن الأغلبية الساحقة من الأصوات التى سجلتها ضد الاقتراحات التى قدمها الاتحاد السوفييتى حتى الآن .

النتائج الصافية

وهكذا فإننا إذا ما استعرضنا الموقف العالمى ، وحساب الأرباح والخسائر

لأساليب الشيوعية السوفييتية ، وجدنا أن أرباحها تفوق خسائرها بنسبة كبيرة . لقد عانت الشيوعية السوفييتية خسارة كبيرة فى يوغسلافيا ، وقد أوقفت فى أوروبا الغربية نتيجة للجهد الكبير والإنفاق اللذين بذلناهما ومع ذلك ما زال مزعزعاً . وفى الجهات الأخرى من العالم تلاقى الشيوعية السوفييتية النجاح حيث تبذل نشاطاً قوياً ، وقد أحرزت نجاحاً كبيراً فى الصين .

لقد حدث تغير معلوم فى ميزان القوى فى العالم ، وهذا التغير كان فى صالح الشيوعية السوفييتية .

إن تعداد سكان المنطقة التى يشملها حلف شمال الأطلنطى ومبدأ ترومان بما فى ذلك الولايات المتحدة نفسها يبلغ أكثر من ٣٥٠ مليون نسمة . وهذه المنطقة تحوى فى طياتها قلب المدنية الغربية التقليدى وفى هذه المنطقة أنفقنا معظم الأموال والجهود .

وتعداد المنطقة الباقية من الأمريكتين ، وهى المنطقة الداخلة فى حلف ريو يبلغ حوالى ١٠٠ مليون . وهذه المنطقة ليست متماسكة تماماً .

والمناطق التى لا يشملها حلف شمال الأطلنطى ، ولا مبدأ ترومان لليونان وتركيا ، ولا ميثاق ريو ، يبلغ تعدادها الكلى ١٧٠٠ مليون . ومن هؤلاء ٧٠٠ مليون قد دخلوا فعلاً تحت سيطرة حكومة الاتحاد السوفييتى الشيوعية وقامت فيها حكومات شيوعية ، ولديهم فرصة طيبة للنجاح فى كثير من المناطق الباقية فى أى مكان قد ترى أن تضغط بقوتها عليه .

وتعداد السكان ليس فى حد ذاته دليلاً على القوة . إن تعداد السكان مع وجود الموارد الطبيعية قد يكون قوة ، ولكن نمو هذه القوة أمر ما زال بعيداً .

ومن ناحية الكفاية الاقتصادية الفعلية ما زال الميزان فى صالح العالم غير الشيوعى . وعلى أى حال فإن نجاح الأساليب الشيوعية يجب أن يقاس بمدى قدرتها على تحقيق البرنامج الخاص بها .

هذا البرنامج كان منذ البداية نوعاً من المحاصرة الذى يؤدى فى النهاية إلى قهر القلب الصلب للمدنية الغربية ، أولاً بالإحاطة به ، ثم بإخضاعه .

و برنامج المحاصرة خطا خطوات واسعة إلى الأمام . وواضح أن الخطط التى دبرت لمواجهته لم تستطع أن تمنع حصول الشيوعية السوفييتية على الانتصارات التى تنالها عن طريق الدعايات المضللة ، والإرهاب ، وحرب الطبقات ، والحروب الأهلية ، وأخيراً عن طريق عزل الشعوب عن الاتصال بالخارج ، الأمر الذى قد يمدها بالتشجيع المعنوى ، و يعدها بالأمل فى التخلص من الاستبداد فى آخر الأمر .

لو أن أحدنا كان يجلس فى الكرملين كعضو فى المكتب السياسى ليراجع حساب السنوات الخمس الماضية ، لحق له أن يستخلص أن الأساليب المتبعة تؤدى عملها بصورة حسنة جداً فى الواقع ، وأنه ليس هناك أى داعٍ للتخلى عنها أو تغيير أدواتها .

هذا بلا شك هو رأى المكتب السياسى . وقد عبرت عنه افتتاحية التحرير فى جريدة أزفستيا الرسمية فى أول يناير سنة ١٩٥٠ بقولها « لقد حل العام الجديد علينا ضيفاً عزيزاً على الرحب ، ونحن نحتفى به بشعور الفرح الذى يملأ قلوب المبتدعين والبنائين . إن الشعوب التى ديست بالأقدام تتطلع بإيمان وأمل إلى الاتحاد السوفييتى العظيم القوى الذى يشعر بشعور جميع الشعوب الكادحة فى جميع أنحاء العالم . و يلتف حول اتحاد جمهوريات روسيا السوفييتية معسكر الديمقراطية والاشتراكية الذى يشمل اليوم دولة الاتحاد السوفييتى العظمى ،

و بولندا الديمقراطية ، وجمهورية منغوليا حيث يبنى العاملون قوى الاشتراكية ، وحيث حققوا حتى الآن نجاحاً لا نظير له فى تنمية اقتصادياتهم وثقافاتهم وعلومهم ، وجمهورية الصين الشعبية التى أنشأها شعب عظيم رفع عن نفسه نير الاستعماريين والاقطاعيين ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وهى التكوين الذى يعتبر نقطة تحول فى تاريخ أوروبا .

إن شمس الحرية والشيوعية تضىء اليوم للعالم بشدة . إن الشيوعية تتغلب وستنتصر الشيوعية .

عام جديد سعيد أيها الرفاق ، عام جديد سعيد جداً » .

الفصل الثالث عشر

لماذا تفوز الشيوعية السوفييتية ؟

إن هناك أسباباً أساسية للانتصارات الكبرى التى تحرزها الشيوعية السوفييتية .

أحدها هو أن الشيوعية السوفييتية تملأ العالم بالدعاية التى تلقى قبولاً عالمياً .

وثانيها هو أن الحزب الشيوعى السوفييتى قد أحكم تنظيم جهاز على درجة عالية من الدقة للقيام بالعدوان غير المباشر فى جميع أنحاء العالم .

وسبب ثالث هو أن الشيوعية السوفييتية لها ميزة الهجوم . إنها تخشى أى هجوم مضاد سواء من ناحية الدعاية أو الحرب الباردة . إنها تستطيع أن تدفع بفرقها المنظمة داخل أنحاء العالم فى الوقت والمكان اللذين تراهما مناسبين لهجومها . وهى تعرف أنها تستطيع أن تعزز انتصاراتها فى أوقات الفراغ دون خوف من هجوم مضاد . إن الماركسية هى المادية والإلحاد . ولكن الحزب الشيوعى يعرف قيمة الأفكار جيداً و يعلق زعماؤها أهمية عظمى على النداءات التى توجه إلى الشعوب فى كل مكان وخاصة تلك التى توجه إلى ما يسمونه الجماهير التى يأمل قادة السوفييت فى استغلال قوتها . « إن حزب البروليتاريات يجب أن يعتمد على فكرة اجتماعية قادرة على تحريك الجماهير الغفيرة من الناس » ولذا فإن الشيوعية السوفييتية رسمت برنامجاً يستهوى الناس فى كل مكان ممن يشعرون بأنهم مظلومون أو مخدوعون فى النظم الموجودة لديهم فعلاً ، و يستهوى كذلك بعض المثاليين الذين يرغبون فى عالم أفضل .

إن دستور الاتحاد السوفييتى خير شىء يشرح خطوط دعاية الحزب ، وهذه هى بعض مقتطفات منه :

المادة ١١٨ تنص : حق العمل مكفول عن طريق النظام الاشتراكى للاقتصاد الوطنى ، والزيادة المطردة فى قوى الإنتاج المجتمع السوفييتى ، وإبعاد احتمالات الأزمات الاقتصادية و إلغاء البطالة .

المادة ١١٩ تنص : للمواطنين فى اتحاد جمهوريات روسيا السوفييتية حق الفراغ والراحة .

المادة ١٢١ تنص : للمواطنين فى اتحاد جمهوريات روسيا السوفييتية حق التعليم .

المادة ١٢٢ تنص : للنساء فى اتحاد جمهوريات روسيا السوفييتية حقوق مساوية للرجال فى جميع مجالات الاقتصاد والتوظف والثقافة والحياة الاجتماعية والسياسية ، وكفالة ممارسة هذه الحقوق مضمونة للنساء فى ظروف الحمل وفى إجازة الولادة بالأجر الكامل مع تزويدهن بقدر كبير من دور الوضع والتمريض والرعاية الطبية .

المادة ١٢٣ تنص : أى تفضيل للعنصر أو تمييز وطنى أو كراهية واحتقار معاقب عليه من القانون .

المادة ١٢٥ تنص : (ا) حرية الخطابة .
(ب) حرية الصحافة .
(ج) حرية الاجتماع .

المادة ١٢٧ تنص : الحصانة الشخصية لمواطنى اتحاد جمهوريات اتحاد روسيا السوفييتية مكفولة .

المادة ١٢٨ تنص : حرمة منازل المواطنين مكفولة ، ومراسلاتهم الخاصة يحميها القانون .

وهكذا فإن برنامج الشيوعية السوفييتية العالمى يغرى الرجال فى كل مكان بهذه الوعود الاجتماعية كما هو منصوص فى دستور الاتحاد السوفييتى .

وفى المجال الدولى تبشر الشيوعية السوفييتية بالسلام بعكس برنامج الحرب الذى يُنسب إلى دول « الرأسماليين » و « البورجوازيين » و « الاستعماريين » التى يحكمها تجار الحروب .

إن النبذة التالية المقتطفة من افتتاحيةالتحرير لجريدة برافدا فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، والتى كتبت بمناسبة عيد ميلاد ستالين السبعين تشرح الأسلوب المثالى لدعاية السلام الشيوعية :

« إن قائدنا ومعلمنا الرفيق ستالين قد أسمع الشعوب نداءه العظيم للسلام ، وهذا النداء يغوص إلى أعماق قلوب الشعوب ، ولن ينجح أى رجل من رجال العصابات التى تتخذ من أقلامها سلاحاً فى معسكر تجار الحروب ، فى الحط من قدر خطة ستالين لنيل صداقة الشعوب ، لن ينجح فى طمس الكلمة المقدسة للسلام المنقوشة فوق رايات الشعوب المحبة للسلام .

إن الحركة الجبارة من أجل السلام وضد المحرضين على قيام حرب جديدة تزداد قوة وانتشاراً . إن شعوب كل الأمم تنظر إلى الرفيق ستالين كأعظم مدافع عن السلام » .

ومعظم قراء هذا الكتاب سيعلمون أن الأحوال الاجتماعية داخل الاتحاد السوفييتى لا تتفق فعلاً مع كلمات الدستور السوفييتى ، وسيعلمون أيضاً أنه إذا

كان الزعماء السوفييت لا يعدون خطة حرب عالمية فإن ذلك صحيح فقط إلى الحد الذى يعتقدون معه أنهم يستطيعون الحصول على فوائد أكثر من إثارة حرب الطبقات والحرب الأهلية .

ولكن معظم هؤلاء الذين توجه إليهم الدعاية الشيوعية لا يعلمون هذه الحقيقة الواقعة . ولذا فمن السهل خداعهم بالترديد الدائم للنداءات التى يصدرها أساتذة متخصصون فى هذا الفن .

لقد تعرضت كندا وانجلترا والولايات المتحدة لنشاط الجاسوسية من عملاء الشيوعية السوفييتية . وهذه اللمحات تبين أن الشيوعيين السوفييتيين استطاعوا أن يحصلوا على تعاون على الخيانة من أشخاص متعلمين تعليماً راقياً كانوا — بحكم المولد والبيئة — مندمجين تماماً فى تقاليد مجتمعنا الغربى . إنهم لم يحصلوا على التعاون بواسطة أساليب الرشوة الفجة . فإن أى محاولة مثل هذه كانت سترفض بأنفة ، ولكنهم حصلوا عليه لأن الأشخاص الذين تعاونوا معهم قد تشبعوا بالدعاية السوفييتية إلى درجة جعلتهم يعتقدون أن خيانة الوطن ستخدم الغرض الأسمى ، وهى الرفاهة الإنسانية .

فإذا كانت الدعاية السوفييتية وأساليبها تستطيع أن تقنع الأشخاص المتعلمين بأن الشيوعية تقصد السلام ، وتسعى إلى عالم أفضل ، فلا شك أن هذه الدعاية ستكون أشد إقناعاً بالنسبة « لمنظمات الجماهير » التى من أجلها رسمت هذه الدعاية قبل كل شيء .

قبل ذهابى إلى روسيا عام ١٩٤٧ قرأت دليلاً لمدينة موسكو نشر فى سنة ١٩٣٧ بواسطة جمعية النشر التعاونية للعمال الأجانب باتحاد جمهوريات روسيا السوفييتية .

ويشير الدليل إلى المبانى والإنشاءات الجديدة والشعب الجديد الذى هو فى نفس الوقت المنشىء والمالك والذى تدل أعماله على وعى العمال لكونهم يبنون شوارعهم « الخاصة » ، ومصانعهم « الخاصة » ومدينتهم الخاصة ، ومنازل سكنهم ، وأنهم لا يعملون من أجل مالك خاص .

إن موسكو هى مدينة العمل المحرر المرح حيث يعمل كل فرد ويتعلم ويكون عامل بناء نشط فى الحياة الجديدة .

وتساءلت بعض الشىء لعلى أن كتب السياحة تبالغ فى العادة . إلا أننى لم أكن أتصور مع ذلك أن يوجد شىء يمثل هذه القذارة والسوء كما كان الواقع . فقد كان هناك نقص فى الأسقف ، والنوافذ كانت قذرة ، والشوارع أماكن كئيبة تملؤها القاذورات .

لقد كانت حالة تمثل « إن ما هو عمل كل فرد ، لا يقوم به أى فرد » . وفى موسكو لم يكن السكان يهتمون كثيراً بنظافة ومظهر الأماكن التى تحيط بهم لأن أحداً منهم لم يكن يعلم أين سيقيم فى العام القادم .

واستنتجت أن الدليل قد طبع لإرشاء أو تضليل أولئك الذين لن يتيسر لهم زيارة موسكو أبداً .

هذه هى مقومات الدعاية الشيوعية ، لقد أعدت لهؤلاء الذين لن يتاح لهم أبداً أن يقارنوا بين ما يسمعونه ويقرأونه وبين الحقيقة الواقعة .

عند ما كان شعبنا يقوم بتنفيذ ما يعرف الآن فى العالم باسم التجربة الأمريكية الكبرى ، وضعنا هذه التجربة موضع الملاحظة والنقد . رحبنا بالزائرين والمهاجرين من جميع أنحاء العالم . وعلم آخرون تفاصيل ما قمنا به ، ليس عن

طريق الدعاية الرسمية منا وإنما عن طريق تقارير الزائرين التى رجعوا بها عن مشاهداتهم وبطريق الخطابات التى كتبها المهاجرون إلى أقاربهم وأصدقائهم فى البلد « الأم » ، فلم تكن لدينا أى رغبة فى نشر أفكارنا بالخداع والتضليل أو محاولة كسب الزعامة .

والأمر على عكس ذلك فى قيادة الشيوعية السوفييتية ، فإن دعايتها إحدى وسائل الحرب ، وسائل تقدر قيمتها بمدى نجاحها وليس بأى معنى للشرف أو الشعور بالمسئولية تجاه « العدو » . فى أحد الاجتماعات التى حضرتها مع كبار الرسميين السوفييت دارت مناقشة حول إعادة ترحيل أسرى القوات اليابانية ، وهو ما وعد به فى شروط التسليم . وقد أعرب المندوبون السوفييت عن دهشتهم لأننا نأخذ هذا الوعد باطلاق سراح الأسرى مأخذاً جدياً ، وقالوا لقد افترضنا أن هذا النص قد أدرج فى شروط التسليم من أجل إغراء اليابانيين على التسليم فقط ، وما داموا قد استسلموا فإن النص قد حقق الغرض منه .

إن طابع الاستخفاف ينعكس فى جميع صور سلوك الشيوعية السوفييتية فى « الحرب الباردة » فدعاياتهم مضللة ، لأن الحقيقة لا تخدم احتياجاتهم ، والستار الحديدى عمل ضرورى ليس لمجرد عزل الشعوب خلفه لمنعها من الاتصال بالعالم الخارجى ، وإنما أيضاً لمنع الذين خارجه والذين يهيئون لخداعهم بالدعاية الشيوعية من معرفة الحقيقة .

إن المقارنة بين سلوكنا فى التجربة الأمريكية العظمى ، وسلوك الشيوعية السوفييتية ، قد يكون مفيداً من الناحية التاريخية ، وقد ينفع فى زيادة احترامنا لأنفسنا . ولكن هذه المقارنة لا تغير من الواقع ، وهو أن الشيوعية تحصل على انتصارات نتيجة لتدريسها لعقائد تلقى قبولاً عالمياً ، إنهم يلتقطون تخيلات

الملايين والملايين من الناس ، أولئك الذين يريدون عالماً أفضل ، والذين يشعرون أن لا أمل لهم أو أنهم فى حالة يأس ، والذين يشعرون أن من الممكن أن يزداد نصيبهم بالمساعدة على قيام حرب أهلية ضد أولئك الذين هم أكثر منهم ثراء .

إن مثل هذه الدعاية هى الخطوة التمهيدية ، أما الخطوة التالية فتنفذ بوسائل الإرهاب وعن طريق جهاز ذى نظام محكم عنيف ذى وسائل لا تتطرق إليها الرحمة .

إن الحزب الشيوعى السوفييتى قد كون تنظيماً عالمياً من الأتباع المتعصبين لمذهب ستالين . أتباع من عقيدتهم أن الغاية تبرر الوسيلة . وهم يطبقون على أنفسهم « نظاماً حديدياً » . وهم فوق ذلك مدربون تدريباً متقناً على وسائل الحرب الباردة والاعتداء غير المباشر .

وقد أعدت مدارس خاصة فى روسيا لهذه التدريبات . وفيها يلتقى الرجال من جميع بلاد العالم لإعدادهم ليكونوا الهيئة العليا للجيش الذى يقف مستعداً فى جميع أنحاء العالم لتنفيذ برنامج الشيوعية السوفييتية من أجل السيطرة على العالم .

إنهم يتسللون — سراً فى العادة — داخل اتحادات العمال والصحف وفى الراديو وغيرها من وسائل الاتصال بالرأى العام ، وفى الأحزاب السياسية ، وحتى فى داخل الحكومات نفسها ، ولكل منهم مهمة معينة قد تدرب عليها تنسق مع المهام التى عهد بها إلى غيره من الحزب الشيوعى السوفييتى ، الذى يقوم بدور هيئة القيادة العامة لهذا الهجوم العالمى . وكثير من هؤلاء الأشخاص ، وخاصة أولئك الذين يتسللون داخل ما يطلق عليه « منظمات الجماهير » ، يسلكون سلوك من ليس له أى صلة بالشيوعية السوفييتية .

وعندما يصبح النشاط الشيوعى قوياً وعلنياً كما فى الصين والهند الصينية

واليونان وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، يتبين أن قادة هذا النشاط هم بين الذين قضوا مدة تدريبهم الصارم فى المدارس التى أعدها الحزب الشيوعى السوفييتى .

فى أول يناير سنة ١٩٥٠ طلب منى أن أعين أسماء العشرة أشخاص الذين لهم أكبر الأثر فى تطور العالم خلال النصف الأول من هذا القرن . وقد أدرجت إسم « مايكل بورودين » ضمن هؤلاء العشرة . ولم يكن المراسل الذى وجه إلىّ السؤال قد سمع بهذا الإسم . ولا ريب أنه إسم لا يعنى أى شىء بالنسبة لكثير غيره من الأمريكيين . ولكن بورودين هذا ذهب فى عام ١٩٢٣ موفداً من روسيا إلى الصين لتولى مهمة ضم الصين إلى الشيوعية . وقد اكتسب من النفوذ ما جعله المستشار السياسى «للكومينتانج» . ومن هناك بدأ فى تأسيس الحكومة الشيوعية فى هانكاو ، ولعب دوراً رئيسياً فى التنظيم العسكرى للجيوش الصينية الشيوعية التى كانت تشن الحرب الأهلية فى الصين لأكثر من عشرين عاماً . وقد حقق الآن نصراً ضخماً للشيوعية السوفييتة .

وأحد مساعديه الذين تدربوا فى روسيا كان « هوشى منه » الذى يقود الآن الحرب الأهلية فى فيتنام والتى تنزف منها دماء الفرنسيين .

إن جيش «الحرب الباردة» للحزب الشيوعى السوفييتى هو الذى قام بحرب العصابات فى اليونان ، وقاد الإضرابات وعمليات التخريب التى كادت تحطم فرنسا فى شتاء ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . إنه هو الذى ينشر الإرهاب و يفزع خصوم الحزب الشيوعى ، يفزعهم حتى يمتنعوا عن معارضته . وهو الذى يعين البوليس السرى و يقوم بعمليات التطهير عند تولى الشيوعيين الحكم .

و يقابل ذلك أنه ليس فى الولايات المتحدة أو أى دولة غير شيوعية أى تنظيم

للقيام بالأعمال البدائية فى هذه الحرب الباردة ، أو حتى الاستعداد المنظم الكافى لمواجهة العناصر الشيوعية فى صميم بلادنا .

ونتيجة لذلك فإن للشيوعية السوفييتية ميزة هائلة فى قدرتها الدائمة على الهجوم . فهى قادرة على تنفيذ نصيحة ستالين فى « الاستفادة الاستراتيجية من القوى الثائرة » ، وهى نصيحة تعنى « تركيز قوى الثورة الرئيسية ضد أشد النقط حساسية عند العدو فى اللحظة الحاسمة » .

فالشيوعية السوفييتية حرة فى تركيز هجومها ، وحرة فى أن تختار الوقت والمكان للعمل الحاسم ، لأنها لاتخشى أى هجوم مضاد بالرغم من أن هناك مواطن كثيرة للضعف فى المناطق الواقعة تحت سيطرتها حالياً ، وهؤلاء الذين يحاربون الشيوعية السوفييتية مجبرون على اتباع خطة الدفاع فى أى مكان تختاره الشيوعية السوفييتية كمكان للمعركة .

إن معظم البلاد غير الشيوعية تسير فى نظمها على أنها إما فى حالة حرب أو حالة سلم . والولايات المتحدة مثلاً لديها إدارات حكومية مخصصة لأعمال السلم . وإحداها وزارة الخارجية ، فهى تتولى العلاقات السلمية مع الأمم الأخرى التى نعترف بها والتى نتعامل معها باعتبارها دولاً صديقة .

وعندما نذهب إلى الحرب تنقطع العلاقات السلمية ، ويعود سفراؤنا إلى الوطن وتنتقل المسئولية الرئيسية إلى إدارات الحرب والبحرية والطيران ، وهى متحدة حالياً تحت وزارة الدفاع وعندئذ تقوم بأعمال القتال .

وقد ابتكرت الشيوعية السوفييتية درجة متوسطة تشبه الغسق الذى بين الليل والنهار . والكلمة المعبرة «حالة ليست بحرب وليست بسلام» . وهى الكلمة

التى كان أول من قالها هو تروتسكى فى وصفه لمعاهدة برست ليتوفسك للسلام . وهو السلام الذى كان مفروضاً أن ينهى الحرب التى قامت بين روسيا وألمانيا .

لقد ذهب تروتسكى . ولكن السياسة التى وضعها باقية . إنها لم تبق فحسب ، بل يجرى تنفيذها بدرجة متزايدة .

ومن جانبنا ، يحتم الدستور ونظامنا التشريعى فى صرامة أن نكون إما فى حالة حرب أو سلم ، بحيث أننا نصبح عاجزين تقريباً عندما تواجهنا حالة «ليست بالحرب ولا بالسلام » التى نحن فيها . إننا نخصص بلايين المبالغ ، وأعظم كفاءاتنا للاستعداد للحرب التى يحدث فيها قتال . وهى حرب قد لا تحدث أبداً . بينما الحرب الباردة تحيط بنا وتستنزف قوانا وقد تؤدى فى النهاية إلى هزيمتنا .

لقد رأينا الآن الأسباب الرئيسية التى أحرزت وتكسب بها الشيوعية السوفييتية انتصاراتها فى العالم . إن التجربة السوفييتية العظمى هى أشد الخطط خطراً لكسر شوكة المعارضة وهى خطة لم يعرف العالم لها مثيلاً من قبل .

وهذا التنظيم الذى يقوم بعملية التمهيد يستند بدوره إلى جيش سرى على درجة عالية من التدريب ومنتشر فى كل مكان ويستخدم وسائل رهيبة لا ترحم .

والخلاصة أنه لا الدعاية الشيوعية ، ولا تنظيماتها السرية ، تلقى أى مقاومة لها فى الخارج ، بحيث أن الشيوعية السوفييتية تمسك دائماً فى يديها زمام البدء بالهجوم والانتفاع بمزاياه .

القسم الرابع

ما يجب عمله

الفصل الرابع عشر

موجز للاحتياجات

ليس هناك من سبب لأن نكون راضين عن الحالة القائمة . إن السياسات الخارجية التي استعرضناها تؤدى عملها بشكل حسن فى حدود نطاقها ، ولكنها لا تذهب إلى الحد الكافى ، إنها تترك الميدان العالمى المتسع مفتوحاً لنجاح أساليب الخداع والإرهاب والعنف .

إننا نستطيع بالطبع أن نقامر لو بقينا فى حالة الدفاع ، وأنشأنا حصناً خاصاً للغرب والأمريكتين على أمل أن كل شىء سيسير على ما يرام لأن مهمة التطويق من الكبر وخطط الشيوعية السوفييتية من الضخامة بحيث أنهما ستنهاران عاجلاً أو آجلاً حتى ولو لم يكن لدينا سياسات مضادة للوصول بها إلى هذه النهاية .

ومن المؤكد أن الأشياء غير المتوقعة وغير المحتمل وقوعها تلعب دوراً كبيراً فى الشئون الإنسانية وربما ساعدنا الحظ .

ولكن الحظ عادة يساعد أولئك الذين يكونون متيقظين وأقوياء ، والذين يدفعهم إلى النشاط إيمانهم المتجدد ، فالحظ نادراً ما يساعد أولئك الذين يعتمدون عليه كلية .

وإذا اتخذ الأمريكيون الحظ بديلاً عن السياسات الواضحة والبرامج التى يعدونها ، فقد يكونون محظوظين بعض الوقت ولكن رغم ذلك فإنهم فى النهاية سيخسرون بالتأكيد .

إن الاعتماد على الحظ خطأ لأنه يحمل فى طياته عدم المبالاة بالرفاهية الإنسانية ، إنه يعنى أننا لا نبالى بالانهيار الشنيع للقوى الأدبيـة ، الأمر الذى لا يمكن تفادى حدوثه نتيجة للتهديد الماثل فى كثير من أنحاء العالم .

إن من الغباء أن نعتمد على الحظ للوصول إلى ما نستطيع أن نصـل إليه بأنفسنا إذا أردنا . إننـا لسنا فى حاجة إلى أن نقامر بمستقبلنا ، إن ما قمنا بعمله يثبت مقدرتنا على القيام بأكثر منه ، إن جسر برلين الجوى و برنامج الإنعاش الأوروبى مثالان بارزان للايمان وللأعمال التى يمكن أن ننسج على منوالها بشكل أعمق لدفع القوى الزاحفة لخنق الحرية الإنسانية فى العالم .

لقد حان الوقت للتفكير فى بنود خطة الهجوم فى صراع العـالم من أجل الحريات ، ولصد تيار المد المرتفع للاستبداد . لقد حان الوقت لـكى نفـكر قليلاً فى القنابل الذرية ، ونفـكر كثيراً فى إقرار العدالة و إنهاء الإرهاب فى العالم . إننا جميعاً يجب أن نشعر بالارتياح إذا ألغيت وسائل التدمير الجماعية ، ولـكن ذلك لن يكون معناه السلام . قد يكون معناه أننا سنموت بشكل أبطأ ، ولـكنه يحمل معنى عدم الاكتراث حول ما إذا كان عالمنا سيصبح عالماً ينحـدر فيه عشرات الآلاف من المخلوقات الآدمية إلى قطيع منهار المعنوية .

إن الموقف اليوم شبيه بمـا كان عليه سـنة ١٩٤٢ ، رغم أنه من الناحية الجغرافية ليس فى درجتـه من السوء . ففى ذلك الوقت كانت قوى المحور الاستبدادية قد اكتسحت أوروبا حتى المحيط الأطلنطى ، واستولت على بورما والملايو وجزر المحيط الباسفيكى وأندونيسيا والفيليبين ، وكانت لهم السيطرة على جزء كبير من الصين .

واليوم تقف الشيوعية السوفييتية على نهر الألب فى ألمانيا . و بينما نراها قد

استولت على الصين إلا أنها لم تستول على بورما والملايو بعد ، أو على أى جزيرة من جزر الباسيفيك .

وفى الأيام الحالكة من سنة ١٩٤٢ ، لم نكن نفكر فى السلام على أنه تسويات سياسية قد تسمح لنا مؤقتاً بأن نستمر فى البقاء كعصفور تائه فى صحراء جرداء . ولم نكن نفكر فى كيف ننقذ رقابنا بل كيف ننقذ حرياتنا .

إننا اليوم فى حاجة ملحة إلى هذه الروح . فإنها إذا توفرت لدينا أتيحت فرصة أكبر للحصول على سلاح حقيقى . إن الأمن هو إنتاج فرعى لا ينتج من الخوف و إنما من السعى الدائب والإيمان العظيم .

إننا إذا نمينا هذه الروح ، فإنها ستفوز وتشد أزر سياستنا الحالية السليمة . كما أنها ستؤدى إلى إيجاد سياسات جديدة و برامج أوسع مجالا .

إننا قبل كل شيء نحتاج فى وطننا إلى وضع سياسة المشاركة الثنائية على دعائم ثابتة ، لأن خمس سنوات من هذه المشاركة قد عززت وضمنت استمرار السياسة الخارجية ، وجعلتها مما يمكن الاعتماد عليه ، بحيث أمكننا القيام بدور القيادة فى العالم بشكل مرض . إننا سنحتاج إلى هذه السياسة المشتركة بشكل أكبر إذا أردنا أن نستخدم سياسات أوسع وأقوى . لكنها اليوم قد نبذت بشكل خطير . وهناك خطر من أننا سنصبح منقسمين داخلياً فى وقت أصبح استمرار الاعتماد عليها لشد أزر السياسة الخارجية من أشد الأمور حيوية .

لقد ساهمت الأمم المتحدة فى إيجاد حلول للمنازعات الدولية ، وقد أحبطت العدوان بتسليطها الأضواء على من يحاول الاعتداء . ولكن الأمم المتحدة مقيدة بعض الشيء بروتين جامد فى الوقت الذى تمسى الحاجة فيه إلى أن تكون هى

الساحة التى توضع فيها قصة الصراع العالمى الكبير من أجل السلام والعدالة بطريقة تأسر الخيال و بشكل يقوى من عزيمة الأحرار فى كل مكان .

وفى محيط استراتيجيتنا العسكرية ، وخاصة فى الغرب ، لدينا سياسات حسنة . ولكن الغرب ما زال منقسماً على نفسه بشكل خطير . فإن سياستنا لم تستطع بعد أن تنتزع من الغرب بذور الخلاف من داخله . ونحن مطالبون بالقيام هناك بمهام يجب إتمامها حتى يمكن أن نوجه عناية أكبر إلى الشرق . وعليه فحتى فى قلب قلعة الغرب فإن سياستنا تحتاج إلى تدعيم .

وفى المناطق الشاسعة فى آسيا والباسفيك ، ليس لدينا خطط كافية ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الصين التى كانت دائماً إلى عهد قريب ، الشريك الودود ، قد أصبحت تحت سيطرة حلفاء الشيوعية السوفييتية . وذلك يدعو إلى إعادة النظر من جديد فى علاقاتنا بغرب آسيا والباسفيك . لقد كنا — وحدنا تقريباً — نركز أفكارنا فى الحرب « الساخنة » التى قد لا تحدث أبداً . وتأثرت القرارات السياسية تبعاً لذلك بالأوضاع العسكرية التى من واجبها قبل كل شىء أن تفكر فى ظروف الحرب الفعلية . و إذا كان من الممكن أن نخسر الحرب الباردة ، فإن هناك حاجة ملحة إلى ضرورة وجود استراتيجية شاملة تأخذ فى حسبانها جميع الحقائق العسكرية وغير العسكرية .

إننا فى حاجة إلى توافر القدرة على شن ما « ليس بالحرب ولا بالسلام » . فاننا إذا استمررنا فى السير دون تنظيم كاف أو دون توفر الأساليب الفنية للقيام بالحرب الباردة التى يستعملها الاتحاد السوفييتى فى الضغط علينا ، فإن البعض قد يشعرون فى حالة من حالات اليأس بأن الزمن ليس فى صالحهم ، وأن من الأفضل وقوع حرب حقيقية نكون بلا شك أكثر استعداداً لها ، وحيث ما زالت

الظروف فى صالحنا . ولـكن نشوب حرب عالمية أخرى مهما كانت نتيجتها من الناحية العسكرية قد تجعل من المحقق أن النصر سيكون عبارة عن قيام نوع ما من الاستبداد .

ليس لدينا فى الوقت الحالى سوى القليل مما نستطيع أن نقدمه فى المجالات الفسيحة التى أمامنا ، والتى لا سلطان لقوتنا العسكرية أو الاقتصادية عليها . إننا لانجدد إيماننا وأفـكارنا اللذين نحتاج إليهما للوصول إلى القلوب ولإنعاش الآمال لدى شعوب العالم التى وقعت فى براثن الوحش الشيوعى .

وإننا إذا أردنا التخلص من الأنشوطة التى تضيق على أعناقنا رويداً رويداً ، فإننا فى حاجة إلى التزود بالمزايا المعنوية التى تستطيع أن تعطى لصوتنا مدى أوسع . لنناقش هذه الاحتياجات كلاً على حدة .

الفصل الخامس عشر

مستقبل المشاركة الثنائية

إن من الصعب ممارسة المشاركة الثنائية فى السياســة الخارجية ، إن الدلائل الحالية تنبىء بأنها لن تمارس .

لقد اعتمدت المشاركة الثنائية فى الخمس سنوات الماضية على الأشخاص أكثر من اعتمادها على المبادىء ، واليوم هناك اتجاه إلى العودة إلى نظرية المحترفين القائلة بأن المشاركة الثنائية سياسة فاسدة .

فى عام ١٩٤٤ لم يكن الساسة المحترفون سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين يرغبون فى قيام تعاون حزبى مشترك فى مسألة المنظمة العالمية . وقد عارض ذلك كثير من الديمقراطيين لأنهم اعتقدوا أن على الحزب الديمقراطى أن ينتهز فرصة الرغبة الشعبية فى إنشاء منظمة عالمية و إظهار الحزب الديمقراطى وحده بمظهر الذى لديه الرغبة أو المقدرة على تحقيق هذه النتيجة .

وعارض كثير من الجمهوريين المشاركة الحزبية لأنهم كانوا يعتقدون أنه ليس هناك مصلحة للحزب الجمهورى فى أن يبدو كمن يصدق فقط على ما يفعله الرئيس روزفلت ، وشعروا أنه إذا لم يستطع زعماء الحزب الجمهورى أن يفعلوا شيئاً سوى التصديق على أعمال زعيم خصومهم السياسيين ، فإن الناس سيكونون مستعدين لأن يفعلوا مثلهم . وتذكر الجمهوريون أن سبب فوز الحزب الجمهورى فى انتخابات سنة ١٩٢٠ يرجع إلى حد كبير إلى ثورتهم ضد « وودرو ولسون » وسياساته الخارجية وخاصة دفاعه عن عصبة الأمم . وكان يوجد فى الحزب الجمهورى

دائماً عناصر قوية تعتقد أن سياسة المشاركة الثنائية خاطئة من ناحية المبدأ ، إذ أن واجب الحزب المعارض أن يهاجم وينتقد ، واشتراكه فى رسم السياسة الخارجية معناه أن يصبح عاجزاً عن القيام بدوره الطبيعى .

وكانوا يعتقدون أيضاً أن أسلوب التعاون من ناحية السياسة العملية لن يمكن الحزب الجمهورى من الفوز . وهناك حقيقة سواء أكان مسلماً بها أم لا ، وهى أنه فى المسائل التى ساعدنا فيها أنا والسناتور فاندنبرج بشأن رسم سياستنا الخارجية ، قمنا بجهود تفوق جهود خصومنا من الحزب الجمهورى . وجاءت النتائج ممثلة لجهود مخلص يتسم بروح الزمالة ، وتحمل فى الواقع العلامة المميزة لنا جميعاً ، هذا بالرغم من أنه عند ما أخذت هذه السياسات شكلها النهائى ، فإنها بالطبع كانت تأخذ الشكل اللازم باعتبارها سياسة رئيس الجمهورية ووزير خارجيته . ونتيجة لذلك فإن هذه السياسات كانت عالقة فى ذهن الرأى العام على أنهـا من عمل الديمقراطيين .

ولم يكن الجمهوريون يستطيعون أن يطالبوا علناً بنصيبهم من التقدير الذى قد يكون من حقهم لاشتراكهم فى رسم الخطط التى أمكن الوصول إليها . إذ أن المشاركة الثنائية لن تعيش أبداً إذا كانت مجرد مقدمة لفتح باب المنازعات حول أيهم أحق بالتقدير لابتكارها .

ولكون التعاون الثنائى ليس رصيداً يستطيع الحزب المعارض استخدامه ، فإن كثيراً من الشخصيات البارزة فى الحزب تعتقد أن المشاركة الثنائيـة كانت وستظل دائماً خطأ سياسياً . وكان آخر ما أبدوه لتعزيز رأيهم فى هذا الموضوع هو الصين . فقد أصابنا الكثير من سوء الحظ هناك . وقد استطاع الجمهوريون أن يشيروا إلى هذه الخسارة كمظهر لعدم كفاءة الديمقراطيين . وقدشعروا بأنهم أحرار

فى القيام بذلك لأنه لم يكن هناك أى تعاون حزبى فى هذه المنطقة .

ومن ناحية الديمقراطيين فإن مستقبل المشاركة الثنائية معنـاه المشاكل وتضييق الخناق ، مع الصعوبات السياسية . وهناك إحجام عن هذا التعاون المشترك الذى يساهم فيه أشخاص قد ينالون لهـذا السبب منزلة فى أعين المواطنين تجعلهم خصوماً سياسيين أخطر من قبل .

لا يمكن أن يوجد تعاون حزبى مثالى إلا عن طريق الأفراد الشجعان فى كل من الحزبين الذين لديهم الفرصة والقدرة على المساهمة فى رسم السياسة الخارجية . إن الشيوخ والنواب والحكام والزعماء السياسيين الجمهوريين لن يسيروا فى طريق المشاركة الثنائية لمجرد أن شخصاً ما كان ينتسب فى المـاضى إلى الجمهوريين كان عضواً فى الوفد الدولى الذى رسم السياسة .

لقد حاول الرئيس ولسون إيجاد مظهر المشاركة الثنائية عندما عين « هنرى هوايت » عضواً فى وفد السلام سنة ١٩١٨ . فلم يكن مستر هوايت من أقطاب الجمهوريين الذين يعتمد عليهم . ولم يكن حائزاً لثقـة زعماء الجمهوريين . وكان واضحاً أنه لن يلعب دوراً حقيقياً فى قرارات باريس ، وقد ثبتت صحة هذا الظن ، فإن مستر هوايت لم يستشر فى شأن أى قرار مهم اتخذ فى مؤتمر باريس للسلام سنة ١٩١٩ . وأستطيع أن أقرر ذلك من ملاحظاتى الشخصية . لقد كان شخصية بارزة محترمة ولـكن تعيينه لم يعط للوفد صفة المشاركة . وكانت محاولة جعله يبدو على هذه الصفة مما أوجد قلقاً سياسياً فى الوطن .

وفى أيام انعقاد مؤتمر دومبارتون أوكس عين هنرى فلتشر عضواً فى وفد الولايات المتحدة ، وكان فى الماضى عضواً نشيطاً وموثوقاً به فى الحزب ، ولـكنه لم يكن وقتئذ فى مركز يسمح له بإظهـار نفوذ الجمهوريين بشكل فعال فيما اتخذ من

قرارات فى دومبارتون أوكس ، فكانت مساهمته إسمية إلى حد كبير ولم يأخذ الوفد صفة المشاركة لكونه عضواً فيه .

ونظراً لأن السياسيين فى كل من الحزبين ينظرون إلى المشاركة الثنائية نظرة ذعر فإن مستقبل المشاركة الثنائية أمر مشكوك فيه وهذا ما يجب إعادة النظر فيه .

من البديهى أن الدور العلوى للحزب المعارض هو أن يعارض ، ولكننا لسنا فى أوقات عادية ، إن الولايات المتحدة تواجه أعظم خطر صادفها فى تاريخها ، وستظل تواجه هذا الخطر لعدد من السنين . إن مركز أمتنا إذا قسناه بالمنطق المجرد هو أن الزمن سيصبح فى صالح أعدائنا إذا استمر تحول ميزان القوى إلى جانبهم ، و إن لدينا الإيمان والأمل بأن ذلك لن يحدث ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل إنذار العقل .

و إذا كان علينا أن نعمل ما يحتمه علينا العقل لنتفادى المهالك ، فإن الخطوة الأولى يجب أن تكون تأكيد الوحدة فى الخطوط الرئيسية لسياستنا الخارجية بحيث تتوفر الثقة فى أن سياستنا ستكون مؤيدة ودائمة .

إننا نحمل مسئولية الزعامة بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخنا . فمعظم الحكومات غير الشيوعية تواجه المستقبل بهلع لأنها تعلم أنها لو وقفت وحدها فهى هالكة ، ولكنها لا تستطيع أن تتعاون معنا إلا إذا توافرت لها زعامة مثل الزعامة التى تستطيع الولايات المتحدة أن تقدمها .

إن سياستنا الخارجية اليوم تختلف تماماً عما كانت عليه فى تاريخنا القومى السابق ، إننا نتحمل مسئولية عامة جديدة علينا ، وهى مسئولية مخيفة لأننا إذا لم نحسن التصرف فيها فإن العالم غير الشيوعى سيتحطم بأكمله ، وقد نتحطم معه .

و بمعنى أوضح إننا لم نعد نعيش اليوم لأنفسنا فقط ، وسياستنا الخارجية ليست سياسة الولايات المتحدة الخارجية فحسب ، بل إنها أصبحت السياسة الخارجية لكثير من الأمم والشعوب . وعليه فلن نستطيع أن نغير فيها كما لو كانت سياستنا نحن وحدنا . إنها تتأثر بتعهداتنا لصالح الجنس البشرى ، وذلك يتطلب منا أن نجعل منها شيئاً يمكن الاعتماد عليه ، وأن تكون متلائمة مع رفاهية وازدهار الشعوب الكثيرة التى تناصرها .

إن سياستنا القومية لن تجتذب إلينا ثقة أولئك الذين نحتاج إليهم كأصدقاء وحلفاء إذا لم نستطع أن نمدهم بتأييد أفضل من الأغلبية الحزبية المزعزعة فى الكونجرس .

فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ صوت مجلس النواب الذى كانت أغلبيته من الديمقراطيين ضد طلب الحكومة اعتماد المبالغ اللازمة لكوريا . واحتاج الأمر من الناحية العملية إلى الحصول على تأييد الجمهوريين . وكان الجمهوريون مبعدين منذ مدة طويلة عن السياسة المتبعة فى الشرق الأقصى بحيث أن الكثيرين منهم لم يكونوا مستعدين لمؤازرة طلب الحكومة ، ورغم أنه قد ووفق على المبالغ اللازمة فيما بعد فإن نتيجة الأصوات الأولى قد تردد صداها إلى أبعد من كوريا .

فى فصل سابق تحدثت ببعض التطويل عن الموقف الذى نشأ فى باريس فى نهاية عام ١٩٤٨ ، وعن الفزع الذى خيم على جميع حكومات الدول الصديقة خوفاً من أن تتغير سياستنا الخارجية فجأة ، وهى السياسة التى كانوا يعتمدون عليها ويؤيدونها . ولأن سياسة المشاركة الثنائية كانت متبعة بين مستر ديوى والرئيس ترومان فقد أمكن تهدئة روعهم واستعادة الثقة وتجديد عزائمهم .

فلو أن الظروف كانت مختلفة ، أى لو أن المرشح الجمهورى للرئاسة كان

يؤمن بسياسة العزلة وهاجم السياسة الخارجية للحكومة ، فربما كانت القلعة الداخلية للغرب قد انفصلت عنا منذ صيف وخريف سنة ١٩٤٨ . وربما غيرت إيران وتركيا واليونان من سياسة المقاومة الشديدة للاعتداء غير المباشر من الشيوعية السوفييتية ، وربما قرر سكان برلين الغربية التفاوض مع الشيوعية السوفييتية للحصول على أفضل الشروط وضاعت برلين ، وعندها كان من المحتمل أن تضيع ألمانيا الغربية أيضاً وبعد ذلك يصبح من المؤكد فقدان باقى القارة .

إن على كل من الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى ألا يلتفتا إلى المكاسب السياسية المشكوك فيها ، والتى قد تتسبب فى المخاطرة بإيجاد حالة يمكن أن تتسبب عنها كوارث ضخمة تقع على رؤوسنا !

كيف يمكن التوصل إلى ذلك ؟

إن من الممكن الوصول إليه فقط عن طريق الإدراك العام لأهمية المشاركة الثنائية وطبيعتها ، وتصميم الشعب على أن يتخذ كلا الحزبين الخطوات اللازمة للوصول إلى ذلك .

وأعتقد أنه توجد موافقة من الرأى العام على سياسة المشاركة الثنائية فى السياسة الخارجية . وقد بدا ذلك فى أثناء الحملة الانتخابية سنة ١٩٤٨ ، عندما ادعى كل من الحزبين أنه هو الذى بدأ فى ممارستها فى سنة ١٩٤٤ . ولكن على الجماهير أن تفهم أيضاً معنى المشاركة الثنائية على حقيقتها بحيث لا يستطيع أى من الحزبين أن يسخر من الآخر .

ويجب على الناس أيضاً أن يبينوا بصورة قاطعة أنهم مصممون على أن يقفوا ضد أى حزب يكون متولياً مسئولية الحكم إذا جعل من أمر سلام الأمة أمراً ثانوياً وذلك للحصول على مزايا حزبية .

ويجب أن تعلق هذه المبادىء بأذهاننا :

١ — إن المسئولية الأولى عن التعاون الحزبى تقع على عاتق الحكومة القائمة . فإن رئيس الجمهورية فى ظل الدستور هو وحده الذى يقرر كيفية تصريف الشئون الخارجية ، وهو يستطيع أن يتصرف فيها وحده أو بمعاونة غيره كما يشاء . واتخاذ هذا القرار من شأنه هو . وبدون أن يقوم بعمل إيجابى فلن يكون هناك تعاون مشترك . فالحزب المعارض ليس له أدنى حق فى أن يفرض نفسه ، فالتعاون الحزبى لا يتأتى إلا بدعوة من الرئيس .

٢ — إن دعوة أعضاء المعارضة للمساهمة فى رسم السياسة الخارجية تعتبر لا معنى لها ومجرد خداع ما لم توجه إلى أعضاء مخلصين لحزبهم وموثوق فيهم من قيادة الحزب .

٣ — أعضاء المعارضة الذين يختارون للمساهمة فى رسم السياسة الخارجية يجب أن يكونوا من ذوى الخبرة حتى يمكن أن تكون مساهمتهم حقيقية ولكى يساهموا بدور إيجابى فعال فى بناء السياسة الخارجية ، فإذا كان على الحزب المعارض أن يتعاون مع الحكومة فى السياسة الخارجية فيجب أن تكون مساهمته فعلية . إن المساهمة الإسمية ليست كافية .

٤ — يجب أن تعطى للأعضاء المشتركين من الحزب المعارض الفرصة المبكرة للاشتراك فى وضع خطوط السياسة الخارجية ، ولا يجب أن يهملوا حتى الاقتراب من الانتهاء منها . فإن الأمور إذا كانت قد قطعت شوطاً بعيداً ، فلن تكون هناك سوى فرصة ضئيلة لعمل أى شىء آخر غير التصديق على ما تم ، وكما علق مستر ستاسن فى هذا الشأن « إن على الجمهوريين أن يكونوا هناك من البداية وليس عند تدهور الأحوال فقط » . ففى السنين الأخيرة غالباً ما كان

الجمهوريون يفاجأون بقرارات تبدو غير حكيمة من الحكومة ، ولكن الأضرار التى تنجم عن عدم تأييدها أكبر من المضى فى تنفيذها ، كان ذلك صحيحاً بالنسبة لقرض الـ ٧٥٠ مليون دولار الذى منح لانجلترا سنة ١٩٤٦ . فإن شروط هذا القرض سواء بالنسبة للسداد أو التجارة وتبادل العملة تكشف عن أنه فى تلك الأيام كان حتى أكثر أعضاء الحكومة اطلاعاً ينظر بمنظار معتم .

ولكن عندما وضعت شروط القرض أمام الجمهوريين كانت الحكومة قد التزمت بمنح القرض بحيث أن رفضه كان يحتمل أن يكون أغلى ثمناً من الموافقة عليه .

إن من الممكن أن يفرض التعاون بين الحزبين مؤقتاً وذلك بمناشدة دواعى الوطنية . ولكن على مر الزمن سيكون ذلك سبباً فى تراكم الأحقاد المكبوتة التى ستظهر فى يوم ما .

٥ — على ضوء هذه الحقائق تقع المسئولية على عاتق الحكومة . فإذا قبلت الشروط الأربعة السابقة فإن على الحزب المعارض واجباً أيضاً . فمن الواضح أن من غير المتوقع من أى حزب أن يعطى شيكاً على بياض ، ولا يوجد نظام حزبى يقوم بذلك . فالحزب المعارض عندنا — بعكس المعارضة فى انجلترا — ليس له زعيم معروف والزعامة الشكلية لا تكفى ، ولكن إذا كان لدى أعضاء المعارضة ذوى الحيثية الكفاءة التى أشرنا إليها أتيحت لهم الفرصة التى بيناها للمساهمة فى رسم السياسة الخارجية . فإن أعضاء المعارضة بالكونجرس لن يسعوا عندئذ إلى الحصول على مكاسب حزبية بمهاجمتهم لهذه السياسة ، وإنما عليهم أن يساندوها بواسطة التصديق على المعاهدات وإبداء استحسان الكونجرس لها فى حدود اقتناعهم .

فإذا رفض أعضاء الحزب المعارض أن يقوموا بذلك فى هذا الوقت الحرج للحصول على منافع حزبية ، وإذا رفضوا أن يقبلوا عن طيب خاطر التعـاون فى السياسة الخارجية ، بحيث تجتذب إليها حلفاءنا فى الخارج ، فعندئذ يجب أن نخذلهم عند الانتخاب .

كما أن رفض الحـكومة إبداء مثل هذه النية الحسنة يجب أن يعامل هـذه المعاملة .

إننا نبحث هنا فى أمر سلامة الأمة الأمريكية وحريتها وحرية بلادنا التى هى أغلى شىء ، وهذا أمر يهم الشعب قبل كل شىء فعليه أن يعبر عن إرادته بوعى وإدراك عند ملء بطاقة الانتخاب . وفى هذه الحـالة سنرى أن أعظم العقول السياسية ستخضع لهذه الإرادة .

الفصل السادس عشر

تدعيم المنظمة العالمية

إن الأمم المتحدة كما هى الآن ميدان نافع فسيح ولكنه محدود . إنها تستطيع أن تفعل الكثير ، ولكن هناك الكثير مما لا يمكنها عمله . وها هى بعض الأشياء التى لا يمكنها عملها .

لا تستطيع الأمم المتحدة أن تمنع أو توفق بين الخلافات بين الفلسفة المادية الإلحادية للحزب الشيوعى ، و بين الإيمان الروحى الذى يعيش عليه قادة وشعوب الدول غير الشيوعية .

لا تستطيع الأمم المتحدة أن توقف أولئك الذين يؤمنون إيماناً قوياً عن الشعور بأن عليهم واجباً وهو نشر عقيدتهم فى العالم . إن كلاًّ من المسيحيين والماركسيين مثلا يشعرون أن واجبهم أن ينشروا مذهبهم فى جميع أنحاء العالم .

لا تستطيع الأمم المتحدة أن تجبر الشيوعيين على التخلى عن إيمانهم بحرب الطبقات ، أو التخلى عن استخدامهم للتضليل والإرهاب والعنف طالما يمكنهم الحصول على نتائج لصالحهم من هذه الأساليب . فالحزب الشيوعى يشعر أن الواجب المفروض عليه ، والنتائج المطلوب الوصول إليها تتطلب منه أن ينشر سلطانه بأى وسيلة تؤدى به إلى هذا الهدف .

إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تغير من عزم الشعوب الحرة على القتال حتى الموت ، بدلاً من أن يشهدوا بأعينهم استسلام معتقداتهم ونظمهم التى تعكس الناحية الروحية من طبيعة الإنسان .

إن الأمم المتحدة لا تستطيع ذلك بوضعها الحالى أو حتى بعد تعديلها ، إن الأمر يحتاج إلى أكثر من التصويت لإقرار السلام فى عالم يغلى من جراء أعمال أولئك الذين قد جمعوا بين معتقدات يتعصبون لها و بين القوة الهائلة .

حتى القوة البوليسية قد لا تكفى . فلا يمكن تأكيد السلام والنظام إذا تحولت الأمم المتحدة إلى أداة عسكرية باطشة بحيث يمكن لأغلبية متحالفة أن تفرض إرادتها على أقلية قوية .

إن الأمريكيين لن يقبلوا هذا النوع من السلام الذى يعتمد على الإجبار من دول العالم الواقع تحت السيطرة الشيوعية . وكذا لنا أن نكون متأكدين أن الشيوعية لن تقبل سلاماً يعتمد على الإجبار بواسطة نظام بوليسى نسيطر نحن عليه . إنهم سيغضبون وسيحاربون تنظيمنا العالمى .. تماماً مثلما سنغضب ونحارب الخضوع لإرادتهم .

إن قول ذلك ليس معناه أننا قد أصبحنا ثوريين ، أو أن نفترض أنه لا يوجد شىء يمكن عمله . فنى عالم تستأصل فيه الحرب الباردة حرية الإنسانية ، وحيث يمكن أن تستعمل الحرب الساخنة بقنابلها الذرية والهيدروجينية فإن الرضى والتواكل يكونان جريمة .

إن هناك الكثير مما يمكن عمله . ولكن الانقسامات الجوهرية وعدم الثقة الموجودين فى العالم لا يمكن التخلص منهما بالأوامر أو باستبعاد « الفيتو » ، أو بالاتفاق على إنشاء دمية مثل « قوة بوليسية للأمم المتحدة » ، أو بتزويد هذه المنظمة بقوة عسكرية ضخمة وهى التى يتطلب الأمر إعطاءها لها إذا كان عليها أن تكون الأداة التى يسعى بها نصف العالم إلى إرغام النصف الآخر على الإذعان .

إن الجزء « المتمدين » من الجنس البشرى واقع فى ورطة خطيرة . ولكننا لن نجنى شيئاً إذا كنا نعقد تبصرنا للحقائق تحت وطأة الفزع ونفترض أنه يجب

أن نقوم بهذه الأعمال لحاجتنا إلى طريقة سريعة وسهلة ومضمونة لمنع الحرب . ولسوء الحظ فإن الإمكانيات العملية لا تتمشى دائماً مع حاجاتنا وتتأخر عنها أحياناً . وهذا هو الحال اليوم . إن العلم الطبيعى قد فاق العلم السياسى والأخلاق ، وذلك من الأمور السيئة ولكنها الحقيقة والحقيقة لا تختفى لمجرد أننا نغمض أعيننا عنها .

لنذكر أولئك الذين شعروا بعد الحرب العالمية الأولى بضرورة إلغاء الحرب ، تماماً كما نشعر اليوم ، ثم قام بعدها الرجال ذوو العقول الكبيرة باختراع شعار « الحرب غير المشروعة » . و بتأثير هذا الحافز النبيل دعت الولايات المتحدة وفرنسا جميع الأمم الحرة إلى الموافقة على أن تعلن أنها لن تدخل فى حرب وأنها ستسوى منازعاتها بشكل سلمى . وكان ذلك فى ميثاق « كيلوج — بريان » وعند ما تم التوقيع على هذا الميثاق عم الابتهاج ودقت الأجراس وشعر الكثيرون أن لعنة الحرب قد محيت إلى الأبد وأننا قد دخلنا فى عهد السلام الدائم .

ومن المؤسف أن ميثاق كيلوج — بريان لم يؤخر الحرب العالمية الثانية يوماً واحداً . بل إن من المحتمل أنه عجل بالحرب لأن كثيراً من الشعوب التى وافقت عليه شعرت أن التسلح غير ضرورى ، وهكذا شجعت اعتداءات هتلر وموسولينى وسادة الحرب اليابانيين . إن علينا أن نتعلم من هذه التجربة ، إذ ليس من الممكن إلغاء الحرب بتبنى المبادرة والاعتماد على ما تخطه الأقلام . والوقع أننا يجب أن نكون على حذر من أى وثيقة تعد بنتائج سريعة وسهلة ومضمونة . إن هناك من الأسباب القوية ما يجعلنا نشك فيها .

إن السلام العالمى يعتمد أساساً على قانون عالمى . والقانون العالمى يعتمد على تقدير الرأى العام العالمى لما هو حق وعدل . فإذا كانت هناك شقة واسعة

من الخلاف حول ما هو حق وعدل فإن خطر الحرب سيظل قائماً . إن الطبيعة البشرية هى كما اعتقد الناس فيها دائماً ، إننى واثق من أنهم سيظلون على اعتقادهم ، وهى كما قررها الرئيس ولسون فى رسالة الحرب إلى الكونجرس « إن الحق أثمن بكثير من السلام » .

إن تجربة إنشاء الأمم المتحدة تبين أن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق على ما هو حق . وذلك صحيح و بصفة خاصة بين أولئك الذين يدينون بعقيدة أو أخرى من العقائد الكبرى . إن جميع الديانات تحوى إلى حد ما القانون الأدبى أو الطبيعى . وذلك يجعل من الممكن العثور على كثير من التشابه المشترك عن الحق والخطأ .

إن الصعوبة الكبرى اليوم هى أن الحكام الشيوعيين الذين لديهم السيطرة على جزء كبير من العالم متأثرون بمذهب إلحادى ينكر وجود قانون أخلاقى أو طبيعى . فالقانون عندهم لا يعكس العدالة ، و إنما هو وسيلة تمكن أولئك الذين فى الحكم من كسب حرب الطبقات . و بسبب اختلاف معتقداتهم ومعتقداتنا فإن من المستحيل إيجاد إيمان مشترك ، إنهم يهتمون مع ذلك بمشاعر غيرهم من الناس عن الحق والعدل ، لأن لذلك أثره فيما سيفعلونه وفى الطريقة التى سيتصرفون بها فى أية حالة تعرض لهم . وذلك أمر مفيد حتى للمستبدين .

إن عملنا سيكون حسناً إذا اعتبرنا الأمم المتحدة مكاناً يؤدى سير المناقشات فيه بالأمم والشعوب إلى تكوين أحكامهم عن الحق والخطأ بحيث تقيدهم هذه الأحكام وتؤثر فى سلوكهم فى المستقبل . فكل حكومة تهتم بهذه الأحكام وتعمل لها حساباً . إن التصويت فى الجمعية العامة ظاهرة عملية إذا كانت مقياساً للحكم على القوى الشريرة فى العالم والتى تترنح تحت وطأة هذه الأحكام الخلقية .

فى المجتمع الحر تقوم مناقشات علنية يقترع الناس على ضوئها ، وهذا الاقتراع يبين حكمهم على قيمة الاقتراحات التى كانت موضع المناقشة . فإذا أعطت نتيجة الاقتراع أرجحية ظاهرة لسياسة ما فإن الخصوم يلتزمون بهذه السياسة ما دام قد ثبت أنها لا تضر بحقوقهم الأساسية ، إذ أنهم يعرفون أن لا جدوى من استعمال العنف فى المعارضة . فالاقتراع بهذا المعنى يمدنا بعوض أخلاقى عن الحرب .

وفى المرحلة الحالية من تطور العالم يجب علينا أن نحاول تنمية منظمة عالمية تقوم بتكوين الأحكام الأخلاقية وتعكس بأكبر قدر من الكفاية مدى وفوائد وشدة القوى التى ستعضد هذه الأحكام .

إن بعض التغيرات المرغوب إدخالها فى نظام الأمم المتحدة تتجه اتجاهاً خاطئاً . وهى تمثل تدابير تأمل بعض الدول أن تحصل منها على النتائج التى تكفل عدم تحولها إلى الطريق الآخر . . والبعض قد يرغب فى طرد روسيا السوفييتية لأننا نختلف مع ممثليها و يختلفون معنا .

إن منظمة عالمية بدون الاتحاد السوفييتى قد تكون منظمة أكثر بهجة . ولكن الاتحاد السوفييتى له شأن فى العالم ، و إذا أرادت الأمم المتحدة أن تهرب من الواقع فإنها تصبح شيئاً زائفاً و يصبح نفوذها أقل ، إن الأمم المتحدة يجب أن تكون مرآة أكثر دقة وأن تكون فى حقيقتها مطابقة للواقع .

بعد هذه الديباجة لنر ما قد يكون عمله أكثر واقعية وفائدة لتدعيم كيان وأساليب العمل فى الأمم المتحدة .

العالمية

إن من أسباب تزايد ضعف الأمم المتحدة هو النقص فى صفة العالمية بها .

فى مؤتمر سان فرانسيسكو كانت جميع البلاد الممثلة تمثل القوى الحقيقية فى العالم التى إذا كانت أعضاء فى أية منظمة فمن الممكن أن يطلق عليها بصدق منظمة « عالمية » وتمثل أيضاً بصدق واقع القوة فى العالم .

ومنذ مؤتمر سان فرانسيسكو تغير الموقف كثيراً .

فإن الأعداء السابقين قد نمت قوتهم بعد الهزيمة العسكرية التى جردتهم من القوة . وهناك معاهدات للصلح مع إيطاليا و بلغاريا ورومانيا وفنلندا . وتوجد حكومات قوية فى ألمانيا واليابان ، وأعيدت النمسا إلى الوجود ، وهناك أمم أخرى ليست أعضاء كالولايات المتحدة الأندونيسية والأردن وسيلان مثلاً .

وعدد من الأمم التى كانت محايدة فى الحرب الأخيرة ليست منضمة مثل إيرلندا والبرتغال وسويسرا وأسبانيا بحيث أن الأمم المتحدة لم تعد منظمة عالمية ولا تعكس قراراتها حقيقة الواقع بعد أن استبعدت من عضويتها جزءاً جوهرياً من المجتمع العالمى .

إن ضم أعضاء جدد كان إحدى المسائل التى سببت قلقاً كثيراً فى الأمم المتحدة . ففى ظل الإجراءات الحالية لا يمكن الموافقة على ضم أعضاء جدد إلا باتفاق كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن . وفى مجلس الأمن يوجد حق « الفيتو » .

لقد منع الاتحاد السوفييتى انضمام إيطاليا ، وكان ذلك منتظراً بعد عقد معاهدة الصلح الإيطالية ، ومنع غيرها من الأمم مثل البرتغال و إيرلندا والأردن وسيلان لأنها رأت أن انضمامها قد يعطى أصواتاً أكثر للكتلة غير الشيوعية .

ومنعت الولايات المتحدة وغيرها انضمام بلاد مثل رومانيا و بلغاريا والمجر

بالرغم من أن انضمامها كان منتظراً بعد عقد معاهدة الصلح . وكانت الحجة التى قيلت لمعارضة انضمامها هى أن هذه الأمم لا تنطبق عليها شروط المادة الرابعة من الميثاق التى تنص على أن « العضوية فى الأمم المتحدة » مفتوحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام ، والتى تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها هذا الميثاق ، والتى ترى الهيئة أنها قادرة على القيام بهذه الالتزامات برغبة صادقة » .

والدليل على أن المجر و بلغاريا ورومانيا كانت غير قادرة ولا راغبة فى تنفيذ التزامات الميثاق يوجد فى خرقها لحقوق الإنسان . وأكثر من ذلك فإن بلغاريا قد ساهمت فى الاعتداء غير المباشر ضد اليونان . وسبب خفى للاعتراض كان أن هذه البلاد واقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفييتى وليس لديها سوى قدر ضئيل من الاستقلال الحقيقى . وفى مرات عديدة قدمت اقتراحات بقبول الدول المرشحة للعضوية التى توافق عليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، وقبول الدول المرشحة للعضوية التى يوافق عليها الاتحاد السوفييتى كصفقة مبادلة .

ورفض وفد الولايات المتحدة القيام بهذه الصفقة وأعطت المحكمة الدولية نصيحتها الاستشارية عن الأثر الناجم من أن أى أمة عضو فى الهيئة لا تستطيع أن تعطى صوتها لمرشح بشرط قبول مرشحين آخرين ويكون ذلك أمراً لائقاً .

وأعتقد الآن أن الأمم المتحدة ستخدم أغراضها بشكل أفضل إذا كانت جمعيتها العامة تمثل الحالة فى العالم كما هى ، وليس مجرد أن تمثل الأعضاء الذين تميل إليهم . وعليه فإننا يجب أن نحبذ أن تصبح جميع الأمم أعضاء دون أن نحاول أن نفحص بدقة كبيرة أيها « حسن » وأيها « سيء » ، فإن هذا التمييز ليس موجوداً حالياً فى عضوية الأمم المتحدة .

وبعض الأمم الأعضاء حالياً فى الأمم المتحدة وأخرى من التى قد تنضم

إلى عضويتها لديها حكومات لا تمثل الشعب ، ولكنها حكومات فى الواقع . وذلك معناه أنها ما دامت تحكم فإن لديها قوة يجب أن تمثل فى أى منظمة تصور واقع العالم .

وإذا استطاعت حكومة الصين الشيوعية أن تثبت مقدرتها على حكم الصين دون مقاومة شديدة فى الداخل ، وجب السماح لها بالانضمام إلى الأمم المتحدة.

وعلى أى حال فإن أى نظام يدعى أنه أصبح الحكومة فى البلاد بعد حرب أهلية لا يجب الاعتراف به حتى يختبر لفترة معقولة من الزمن .

إذا أخذت العضوية فى الأمم المتحدة صبغة عالمية فإن ذلك قد يضع حداً لتفوق الولايات المتحدة وأصدقائها فى عدد الأصوات . وذلك الأمر وإن كان شيئاً مبهجاً فإنه خادع بعض الشيء .

إن الحكومات الشيوعية اليوم تسيطر على أكثر من ٣٠ ٪ من تعداد السكان فى العالم . وقد لا تعجبنا هذه الحقيقة . والواقع أنها لا تعجبنا على الإطلاق . ولكن إذا أردنا أن يصبح لدينا منظمة عالمية فيجب أن تكون ممثلة للعالم كما هو .

التصويت فى الجمعية العامة

إذا زاد عدد الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وبوجه خاص ، إذا انضم إليها عدد آخر من الدول الصغرى فيجب أن يعاد النظر فى إجراءات الاقتراع فى الجمعية العامة .

إن أعمال الجمعية العامة تفقد شيئاً من قيمتها من جراء الحقيقة القائمة وهى أن الأمة العضو سواء كانت كبيرة أم صغيرة لها صوت واحد . (عدا الاتحاد السوفيتى فإن له ثلاثة أصوات طبقاً لقرارات يالتا) وعليه فإن الأمم التى تمثل الأقلية سواء فى تعداد السكان أو القوة الإنتاجية أو القوة العسكرية تستطيع أن تكون أغلبية ثلثى الأصوات اللازمة فى الجمعية العامة .

إن دول أمريكا اللاتينية والدول العربية تستطيع باتحادها أن تكون مرجحاً فعالاً للقوى فى الجمعية العامة إذ أنها تمثل نصف عدد الأعضاء تقريباً . وقد قامت كثيراً بعقد مثل هذا التحالف فى أمور عدة مثل انتخاب الرؤساء . وفى الأمور الهامة كانت الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية تتفق عادة بحيث أن إجراءات الاقتراع لم تزعجنا . وعلى كل حال يجب إعادة النظر فى مسألة الاقتراع إذا أردنا أن نساعد أعمال الجمعية العامة فى حفظ السلام عن طريق كونها مرآة تعكس الحقائق .

بعد مؤتمر سان فرانسيسكو مباشرة كتبت فى مجلة الشئون الخارجية (أكتوبر سنة ١٩٤٥) ما يلى : « لقد قيل الكثير فى سان فرانسيسكو عن عدم المساواة بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة أو روسيا السوفييتية التى تمتلك حق الفيتو . ولكن قليلاً من الكلام أثير حول ليبيريا ولوكسمبرج التى لديها فى الجمعية العامة مثلاً صوت معادل للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، والحقيقة هى أن الدول الصغرى تتمتع مثل الدول الكبرى بامتيازات خاصة بها ، وطالما أن الأمر كذلك فإن المنظمة لا يمكن أن تكون ناضجة من الناحية السياسية . إن إجراءً ما تتخذه الجمعية العامة لا يمكن فى المرحلة الحالية التى يمر بها العالم أن يصبح رابطة قانونية أو يزيد عن توصيات لها اعتبارها .

ولكن تقدير هذه التوصيات يكون أكبر إذا كانت نتيجة الاقتراع تعكس ليس مجرد إعداد ، ولكن تعكس معها إمكانيات المساهمة فى إقرار السلم والأمن الدوليين . وهذا أمر واقعى يأخذه الميثاق فى اعتباره عند تقريره اصلاحية العضوية لمجلس الأمن .

إن لدينا فى مجلس الشيوخ والنواب بالولايات المتحدة طريقتين للتصويت .

ففي مجلس الشيوخ صوتان لكل ولاية كبيرة أم صغيرة . فنيويورك وتعدادها حوالى ١٥ مليون ، ونيفادا وتعدادها ١٥٠ ألف ، لهما أصوات متساوية . وفي مجلس النواب حيث تمثل كل ولاية بنسبة عدد السكان ، لنيويورك ٤٥ صوتاً ولنيفادا صوت واحد .

إننى لا أطالب بإلغاء نظام التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يمثل السيادة والمساواة لجميع الأمم كما هو فى مجلس الشيوخ الذى يعطيهم حقاً مساوياً عند الاقتراع . ولكن يجب أن ينشأ إلى جانبه نظام موازن للتصويت بحيث تكون النتائج التى تتمخض عنه هى أيضاً حكماً قاطعاً على المقدرة على القيام بدور فى شئون العالم . ثم يجب أن يكون هناك نص على أن القرارات والمسائل الهامة تتطلب الأغلبية البسيطة بدلاً من ثلث الأصوات فى كل من النظامين .

إن أى تغيير الغرض منه إيجاد نظام ثنائى للتصويت بحيث يوجد نظام لموازنة الأصوات ، يجب أن يأخذ فى الحسبان الامتياز الحالى لمركز الاتحاد السوفييتى الذى لديه فعلا التصويت المتوازن لصالحه . لأن اثنتين من الدول التى يتكون منها وهما أوكرانيا وروسيا البيضاء لهما حق التصويت ولهما مع الاتحاد السوفييتى ثلاث أصوات لدولة واحدة . إن الطريقة المتبعة حالياً بأن يكون للاتحاد السوفييتى ثلاث أصوات تضعف وتعرقل ، لأنها لا تعنى مجرد ثلاث أصوات وإنما ثلاث وفود ، بحيث أنه عندما يلقى مندوب الاتحاد السوفييتى خطاباً فإن مندوباً لكل من هاتين الولايتين يلقى خطاباً هو الآخر .

وصعوبة أخرى من صعوبات الإجراءات فى الجمعية العامة ، هى أن مندوبى السوفييت يعتقدون أن من واجبهم فى المسائل الهامة أن يتحدثوا بإسهاب وتطويل . ولذلك فعندما يكون الأمر هاماً فإن كل مندوب شيوعى آخر موجود

عليه أن يتحدث عنها فى إسهاب خشية أن يستنتج أن ليس هناك انسجام كامل بين مختلف الوفود الشيوعية . و بناء عليه فإذا تكلم مستر فيشنسكى فى مسألة هامة فإنه فى العادة يتكلم لمدة ساعتين أو ثلاث ، ثم يتكلم مندوب أوكرانيا لمدة ساعتين ، ومندوب روسيا البيضاء لمدة ساعتين ، ثم يقوم كل من مندوبى بولندا وتشيكوسلوفاكيا و يوغوسلافيا عادة بالتكلم لمدة ساعتين ، و يعتبر ذلك أمراً ضرورياً للتدليل على أهمية المسألة للعالم ، وللتدليل على أن المندو بين الشيوعيين منسجمون بعضهم مع بعض .

وقد يكون من الأفضل بكثير أن نعطى الاتحاد السوفييتى ثلاث أصوات أو أكثر كما يتقرر أو يتفق عليه ، وأن نعطى الولايات المتحدة عدة أصوات ، وهكذا بالنسبة للمملكة المتحدة وفرنسا ... الخ ، وأن نستبعد حق الدول الداخلة فى الاتحاد السوفييتى فى أن تكون ممثلة بصفة مستقلة ولها حق التصويت والكلام.

فإذا أصبح نظام التصويت فى الجمعية العامة خليطاً من التصويت «المتحد» « والموازن » ، فعندئذ سيسمح ذلك بتغييرات أخرى مرغوب فيها . فإنها قد تجعل من الأمور المعقولة أن تتحمل الجمعية العامة مسئولية استثنائية للتصرف فى المسائل التنظيمية مثل انتخابات الأعضاء الجدد (المادة الرابعة — فقرة ثانية) ، وتعيين السكرتير العام (مادة ٩٧) . وكما هو مدون فى الميثاق فإن الجمعية العامة تستطيع أن تتصرف فى هذه المسائل « طبقاً لتوصيات مجلس الأمن » فقط . وهذا النص قد تقرر فى سان فرانسيسكو بقصد إعطاء الدول العظمى التى تسيطر على مجلس الأمن قوة إضافية فى مسائل التنظيم . وسبب قوى آخر لإعطاء هذه الدول هذه القوة المرجحة فى التصويت ، هو تفادى اتخاذ أساليب معقدة لجر مسائل التنظيم إلى مجلس الأمن لكى تخضع للفيتو الذى لدى أى عضو دائم .

فليس هناك من مبرر للسماح لصوت واحد فى مجلس الأمن لأن يشل حركة العمل فى جميع مسائل التنظيم .

فى الاجتماع الأول للأمم المتحدة الذى انعقد فى لندن فى يناير — فبراير سنة ١٩٤٦ لبحث مسائل التنظيم ، بدا لفترة ما أنه لن يحدث أى تنظيم ، إذ أن الاتحاد السوفييتى — فى مجلس الأمن — أصر على أن يكون له حق استخدام الفيتو فى مسألة تعيين السكرتير العام ، وبدون سكرتير لن يكون هناك أى تنظيم إدارى .

ومرت أيام من القلق رفض فيها الاتحاد السوفييتى قبول أى شخص اقترحته الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو فرنسا أو الصين ، واقترح من جانبه فى الأول أشخاصاً كان من الواضح أنهم من أعوان الاتحاد السوفييتى . فقد كانوا أعضاء فى الحزب الشيوعى و يخضعون لنظامه الحديدى . وأخيراً اتفق على اختيار « تريجفى لى » . وقد أدى واجبه بشكل يدعو إلى الإعجاب ودون تحيز . ولكن لو كان حدث شيء عاق قبوله هذا المنصب واستدعى الأمر انتخاب سكرتير عام جديد ، لكان من الضرورى — طبقاً للأحوال الجارية — أن نقبل ما يطلبه الاتحاد السوفييتى أو أن نخاطر بتمزيق أوصال المنظمة .

وهذا أمر سخيف لا يمكن تحمله ، و يمكن وضع حد لذلك إذا أعطيت عناية أكبر — لها ما يبررها — للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بحيث تمثل تمثيلا حقيقياً فى نظام التصويت الموازن داخل الجمعية العامة و بذا يمكن التخلص من المسئولية غير المنطقية التى يباشرها مجلس الأمن فى مسائل التنظيم .

التصويت فى مجلس الأمن

إن كل مناقشة تثار فى الولايات المتحدة حول تعديل ميثاق الأمم المتحدة تتركز فى « الفيتو » ، هذه هى القوة المانعة التى أعطيت للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والمملكة المتحدة وفرنسا والصين طبقاً لنصوص الميثاق — والتى لا يمكن معها عمل أى شىء دون قبوله منهم جميعاً ، وذلك عدا مسائل الاجراءات .

وحتى أول يناير سنة ١٩٥٠ استخدم الاتحاد السوفييتى حق الفيتو ٤٣ مرة ولم تستخدمه الولايات المتحدة على الإطلاق . وعليه فإن المشكلة تبدو لنا بسيطة ، « فالفيتو » يمنع تقرير ما نريده نحن وما لا يريده الاتحاد السوفييتى ، وإذن فيجب إلغاء « الفيتو » .

ومهما يكن فالأمر ليس بهذه البساطة .

إن مجلس الأمن ليس مجرد هيئة تقوم بتنفيذ القوانين التى يتفق عليها ، إنه قانون فى حد ذاته ، فلا توجد مبادىء قانونية موضوعة ليسير عليها ، فهو يستطيع بالاتفاق أن يقرر ما يعتقد أنه نافع ، ومن الممكن أن يصبح أداة تمكن بعض الدول من تحقيق مصالحها الذاتية على حساب أى دول أخرى .

وكثيراً ما حدث أن كانت هناك أغلبية صديقة للولايات المتحدة فى مجلس الأمن بحيث لم نحتج إلى استخدام حق الفيتو لحماية مصالحنا . ولكن قد لا يكون الأمر كذلك دائماً ، وإذا حدث ذلك فلا شك أن الولايات المتحدة ستكون فى حاجة إلى حق الفيتو .

لقد رأينا أن الولايات المتحدة أصرت على وضع الجزر التى كانت تحت الانتداب اليابانى داخل نظام الوصاية « الاستراتيجى » ، بحيث يمكننا أن نمنع

وضع هذه الجزر تحت أى وصاية قد نرى أنها ضد أمن الولايات المتحدة وذلك باستخدام حق الفيتو . فهل كنا نوافق مثلاً على أن نضع أنفسنا فى مركز تستطيع فيه أغلبية الأصوات بمجلس الأمن أن تطالبنا بتسليم هذه الجزر إلى روسيا لإدارتها أو التخلى عن قناة بناما كإجراء من الجائز أن يكون لمصلحة السلام ؟

وما دام مجلس الأمن هو قانوناً فى حد ذاته ، وقديراً على أن يتخذ إجراءات تعسفية ، فإن أية دولة كبرى لن توافق على أن ترتبط مقدماً بأى إجراء قد يتخذ ضدها . وأنا متأكد من أن الولايات المتحدة لن توافق على وضع نفسها فى هذا المركز .

إن حق الفيتو ليس مجرد مانع لما قد يكون تعسفياً واستبدادياً ، ولكنه يعكس أيضاً و بشكل أكثر وضوحاً حقيقة أساسية . فى المرحلة الحالية من تطور العالم لا تستطيع الأمم المتحدة أن تكون أداة لإرغام أية دولة كبرى . إن الدول العظمى تتعرض للضغط الأدبى ، وكما رأينا ، ذلك هو ما يحدث .

وفى هذا المجال حققت الأمم المتحدة نجاحا كبيراً بأحكامها على تصرفات الاتحاد السوفييتى بالنسبة لإيران وكوريا . ومن الممكن دائماً فى الجمعية العامة الوصول إلى حكم أدبى أو توصية لا يمكن منعها باستخدام « الفيتو » من أى أحد . ولكن ليس هناك فائدة من الحصول على الأصوات التعسفية ضد دولة كبرى .

فإذا كان على الأمم المتحدة أن تصور واقع شئون العالم فإن إحدى الحقائق هى أن الدول الكبرى لا يمكن استخدام التعسف ضدها إلا إذا هزمت فى حرب . و بينما توجد بعض المبررات الحالية لحق الفيتو فإن الفيتو قد امتد أثره إلى حد سخيف . إن الميثاق ينص على أن الفيتو لا يسرى على مسائل الاجراءات ، ولكن الواقع أنه امتد إلى كثير من المسائل التى هى فى جوهرها من مسائل

الاجراءات . ولا تمس بأى حال الحقوق الأساسية لأية أمة .

لقد لاحظنا أنه — طبقاً للميثاق — يستطيع الاتحـاد السوفييتى مثلاً أن يستخدم الفيتو فى مسألة انضمام أى عضو جديد ، و يستطيع أن يعترض على تعيين السكرتير العام للأمم المتحدة ، و يستطيع أيضاً أن يعترض على الخطوات التمهيدية لبحث « تسوية المنازعات فى الباسفيك » طبقاً للفصل الحادى عشر من الميثاق . وليس هناك فى الواقع أى مبرر لذلك .

وفى ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ أعرب مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة فى قراره المعروف بإسم « قرار فاندنبرج » بأنه يعبر عن رغبـة مجلس الشيوخ فى أن تسعى حكومتنا « إلى اتفاق اختيارى لاستبعاد الفيتو من جميع المسائل التى تدخل فيها تسويات الباسيفيك بشأن المنازعات الدولية وأحوالها ومن مسألة انضمام الأعضاء الجدد » .

وحاول وفد الولايات المتحدة فى الهيئة أن يصل إلى اتفاق اختيارى يتمشى مع الخطوط التى دعا إليها قرار مجلس الشيوخ فى هذا الشأن ، ولـكنه لم يحرز أى تقدم ذى قيمة . والصعوبة لم تـكن ناتجة من الاتحاد السوفييتى وحده و إنما من أعضاء دائمين آخرين (الصين وفرنسا والمملـكة المتحدة) . وكل ما استطعنا أن نفعله هو الحصول على اتفاقية مع الدول الثلاث المذكورة على تفسير معنى «مسائل الاجراءات » بشكل أوسع نوعاً . وبهذه الطريقة نقلل إلى حد ما من قوة « الفيتو » . وقد رفض الاتحاد السوفييتى بشدة عمل أى شىء أياً كان فى هذا السبيل .

يجب علينا ألا ندع المسألة تركد فى هذا الوضع غير السار . إن مجلس الأمن يحجل بشكل سيء ولا مبرر له ، وذلك من جراء إساءة استخدام الفيتو بالنسبة لما هو فى جوهره من مسائل الإجراءات والتنظيم . يجب أن يكون هناك تعديل

فى الميثاق بحيث يحد من استخدام الفيتو و يجعله قاصراً على المسائل الجوهرية فعلاً .

إجراءات الجمعية العامة

إذا كان على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تباشر سلطات كبرى ، فإنه يجب أن يستمر زعماء العالم السياسيين فى حضور جلساتها . ودورات الجمعية العامة اليوم مطولة بحيث أن من الصعب أن يجدوا الوقت للمساهمة بنشاط فى عمل الجمعية العامة تاركين واجباتهم الأخرى .

إن نفوذ الجمعية العامة يعتمد إلى حد كبير على الاهتمام العالمى الذى تستطيع أن تجذبه إليها ، لأنه فى حالة جذب الانتباه إليها فقط يحدث الاتصال بالرأى العام العالمى وتؤثر فيه وتتأثر به . وهكذا فمن الأمور البالغة الأهمية أن يكون فى الوفود أشخاص يتمتعون بمكانة ومركز أدبى دوليين ، وهؤلاء الذين لهم سلطة سياسية فى بلادهم . وحضور وزراء خارجية الدول الكبرى له أهمية خاصة .

أما إذا كانت وفود الأمم المتحدة مكونة من الممثلين الرسميين الثانويين للحكومات ، فمهما كانت مقدرتهم فإن نفوذ الجمعية العامة للأمم المتحدة سيتضاءل بصفة عامة حتى يصل إلى الصفر فى النهاية .

و إجراءات الجمعية العامة اليوم معقدة ، والخطب طويلة ومعادة ، بحيث أن الدورة العادية تستمر شهرين أو أكثر . وفى سنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ انعقدت دورة خاصة أو ما يسمى بالجزء الثانى من الدورة العادية ، إن وزراء الخارجية لا يستطيعون أن يؤدوا واجباتهم وحضور اجتماعات الجمعية للأمم المتحدة .

لقد حضر وزراء خارجية الولايات المتحدة جزءاً على الأقل من كل انعقاد

عادى للجمعية العامة . فقد كان مستر مارشال فى باريس مدة شهرين تقريباً فى الجزء الأول من دورة الجمعية سنة ١٩٤٨ ، ومعظم وزراء خارجية الدول الأعضاء كانوا هناك ، وكان حضور مستر مارشال معهم أمراً بالغ الأهمية من ناحية المركز الأدبى ونفوذ الولايات المتحدة فى وقت كان حرجاً بسبب فرض الحصار على برلين والموقف المعلق فى إنتخابات الرئاسة بالولايات المتحدة ، ولكنه كان ينطوى على استنزاف خطير لوقت وزير الخارجية . فإذا رغبت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى استمرار نفوذها الحالى و إضافة نفوذ آخر إليه ، فعليها إيجاد طريقة أفضل لتنظيم عملها . فهناك الكثير من الأعمال التمهيدية يجب أن تقوم به لجان فرعية « الجمعية العامة الصغيرة » التى أنشئت الآن ، فربما تستطيع الجمعية العامة فى اجتماعات الخريف العادية أن تركز عملها فى المسائل الأكثر أهمية تاركة الأعمال الأخرى إلى دورة تالية إذا دعت الحاجة .

ومن الممكن إيجاد طريقة لمنع تكرار الخطب المطولة التى سبق أن ألقيت فى اللجان الفرعية . و بمثل هـذه الطرق يستطيع الزعماء السياسيون فى العالم أن يتلاقى بعضهم مع بعض أمام المسائل الهامة مرة فى كل عام .

إن الحاجة ملحة إلى قواعد جديدة للعمل ، فإذا أمكن صياغة هذه القواعد فإنها قد تعطى حيوية ونفوذاً جديدين للأمم المتحدة كمنتدى المجتمع العالمى .

تنمية القانون الدولى

تحتاج بعض أسباب نمو الأمم المتحدة إلى انتظار التعديلات فى الميثاق ، و بعضها يمكن إحداثه فى حدود الميثاق بشكله الحالى ، وذلك ينطبق على اتفاقيات الأمن الجماعى وعلى تنمية القانون الدولى أيضاً .

ومن المتفق عليه عامة أن نظاماً عالمياً وطيد الأركان يتوقف إلى حد كبير

على وجود كيان قانونى شامل دولى يمكن تطبيقه لضمان العدالة . واليوم لا يتوفر مثل هذا الكيان ، وبدونه لا يمكن اتخاذ خطوات أخرى معينة . فليس أمراً سلياً أن يُعطى مجلس الأمن أو أية هيئة دولية أخرى قوة قهرية إلا إذا ارتبطت هذه الهيئة بتنفيذ قانون متفق عليه . فالقوة دون قانون تكون استبدادية . ولا يجب علينا أن نحاول فرض استبداد دولى على الآخرين . وعلى أى حال يبدو أنه ليس هناك اهتمام كافٍ بتنمية قانون دولى يصبح أساساً للنظام فى العالم . فالحكومات والهيئات الخاصة غالباً ما تكون راغبة فى إنشاء القوة التنفيذية قبل أن يوجد القانون الذى يوجهها .

وفى دومبارتون أوكس لم يتخذ الكبار الثلاث أى قرارات لتنمية القانون الدولى ، ولم يهتموا حتى بذكر العدالة . فإن الآراء الخاصة بالقانون والعدالة قد حررت فى الميثاق فى مؤتمر سان فرانسيسكو .

وينص الميثاق حالياً على أن من أغراض الأمم المتحدة تسوية المنازعات الدولية بما يتفق مع مبادىء العدالة والقانون الدولى .

وتنص المادة ١٣ من الميثاق على :

« ستنشىء الجمعية العامة دراسات ، وتشير بتوصيات من أجل تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى ومن أجل تدوينه » .

هذه مهمة جوهرية لنظام العالم عهد بها إلى الجمعية العامة . وتستطيع الجمعية العامة أن تواصل القيام بها متحررة من الفيتو السوفييتى أو غيره . وهذه النصوص نتيح فرصة كبرى لجميع الذين يرغبون فى أن تقوم الحكومة العالمية على أساس من القانون .

وقد أنشأت الجمعية العامة لجنة لدراسة تدوين القانون الدولى ، وهى مكونة من محامين دوليين ممتازين ومنهم مستر مانلى . و . هوسون من الولايات المتحدة ، و بدأت اللجنة عملها بمحاولة تعريف الحقوق والواجبات الأساسية للدول .

إن هذه البداية أمر حسن . ولكن المهم هو ألا نفكر فى القانون الدولى كقانون يهتم بالدول وحدها . فالدول جمعيات اصطناعية ، وهى نوع من الهيئات العامة ولا يجب أن نعطى لها الأهمية الأولى . فالفرد هو « الوحدة » الأولى ذات القيمة فى أى مجتمع أهلى أو دولى . ومن المفروض أن الدول إنما نشأت لمصلحة الفرد وليس الفرد لصالح الدولة .

إذا كان القانون الدولى سيأخذ الأمر على أنه يجب إعطاء الأهمية الأولى لحماية الهيئات العامة كالدول والحكومات ، و إذا قرر ذلك محامو الحكومات المعنية فستكون النتيجة الأكيدة لذلك هى بذل الجهود للابقاء على الأوضاع الراهنة .

وكما لاحظنا . . . فان الممسكين بزمام السلطان يتصورون السلام عادة كحالة يكون فيها سلطانهم بمأمن ، وعقيدتهم أن القانون الدولى ما هو إلا وسيلة للمحافظة على سلطة الدولة .

لا توجد حكومة أو دولة لها الحق فى أن ترتبط ارتباطاً دائماً بأمر مثل القانون العالمى دون اعتبار لرفاهية أفرادها الإنسانية ، وهو الغرض المفروض أن جميع الحكومات قامت لتحقيقه .

و إذا كانت القوانين المحلية هى قوانين أصدرتها هيئة من المحامين لحماية حقوق وامتيازات الدولة فإننا لا يمكن أن نعتبر تلك أحوالاً طيبة جداً لشئوننا .

إن هنالك بالطبع حاجة إلى أن يعنى القانون الدولى بحقوق وواجبات الدول كهيئات ذات شخصية معنوية . ولكن القانون الدولى يجب أن يهتم أيضاً

بحقوق وواجبات الأفراد . ولحسن الحظ فإن ذلك قد بحث فى الأمم المتحدة .

و إحدى الحقائق القائمة فى ميثاق الأمم المتحدة هى أنه يبحث أمر السلام والأمن والعدالة ليس من ناحية الدولة فقط و إنما من ناحية الأفراد أيضاً .

إن ديباجة الميثاق تحكى عزم « شعوب الأمم المتحدة » و « تأكيدنا لإيماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره » .

والمادة الأولى من الميثاق وهى التى تحدد أغراض الأمم المتحـدة تنص هى وغيرها على أن غرض الأمم المتحدة هو « تحقيق التعـاون الدولى وتنمية وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسـية للجميع دون تميـيز بسبب الجنس أو النوع أو اللغة أو الدين » .

وتنص المادة ٥٥ على « ستنمى الأمم المتحدة الاحترام العالمى لمراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز للجنس أو النوع أو اللغة أو الدين » .

وتنص المادة ٥٦ على « يتعهد جميع الأعضاء أن يقوموا منفردين وجماعات بالتعاون مع الهيئة لتحقيق الأغراض المنصوص عليها فى المادة ٥٥ » .

وقد اشتغلت لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الأمم المتحدة بجد لتعريف الحقوق الإنسـانية والحريات الأساسية . وتفضلت مسز روزفلت فأعطت الـكثير من وقتها وجهدها فى هذا المضمار . وعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة التى انعقدت فى باريس سنة ١٩٤٨ إعلان لحقوق الإنسان ، ووفق عليه فى ١٠ ديسمبر سـنة ١٩٤٨ ، وكنت فى ذلك الوقت رئيساً لوفد الولايات المتحدة ، وأعدت فى ذلك الوقت أيضاً إتفاقيـة لتسليمها إلى الدول الأعضاء ، الغرض منها حماية الجماعات من أن يصيبها الضرر بسبب عضويتها فى جماعات « وطنية أو عنصرية أو دينية » .

وصيغت الاتفاقية فى شكل معاهدة دولية تعرض على الأمم الأعضاء للتصديق عليها . وكان الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عبارة عن إقامة أساس يرجى من الأمم الأعضاء أن تدخله فى التشريع الوطنى . وتبذل الجهود حالياً لوضع معاهدة دولية لحقوق الإنسان لتقديمها للدول الأعضاء للتصديق عليها بحيث يمكن بها تحويل جزء من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى قانون دولى .

وهكذا نرى أن هناك بعض التقدم فى ناحية تحويل حقوق الإنسان إلى موضوع من مواضيع القانون الدولى .

وناحية أخرى من نواحى هذه المسألة تستحق اعتباراً خاصاً فى الولايات المتحدة ، وهى مسألة ما إذا كانت المعاهدات التى تحدد حقوق وواجبات الفرد ستكون مجرد تعهد من الحكومات الوطنية بأن تتجه فى تشريعها اتجاهاً مناسباً ، أم ستصبح هذه المعاهدات نفسها قانوناً سارياً فى البلاد ، وسيصبح نافذاً بشكل آلى أمام المحاكم الوطنية مثل القانون الوطنى أو قانون الدولة .

إن مؤسسى أمتنا الذين سعوا إلى قيام اتحاد بين الثلاث عشر ولاية كانوا يشددون فى أن تكون قوانين الاتحاد الفيدرالى ومعاهدات « قوانين البلاد » سارية النفاذ على الأفراد مثل قوانين الولاية ، لأنهم شعروا أن قوانين الاتحاد ومعاهداته لن تؤدى عملها بصورة طيبة إذا كانت تسرى على الولايات فقط ، وتعتمد فى تنفيذها على قوانين وسيطة من الولاية لكى تصبح سارية النفاذ على الأفراد . فإذا لم تصدر الولاية القوانين الضرورية فلن تكون هناك وسيلة لتنفيذها سوى الحرب . ولكن إذا كانت قوانين الاتحاد ومعاهداته تسرى مباشرة على الأفراد فعندئذ يصبح من الممكن تنفيذها بواسطة إجراءات المحاكمة العادية ، وبذلك تؤدى الغرض منها ، وإلا أصبحت المعاهدات كلمات صماء أو سبباً للحرب .

لقد ناقش محررو مجلة « الفيدرالست » هـذا الاقتراح فى ما لا يقل عن ست أعداد (من رقم ١٥ إلى ٢٠) . وقد عبروا عن الفكرة الأساسية فى جملة كتبت بحروف كبيرة فى العدد الخامس عشر جاء بها :

« إن أكبر منبع للشر فى بنيان الاتحاد الحالى هو مبدأ حق التشريع الممنوح للولايات والحـكومات عن طريق هيئاتها أو مجالسها المجتمعة ، كأنها شىء متميز عن الأفراد التى تتكون منهم . إن علينا أن نوسع سلطان الاتحاد على الأفراد والمواطنين باعتبار ذلك الهدف من قيام الحـكومة » .

ونتيجة لذلك الاتجاه نصت المـادة السادسة من الدستور الاتحادى على أن الدستور نفسه وجميع قوانين الولايات المتحدة والمعاهدات التى صدرت أو ستصدر بتخويل الولايات المتحدة تعتبر القانون الأعلى للبلاد ، وأن القضاة فى كل ولاية سيرتبطون بها . وكل شىء يخالف ذلك فى دستور أو قوانين أى ولاية يعتبر كأن لم يكن .

وعلى أى حال فإن الولايات المتحدة تنساق بعيداً عن هـذا الرأى . فيبدو أننا غير راغبين فى السماح للقانون الدولى الذى يحدد حقوق وواجبات الفرد فى أن يصبح من قوانين البلاد . إن معاهدة « حقوق الإنسـان » قد صيغت لا لـكى تصبح قانوناً للبلاد وإنما لـكى تستدعى إصدار التشريع المحلى اللازم . وكان ذلك من الأمور الضرورية حتى يمكن الحصول على التصديق اللازم عليها ، وسيثار مثل هذا الاشكال عند نظر أى معاهدة خاصة بحقوق الإنسان .

من الواضح أن احترام ومراعاة حقوق الإنسان يعتمد إلى حد كبير على إحساسات المجتمع ، ومن الحماقة تجاهل هذه الحقيقة . ولـكن هناك حقوقاً أساسية يقرها أى مجتمع متمدين لأنها تعكس ضمير الجنس البشرى . وهذه الحقوق

لا تخرق إلا فى حالات نادرة وفى الأحوال العصيبة للمجتمع . وخرق هـذه الحقوق على نطاق واسع لا يأتى إلا من أولئك الجالسين على كراسى الحكم الذين يسعون إلى المحافظة على سلطاتهم بالإرهاب .

و بما أن الأمر كذلك فإن الاهتمام الدولى بهـذه الحقوق يجب أن يأخذ شكلاً لا يمكن إلغاؤه عن طريق الحـكومات الوطنية .

فإذا لم يكن القانون الدولى الخاص بحقوق الإنسان سوى شكل نداء يناشد الحـكومات الوطنية ، لـكان ذلك بمثـابة وضع السوط فى يد الحـكومات الديكتاتورية الاستبدادية التى تقوم دائماً بإساءة التفسير .

وفى مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحـدة حول الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، قام مستر فيشنسكى بهجوم فلسفى على الإعلان ، على أساس أنه يشتمل على أن الحقوق الإنسانية لا يمكن أن توجد إلا عن طريق موافقة الحـكومات الوطنية . فقد قال فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ : « إن حقوق الـكائنات البشرية لا يمكن اعتبارها خارجة عن نطاق سيادة الحـكومات ، و إن التقدير الـكامل لحقوق الإنسان هو مسألة حكومية . . وأى تقدير آخر هو خرق للسيادة أى « حق الحـكومة فى أن تضمن لنفسها ازدهار شعبها دون تأثير خارجى ، وأن تفرض إرادتها ، وأن تتصرف فى حدود تشريعها دون أن توضع أمامها أى عقبات من قوى خارجية » .

واقترح تعديلاً القصد منه النص على أن الحقوق الإنسـانية والحريات الأساسية تتوقف على القوانين الوطنية .

إن أولئك الذين يديرون الدولة بالوسائل البوليسية ، يكافحون دائماً من أجل

الإبقاء على فكرة أن الحقوق الإنسانية لا تتوافر إلا بالقدر الذى تعطيه وتوافق عليه الحكومات . إنهم لا يمكنهم الاعتراف بأن الحقوق الإنسانية توجد بالرغم من القوانين الوطنية ، وهم لا يرضون بالموافقة على أن القانون الدولى يجب أن يسلم بهذه الحقوق .

وإننا لا نستطيع أن نكافح فلسفة الدولة البوليسية ما لم نرفضها نحن أنفسنا ونرفض تفسير مستر فيشنسكى لها .

ها هو تحد لكل من يعتقد أن النظام العالمى يتوقف على قانون عالمى ، ولكل من يعتقد أن حقوق الكائنات البشرية أسمى منزلة من حقوق الدولة ، ولكل من يريد من الولايات المتحدة أن تقف فى العالم كبطل مرموق مدافع عن الحرية الإنسانية ضد الحكومات الاستبدادية .

مستقبل منظمات الأمن الجماعى

لقد قامت الولايات المتحدة بالدور الرئيسى فى تنظيم منظمتين للأمن الجماعى طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق ، وهما حلف ريو للأمريكتين ، وحلف شمال الأطلنطى . وهذان الحلفان قد أظهرا مرونة الإطار الذى تعمل فى داخله الأمم المتحدة . فهو ليس رداءً ضيقاً ويمكن عمل الكثير فى نطاقه أكثر من استعماله نفسه كأداة .

والبعض لا يمتدح هذه المرونة ، ويبدو أنهم يعتقدون أنه إذا أريد الوصول إلى درجة الجماعية المرغوبة فإنه يجب محو المنظمة الحالية والابتداء من جديد .

ولم يصادفنى مطلقاً أى اقتراح بشأن الأمن الجماعى يمكن تنفيذه ، أو أى اقتراح للحكومة العالمية أو الاتحاد العالمى مما لا يمكن القيام به بواسطة الأمم المتحدة أو فى ظل ميثاق الأمم المتحدة .

إذا رغب الأعضاء الرئيسيون فى الأمم المتحدة بما فى ذلك الاتحاد السوفييتى فى أن يساهموا فى ذلك بتقديم مقترحات لإنشاء منظمة عالمية جديدة فإن الأمم المتحدة نفسها تستطيع فى سرعة أن تتحول إلى المنظمة المقترحة .

وإذا لم يرغب الاتحاد السوفييتى أو غيره فى المساهمة فى مشروع المنظمة ، وهذا هو الواقع ، فإن أولئك الذين يرغبون فى المضى قدماً بدونهم يستطيعون أن يكونوا منظمة للأمن الجماعى طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق .

لا يمكن التوصل إلى شىء عملى أو مرغوب فيه عن طريق تدمير وتقويض دعائم الأمم المتحدة أو فقدان الإيمان والأمل فيها . إن المحافظة على منظمة — أى نوع من المنظمات تقريباً — تمثل فيها جميعُ الدول الكبرى ودول الكتلتين الشيوعية وغير الشيوعية أمر بالغ الأهمية .

فإن توتر العلاقات بين هاتين الكتلتين ، وتعدد نقط الخلاف بينهما ، واحتمال قيام الحرب ، يجعل من الضرورى وجود مكان تناقش فيه هذه الخلافات المستحكمة بشكل علنى يكون الصراع أثناءها بالكلام بدلاً من القنابل .

وقد تتطور الحوادث إلى انفصال الاتحاد السوفييتى والدول التابعة له عن المنظمة العالمية ، فإذا حدث ذلك كان حادثاً بشعاً .

لقد انسحبت ألمانيا وإيطاليا واليابان من عصبة الأمم قبل بدء أعمالها العدوانية بوقت قصير . وكان تعليق ستالين على ذلك هو الكلمات الآتية :

« لقد انسحبت هذه الدول الثلاث من عصبة الأمم لكى تطلق يدها للعمل بحرية » (ص ٦٢٤) .

وذلك اعتراف من مصدر مسئول بالحقيقة القائمة وهى أن الأمم ليست « مطلقة الأيدى » طالما أنها عضو يساهم بنشاط فى منظمة عالمية من أجل السلام .

إن إحداث انكسار فى الأمم المتحدة بإبعاد الاتحاد السوفييتى شىء يجب على الولايات المتحدة أن تعارضه إذا كنا نرغب فى السلام . فإن ذلك لا يعطينا شيئاً نعتقده فى الوقت الحالى ، ولن يدفعنا إلى الأمام ، بل على العكس سيعود بنا القهقرى فى سعينا إلى السلام .

وهناك منظمتان مقترحتان للأمن الجماعى بالإضافة إلى منظمتى « ريو » وشمال الأطلنطى اللتين ناقشناهما تفصيلياً . و إحداهما هى منظمة أمن لن تكون لها صفة إقليمية وهى مفتوحة أمام كل الأمم التى تتعهد بدخول الحرب أوتوماتيكياً ضد أى أمة تهاجم أحد أعضائها ، وهـذه المنظمة التى يقترحها هاملتون فيش أرمسترونج قد تكون بروتوكولاً عاماً طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق يجوز أن تنضم إليه جميع الأمم .

والنوع الآخر المقترح من أحلاف الأمن الجماعى إقليمى ويربط الأمم الآسيوية فى منطقة الباسيفيكى برباط مثل التى توجد فى حلف « ريو » وحلف شمال الأطلنطى .

والفكرة العامة للبروتوكول حازت الكثير من الاستحسان عند ما اقترحت قبل معاهدة شمال الأطلنطى . وكانت جديرة بأن تحل محل تلك المعاهدة لأنها كانت تؤدى إلى تلافى أحد العيوب الكبيرة فى أحلاف الأمن الإقليمى وهو ظهور الولايات المتحدة بمظهر من رسم خطاً على خريطة العالم وأنها قررت أن تقاتل أى فرد يتعدى هذا الخط . وإذا كان الأمر كذلك فإننا نكون قد منحنا المعتدى حصانة ضد الاعتداء فى الباسيفيك وآسيا والشرق الأدنى والأوسط ، وفيه معنى آخر وهو أننا نعرض اقتسام العالم مع الشيوعية .

عند سماع مجلس الشيوخ بمعاهدة شمال الأطلنطى انتشرت الخرائط الرسمية

التى كانت تقتفى أثر خطوط حلف ريو وشمال الأطلنطى فى تحديدها للخطوط التى قيل إنه لا يمكن تخطيها دون عقاب . وقد شعرت بقلق وأعربت عن هذا الشعور خوفاً من أن تكون نتيجة رسم هذه الخطوط تشجيعاً على الاعتداء المباشر أو غير المباشر على الجانب الآخر من هذه الخطوط .

إن تحديد الخطوط له مزاياه ولكن له أضراره أيضاً ، فهو قد يثبط من عزيمة الشعوب الحرة فى المناطق الخارجة عنها وذلك بالإيحاء إليها بأننا نهجرها ونستبعدها من اهتمامنا الرسمى . وباختصار فإن عملنا الإقليمى قد يعجل بالمحاصرة التى تسعى الشيوعية السوفييتية إلى تطويقنا بها . إنها تبدو كأننا نهتم بتدعيم ⅕ سكان العالم والمساعدة فى تدعيم مركز القوى الاستبدادية المعادية فى الأربعة أخماس الباقية . إن ذلك يكون ضربة قاصمة لحرية البشر وعلامة على بدء الهجوم النهائى علينا إذا ما أصبحت الأحوال غير متكافئة أو فى غير صالحنا .

وعلى أية حال فإن كلاً من حلف الأمريكتين وحلف شمال الأطلنطى حقيقة واقعة . وبذلك فليس من الأمور العملية أن نستبدل بها بروتوكولاً عاماً . ففى آسيا أحرزت الشيوعية السوفييتية انتصارات أصبح من المشكوك معها أن يتمكن بروتوكول عام أو حلف للباسيفيك من أن يجذب إليه أى عدد ذى قيمة لينضم إليه .

لقد نمت قوة الشيوعية السوفييتية فى آسيا بسرعة . وهى الآن تهدد بحيث أن الأمم التى فى هذه المنطقة تشعر بأن الاشتراك مع الولايات المتحدة فى حلف قد يعرضها إلى الخطر أكثر من أن يحميها .

وإذا كانت الأمم الحرة فى آسيا ، وخاصة الهند وباكستان ، ترغب فى الدخول معنا فى منظمة للأمن ، وتشرعان فى الخطوات الأولى لذلك ، فمن الواجب

إعطاء اعتبار كامل لفكرة البروتوكول العام أو حلف باسيفيكى للأمن الجماعى طبقاً للمادة ٥١ . وما لم يحدث ذلك ، وحتى يحدث ، فإنه يبدو من الحكمة أن تمتنع الولايات المتحدة عن الابتداء بالخطوة الأولى .

إن من المهم على كل حال أن نعلم أن ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٥١ منه بهما من المرونة ما تستطيع معه الأمم — إذا أحسنت اختيار الوقت — أن تكون لديها نظم أشد إحكاماً للأمن الجماعى ، إذ ليس هناك سوى شك ضئيل فى أنه ستتاح فرص مقبلة للانتفاع بالإمكانيات الهائلة لتنمية النظام العالمى داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة .

مؤتمر عام للأمم المتحدة

لقد رأينا أن الأمم المتحدة تستطيع أن تكون أكثر فعالية من أجل السلام إذا أجريت التغييرات الآتية :

١ — تغيير نظام التصويت فى الجمعية العامة بحيث يوجد بجانب نظام « الصوت الواحد لكل أمة » الحالى نظام للتصويت « الموازن » .

٢ — تغيير نظام التصويت فى مجلس الأمن بحيث يقتصر حق « الفيتو » على المسائل الجوهرية ، وإبعاد أثره كلية عن مسائل التنظيم ومسائل السعى لوسائل التسوية السلمية .

٣ — جعل العضوية عالمية .

٤ — تغيير الأساليب الحالية لإجراءات الجمعية العامة بحيث تصبح أقل استهلاكاً للوقت وبحيث تؤكد استمرار مساهمة الشخصيات الهامة . هذه التغييرات قد تجعل من المحتمل جداً أن تصبح الأمم المتحدة مكاناً يطلب فيه

إصدار الأحكام الأدبية ، وهى الأحكام التى ستؤثر بشكل مطرد التزايد فى تصرفات جميع الحكومات وستجعل الخلافات التى ستدور فيها موضوع تراشق بالألفاظ فى ساحة الجمعية بدلاً من التراشق بالقنابل فى ساحة الموت .

وأكثر من ذلك ، وربما أكثر أهمية من كل شىء ، فإن مجرد أن هناك حكومات فى العالم تكرس جهدها لتنمية الأمم المتحدة قد يكون دليلاً حياً يعبر عن إيمانها بتلك المنظمة كقوة نامية من أجل السلام والعدالة فى العالم .

والطريق الطبيعى لإتمام هذه التغييرات هو الدعوة إلى مؤتمر عام طبقاً للمادة ١٠٩ من الميثاق « بقصد إعادة النظر فى الميثاق الحالى » . وذلك قد يجمع ممثلى الأمم فى العالم فى مؤتمر ضخم جديد شبيه بمؤتمر سان فرانسيسكو . وقد يعطى شعوب العالم فرصة جديدة كما حدث فى سان فرانسيسكو للتعبير عن مخاوفها وآمالها ، وقد يخلق مشاعر لا تستطيع أى حكومة فى العالم أن تتجاهلها .

إن الوقت الحالى هو وقت أزمات وذلك باتفاق الجميع . إن العالم يندفع بصورة خطرة إلى حافة الكارثة ، وفى مثل هذه الظروف ليس هناك ما يمنع ، بل يتحتم ، عقد مؤتمر عالمى تظهر فيه بشكل جلى اتجاهات الشعوب وخاصة الشعوب الصغيرة .

ليس هناك من أمل كبير فى عقد مؤتمر من الدبلوماسيين لزعماء الدول العظمى القليلة بل على العكس إن ذلك يثير كثيراً من المخاوف . لقد تم بحث الإمكانيات الفنية بواسطة إخصائيين فنيين بحثاً وافياً فى لجان الأمم المتحدة مثل اللجان التى تبحث فى شئون الطاقة الذرية ، وفى شئون التسلح التقليدية . وليس من المحتمل أن يستطيع رؤساء الدول أنفسهم أن يخترعوا حلولاً فنية غير التى اقترحت فعلاً بعد بحثها وتبين الحاجة إليها . وأكثر من ذلك فإن مؤتمراً

دبلوماسياً ستكون نتيجته بالتأكيد إما اتفاقاً شكلياً ، وذلك شيء خطر وخادع ، وإما حدوث خلاف ، الأمر الذى قد يفسر على أنه استنفاد لجميع إمكانيات إنهاء الحرب .

إن هناك أملاً كبيراً وخوفاً قليلاً من مؤتمر عالمى كبير آخر تكون الدعوة إليه قبل كل شيء بقصد تجديد الأمم المتحدة على ضوء خبرة خمس سنوات ، ولإعادة النظر بشكل واسع النطاق فى أهدافها الأساسية للسلام والعدالة والحرية الإنسانية وقواعد التسلح .

وموضوع التسلح قد أخذ أهمية خاصة منذ إصدار الميثاق . فالمادة ١١ تعطى للجمعية العامة الحق فى أن تبحث «المبادىء المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح» ، ولكنها كانت قد حررت قبل أن يعرف أى من الوفود فى سان فرانسيسكو أن هناك أو يمكن أن يوجد شيء مثل « القنبلة الذرية » . لقد ألقيت القنبلة على هيروشيما فى ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء مؤتمر سان فرانسيسكو بحوالى ستة أسابيع ، ولو أنها ألقيت أثناء انعقاده أو بعده مباشرة فربما جاء نص المادة ١١ مختلفاً وأكثر إيجابية منها الآن .

وفى أى وقت ينعقد فيه مؤتمر عام لإعادة النظر فى الميثاق ، يجب أن تدرج هذه المادة ضمن الجزء الذى سيعاد النظر فيه .

لقد أخفق مؤتمر دومبارتون أوكس فى أن يغرس فى الأمم المتحدة الروح التى وجدت فى سان فرانسيسكو فيما بعد . ولذا فإن عقد مؤتمر الآن بين « الاثنين الكبار » أو « الثلاث الكبار » أو « الأربع الكبار » أو « الخمس الكبار » لن يمكن أن تنتج عنه الخصائص المعنوية الروحية التى تميز بها مؤتمر سان فرانسيسكو

الذى يعتبر أعظم مؤتمر دولى شهده العالم . ونحن اليوم فى أشد الحاجة إلى هذه الخصائص .

إن ممثلى الدول الصغرى يستطيعون أن يقدموا مساعدة لا تقــدر بثمن . ويكفى أن أذكر أن رجالاً مثل إيفات فى استراليا ، وسباك البلجيكى ، ورميللو من الفيليبين ، وهؤلاء قليــل من كثيرين ، قدموا فى سان فرانسيسكو وفى اجتماعات الأمم المتحدة وجهات نظر لم يكن من الممكن أبداً صدورها من الدول الـكبرى نفسها . ونحن اليوم فى حاجة إلى الـكثير من ذلك للخروج من المأزق الحرج الحالى الذى تعانيه الشئون العالمية .

وربما أمكن إجراء بعض التغييرات التى ناقشناها فى الأمم المتحــدة دون تعديل فى الميثاق .

إن التغييرات فى إجراءات الجمعية العامة ونظمها يمكن أن تتم فى ظل الميثاق الحالى .

وانضمام أعضاء جدد يمكن أن يحدث ، وهو يحدث فعلاً ، طبقاً للميثاق ، ولو أن من الأفضل تعديل الميثاق للنص عليه إذا كان الهدف هو تحقيق عالمية المنظمة . إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة تجعل من الاقتراع على ضم عضو جديد اقتراعاً بالثقة على الخصائص الأدبية للدولة التى تطلب الانضمام فى الواقع ، إذ هى تنص على أن الأعضاء الجدد يجب أن يكونوا من الدول المحبة للســلام ، وأن تحكم المنظمة أنها قادرة وراغبة فى القيام بالتزامات الميثاق . فإذا أرادت الأمم المتحدة أن تصبح منظمة عالمية ، وجب أن تتوقف العضوية على قيام حكومة مستقرة وقائمة بالتزاماتها ، وذلك فى صراحة تامة ودون مواربة . فكما هو الحال بين الأمم فإن الاعتراف السياسى لا يدخل فيــه عنصر ضرورة التأييد المعنوى .

ويجب أن يكون الأمر كذلك فى شأن الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .

والتغييرات فى إجراءات التصويت بالجمعية العامة ومجلس الأمن قد تتطلب تعديلاً هاماً فى الميثاق .

وقد تتأتى منافع من بحث الاقتراحات الأربع التى اقترحتها فى نفس الوقت . إن تحول العضوية إلى العالمية قد يحسن من مركز الإتحاد السوفييتى نسبياً فى الجمعية العامة ، وقد يجعل من المستساغ الحد من سلطة الفيتو السوفييتى فى مجلس الأمن . وهناك أيضاً علاقة بين ازدياد الأعضاء وبين التصويت وإجراءات الجمعية العامة الأخرى .

تنص المادة ١٠٩ من الميثاق على ما يأتى :

« يجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء الأمم المتحدة لإعادة النظر فى هذا الميثاق فى الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثى أعضائها ، وبموافقة سبعة من أعضاء مجلس الأمن » .

وهكذا فمن الممكن الدعوة إلى مؤتمر عام وانعقاده دون التقيد بالفيتو السوفييتى ، رغم أن التغييرات التى يتفق على إحداثها فى الميثاق تتطلب موافقة السوفييت عليها .

فيجب الدعوة إلى عقد المؤتمر فوراً ، ولكن لا يجب أن ينعقد قبل التمهيد له بعناية بواسطة الأبحاث الرسمية والمباحثات الخاصة كالتى سبقت مؤتمر سان فرانسيسكو .

وكما حدث فى مؤتمر سان فرانسيسكو يجب أن تتاح الفرصة الكاملة للرأى العام للعلم بالمشاكل القائمة والتعبير عن وجهات نظره .

قد تتأتى نتائج هامة من مؤتمر عام لمندوبين من جميع الشعوب التى قد تسعى ، كما حدث فى سان فرانسيسكو ، إلى البحث عن وسائل تعبر عن تصميمها على أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ، وإلى أن « تؤكد إيمانها بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره » .

الفصل السابع عشر

الوحدة الغربية

إن الموارد الاقتصادية والعسكرية التي يمكننا أن نبعث بها إلى الخارج محدودة . ومن أجل ذلك خصصناها لتقوية الغرب قبل كل شيء . وكان ذلك إجراء يدل على الفهم . فإن تبديد سلعنا بلا هدف فى أنحاء العالم إنما هو تضييع لها . و إذا أردنا اختيار منطقة واحدة لذلك فمن المنطق أنها ستكون الغرب ، فهى منطقة حيوية نعتبر نحن إلى حد كبير جزءاً منها ، وكانت فى خطر جسيم .

لقد أنفقنا ٩٠٪ أو يزيد من مساعداتنا الخارجية بعد الحرب لإعادة بناء الغرب . وارتبطت هذه المساعدة فى حكمة ببرنامجين بارزين ، الأول هو البرنامج الاقتصادى للانعاش الأوروبى ، والثانى هو البرنامج العسكرى لحلف شمال الأطلنطى .

وكان الهدف الرئيسى الوحيد من كل برنامج الإنعاش الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى هو التشجيع على قيام اتحاد سيؤدى إلى زيادة القوة . وكان ذلك أيضاً عملاً يدل على الفهم ، وعلى كل حال فإن فكرة اتحاد الغرب ما زالت مجرد مثالية وذلك أمر سيء .

ولقد كانت خطة الإنعاش الأوروبى عملية تسكين . فقد كانت فى جوهرها كقناع أوكسيجين على أنف دول أوروبا الغربية ، لقد مكنها من الاستمرار فى التنفس والحياة ولكنه لم يقم بشفائها فما زالت أعراض التفرق الاقتصادى والمالى موجودة و بشكل حاد .

و برنامج الدفاع الذى أنشىء طبقاً لمعاهدة شمال الأطلنطى ، ولبرنامج

المساعدة العسكرية ، برنامج الدفاع هذا لم يحقق أي اتحاد عسكري حقيقي ، فليس هناك وحدة فى القيادة لأن مصدر القيادة هو دائماً سلطة سياسية . وفى حالة أعضاء حلف شمال الأطلنطى فإن هذه السلطة مقسمة بين كثيرين فى الواقع إذ أن الأعضاء عددهم اثنا عشر . لقد قال وزير الدفاع جونسون فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ إن معاهدة شمال الأطلنطى « قد تعنى أن دفاعنا القومى قد يرتبط فى نهاية الأمر بالدفاع القومى للدول الأخرى الأعضاء بحيث سنكون مضطرين إلى أن نعيش معاً أو نسقط معاً » وعلى أى حال فإن ذلك الوقت لم يحن بعد ، فمن الممكن أن نسقط اليوم كل على حدة .

إن ما فعلناه كان جديراً بأن نفعله ، لأنه يعطينا الفرصة للقيام بغيره من الأعمال . ولكن ما قمنا بعمله سيكون عقيماً ما لم نستعمل الفرصة التى أتيحت لنا لإنشاء وحدة أمتن فى أوروبا الغربية أفضل مما هو موجود فى الوقت الحالى .

من الصعب تصور حالة تجافى المنطق وغالية التكاليف وشديدة الخطر مثل تصور استمرار الفرقة القائمة فى الغرب .

إن عدد السكان فى البلاد المساهمة فى مشروع مارشال يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة تتمتع بمستوى عال من التعليم والثقافة . وهذا العدد يفوق سكان الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة .

وشعوبها لديها نفس المعتقدات والتقاليد والأعمال . إن الشعوب الغربية قد يبدو لها أنها تتكون من عناصر مختلفة . ولكن باقى العالم يطلق على منطقتهم وعلى الولايات المتحدة اسماً واحداً « الغرب » . ويطلق على السكان كجماعة اسم « الأوروبيين » وبالنسبة للآخرين على الأقل يبدو أننا متشابهون إلى حد أنهم

لا يلقون بالا إلى المسميات المختلفة التى نقسم بها أنفسنا صناعياً ، إن كلمة واحدة تلائمنا جميعاً .

وليس فى الاختلافات التى بين الشعوب الأوربية ما يمنع من أن نسير معاً . إن الأعمال الكبيرة ، وحتى الصغيرة منها ، مرتبطة فى أوربا الغربية عن طريق المنظمات التجارية مثل منظمة .N.R.A الأمريكية السابقة . وبهذه الطريقة أمكن لرجال الأعمال فى مختلف البلاد أن يعملوا معاً فى انسجام بقدر ما يسمح به الساسة الوطنيون . ويتعاون العمال عن طريق اتحادات العمل تعاوناً وثيقاً . وعندنا فى الولايات المتحدة أمكن البرهنة على أنه يمكن للقوميات الأوربية المختلفة أن تعيش معاً فى سعادة فى مدن واحدة بل فى شوارع واحدة .

إن هؤلاء الـ ٢٠٠ مليون أو أكثر من الشعوب لديها فى إفريقيا ومستعمراتها الإفريقية ممتلكات تشمل جزءاً كبيراً من الموارد الطبيعية . فالفحم والحديد والنحاس والذهب والبوتاس والفوسفات واليورانيوم إنما هى عدد قليل من كثير من الموارد المعدنية الموجودة فى أعظم المناطق ثراء والواقعة فى منطقة السيطرة الغربية . وهى ثروة طبيعية لا مثيل لها سواء فى الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة .

والشعوب مخترعة ومتجددة النشاط . فقد نشأ الانقلاب الصناعى فى انجلترا . وكثير من أعظم الاختراعات الصناعية والعلوم الطبيعية قد أنتجتها عقول ومعامل أوربا الغربية .

لماذا إذاً تصبح مثل هذه المنطقة التى لديها هذه الإمكانيات الهائلة ، البشرية والمادية ، بيتاً للفقراء يعيش فيه الناس فى حالة من الضعف المفزع لهم ولأصدقائهم والذى يجلب السرور والبهجة إلى قلوب خصومهم ؟ ..

إن هناك سبباً واحداً لذلك ، إذ أنه يجب عدم احتساب الميزات الكبرى

والممتلكات التى تمتلكها جميعاً لأنها لا تستخدمها « متحدة » . إن التفرق وحده هو الذى يمنع أوروبا الغربية من أن تصبح منطقة عظمى — وربما أعظم منطقة — بها أعظم القوى الروحية والعقلية والاقتصادية والعسكرية .

وهذا التشخيص لحالة أوروبا ليس جديداً ، إن الجميع يسلمون به ويردده اليوم زعماء أوروبا . ويقول أتلى « إن على أوروبا أن تتحد أو تهلك » ويقود تشرشل حركة للوحدة الأوربية . ويقول الرئيس فنسان أوريول :

« إن على أوروبا أن توحد نفسها إن أرادت أن تنتعش وتحيا . وإن لم تكن ترغب فى أن تصبح المساعدة الأمريكية حركة بلا هدف للمستقبل أو إحسان يذل نفوسنا » .

ويتحدث دى جاسبيرى الإيطالى ، وسباك البلجيكى ، وأديناور الألمانى نفس الحديث . وقد أعلن جنرال وليام . ج . دونوفان ، رئيس اللجنة الأمريكية التى تبحث اتحاد أوروبا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ تصريحات أكثر من خمسة وعشرين زعيما سياسياً يؤيدون حكوماتهم فى اتخاذ أى إجراء للوحدة الاقتصادية والسياسية لبلادهم ، ويأخذون ذلك الأمر على أنه أمر عملى وضرورى فى المستقبل القريب .

وجميع الأحاديث متشابهة ليس فيها أى نشاز .

وما دامت الفرقة مهلكة هكذا ، والوحدة ثمينة هكذا ، وما دام ذلك أمراً معترفاً به من الذين يهمهم الأمر ، فلنا أن نسأل لماذا لا تتحقق هذه الوحدة ؟

إنها لا تتحقق لأن الاستقلال القومى الكامل قد تأصلت جذوره بحيث أن كثيراً من السياسيين وكبار الموظفين ورجال الأعمال والمنتفعين من إعانة الدولة

يشعرون أن أقل تغيير قد يعنى خطراً عليهم . إن الوضع القائم مؤيد دائماً من أصحاب المصالح الثابتة . وفى أوربا كانت هذه المصالح من القوة بحيث حالت دون تغير سلمى فى سبيل الوحدة .

و بذلت محاولات متكررة لتوحيد أوربا عن طريق استخدام وسائل عنيفة . لقد حاول ذلك نابليون وقيصر وهتلر و يحاول ستالين ذلك الآن .

ومن المتوقع أن تتكرر هذه المحاولات العنيفة ، وستنجح إن عاجلاً أو آجلا ما لم تسبقها إلى ذلك المجهودات السلمية . إن أوربا الغربيـة نفسها ليست من القوة بدرجة تستطيع معها أن تدافع عن نفسها وهى فى حالة الفرقة القائمة ، وقيام غيرها بهذه المهمة أمر أصعب .

لقد كان الإبقاء على الفرقة القائمة بين أمم القارة الأوربية ، هذه الفرقة التى يطلق عليها اسم الاستقلال ، يعتمد لمدة ١٥٠ عاماً على المساعدة الخارجية . فقد كان من سياسة انجلترا ، وكانت وقتئذ دولة بحرية من الدرجة الأولى ، أن تستمر القـارة منقسمة على بعضها بحيث يمكنها أن تكون هى ميزان القوى . فقاومت جهود نابليون لتوحيد أوربا بالقوة ، وكانت العقبة الرئيسـية أمام المجهودات القوية للوحدة التى بذلها قيصر وهتلر . واليوم تقوم الولايات المتحدة عن طريق المساعدة الاقتصادية والعسكرية بتأييد الغرب المنقسم ضـد محاولات الشيوعية السوفييتية لتوحيد أوربا تحت سيطرتها .

و إن أوربا المنقسمة تعتبر إغراءً يبدو أن المستبدين الطموحين لا يستطيعون مقاومته .

إن علينا أن نسأل أنفسنا السؤال الآتى :

هل يجوز لمنطقة تؤهلها سكانها ومواردها الطبيعية إلى أن تصبح منبعاً للقوة ،

أن تستمر فى أن تحيا كمنبع للضعف لمجرد أن اتحادها يفزع دون ما سبب بعض أصحاب المصالح الثابتة الأقوياء ؟

وكما لاحظنا فإن رخاء « الاستقلال » أصبح أكثر تكلفة إذ أن أمم أوربا الغربية قد أصبحت أقل اعتماداً على نفسها من ذى قبل ، بعد فقدانها لاستثماراتها الخارجية ، ولمستعمراتها الشرقية وللتجارة بين بلاد أوربا الشرقية والغربية .

إن الفرصة متاحة اليوم أمام الولايات المتحدة للوصول بطريقة سلمية إلى ما يسلم به كل زعيم غربى من أى أمة أو حزب بضرورة القيام به وما لا يمكن القيام به إلا بضغط الأصدقاء الحازم من الخارج .

و تستطيع الولايات المتحدة بل يجب عليها أن تنتهز هذه الفرصة وتمارس هذا الضغط .

إن لنا الحق فى القيام به لأننا بناء على طلب أوربا قد قمنا باستثمارات واسعة فى أوربا الغربية .

فى عام ١٩١٧ عندما بدا أن أوربا قد تسقط تحت الحكم العسكرى لقيصر ألمانيا ، اشتركنا فى المعركة ، واستطعنا بواسطة السيل المتدفق من الرجال والموارد الاقتصادية أن نساعد على دفع التهديد الاستبدادى . ومرة أخرى عندما اكتسحت جيوش ألمانية الثانية معظم أوربا فى سنة ١٩٤٠ ألقت الولايات بثقلها فى كفة الميزان حتى قبل إعلان الحرب ، ثم لعبت مرة أخرى دوراً هاماً فى رد التهديد الاستبدادى الجديد على أعقابه .

واليوم نضطلع مرة أخرى بمجهودات اقتصادية وعسكرية هائلة لمساعدة أوربا .

وهذه المجهودات الثلاث التى بذلناها فى خلال جيل واحد كلفتنا شيئاً

يذكر . فما من قرية فى الولايات المتحدة إلا وتستطيع أن تنشر قائمة شرف بأسماء شبابها الذين ماتوا فى القتال دفاعاً عن الحضارة الغربية .

وارتفع الدين الأهلى من ٣٠٠٠ر٣ مليون دولار فى سنة ١٩١٧ إلى ٢٥٧ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٤٩ . والجزء الأكبر من هذا الدين نتج عن تكاليف المجهودات الثلاث التى قمنا بها ولم تنته تكاليف ثالثها بعد .

هذا الاستثمار من « الدم والمال » يخولنا حقاً معيناً وحاجة إلى أن نتكلم . كما أن لدينا ميزات لا نظير لها للتكلم . معظم شعبنا ينتمى إلى أوربا ، وأسلافنا كانوا إنجليز أو أيرلنديين أو ألمانيين أو إيطاليين أو بولنديين أو فرنسيين أو من بعض الجنسيات الأخرى التى لها جذور فى أوربا قبل أن تصبح أيضاً ذات جذور فى أمريكا . فهناك رابطة من الدم بين شعبنا وبين شعوب أوربا ، ونحن نعرف الاختلافات القائمة فى الجنس لأنها جزء من صميم أمتنا .

وأكثر من ذلك فإننا نعرف عن طريق التجربة ما يمكن بل ما يجب عمله عندما يلوح الخطر فى الأفق وهو أنه بالوحدة فقط يمكن اتقاؤه . لقد ابتكرنا نظامنا الفيدرالى عندما كنا فى ظروف مشابهة لظروف أوربا اليوم ، وواجهنا أخطاراً مشابهة . لقد كانت ولاياتنا الثلاث عشر المستقلة ذات السيادة مهددة من الحكام المستبدين الذين كانوا وقتها فى الامبراطورية البريطانية العظمى وفرنسا وأسبانيا . وأدرك المواطنون البعيدو النظر بوضوح أن الولايات متفرقة عرضة لأن تتنازع فيما بينها ، ولا تستطيع أن تدفع الخطر . وأدركوا أنه كما عرض الأمر الكسندر هاميلتون بكلمات أصبحت من العبارات التقليدية :

« إن توقع استمرار الانسجام بين عدد من الدول المستقلة ذات السيادة التى لا اتصال بينها والتى يجاور بعضها البعض يكون تغاضياً عن الطريق الطبيعى

للأحوال البشرية وازدراء بالعبر المستفادة من العصور السابقة » .

وعليه فمن أجل إنهاء حالة عدم التناسق التى كان من الممكن أن تؤدى إلى كارثة فى حالة وجود خطر خارجى ، أنشأت الولايات الأمريكية سلطة مركزية حتى تستطيع العناية بهذه المسائل القليلة التى رأت أنها خطيرة تخصها جميعاً .

ولم تكن الولايات راغبة فى التخلى الكامل عن سيادتها كما هو شأن الأمم الأوربية بكل تأكيد ، وأصرت كل ولاية على الاحتفاظ بحقها فى التصرف منفردة بطريقتها الخاصة فى جميع المسائل التى لا تمس المصلحة المشتركة أو تمس الدفاع المشترك .

وهذا النظام الذى ابتكر كان على درجة كبيرة من المرونة ، فبموجبه أمكننا الوصول إلى درجة من الاتحاد لم تكن الولايات تقبلها قطعاً فى البداية ، وهو الأمر المتعذر تكراره تماماً فى أوربا اليوم . لقد تعلمنا وأبدينا مدى السهولة والمرونة والقوة التى يمكن أن تكون عليها روابط الاتحاد الفيدرالى . وأخيراً فمهما يقل البعض فالكل يعرف أننا إذا كنا نسعى إلى توحيد أوربا الغربية فإن ذلك ليس جزءاً من أى سياسة « استعمارية » . فإن الدعاية الشيوعية تدعى أننا نرغب فى تحويل أوربا الغربيـة إلى مستعمرة للولايات المتحدة ، والواقع أن هدفنا هو أن تصبح أوربا عن طريق اتحادها أقوى بحيث أنه لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتى أو أى دولة أخرى مهما كانت تستطيع أن تستغل أوربا فى أغراض تخالف النمو الحر لأوربا نفسها . إننا نريد أن تصبح لأوربا قوة اقتصادية كبيرة بحيث تزدهر فى حد ذاتها لا أن تعتمد على المنح الاقتصادية من الغير . إننا نريد أن يكون لأوربا الكثير من الإمكانيات المعنوية والفعلية والنشاط ، بحيث تستطيع أن تستمر فى تكوين الرجال لتحطيم أى قيود تحد من نموها الذاتى طبقاً لتقاليد

الماجنا كارتا و إعلان حقوق الإنسان . إننا نريد لأوربا أن تصبح قادرة على اختراع ثورة صناعية جديدة يمكنها بهـا أن تستمر فى مضاعفة إنتاج الروائع الأوربية والموسيقية والفنية ، وأن تـكون منبعاً للحركات الدينية الإصلاحية التى تأثر بها العالم وزادت من ثرائه .

إن ما نقوم به إنما هو عمل متنور لصالحنا ، ولـكن هذا الصالح يتفق مع الرفاهية والمعيشة الطيبة للشعوب التى يعنيها الأمر كما قرر ذلك زعماؤها السياسيون أنفسهم .

ليس ذلك « حقاً أدبياً فقط » ، أو خبرة فقط ، أو أن لدينا حافزاً لذلك فقط ، و إنما نحن نتحمل مسئولية .

إننا اليوم نساعد فى تمويل إعادة بناء أوربا الغربية ، ولا يمكننا أن نتلافى المسئولية الناتجة عن ذلك . إن بناء ما قبل الحرب كان بنياناً تعرض دائماً لاشتعال الحرائق . والخسائر البشرية والمادية على مدى السنين كانت هائلة ، ومما لا يمكن تعويضه . و بعد كل حريق من الحرائق الماضية كان يعاد البناء بشكل مثير كما كان قبلاً ، فهل نتحمل مسئولية تـكرار هذه الحماقة ؟

إذا طُلب من رجل مالى أن يقرض نقوداً لإعادة بناء منزل للسكن ثبت أنه قابل للاحتراق واحترق فعلاً عدة مرات وفى كل مرة تحدث خسائر جسيمة فى الأرواح ، فإننى أعتقد أنه سيرفض ما لم يزود المنزل بوسائل حديثة مانعة للحريق ، إنه يكون مسئولاً مسئولية أدبية إذا قام بتقديم المال لإعادة بناء المنزل الذى ثبتت قابليته للاحتراق .

وذلك ينطبق على ما تقوم به الولايات المتحدة ما لم يتضمن برنامجنا الحالى

لمساعدة أوربا الغربية عناصر تحفز شعوب أوربا الغربية إلى إعادة البناء بشكل يبرز إمكانياتها الواسعة من أجل السلام والرفاهية .

لقد كانت الحكومة الحالية حريصة على ألا تبدو كمن يضغط من أجل تحقيق الوحدة بين دول أوربا الغربية . لقد شعرت أن ذلك قد يبدو تدخلاً بين دول أوربا الغربية . لقد شعرت أن ذلك يبدو تدخلاً لا حق لها فيه فى الشئون الداخلية للدول الصديقة . وشعرت أيضاً أن ضغط الولايات المتحدة قد يثير استياء وبذا يؤدى إلى عكس المطلوب ، وبناء عليه فلم يحدث أن الرئيس أو أن أحداً من وزراء خارجيته فى السنين الأخيرة قد تحدث بصراحة ووضوح فى موضوع الوحدة .

فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ عندما كنت مندوباً للولايات المتحدة أمام الجمعية العامة ، ألقيت حديثاً فى النادى الأمريكى بباريس ، وفيه تكلمت بشكل أكثر صراحة عن كثير مما قررته هنا ، وهو ما سبق أن أدليت به فى جلسات مجلس الشيوخ عن مشروع الإنعاش الأوربى . وكان مستر مارشال قد اطلع على الحديث قبل إلقائه وزاد من قيمته حضوره ، وهو وزير الخارجية أثناء إلقائه . وأذيع على نطاق واسع فى أوربا بالرغم من العراقيل التى أقيمت فى فرنسا بواسطة الأعضاء الشيوعيين فى الشركة التى قامت بنقل الحديث بالراديو . هذا الحديث الذى ألقى فى مثل هذه الظروف كان أقرب إلى أن يكون تصريحاً رسمياً ، وأقوى تعبيراً من الولايات المتحدة عن رأيها فى ذلك الموضوع حتى ذلك الوقت . إذ بالرغم من أن بول هوفمان مدير برنامج الإنعاش الأوربى وإفريل هاريمان السفير الخاص لشئون الإنعاش كانا فى الشهور الأخيرة مهتمين بهذا الموضوع وكانا يقومان بضغط وخاصة فيما يتعلق بإنشاء اتحاد لتصفية الحسابات لتمويل عمليات التجارة الأوربية ، بالرغم من ذلك فإن رأى حكومة الولايات المتحدة

وما له من تأثير لم يكن قد لعب أى دور ما فى هذا السبيل .

وقد تكون هناك مبررات لاتباع سياسة « كف اليد » لفترة ما بأمل أن تتحقق الوحدة من نفسها . ومع ذلك يبدو الآن واضحاً أن وحدة أور با الغربية لن تتحقق بسرعة ما لم نقم نحن بضغط قوى . فإن سياسة كف اليد لم تنجح ، وعلينا أن نختار بين أن نقوم بالضغط لعمل ما يجب أن يعمل ، أو قبول استمرار حالة التفرق التى تجعل من المستحيل إلى أبعد حد وجود حل حقيقى لمشكلة أور با الغربية وخاصة مشكلة ألمانيا .

لقد أنشىء طبقاً لمشروع الإنعاش الأوربى مكتب للتعاون الأوربى الاقتصادى فى باريس ، وأعدت لجان لتعمل على إيجاد برامج لزيادة الوحدة الاقتصادية . وهناك مقترحات عديدة ومشاريع اتفاقيات لإنشاء وحدة جمركية بين مختلف بلاد أور با . وأنشىء أيضاً المجلس الأوربى وله لجنة للوزراء وهيئة استشارية أوربية ومن المأمول أنها ستنمى الوحدة السياسية .

وهناك العديد من الوكالات الخاصة والهيئات المتطوعة للسعى إلى تنمية الوحدة الأوربية .

وظهور كل هذه المنظمات إلى حيز الوجود يظهر مدى قوة وانتشار الشعور بأن هناك شيئاً ما يجب عمله . ولكن اتخاذ عمل حاسم ما زال بعيداً ولم يتبق سوى وقت قليل لإتمامه وذلك حسب جدول المواعيد الدولى .

وهذا الجدول تحكمه ثلاثة عوامل : الأول هو قرب انتهاء فترة سنة ١٩٤٨ — ١٩٥٢ لبرنامج الإنعاش الأوربى ، والثانى هو نمو حركات التوجيه الاقتصادى القومى فى أور با ، والثالث هو انتعاش ألمانيا .

إن من الصعب تصور تحقيق أى خطوة الاتحاد الاقتصادى فى أور با ما لم

يحدث ذلك بينما ما زال هناك رصيد ضخم من المبالغ التى يمكن الحصول عليها من الولايات المتحدة للارتكاز عليها عند الصدمات التى لا بد أن تنشأ عند التعديل الاقتصادى . فالوحدة الاقتصادية تزودنا بسوق أكبر وتضاعف من المقدرة على الإنتاج الرخيص ، وذلك بتوزيع النفقات الثابتة على إنتاج أكبر . ومعنى ذلك أن يكون هناك إنتاج كثيف وتحول رأس المال والعمل إلى وحدات أكبر .

وليس من السهل على الحكومات الأوربية ذات الشأن أن توفر الإعانات اللازمة لمساعدة هذا التحول . وهى لا تستطيع أيضاً أن تتفق فيما بينها على كيفية تقسيم هذا العبء . والجزء الآخر من المبالغ الناتجة عن برنامج الإنعاش قد خصص لتوفير التمويل اللازم .

هذه المبالغ (البديلة) هى كمية النقد المحلى المعادل التى أعطتها الولايات المتحدة لتسهيل دفع قيمة الواردات من منطقة الدولار ، أى بمبالغ الجنيهات الإسترلينية والفرنكات والليرات والجيلدر التى تراكمت والتى يمكن استخدامها لامتصاص الأزمات .

وبما أن هذه المبالغ البديلة لم تستخدم فى ذلك السبيل ، واستخدمت فى الأغراض القومية ، ففى خلال عامين قد لا يوجد تيار آخر من الدولات للوصول إلى مثلها . وإذا لم تتحقق الوحدة الاقتصادية إلى حد ما قبل حلول ذلك الموعد ، فليس من المحتمل عندئذ أن تتحقق على الإطلاق بطريقة سلمية مالم تضطلع الولايات المتحدة ببرنامج ثان للانعاش من أجل إتمام ما كان يجب أن ينميه البرنامج الأول .

والعامل الثانى الذى جدَّ فى جدولنا الحالى هو ازدياد التخطيط الاقتصادى فى أوربا مما يستحيل معه سرعة الانتقال من حالة إلى أخرى .

إن الاشتراكية والتخطيط يتطلبان الانعزال ولو أن الاتجاه فى ذلك السبيل لم يسر إلى مدى يمنع الشروع فى الاتحاد ، ومع ذلك فإن الاتجاه يخلق إذا استمر مصاعب أكبر أمام الحكومات للمساهمة فى مجتمع أكبر وأكثر حرية .

وكلما طال الوقت الذى تعيش فيه الشعوب فى بيوت مقفلة ، ازداد إحجامها عن فتح النوافذ . إنها تغلق النوافذ حتى يفتحها أحد يوماً ما ، أو تنفجر من الضغط الداخلى . ونحن لا نريد أن يتأخر بنا الوقت حتى يحدث ذلك .

والمكان الثالث الذى يسابقنا فيه الزمن هو ألمانيا .

لن يوجد حل حسن لمشكلة ألمانيا ما لم تدخل ألمانيا أو الجزء الحر منها على الأقل داخل نطاق الغرب كجزء لا يتجزأ منه .

ولا يمكن أن تكون هناك وحدة ما لم يتوحد الغرب ، إنك لا يمكنك أن تضع صورة داخل إطار ما لم يوجد إطار .

إن المنازعات القديمة بين فرنسا وألمانيا مثل النزاع حول السار ، لا يمكن أن يحل حلاً دائماً بأن تصبح ذات قومية فرنسية مرة ، ومرة أخرى ذات قومية ألمانية .

لقد لاحظنا أن القومية الألمانية المنتعشة قد يكون لديها قدرة على المساومة بين الشرق والغرب مما ينذر بالسوء ، وأن الدفاع عن أوربا يتطلب الدفاع عن ألمانيا ، وأن من الصعب تصور إمكان الدفاع عن ألمانيا بنجاح دون أن يعنى ذلك مساهمة القوة البشرية الألمانية .

وهذه المشاكل يمكن أن تحل إذا اقتربت أوربا الغربية من بعضها سياسياً واقتصادياً بقصد إحياء آمال ومطامح أكبر من أن تنفذها دولة واحدة وذلك إذا كانت ألمانيا فرداً منها .

إذا وجدت وحدة سياسية حقيقية فى أوربا الغربية من أجل الدفاع الجماعى فعندئذ يمكن السماح للألمان كأفراد أن يصبحوا جزءاً من ذلك الدفاع .

إننا لا نستطيع أن نجازف بإنشاء جيش ألمانى وطنى ، ولـكن يمكن أن نجازف بأن يصبح الألمـان كأفراد جزءاً من جيش أوربى بجانب الفرنسيين والبلجيكيين تحت قيادة غير ألمانية فى أى مكان بأوربا الغربية ويفضل ألا يكون ألمـانيا .

من الممكن بهذا الشكل أن نتنبأ بأن إنشاء قوة عسكرية خاصة بأوربا الغربية تكون من القوة بحيث تستطيع وقف أى غزو عسكرى من روسيا .

لم أسمع أى أحد يقترح حلاً عملياً خلاف ذلك . وهذا الحل عليه أن ينتظر إلى أن يظهر لأوروبا الغربية كيان سياسى تكون لديه سلطة تستطيع بها اجتذاب الولاء على قواعد أوسع مما عليه فى دولة واحدة أو فى ائتلاف من عدة دول .

وما دام هناك دخل للاقتصاد الألمـانى فى الأمر فإن هناك حاجة ملحة إلى سوق كبيرة .

فـكثافة السكان فى ألمانيا أكبر بكثير مما كانت عليـه من قبل ، وذلك لوجود حوالى ١٠ مليون نسمة طردوا من بولندا وتشيكوسلوفاكيا . وألمانيا اليوم أصغر مما كانت عليه قبل الحرب ، وذلك لاستقطاع أراضٍ منها للدول المحيطة بها . وعليه فبالرغم من صغر المساحة فإن تعداد ألمانيا أكبر مما كان عليه قبل الحرب . يقدر تعدادها بحوالى ٧٠ مليوناً . وألمانيا يزيد تعدادها عن ٤٥ مليوناً . وليس لديها سوى أراضٍ زراعية قليلة . وليس هناك سوى التصنيع إذا أرادوا أن يحيوا . فبالصناعة وحدها يمكنهم أن ينتجوا البضائع التى يشترون بثمنها الخبز والمواد الخام التى يحتاجون إليها وذلك بدوره يتطلب الأسواق .

فإذا أردنا ألا تتكرر حالة البؤس والبطالة الواسعة النطاق ، والتى مكنت هتلر من الوصول إلى الحكم عام ١٩٣٣ وأن يحول ألمانيا إلى ترسانة للحرب ، فإن على الألمان أن ينتجوا كميات كبيرة من البضائع الاستهلاكية ، وأن يتخلصوا منها ، فإما أن يجد الغرب وسيلة لتحقيق ذلك للألمان و إلا فسيتحولون إلى الشيوعية السوفيتية التى تبدو مستعدة لمنحها إياهم .

و إن أى برنامج لتوحيد ألمانيا فى أوربا الغربية يجب أن يجعل الغرب غير الألمانى من القوة بحيث يستطيع الدفاع عن نفسه ضد سيطرة الألمان . وذلك قد يحدث إذا اقتصرت الوحدة للبلاد الغربية بدون ألمانيا على فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج و إيطاليا . وهناك حاجة إلى أن تنضم انجلترا إلى أوربا الغربية ، وربما احتاج الأمر إلى أن تنضم الولايات المتحدة بصراحة إلى جانب أوربا الغربية . وقد يكون ذلك عن طريق تقوية معاهدة شمال الاطلنطى بتحويلها إلى اتحاد شمال الاطلنطى للدفاع المشترك . وذلك لتزويد دول أوربا الغربية بالشجاعة الكافية لقبول ألمانيا كشريك فى أكثر أنواع الاتحاد كمالا قد تحصل عليه أوربا الغربية .

إن الانتعاش المادى لألمانيا يسير بسرعة تفزع الكثيرين .

لقد كنت فى برلين بعد عدة شهور من يوم النصر الأوربى ، وكان التدمير الذى شهدته يفوق الوصف . كان المنظر مفزعا بصورة لا يمكن التعبير عنها بما احتوى عليه من منظر السكان يعيشون دون سقف يأويهم ، وبدون تدفئة أو ضوء بين الأنقاض الرطبة . وانتقل فكرى إلى كتاب توينبى « دراسات فى التاريخ » ومقالاته عن التحدى وقبول التحدى . وحدثت نفسى أنه إذا قبل الألمان التحدى الذى يمثله هذا التدمير المفزع الذى أنزلته بهم الحرب العالمية الثانية ، لكانوا قوماً كباراً حقاً . إن ذلك يحدث ، ولم يعد باقياً سوى وقت

قصير لنشر روح الزمالة فى أوربا و إلا فإنها ستأخذ شكل القومية الخبيثة .

لقد تحدثت فى مشكلة الوحدة هذه مع زعماء الحكومات فى أوربا الغربية وقالوا لى جميعاً بدون استثناء تقريباً « إن على الولايات المتحدة أن تدفعنا » . ولعلنا إذا دفعناهم لاحتجوا علناً ولعلهم يحاولون أن يحملونا مسئولية ما قد يبدو صعباً من الناحية السياسية . والبعض منهم يبدو فى مركز سياسى يجعله يقوم بعمل ما يجب عمله ، بشرط أن يبدو ذلك نتيجة للضغط من الخارج . و إذا كان الأمر كذلك فلن تكون هذه هى المرة الأولى التى يحتج فيها السياسيون علناً على شيء يدافعون عنه فى المجالس الخاصة . و بينما قد تكون وجهة نظرنا أن من الأفضل أن يتصرف الساسة الأوربيون بما يتفق ومصلحتهم فإننا لا نستطيع فى هذه الفترة الشديدة الحرج أن نقف موقف المتفرج .

إن جهودنا التى بذلناها بعد الحرب لم تكن جهوداً لكسب مباراة فى الظفر بالمحبة . فإن المحبة — حتى لو استطعنا شراءها — لا تساوى ٢٠ مليون دولار ، كما أننا لسنا محبوبين الآن . إننا نحاول أن نقوم بمهمة بنائية إنشائية يجب القيام بها إذا أريد انقاذ غرب أوربا إلى الغرب ، و إذا أريد أن يكون القطب الذى يجتذب شرق أوربا إلى الغرب .

وأعتقد أيضاً أننا نبغى القيام بعمل كامل بحيث نستطيع أن ننتهى منه ونحول انتباهنا ومساعداتنا المادية إلى الحالات الملحة فى أماكن أخرى ، وخاصة فى الباسيفيك والشرق الأقصى .

إننا مشتبكون فى صراع عالمى مشابه للحرب العالمية الثانية ، ولا يمكن أن نتوقع النجاح ، إذا كنا نبعثر جهودنا بحيث تصبح لا جدوى منها فى كل مكان . لقد جعلنا إنعاش أوربا الغربية هدفنا الكبير الأول ، ولكن يجب ألا يكون

ذلك همنا الوحيد ، فبقدر المستطاع من السرعة نحتاج إلى التحول إلى أماكن أخرى . ولكى يتم ذلك بأمان ، يحتاج الأمر إلى ازدياد الوحدة فى أوربا .

لم يبق سوى وقت قصير لإتمام هذه المهمة الإنشائية والواقع أنه لا يوجد متسع من الوقت للتأكد من تنفيذ جدول استهلاك رصيد مشروع مارشال ونمو الاقتصاديات المغلقة والانتعاش السريع لألمانيا .

إن الحكومة مزودة بسلطات كافية من الكونجرس الذى كان دائماً يرى الاحتياجات بشكل أكثر وضوحاً . وقد حرر الكونجرس فى وثيقة التعاون الاقتصادى فى عام ١٩٤٨ نصوص السياسة التى حددت هدفاً وهو إيجاد « سوق محلى كبير فى أوربا دون عوائق داخلية » ، والتى قررت أن استمرار مساعدتنا يجب أن يكون فى جميع الأوقات رهناً باستمرار التعاون بين البلدان المشتركة فى الاستفادة من البرنامج . وفى العام التالى أضاف الكونجرس إلى هذا الإعلان إعلاناً آخر وهو « أن سياسة شعب الولايات المتحدة هى تشجيع وحدة أوربا » . ونص الكونجرس فى وثيقة المساعدة للدفاع المتبادل سنة ١٩٤٩ على أن تستخدم المساعدة العسكرية فقط لتنمية « دفاع موحد » فى منطقة شمال الاطلنطى طبقاً لما يقرره مجلس ولجان الدفاع التى تنشأ فى ظل معاهدة شمال الاطلنطى .

لقد أوضح الكونجرس بصورة قاطعة أن مساعداتنا الاقتصادية والعسكرية لأوربا الغربية يجب أن تكون أكثر من عامل مسكن ، وأنها يجب أن توجد الوحدة الحقيقية التى تستطيع أن تحول الضعف القائم إلى القوة التى تحتاج إليها المجتمعات الحرة حاجة ماسة فى هذه الفترة الحرجة من أحوال العالم .

إن الموقف صالح لتحقيق أهداف كبرى . فهناك فرصة لبذل مجهود فائق وإلا أفلتت الفرصة وربما إلى الأبد مع ما فى ذلك من نتائج خطيرة تمس جميع من يهمهم الأمر .

الفصل الثامن عشر

سياسات آسيا

ليست هناك وقاية كافية ضد هجوم الشيوعية السوفيتية فى آسيا والباسفيك . لقد اتبعت الدول الغربية عموماً سياسة المساعدة على تطور المستعمرات إلى حالة الاستقلال . ونتيجة لذلك نشأت عدة دول جديدة ، وكما لاحظنا كان ذلك بداية طيبة ولكنها لن تستطيع فى حد ذاتها أن تحبط أثر الأساليب الجهنمية للشيوعية السوفيتية والتى تتضمن الدعايات الخادعة والتغلغل الإرهابى . ومعظم الحكومات الحديثة تواجه مشاكل خطيرة ، وهى وشعوبها ليست لديها الخبرة فى شئون الحكم الذاتى .

لقد كانت سياسة الولايات المتحدة فى الماضى قائمة على دعائم علاقات الصداقة مع الصين ، وساهم شعبنا عن طريق الحكومة والإرساليات والأطباء والمدرسين فى بناء الصداقة الصينية لمدة دامت أكثر من قرن . ومن هذه الصداقة انبعثت النظريات السياسية مثل مبدأ هيى « لسياسة الباب المفتوح فى الصين » ، ومبدأ هيوز عن « وحدة الأراضى الصينية » ، ومبدأ ستيمسون عن « عدم الاعتراف بنتائج الاعتداء » . ومنها انبعث أيضاً صندوق المنح الدراسية والكليات المسيحية فى الصين ، والمراكز الطبية بما فى ذلك مؤسسة روكفلر الضخمة فى بكين .

لقد كنت مع الجنرال شيانج كاى شيك فى هانكاو فى ربيع عام سنة ١٩٣٨ ، وكانت اليابان وقتها فى حرب علنية ضد الصين منذ عام ، وكانت نانكن العاصمة قد سقطت ، وانتقلت الحكومة إلى هانكاو . وكانت هذه المدينة تتعرض فعلاً لغارات جوية عنيفة ، وسقطت بعد ذلك بوقت قصير ، وبذا أجبرت حكومة

الصين على نقل العاصمة إلى شونج كنج غرباً .

وكان الجنرال شيانج كاى شيك واقعاً فى ذلك الوقت تحت ضغط قوى لعمل تسوية سياسية مع اليابان ، وقد بحث الأمر معى . لقد عرضت عليه شروطاً ملائمة جداً لحكومته ومع ذلك فقد قرر أن يعتمد فى سياسته على الصداقة التاريخية للولايات المتحدة مع الصين ، إذ أنه كان يعتقد أن الولايات المتحدة ستدخل الحرب ضد اليابان إن عاجلاً أو آجلا ، وعليه فقد قرر أن تقاوم الصين حتى ولو كان معنى ذلك أن تقف وحدها حتى يأتى ذلك اليوم .

وقد أتى ذلك اليوم بعد ذلك بثلاث سنوات ونصف ولكن بعد أن مرت الصين بمحنة رهيبة .

وسعت الولايات المتحدة من جانبها إلى المحافظة على أن تحيا الصين حرة وصديقة لها . وفى مفاوضاتنا مع اليابان واجهنا مختارين احتمال قيام الحرب بدلاً من الموافقة على حكومة صينية تكون دمية فى يد اليابانيين بدلاً من الحكومة الصينية الوطنية .

وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، وفى إحدى الوثائق التى تبودلت قبل الحرب مباشرة ، طلبت حكومة الولايات المتحدة من اليابان أن توافق على :

أن تمتنع كل من حكومة الولايات المتحدة والحكومة اليابانية عن أى تأييد — عسكرياً كان أو سياسياً أو اقتصادياً — لأى حكومة أو نظام فى الصين خلاف الحكومة الوطنية لجمهورية الصين والتى تتخذ لها عاصمة مؤقتة فى شونج كنج .

وكان الرد هو الحرب . والواقع أن ذلك كان هو الرد الذى توقعته حكومتنا .

وفى الوقت الذى تلا الحرب ، افترضت الولايات المتحدة أن السلام قد يعطينا ما خاطرنا بدخول الحرب من أجل تحقيقه ، أعنى حكومة صينية صديقة

غير واقعة تحت السيطرة من اتجاه استبدادى معاد لنا . فكان الظن أن مثل هذه الحكومة سترحب بمشاركتنا فى بناء الاستقلال السياسى للأراضى التى تجاورها . والصين الصديقة تستطيع أن تساعد فى كل مكان من آسيا والباسفيك .

وبهذه الفكرة فعل الرئيس روزفلت الشىء الكثير من أجل بناء المركز الأدبى والنفوذ العالمى للصين . فاجتمع بالجنرال شيانج كاى شيك ومستر تشرشل فى القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وأصر على إعطاء الصين مركز الدولة الكبرى ، ومنح حكومة الصين الوطنيــة دوراً تلعبه فى مقترحات دومبارتون أوكس ، ولو لإنقاذ ماء وجهها . واتفق على أن الصين يجب أن تكون واحدة من الأعضاء الخمس الدائمين بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأن يكون لها حق الفيتو .

ولكن هذه السياسة انهارت تماماً بعد الحرب ، وأصبحت الصين رأس الحربة فى سياسة الشيوعية السوفيتية فى آسيا والباسيفيك ، وكل ما قامت به الولايات المتحدة من تعظيم للمستوى الأدبى للصين ، ومن إعطائها مركزاً رئيسياً فى الأمم المتحدة والعالم قد ينقلب اليوم ضدنا .

إن هناك أسباباً عديدة لنجاح الشيوعيــة فى الصين ، ولكن الأسباب الرئيسية كانت الحرب التى دارت لمدة ثمانى سنوات مع اليابان ، والاحتلال اليابانى الواسع النطاق الذى ترك الصين الوطنية فى حالة من الإفلاس والفوضى ، تلقى الشيوعية فى ظلها قبولاً كبيراً . وهناك أيضاً كما لاحظنا الشيوعيون الروس الذين كانوا يعملون فى الصين أكثر من ٢٥ عاماً لإعداد العــدة لمثل هذه الظروف .

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة نفسها لم تكن بلا خطيئة منــذ استسلام اليابانيين فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ « يوم النصر على اليابان » . نالت الحكومة

الصينية الوطنية نصيبها من فخر النصر ، وكان لديها فى ذلك الوقت قوة عسكرية لا بأس بها . لقد كان وقتاً مناسباً يمكن فيه إنقاذ الموقف ، بل ربما كان ذلك هو الوقت الوحيد المناسب . ولـكن حكومة الولايات المتحـدة قررت فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ أن على الحـكومة الوطنية أن تتفق مع عناصر الثوار الشيوعيين فى الصين ، وأن الصين المنقسمة على نفسها ، والتى يمزقها الصراع الداخلى ، لا يمكن أن ينظر إليها كـكان مناسب توجه إليه المعونة الأمريكية . (تعليمات الرئيس فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى جنرال مارشال) .

وأوفد جنرال مارشال إلى الصين كمبعوث خاص للرئيس للوصول إلى ائتلاف بين الصين الوطنية والشيوعيين الصينيين . وطبقاً للتعليمات التى لديه قام بالضغط على الجنرال شيانج كاى شيك لعمل الائتلاف ، وسعى إلى الظهور بمظهر عدم الإنحياز إلى أى من الطرفين سواء الوطنيين أو الشيوعيين (الـكتاب الأبيض لوزارة الخارجية الصينية ص ١٣٤ ، ١٣٦) .

وقد أدركت الولايات المتحدة فيما بعد ما كان يعلمه فعلاً شيانج كاى شيك من عدم جدوى التعاون مع الشيوعيين .

فإن الجنرال مارشال قام كوزير للخارجية فى هذه المرة باتباع سياسة مخالفة تماماً لسياسة سنة ١٩٤٥ . وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ قررت حكومتنا أن الولايات المتحدة لن تمنح المساعدة لحـكومة صينية ما لم تتوصل إلى اتفاق مع النظام الشيوعى هناك . ولـكن فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٨ أخطر مارشال رجال سفارتنا فى الصين « أن حكومة الولايات المتحدة يجب عليها ألا تبدى أى علامات مباشرة أو غير مباشرة لتأييد أو تشجيع أو إمكان قبول أى حكومة ائتلافية فى الصين يساهم فيها الشيوعيون » . وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ كان الموقف الرسمى

لوزارة الخارجية المؤيد من الرئيس هو « إذا قامت حكومة فى الصين متعاونة مع الشيوعيين الصينيين فتتوقف جميع المساعدات (ص ٤٢٠ الكتاب الأبيض لوزارة الخارجية الصينية) .

فلو أن حكومتنا كانت قد وقفت فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ نفس الموقف الذى وقفته بعد ذلك بثلاث سنوات ، لأمكن عندئذ أن تصبح حكومة جنرال شيانج كاى شيك الوطنية نواة يمكنها عن طريق نصح ومساعدة الولايات المتحدة لها أن تتحول إلى حكومة صينية حرة وتقدمية . لقد كان الجنرال شيانج كاى شيك مستعداً لقبول نصيحة الولايات المتحدة فى النواحى العسكرية والسياسية والاقتصادية إذا وثق فى دوافع الولايات المتحدة إلى إسدائها ، فإن سياستنا المضللة فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ قد فرضت على الجنرال شيانج كاى شيك بعد مرور شهور قلائل على ١٥ يونيو سنة ١٩٤٥ وهو تاريخ إذاعة إتفاقية يالتا ، وهى الاتفاقية التى وعدت الولايات المتحدة بموجبها أن يحصل الاتحاد السوفييتى على مكاسب طائلة على حساب الصين بشرط موافقة الجنرال شيانج كاى شيك . نصت اتفاقية يالتا هذه أيضاً على أن الرئيس سيتخذ التدابير اللازمة من أجل الحصول على هذه الموافقة . وذلك بناء على طلب المارشال ستالين .

فليس من المعقول أن يتوقع فى مثل هذه الظروف أن يقبل الجنرال بثقة نصيحتنا له بالوصول إلى اتفاق مع الشيوعيين ، وهى النصيحة التى كان يعرف خطأها ، والتى اعترفنا نحن بخطئها متأخرين ، ولا ريب أنه لم يكن على ثقة فى إخلاص نصيحة الجنرال مارشال له بألا يهاجم الشيوعيين فى منشوريا .

إن علينا أن نتخذ سياسة جديدة تماماً تجاه آسيا ، ومن الضرورى بناءها فى ظل أحوال انقلبت فيها الصداقة التاريخية بين الولايات المتحدة والصين إلى عداء لهؤلاء الذين يحكمون معظم الأراضى الصينية اليوم . فإن النظام الشيوعى فى الصين

يستطيع أن يمارس نفوذاً قوياً معادياً لنا فى جميع أنحاء آسيا وفى الباسفيك .

لقد ورث مستر اتشيسون وزير الخارجية مهمة شديدة الصعوبة والحساسية ، فليس هناك حل سريع أو سهل ، ودوافعنا مشتبه فى أمرها نظراً لعلاقاتنا الوثيقة بانجلترا وفرنسا وهولندا ، وهى الدول الاستعمارية الكبرى فى آسيا والباسفيك . ومركزنا الأدبى منحط لأن شيانج كاى شيك قد جازف بالاعتماد فى سياسته على الصداقة مع الولايات المتحدة فتحمل كوارث خطيرة .

إن علينا أن نعمل بحكمة وعناية ، ولكننا فى حاجة أيضاً إلى العمل لأنه يبدو أننا فى خلال السنوات الأربع التى تلت انهيار سياستنا القصيرة النظر إزاء الصين فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، قد أصبحنا بلا سياسة أو هدف أو عزيمة .

إن هناك اعتبارات معينة يجب أن تعلق بأذهاننا .

إن أى سياسات بشأن آسيا والباسفيك يجب أن تكون امتداداً منطقياً لسياسة التطور السلمى إلى الاستقلال القومى ، فعليها أن تقوى لا أن تهدم استقلال الدول الجديدة . إذ أن ذلك الاستقلال قد تحقق حديثاً . و بينما قد تشعر الدول الغربية الاستعمارية أنها قد تصرفت بسرعة وكرم فإن أولئك الذين نالوا حريتهم السياسية يشعرون أن ذلك العمل قد تم بحسرة وتحت الضغط . وهؤلاء القوم يشكون فى دوافع أى دولة غربية بما فى ذلك الولايات المتحدة وسيظلون هكذا لوقت ما .

وسيخشون من أن يستعمل الغرب تهديد الشيوعية كمبرر لاستعادة السيادة السياسية على الشعوب المحررة . وأى ضغط من الغرب سيكون رد الفعل الناتج عنه فى صالح المجهودات الشيوعية التى تبذل لإثارة ثورة مسلحة ضد الحكومات الحالية . فإن هذه الحكومات كما لاحظنا متهمة فعلا بأنها توابع للغرب . إن

علينا أن نقـدم المساعدة أينما استطعنا وأينما طلبت منا ، ولـكن علينا ألا نسعى إلى فرضها فى ظروف تقابل فيها بعدم الترحيب .

ونضرب لذلك مثلاً ببرنامج الانعاش الأوربى الذى كان يسير فى أحوال سهلة وخطوات طبيعية . فإن مستر مارشال وزير الخارجية عرض فى سنة ١٩٤٧ فى هارفارد مجرد فـكرة لا مشروعاً . والواقع أن الفـكرة كانت عامة فى بنودها بحيث أنه كان من الصعوبة بمكان فى ذلك الوقت أن تجتذب أى انتبـاه إليها فى الولايات المتحدة .

ولـكن الاستقبال الحار لفـكرة مارشال بواسـطة وزراء خارجية انجلترا وفرنسا ، هو الذى جعلها تنمو وتصبح مشروعاً . وبالرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة قد تعرضت لهجوم عنيف فى فرنسا و إيطاليا على أساس أن مساعدتهـا تحول هذه البلاد إلى توابع للولايات المتحدة . وفى ديسمبر سـنة ١٩٤٧ عندما كنت فى فرنسا طلعت علينا جريدة « لومانيتيه » وهى الجريدة الرسمية للحزب الشيوعى الفرنسى بعنوان صاخب « لا ، إن فرنسا لا تريد أن تصبح مستعمرة يا مستر دالاس » .

فإذا كانت الأحزاب الشيوعية فى أوربا الغربية ترى أنها تستطيع أن تكون لها رأس مال سياسياً من اتهامها للولايات المتحدة بأنها تبغى تحويل هذه البـلاد إلى مستعمرات ، فمن الواضـح أن علينا أن نكون شديدى الحذر فى علاقاتنا مع بلاد كانت حتى السنوات الخمس الأخيرة ممتلـكات استعمارية للغرب .

واعتبار عام آخر يجب مراعاته ، وهو أن أى سياسات تجاه آسيا والباسيفيك يجب أن تراعى الدين والثقافة المتميزتين فى آسيا .

إن من السهل نسبياً على الولايات المتحدة أن تعمل مع شعوب أوربا لأننا

ننتمى إلى حضارة واحدة ، وهى الحضارة الغربيـة ، وديانتنا وثقافتنا ونظمنا السياسية وتعليمنا وطرق معيشتنا متشابهة إلى حد كبير . ونتيجة لذلك فإننا نتشابه تشابهاً كبيراً فى النمو ، ونستطيع أن يفهم بعضنا بعضاً . إن للمسـيحية موطىء قدم هناك ، وكان للمسيحيين الصينيين نفوذ قوى ، ولـكن ذلك اندثر إلى حد كبير . وعلى العموم فان منظماتنا ستتعامل مع عادات فـكرية وأفكار ووجهات نظر تختلف كثيراً عما لدينا .

إن ديانات الشرق عريقة ذات قيم ثمينة . والمعتقدات الروحيـة فى الشرق لا يمكن أن تلتقى مع إلحاد الشيوعية وماديتها ، وذلك ينشىء روابط مشـتركة بيننا ، ومهمتنا هى العثور على هذه الروابط المشتركة وتنميتها .

لقد عملت الجماعات الدينية المختلفة فى الولايات المتحدة معاً من أجل هدف مشترك وهو النظام العالمى . ووجـد البروتستانت والـكاثوليك واليهود أن من الممكن التعاون فيما بينهم بالرغم من الاختلافات فى العقيدة الدينية . ومن واجبنـا أن ننمى علاقة مشابهة مع شعوب آسيا والباسيفيك فى سعينا لتنظيم حماية القيمـة الروحية التى نعتز بها جميعاً .

إذا تمسكنا بإخلاص بالمبدأين اللذين أشرت إليهما فستكون لدينا القـدرة على المساعدة فى بناء منظمة دائمة من الدول الحرة فى آسيا والباسيفيك . وليس من الضرورى على الأقل من البداية أن تتخذ شكل محالفة عسـكرية مثل التى تحولت إليها معاهدة شمال الأطلنطى ، فإن هذا التحالف العسكرى نما من بلوغ الأحداث التى سبقته إلى ذروتها ، وبدون هذه المقدمة فإن هذه المحالفة تكون قليلة الأهمية .

فمن الأفضل أن يبدأ تـكوين منظمة لآسيا والباسيفيك عن طريق إنشـاء

مجلس استشارى من هؤلاء الذين لديهم اهتمام مشترك بشئون الاستقلال والحرية الإنسانية و يرغبون فى عمل شىء ما من أجلها .

ومن الضرورى فى هذه المسألة كما فى غيرها من مسائل الشرق الأقصى الخارجة عن نطاق معاهدة الصلح اليابانية أن توزع المسئولية على أساس من المساواة بين حكومات البلاد الحرة فى آسيا والباسيفيك و يجب على الولايات المتحدة أن تساهم فى ذلك ، لا لكونها دولة عظمى ، وإنما لأنها تحتمل مسئولية تجاه اليابان وجزائرها فى الباسيفيك (جوام ، وهاواى . . . الخ) ، وتجاه الجزائر التى كانت تحت الانتداب اليابانى فيما مضى ، والتى تديرها الولايات المتحدة طبقاً لنظام الوصاية . و يجب علينا ألا ننسى أننا دولة واحدة فقط بين عدة دول مساوية لنا فى السيادة .

وتتحمل الولايات المتحدة حالياً مسئوليات خاصة تجاه بعض بلاد الشرق الأقصى ، وعليها أن تقوم بها على أكمل وجه . و بهذه الطريقة يمكنها أن تضرب مثلاً يكون ذا تأثير فى جميع أنحاء آسيا والباسيفيك ، وتستطيع معه أن تسترجع مركزها الأدبى المفقود . وفرصتنا الخاصة ومسئوليتنا توجد فى اليابان . إننا نستطيع إذا أردنا أن نساعد اليابان أن تكون مثالاً فى آسيا لما يمكن أن يقوم به مجتمع حر فى مجال القيم الروحية والثروة الفكرية والمعيشة المادية الرغدة . إن ذلك ليس أمراً هيناً لأن اليابان مكتظة بالسكان و بها نقص فى الأراضى الخصبة وحاجة إلى الإنتاج الصناعى والأسواق الخارجية . وهناك حاجة إلى تهذيب القيم الروحية والتعليم السياسى . فإذا استطعنا أن نساعد اليابانيين على تحقيق غاياتهم المادية والروحية فإن ذلك فى حد ذاته سيكسبنا نفوذاً واسعاً فى جميع أنحاء آسيا والباسيفيك . إن السلوك والقدرة أكثر فعالية فى الأجل الطويل من الدعاية أو استخدام القوة .

فنى الصين لن يستطيع الحكام الشيوعيون أن يحلوا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، أو تحقيق الآمال التى أيقظتها الدعاية . وسيوجد تذمر ضخم نتيجة للفشل الاقتصادى وبسبب أساليب القسوة والإرهاب البوليسية التى تستخدمها الحكومة . ومهمتنا هى الإبقاء على الأمل حياً وإظهار مزايا المجتمع الحر حيثما أتيحت لنا الفرصة . واليابان تعطينا هذه الفرصة نظراً لموقعها الجغرافى وقربها من الصين ، تماماً كما يعطينا موقفنا فى برلين الفرصة لعرض مزايا المجتمع الحر بما يجذب الشعوب الأسيرة فى وسط وشرق أوربا الواقعة حالياً تحت السيطرة الشيوعية . وعليه فإننا يمكن أن نستخدم مركزنا فى اليابان للقيام بجاذبية مشابهة .

وللحصول على هذه النتيجة فإننا سنحتاج إلى اليابان — كما احتجنا إلى ألمانيا — لتجنب مظهر من ينمى القوة العسكرية لاستخدامها ضد ضحايا اعتداءات المحور السابق .

وفى فيتنام اعترفت الولايات المتحدة بحكومة وداى فى ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ ، بعد اعتراف الاتحاد السوفييتى بالنظام المنافس له تحت رئاسة هوشى منه فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ .

واتخاذ هذه الخطوة إنما هو اختبار للنفوذ ، فإن فرصة نجاح حكومة غير شيوعية كانت تكون أقوى لو أن الفرنسيين قد تصرفوا بسرعة أكثر فى منحها الاستقلال الحقيقى .

والحال هو أن هناك حرباً أهلية قد أقحمنا مركزنا الأدبى فيها .

وبما أن الأمر كذلك فعلينا أن نساعد الحكومة التى تسندها ، إذ أن هزيمتها بعد المحن التى عانتها حكومة الصين الوطنية قد يكون لها رد فعل خطير على الموقف بأسره فى آسيا والباسيفيك ، إنه قد يجعل شعوباً أكثر فى الشرق

تشعر بأن الصداقة مع الولايات المتحدة إنما هى التزام أكثر من أن يصبح ذا فائدة (أصلا) ، ولدينا مسئوليات فى جنوب كوريا ناتجة من أننا قمنا باحتلال هذه المنطقة وتبنَّينا مسألة انتقالها إلى حالة الدولة المستقلة . لقد تكاسلنا فى السنوات الأولى فى عدم تشجيعنا للسلطات المحلية على أن تنشىء جيشاً مخلصاً منظماً للمحافظة على أمنها . وهذا الاهمال قد تم تداركه بشكل مرضى ، ولكن مازال هناك حاجة إلى المعونة الاقتصادية وبعض المساعدة العسكرية إذا أريد لهذه الدولة الصغيرة التى ساعدنا على وجودها فى العالم أن تستمر فى البقاء .

وعلينا بالطبع مسئوليات أدبية تجاه جمهورية الفيليبين انعكست بوسائل مختلفة . فإن الاستقلال النهائى الذى أعلناه فى ١٩٤٦ يصبح مهزلة إذا كان مجرد مقدمة لعبودية الشيوعية السوفييتية .

ومع ذلك قام رجال العصابات الخاضعون لقيادة شيوعية بالقتال لعدة أعوام ولم تتمكن الحكومة بعد من قمعهم .

وعلينا واجب معين تجاه أندونيسيا أيضاً وهو المساعدة على استتباب الأحوال السياسية والاقتصادية . لقد تولت الولايات المتحدة زعامة الحملة فى مجلس الأمن لانتقال أندونيسيا من الإدارة الهولندية إلى الاستقلال الكامل . وتواجه الحكومة الجديدة لهذه البلاد الغنية بمواردها الطبيعية ، والمكتظة بالسكان ، مشاكل كبرى . ويجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لتزويدها بالعطف والنصح وحتى بالمساعدة المادية .

وفى المناطق التى ذكرناها — اليابان وجنوب كوريا والفيليبين وأندونيسيا — اتخذت الولات المتحدة إجراءات ترتبط بالمستقبل فى أعين العالم الآسيوى بأسره . إن ذلك أمر حقيقى . فإذا حاولنا أن نتجاهل معنى هذه الارتباطات فإننا سنفقد

النفوذ والأصـدقاء فى ذلك الجزء من العالم .

إن من الأمور المؤسفة أن يتطور الموقف فى الشرق إلى المرحلة الحرجة الحالية فى وقت لدينا فيه مهمة ثقيلة فى أور با الغر بية لم تنته بعد .

ولـكن الشيوعية السوفييتية تقوم بالحرب الباردة فى جبهتين ، ولا يمكننا ألا نلقى بالاً إلى الجبهة الشرقية ونـكون فى أمان .

ولا يمكن عمل الـكثير دون اتباع سياسـة المشاركة الثنائية فيا يختص بسياسات الشرق الأقصى . وما دامت هذه السياسة لم تتبع ولم يسع أحد إليها ، فإن الحـكومة قد احتفظت بالمجلس الذى أنشأته لبحث شئون هـذا الجزء من العالم . و بالرغم من أن اليابانيين قد استسلموا منذ ١٩٤٥ فإن الرأى العام لا يدرى أى شىء عما قد يجرى بشأن معاهدة الصلح اليابانية .

لقد قال ستالين منذ خمسة وعشر ين عاماً إن الصين ومناطق المستعمرات يمكن أن تستخـدم الطريق للنصر « على الغرب » . وقد تحركت الشيوعية السوفييتية فى ذلك الطر يق ولـكنها لم تصل بعد إلى النهاية التى أخشى أن تصل إليها . إن الأخطار من الجسامة بحيث يجب أن يعرف شعب الولايات المتحدة وزعماؤه دون ما اعتبار للحز بية أ كثر مما يعرفونه الآن . وعلى الحـكومة أن تسعى إلى الحصول على ثقة جمهور يين مسئولين فيهم بشأن هذه المسألة . وما قلناه فيا يختص بالحاجة إلى سياسة المشاركة الثنائية فى السياسة الخارجية ينطبق بصفة خاصة على آسيا والباسيفيك ، حيث لم تمارس سياسة المشاركة الثنائية بعد الحرب على الإطلاق ، وحيث تلوح فى الأفق أخطار جسيمة .

الفصل التاسع عشر

دور القوة العسكرية

عند ما يسجل ترمومتر العالم حالة ليست بالحرب ولا بالسلام ، فمن الصعب اتخاذ قرار باتباع التقديرات العسكرية أو التقديرات السياسية . وعلى أى حال فإن هناك حاجة إلى وجود قوة عسكرية حديثة . لقد قمنا بعد الحرب العالمية الأولى بتجريد أنفسنا من السلاح . وكنا نأمل أن يكون ذلك مشجعاً على استمرار السلام . ولكن بدلاً من ذلك شجع هذا المعتدين على التسلح والبدء فى الاختطاف .

ومرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية بدأنا فى تصفية جهازنا العسكرى ، وقطعنا بسرعة شوطاً بعيداً فى ذلك المضمار ، ولكن التصرفات السوفييتية كانت من العنف لدرجة فتحت أعيننا على الخطر وغيرنا من اتجاهنا . وسوف نحتاج إلى أن نكون دولة عسكرية قوية إلى أن يصبح فى الإمكان تحديد التسلح الذى يمكن الوثوق بأن الجميع يطبقونه .

إن بناء قوة عسكرية للولايات المتحدة ليست مجرد برنامج أنانى يخص الولايات المتحدة . إن جميع الدول الحرة فى العالم تريد من الولايات المتحدة أن تكون قوية ، ولقد رددت ذلك مرات عديدة أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة . فهى تشعر أن القوة العسكرية للولايات المتحدة هى الدرع الوحيد الذى لديهم ضد الإرهاب الروسى .

وعلى ذلك فإن كوننا ملزمين ببناء جهاز عسكرى قوى ليس معناه أن تسيطر

الاعتبارات العسكرية على سياستنا الخارجية . إن النصيحة العسكرية هى نصيحة محترفين صادرة من أولئك الذين من وظيفتهم أن يضمنوا لنا المزايا العسكرية إذا وقعت الحرب . ومن الطبيعى والمتوقع أن تشمل نصيحتهم جميع الاحتياطات . ولكن اتباع هذه النصيحة فى كل صغيرة وكبيرة قد يعنى خسارة الحرب الباردة وفقدان السلام .

إن احتراف العسكرية يمكن أن ينتج سياسيين كباراً . والجنرال أيزنهاور والجنرال مارشال اثنان من هؤلاء . ولكن عند ما يؤدى الرجال العسكريون عملهم بصفتهم العسكرية فإنهم يؤدونه كإخصائيين . إنهم لايدخلون فى اعتباراتهم الاستفادة من الاقتصاديات والرأى العام العالمى . وهم لا يحاولان أن يأخذوا فى حسبانهم الإمكانيات الكامنة فى القوى المعنوية ، وهم لا يهتمون بفهم أعمال المنظمات مثل الأمم المتحدة وأعمالها الخفية . وإنما يهتمون بالنفوذ القوى الذى يمكن اكتسابه بواسطتهم ، فليست مهمتهم تقدير وسائل الدبلوماسية والتوفيق . والعسكريون فى الولايات المتحدة على الأقل ، يقدرون أن القرار النهائى ستتخذه الحكومة الوطنية بعد أخذ آراء المختصين بشأن جميع العوامل المناسبة التى تجمعت ولها وزنها .

ذلك هو ما يبغيه الشعب الأمريكى دائماً . وقد نشأ عنه ما أسماه الجنرال أيزنهاور « المساندة العسكرية الضرورية للقوى الأهلية » .

وهذه المساندة تعنى أن الشعب الأمريكى يؤمن بأن الحرب محتملة ، وأن سياستنا يجب أن تهدف إلى إيجاد حالة سلام ، وأن علينا أن نخوض بعض المخاطر من أجل السلام ، تماماً كما نخوض المخاطر فى الحرب من أجل النصر . وهى تتضمن أن على المدنيين الذين يرسمون الخطط النهائيـة فى حكومتنا أن يكونوا

مستعدين لتحمل المسئولية فى تجاهل التقديرات العسكرية البحتة فى بعض الأحيان .

إن زعماء الاتحاد السوفييتى أشخاص مدنيون تسيطر تقديراتهم على التقديرات العسكرية ، وليس معنى ذلك أنهم يتجاهلون القوة العسكرية بل إن معناها عكس ذلك . لقد صرح ستالين فى أول سنة ١٩٤٦ بأنه يجب المحافظة على القوة العسكرية كما « يحافظ الفرد على حبة عينه » . ولكن السياسيين ، وليس العسكريين ، هم الذين يهيمنون على رسم السياسة ، وهم الذين سيقررون كيفية الاستعداد لمواجهة أخطار الحرب ، وما إذا كانوا سيدخلون الحرب ، وإذا كان ذلك فبأى سرعة ومتى . وذلك أيضاً معناه أن الزعماء السوفييت يستخلصون كل المكاسب التى يمكنهم الحصول عليها من الهجوم « السلمى » .

لقد جعل زعماء الحزب الشيوعى الذين يوجهون الحكومة السوفييتية من القوة العسكرية إدارة تابعة دائماً ، فقد خشوا أن يصبح الجيش المكون من الشعب الروسى وليس من أعضاء الحزب ، رأس الحربة لثورة معادية للشيوعية ، وبناءً عليه ففي غير أحوال الحرب الحقيقية يضع الحزب جنرالات الحرب فى موضع ثانوى . ولم يقم الكرملين بتنظيم استعراضات كبيرة للنصر للاحتفال بجنرالاته عند انتهاء الحرب ، ومعظمهم اعتزل ليحيا حياة وادعة فى فيلات نائية .

لقد حضرت فى الخمس سنوات التى ابتدأت منذ مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ حوالى عشر مؤتمرات دولية هامة استمر كل منها حوالى شهرين تقريباً فى المتوسط . وجلست أثناء هذه المؤتمرات على مائدة واحدة مع الشخصيات السوفييتية التى تتولى الزعامة مثل مولوتوف وفيشينسكى وجروميكو . ولم أشعر

قط أنهم كانوا متأثرين بنصيحة عسكرية أو أن استراتيجيتهم وتكتيكاتهم تسيطر عليها الاعتبارات العسكرية .

وليس معنى ذلك أن زعماء الحزب الشيوعى محبون للسلام . إننا نعرف أنهم يحرضون على العنف ، على الأقل استخدام العنف فى حرب الطبقات ، وأنا أفترض أنهم يحصلون على النصح العسكرى ، ومن المحتمل أنهم قد يعدون العدة لبيرل هاربر أخرى . ولكن إذا حدث ذلك فلن يكون لمجرد أن العسكريين يريدون ذلك ، وإنما لأن المكتب السياسى قد قرر ذلك بعد أن أخذ جميع العناصر فى الحسبان ، وخاصة الاعتبارات غير المادية التى تعتمد عليها الشيوعية السوفييتية كثيراً للسيطرة على شعوب العالم .

وفى حالتنا الخاصة كان العسكريون شركاء فى رسم سياسة ما بعد الحرب .

وفى أثناء الحرب كان أمراً طبيعياً وضرورياً أن تكون الأولوية للاعتبارات العسكرية ، وكانت الكلمات التى يتكلمها رؤساء هيئة الأركان هى الكلمات الفاصلة التى تخضع لتقديرات الرئيس وحده .

كان ذلك هو الحال عند ما تحولت أمتنا من حالة الحرب إلى ما كنا نرجو أن يكون سلاماً ولكنه لم يكن سلاماً حقيقياً . ولهذا السبب وحيث لا توجد منازعات أو شك بين المدنيين والعسكريين ، فإن الأحوال التى سادت أثناء الحرب استمرت إلى حد كبير ، واستمر رؤساء هيئة الأركان فى المساهمة فى رسم السياسة الخارجية بدرجة كبيرة ، وأصبح مجلس الأمن القومى هو الهيئة العليا التى تقوم برسم السياسة ، وقد أصبح كحلقة الاتصال بين وزارة الخارجية والرئيس . وإلى ما قبل إنشائه كانت وزارة الخارجية هى الساعد الأيمن للرئيس فى تصريف الشئون الخارجية . واليوم أصبحت وزارة الخارجية تابعة فى كثير من النواحى

لمجلس الأمن القومى .

وقد كان يغلب على مجلس الأمن القومى أثناء فترة الاختبار صفة عسكرية . وقد تغير تكوينه فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ للتقليل من النفوذ العسكرى . فقد كان فى الأول يتكون من الرئيس ، وستة أعضاء ، هم وزير الخارجية ، ورئيس مجلس إدارة موارد الأمن القومى ، ووزير الدفاع ، ووزير البحرية ، ووزير الطيران . واليوم لم يعد الثلاثة الأخيرون أعضاء فيه إلا إذا عينوا بصفة خاصة من الرئيس ووافق مجلس الشيوخ على ذلك .

وفى خلال الخمس سنوات الماضية ، كانت وجهة النظر العسكرية هى السائدة بخيرها وشرها فى عدد كبير من الحالات . و إليك أمثلة من ذلك .

ألمانيا

قامت الولايات المتحدة بالإبقاء على الحكومة العسكرية فى ألمانيا حتى صيف عام ١٩٤٩ ، بينما أن كلاً من الحكومات الثلاث المحتلة الأخرى — المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفييتى — قد قامت بتحويل سلطانها فى ألمانيا إلى إدارة مدنية تابعة لوزارة خارجيتها قبل ذلك بعامين على الأقل .

ولم تكن وجهة النظر العسكرية بشأن الألمان تتفق فى الغالب مع وجهة نظر وزارة الخارجية .

كان جنودنا وجنود البلاد الأخرى يقدرون الألمان كثيراً نظراً لبسالتهم العسكرية . وكان بعض مستشارينا العسكريين يشعرون بأنه ما دام الألمان قد هزموا الفرنسيين فإن سياستنا لما بعد الحرب يجب أن تبنى على أساس الاعتماد بصفة أساسية على الألمان أكثر من الفرنسيين ، ولم يروا ، والحقيقة أنهم لم يكونوا

فى موقف يستطيعون معه أن يروا بصورة كاملة ، النتائج السياسية المدمرة لهذه السياسة فى البلاد غير الألمانية من أوربا الغربية .

الجزر التى تحت الانتداب اليابانى

لقد أصر العسكريون على أن تكون لنا السيطرة الاستراتيجية الكاملة على هذه الجزر ، وسببت لنا وجهة النظر هذه حيرة بالغة أثناء التمهيد لعقد مؤتمر سان فرانسسكو ، وفى تقديمنا لبرنامج تطور المستعمرات السلمى فى آسيا إلى الحكم الذاتى كبرنامج مضاد للبرنامج السوفييتى للثورة المسلحة فى هذه المناطق . فنادراً ما كان العسكريون فى موقف يقدرون معه أهمية سياستنا تجاه المستعمرات كبديل لبرنامج ستالين للثورة المسلحة .

أمريكا اللاتينية

كثيراً ما تعرضت علاقاتنا مع بلاد أمريكا اللاتينية للتصدع نتيجة للجهود التى كانت تبذلها حكومتنا لتلتقى مع آراء مجلس الأمن القومى وهيئة أركان الحرب بشأن أمريكا اللاتينية .

لقد كانت القاعدة العسكرية فى بناما موضع اهتمام ملحوظ من الرأى العام ، ولم تكن حكومة بناما راغبة فى الالتزام بمدة الإيجار التى كان رجالنا العسكريون يرون ضرورتها من أجل تبرير الإنفاق الواسع عليها .

وكان ذلك بلا شك تقديراً عسكرياً حكيماً ، ولكنه لم يكن يتضمن الاعتداء بحسن النية فى علاقاتنا مع بناما وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية التى كانت وجهة نظرها فى مثل هذه المسائل متفقة . وفى النهاية أرجأنا مشروع إنشاء القاعدة إلى وقت آخر .

المستعمرات الإيطالية

لقد تعقد حل هـذه المشكلة وتأخر نتيجة لآراء العسكريين فيما يختص بالقواعد البريطانية فى ليبيا وشمال افريقيا . ونظراً للروابط الوثيقة بين جهاز الدفاع البريطانى والأمريكى كانت الحكومتان تميلان إلى التعاون سوياً فى هذه المسألة . وفى النهاية غيرنا من موقفنا بحيث يتلاءم مع الأفكار التى سادت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبحيث يمكن الوصول إلى حل فى الجمعية . ومرة أخرى لم يستطع العسكريون تقدير أو محاولة تقدير النواحى الخفية فى الموقف .

معاهدة شمال الأطلنطى

لقد كان أطراف المعاهدة أكثر عدداً مما كان مقدراً فى الأصل ، فإن الذين تبنوا المعاهدة فى الأصل هم كندا والمملكة المتحدة وفرنسا ودول البنيلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج) والولايات المتحدة . وبين هـذه البلاد روابط وثيقة فى السلم وأثناء حربين عالميتين ولديها أنظمة سياسية متشابهة . وعند التفكير فى المعاهدة شعر الكثيرون بأنها تستطيع أن تكون ذات فائدة كبرى فى تثبيت دعائم الوحدة السياسية ، والتى بدورها يمكنها أن تحقق الوحدة العسكرية والدفاع المشترك . ومع ذلك فإن العسكريين شعروا بأن توسيع العضوية قد يكون أكثر فائدة من الناحية الاستراتيجية ، وخاصة بالنسبة للقواعد الاستراتيجية فى جرينلند وأيسلند وجزر الأزور وممرات الألب . وعليه فإن معاهدة حلف شمال الأطلنطى اتخذت الشكل النموذجى للضرورات الاستراتيجية ، وضاعت القيم السياسية التى لم يكن يستطيع الرجال العسكريون تقديرها .

هذه هى خمس حالات — ويمكن أن نروى غيرها من أوروبا وأفريقيا

وأمريكا اللاتينية والشرق الأقصى — تظهر كيف كان من الصعب إيجاد توازن مناسب بين العوامل العسكرية والعوامل السياسية .

وأعتقد أن معظم الأمريكيين يشعرون بأنه يجب أن نحاول رسم سياستنا الخارجية بما يعطى للعسكريين كل ما يرونه ضرورياً للدفاع عن الولايات المتحدة بشكل فعال فى حالة الحرب . ومن المحتمل أن الرأى العام كان سيساند الاعتبارات العسكرية بصفة عامة فى شأن الحالات التى ذكرتها . ويستطيع كل قارىء أن يتخيل نفسه فى موقف حكومة الولايات المتحدة ، ويسأل نفسه ما إذا كان قد قال « نعم » أو « لا » بالنسبة لوجهة النظر العسكرية فى كل من الحالات الخمس التى شرحتها . وتخمينى أن « نعم » هى الغالبة . ولا ريب أن ذلك هو السبب فى أن معظم إجابات حكومتنا كانت « نعم » ، ففى بلادنا تعطى الحكومة قدراً كبيراً من العناية الضرورية واللائقة للرأى العام .

ومع ذلك فإن من الخطورة أن تتحكم الاعتبارات العسكرية فى السياسة الخارجية .

ومما يغرى بقبول المطالب العسكرية أنها تأخذ شكلاً مفصلاً ملموساً ، فأنت تستطيع أن ترى المدافع والسفن الحربية والطائرات والقواعد فهى أشياء مادية يمكن أن تقاس أبعادها . وفى الناحية المقابلة أشياء غير ملموسة لا ترى ، ولكن الحقيقة أنها حيوية فى أهميتها . والحصول على قاعدة جوية بتضحية حسن النية هى صفقة بخسة .

لقد نجح الزعماء السوفييت فى برنامجهم للسيطرة على العالم فى إبقاء الاعتبارات العسكرية فى مؤخرة سياستهم الخارجية ، بينما دفعنا نحن بها إلى المقدمة بحيث أنه عند ما تصرخ الدعاية الشيوعية وتتحدث باستمرار عن القواعد البعيدة المدى ،

فإن شعوب العالم — سواء الذين يعيشون فى شمال أوروبا والبحر الأبيض وأمريكا اللاتينية أو فى الباسيفيك — يعرفون جيداً من معلوماتهم الخاصة عن أى شىء تتحدث الدعاية الشيوعية .

وقد ساعد ذلك الشيوعية السوفييتية على إحراز انتصارات، وساعد الشيوعيين فى غيرها من البلاد على أن يصبحوا أكثر نفوذاً وأكثر عدداً فى الأتباع .

وأعتقد أننى لو سألت السؤال التالى فلن أكون متجنياً . من الذى استفاد أكثر من هيمنة الاعتبارات العسكرية على سياستنا الخارجية هل هى الولايات المتحدة أم الاتحاد السوفييتى ؟ ربما نكون قد حصلنا على بعض المزايا العسكرية ، ولكننا دفعنا ثمنها غالياً من الخسائر المعنوية والنفسية التى لحقت بنا . أما عن مدى فداحة الخسائر فإننا لا نستطيع سوى التخمين إذ أنه لم ينكشف لنا سوى جزء صغير منها .

إذا كنتم قد أجبتم على الأسئلة الخمسة التى اقترحت أن تجيبوا عليها فاسألوا أنفسكم الآن هذا السؤال :

هل للقواعد العسكرية التى حصلنا عليها — جميعها — قيمة عسكرية أكبر من المعلومات عن القنابل الذرية والهيدروجينية التى أفشيت أسرارها للاتحاد السوفييتى بواسطة ذوى المشاعر السلمية الذين يشعرون مثل مستر (فوخس) بالثقة الكاملة فى صدق نوايا السوفييت ؟

إننا مشتبكون فى سباق للتسلح ، وهذا السباق مثير جداً بحيث أن من السهل على من يتتبعونه أن تدفعهم حماستهم إلى أن يفقدوا اتزانهم .

إننا نتقدم كدولة بالعمل فى همة على صناعة القنابل الذرية والهيدروجينية

وقاذفات القنابل النفاثة . ونشعر بأننا فى حاجة إلى أماكن مناسبة فى كل مكان نستطيع منها أن نلتقى بها . وإننا نشعر أن على حكومتنا أن تزودنا بالقنابل والقواعد وأن يكون لديها بقدر الإمكان أكبر عدد من الإثنين . إننا لم نتوقف لنحسب التكاليف من ناحية الخسائر السياسية والأدبيــة ، إذ أن المشاعر العامة فى هذه المسائل تكون قوية وتجعل الأمر صعباً على الرسميين المدنيين الذين يرون أن السلام لا يتوقف على مجرد توفر معدات القتال الحديثة . إننا لن نستطيع الاستمرار فى البقاء إذا أصبحنا دولة مادية ، و إذا تركنا فى الأذهان فـكرة أننــا قد أصبحنا غلاظ القلوب وعديمى الإنسانية ، وأننا نصم آذاننا عن صراخ الجنس البشرى بضرورة إيجاد وسيلة لإنقاذهم من الموت والبؤس وجوع الأجساد والروح ، وهو ما تدفعه الإنسانية كثمن للحروب المتكررة وخاصة الحروب الحديثة « الشاملة » .

إن الاحتياجات العسكرية هامة ، و إنشاء قوة عسكرية ضخمة أمر ضرورى ، ولـكننا سنخفق فى مسعانا من أجل السلام وتحقيق الأمن والعدالة ما لم نعط سياستنا فى شكلها وجوهرها الأولوية لأمل وطموح شعوب العالم فى الســلام . لنذكر دائماً هذه الحقائق :

لقد اتبع قيصر ألمانيا بدقة ما أملته عليه الضرورات العسكرية .

وحدث نفس الشيء مع موسلينى وهتلر فى سنة ١٩٣٠ .

وحدث نفس الشيء مع امبراطور اليابان .

لقد كان لدى كل من هــذه الحـكومات فى بداية الحرب مزايا عسكرية ضخمة وقد هزمت كل من هذه الحـكومات .

إن شعوب العالم تتطلع منذ أمد بعيــد إلى الولايات المتحدة كدولة محبة

للسلام . ومن أجل ذلك قوبلنا بالنوايا الطيبة فى كل مكان . وعندما نشبت الحرب كان باستطاعتنا أن ننشىء أحلافاً كبرى جندت معظم القوى الإنسانية والموارد فى العالم ضد أولئك الذين اعتبرهم العالم ماديين ، فقد تغلب سلطاننا الأدبى فى ذلك الوقت على الخسائر العسكرية التى أصابتنا أولاً .

دعونا نبقى على تراثنا الأدبى ولا نبيعه بطعام عفن .

إننا من جراء الحماس الزائد فى تحقيق كل ما يتطلبه الاحتراف العسكرى قد ظهرنا بمظهر أنصار الحرب . ويبدو الاتحاد السوفيتى — ولعله يمتلك أعظم قوة حربية فى العالم والذى يقوم زعماؤه بالتحريض على ضرورة استخدام العنف — يبدو كمدافع عن السلام . وحتى فى الولايات المتحدة نفسها توجد جماعات قوية مثل تلك التى يرأسها هنرى والاس ، تؤيد ظهورنا بهذا المظهر . ويجوب مستر والاس العالم مبشراً بذلك .

إن من الأمور الحتمية أن تتوافر لحكومتنا نصيحة عسكرية حكيمة . ولا شك فى أننا نحصل على ذلك . إذ أن الضباط الأمريكيين على أكبر درجة من الكفاءة والوطنية التى يمكن أن تتوافر فى العالم .

ولكن هذه التضحية يجب أن توزن من أولئك الذين يعتقدون أن الحرب ليست من الأمور التى لا يمكن تفاديها . وإننا نستطيع ، بل يجب ، أن نحصل على السلام وأنه قد يكون من الضرورى إتاحة بعض الفرص للسلام .

والواقع أن التاريخ يقدم لنا الدليل على أن أولئك الراغبين فى إتاحة بعض الفرص للسلام لديهم فرصة طيبة لكسب حرب شاملة .

الفصل العشرون

أساليب فنية جديدة

فى المجتمعات الحرة ضعف أساسى وهو عدم قدرتها على المحافظة على اتصالها بالشعوب الأسيرة داخل نظام الدولة البوليسى الشيوعى . إن الديكتاتوريات تبدو فى العادة ضخمة خطيرة من الخارج . إنها تبدو صلبة براقة لا تقاوم . أما من الداخل فهى عفنة . إنها أشبه بالأضرحة البيضاء التى تبدو جميلة فعلاً من الخارج ولكنها من الداخل مليئة بعظام الموتى وجميع أنواع القذارة . لقد شاهدنا ذلك فى ألمانيا وكيف أمكن من أجل ذلك زعزعة الديكتاتورية من داخلها .

فى أثناء الحرب العالمية الأولى عبر الرئيس ولسن عن شعوره بعدم الرضاء عن الشعب الألمانى لرضائه عن الحكام الديكتاتوريين العسكريين ، وحتى فى ذلك الوقت الذى لم يكن قد اخترع الراديو فيه بعد ، أمكنه أن يوجه نداء وصل إلى الشعب الألمانى وزعزع من تصميمهم على الاستمرار فى الحرب . وفى الحرب العالمية الثانية قاتل النازيون باستماتة حتى النهاية مما أخر يوم النصر وكلفنا ثمناً غالياً ، وذلك لأننا لم نحاول أن نستغل الضعف الداخلى وعفن الهتلرية . وقد ساعد شعار التسليم بلا قيد أو شرط . على أن يحمل هتلر الألمان على أن يقاتلوا حتى آخر رجل .

و إننا نستطيع اليوم أن نرى أنه كان بالإمكان إحراز النصر بسرعة أكبر بالاحتكام إلى الشعب الألمانى و بمنحهم بعض الأمل لو أنهم قاموا بإلقاء العصابات النازية إلى الخارج . لقد كانت التقارير الخاصة و يوميات زعماء النازى فى ألمانيا

تدل على أن الحالة الداخلية كانت متعفنة . فقد كان الزعماء الألمان يكرهون بعضهم البعض ولا يثقون ببعضهم البعض . ولم ينج هتلر نفسه من المحاولات العديدة التى رسمت بإتقان لمحاولة اغتياله إلا بحسن حظه الكبير فقط .

ومن العوامل التى سببت لنا ارتباكاً فى الحرب العالمية الثانية ، أنه كان من الرعونة أن نثير الآمال فى الحريات ، بينما لنا حليف وهو الاتحاد السوفييتى ينكر على شعبه هذه الحريات ويرغب فى إنكارها على الآخرين . ومع ذلك فليس هناك من سبب لعدم استخدام أكثر الوسائل الفعالة فى السلم ، والتى نستطيع أن نبتكرها لنقل الأمل والحقائق وصورة عن الحرية للشعوب السجينة فى ظل الشيوعية السوفييتية .

إن هناك استياءً واسع النطاق حتى فى داخل الاتحاد السوفييتى نفسه . إن الشعب الروسى شعب متدين بصفة عامة وهو لا يمكن أن يكون سعيداً فى ظل القيود التى فرضت على الكنيسة الارثوذكسية .

إن الروس لم يتمتعوا أبداً بقدر كبير من الحرية ، ولكن كان لديهم قدر كبير من الحرية الشخصية ولا يحبون أن يعيشوا فى ظل نظام لا يدع لهم شيئاً يخصهم فى حياتهم .

لقد رحب سكان أوكرانيا بالألمان فى حرارة كمحررين عندما قدموا عليهم لأول مرة . وكانت هناك حركات ثورية قائمة فى ذلك الوقت . وكان من الممكن أن تصبح قوة ذات شأن ضد الاستبداد الشيوعى لولا أنهم طردوا بوحشية من الألمان .

إن مجرد استخدام الحكومة السوفييتية للأساليب البوليسية دليل على استمرار

التوتر بين الشعب والحكومة ، وهى تدل على أن الحكومة تشعر بضرورة التجسس على المواطنين و إرهابهم .

إن الأقوال الوثيقة التى أدلى بها أصحابها أمام الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد المقيمين فى معسكرات الاعتقال يبلغ حوالى ١٥ مليوناً تقريباً .

وقد اختفى كثير من الرسميين الكبار الذين عرفتهم شخصياً بطريقة غامضة حيث نسيهم الناس .

إن الأساليب المتبعة داخل روسيا هى أساليب يثور ضدها البشر دائماً وليس هناك من سبب للظن بأن الطبيعة البشرية قد تغيرت حتى فى روسيا . وشعوب البلاد التى اكتسحت أكثر شقاء . ففى وسط أوربا كان للدين تأثير أقوى مما كان عليه فى روسيا . وما زال نفوذ الأروام الكاثوليك القوى والمعادى للشيوعية متغلباً . وفى هذه المناطق يوجد حب للوطن من القوة بحيث يحفز الشعب على رفض سيطرة روسيا .

لقد استمرت وطنية شعب بولندا فى الحياة بالرغم من استقطاع كثير من أرضها ولنا أن نثق فى أنها حية اليوم .

ومن الصعب على الحكومة السوفييتية أن تجد فى تشيكوسلوفاكيا أشخاصاً يعتمد عليهم للقيام بالمهام البوليسية الرهيبة التى تمارسها الدولة الشيوعية ، بحيث أنها ترسل روسيين للقيام بها إما بشكل علنى أو سرى .

وفى يوغوسلافيا حيث كانت الحكومة ، وما زالت — متأثرة بالشيوعية نمت ثورة صريحة ضد نوع شيوعية ستالين ، التى فرضت نموذجاً للحياة من صنع موسكو يتعارض مع التقاليد والعادات التى يمارسها الشعب .

وفى ألمانيا يفر الألمان بشكل مطرد من المنطقة السوفييتية إلى ألمانيا الغربية بقصد الهرب من الإرهاب الذى يتعرض له الشعب من الحكام السوفييت ·

وكثير من الرسميين المشهورين وأبطال الرياضة فى البلاد التى تغلبوا عليها فى وسط أوروبا ، والذين سمح لهم بالسفر إلى الخارج قد رفضوا العودة إلى الوطن . وكثير غيرهم كانوا يرغبون فى البقاء بالخارج ولكنهم خشوا النتائج التى ستعود على أقاربهم فى الوطن .

لقد كنت غالباً ما أتحدث بصفة سرية وبروح الصداقة مع المندوبين الرسميين للأمم المغلوبة على أمرها فى وسط أوروبا أثناء اجتماعات الأمم المتحدة . وكانوا يحكون قصصاً حقيقية ومنفصلة عن الفساد بداخل بلادهم ، وعن انتشار الفزع والشك وعدم الثقة بين الرسميين الشيوعيين نتيجة لتوقع كل منهم للتكرار المحتم لحركات التطهير وتساؤله عما إذا كان الدور سيكون عليه أم على زميله .

وهناك بالطبع جانب آخر للصورة ، فإن الشيوعية السوفييتية تهيء أشياء معينة لأناس معينين . وعليه فمن سوء التقدير افتراض سوء الأحوال فى كل شىء ، وافتراض أن كل فرد غير راض عن حاله . والزعماء السوفييت يسعون إلى إمداد الجماهير بما يلزمهم كأنهم قطيع من الحيوانات الأليفة . فهم يعتنون بهم كما يعتنون بقطعان الغنم ، فيسوقونهم إلى الحقل لترعى ، يسوقونهم إلى المأوى ويقومون بحلبهم وهم يزودونهم بالطبيب البيطرى ومستشفاه . إنهم يقدمون لهم ضماناً بنفس الطريقة التى يعطى بها الفلاح ضماناً لأبقاره الوديعة .

ولكن هناك شواهد عديدة فى أوروبا على أن الملايين من الشعوب غير راضية فى صميمها عن الحكم الاستبدادى الذى تمارسه الشيوعية السوفييتية .

و إذا وجهنا أنظارنا ناحية الصين فسنجد أحوالاً قائمة من زمن بعيد زادتها الحرب سوءاً تجعل من الصعب على حكومة شيوعية أن تنشىء نظاماً مستقراً .

لقد أصبح الصينيون شعباً يؤمن بالفردية وذلك عن طريق دياناتهم وعاداتهم التقليدية فى التفكير . فالعائلة هى الوحدة العليا ذات القيمة ، وولاء الفرد يكون للأجداد والأحفاد . ولم يتحقق سوى القليل فى شأن تعميم الولاء للرفيق أو لبعض الجماعات الاجتماعية أو الطبقية أو للدولة .

وتعداد السكان يفوق ما يمكن أن تسمح الموارد ووسائل التوزيع بتزويدهم به .

لقد ظلت الصين سنوات طوالاً أرض القلاقل . لقد نكبت بالجيوش المحلية ، وكان بعضها ذا صفة رسمية ، و بعضها كان من قطاع الطرق ومحترفى الحرب. وحتى الجيوش الحكومية فى الصين لم تكن تمثل جماعة منظمة مخلصة للوطن، فالوطنية قليلة فى الصين ، والجيوش لم تكن إلا وسيلة يمكن بها لبعض الناس أن يحصلوا على فرصة أفضل للحياة لا تتوفر لهم كمدنيين . والجندى لا يحصل على أجر كبير إذ أن معظم الأجور تدفع للجنرالات ولكنه يحصل على زى رسمى و بندقية ورخصة .

وهذه البقايا تؤكد أن الشيوعية ستجد صعوبة كبيرة فى حمل الشعب الصينى على قبول نظامها . لقد أحرزت جيوشها فى الصين بعض النجاح فى إيقاظ روح المسئولية الاجتماعية ، وفى فرض النظام على مؤيديها ، ولكنها تكون معجزة لو استطاعت الشيوعية أن تسيطر بسرعة على عوامل التفرق الكامنة ، وأن تفرض نموذجاً يلائم قوماً يعيشون بروح الفردية ، وأن تنتج وتوزع الأغذية

اللازمة لتخفيف حدة القلق ، وأن تحافظ على النظام فى مكان تأصلت فيه عوامل الفوضى .

إن ذلك هو أصعب ما سيواجه النظام الشيوعى الصينى ، لأن حليفتها وسندها دولة الاتحاد السوفييتى تأخذ من شركائها وليست مثل بلد كالولايات المتحدة تعطى شركاءها .

* إن الاتفاقية السوفييتية الصينية المعقودة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ تشترط التأكد من رغبة الاتحاد السوفييتى فى تزويد الصين فى خلال فترة تبلغ خمس سنوات ببضائع قيمتها ٣٠٠ مليون دولار أى ٦٠ مليون دولار سنوياً . ومع ذلك فهذا شىء لايذكر إذا قارناه بقيمة الأسلاب التى استولى عليها من شمال هذه المناطق وخاصة منشوريا التى جردها الاتحاد السوفييتى من إمكانياتها الصناعية ، وبقيمة المواد الخام فى منشوريا التى تحت سيطرة الاتحاد السوفييتى حالياً .

قد يكون صحيحاً أن الشيوعيين الصينيين يمكنهم أن يقوموا بحفظ النظام أفضل من الحكومة الوطنية ، ولكن الشعب الصينى لن يحب أو يقبل بإرادته طريقة إرغامه على التلاءم مع نوع الجماعية فى المجتمع التى تمليها موسكو .

فحيثما نوجه أنظارنا داخل المناطق التى يحتلها الشيوعيون ، سواء فى الغرب أو فى الشرق ، وحتى فى داخل الاتحاد السوفييتى نفسه ، فإننا نجد أحوالا من عدم الاستقرار .

ولا يمكن أن يكون هناك شىء خلاف ذلك إذا نظرنا إلى الوسائل التى تستعملها الشيوعية السوفييتية . إنها تفتح ما أمامها بواسطة الإسراف فى الدعاية بحيث أنه عندما يصل الشيوعيون إلى الحكم فإنهم غالباً يستقبلون كمحررين للبلاد والأمل الجديد للشعوب . ولكنها سرعان ما تبدى عدم كفاءة الاستبداد للابتداع

والبناء من جديد وتغيير الأحوال .

إن الديكتاتورية تحكمية وخالية من المرونة ، ولا يوجد بها سوى القليل من تحويل السلطة . وإذا وجد أى تفويض باستعمال السلطة فإن القائمين بهـا عادة يخشون استعمالها . إذ أنهم يعرفون أنهم لو أخطأوا فسيوقع عليهم الجزاء الرادع . والطريقة المثلى فى التصرف هو أن يتم طبقـاً لتوجيهات صريحة مكتوبة من الرئيس المباشر . وبذلك يحمون أنفسهم .

وقد عرفت اثنين من الدبلوماسيين السوفييت ، اختفيا لأنهما كانا يتمتعان بقسط ضئيل من التوجيه وسمحا لنفسهما بشىء من المرونة . ومثل هذا الحـادث له تأثير معرقل عند محاولة البناء من جديد والتعمير فى بلاد أجنبية حيث تتوقف النتائج الحسنة على التصرف الواسع الأفق والابتكار والرغبة فى الحصول على فرصة لإظهار المواهب .

من ثلاث سنوات ، وفى أثناء حديث لى مع زعيم دبلوماسى من إحدى الدول الشيوعية ، قلت له إن أى أبله يستطيع أن يعطل أى نظام ميكانيكى معقد ، وقلت إن الاتحاد السوفيتى لا يستحق أن تعطى له ميدالية لاستعراضه لمقدرته على تحطيم النظام الميكانيكى المعقد الذى يتمثل فى صناعتنا العالمية الحديثة . والتجربة الحقيقية قد تأتى عندما تحاول الشيوعية ، بعد أن تحطم هذا الجهاز الصناعى فى بلاد مختلفة ، أن تبنى جهازاً آخر يحل محل الجهاز الذى دمرته . وأنا أتنبأ بأنهم سيجدون ذلك أمراً شديد الصعوبة . فإن ما يحدث حالياً عندهم يظهر قيام هذه الصعوبات .

وحتى فى هذه الأيام فإن البناء الشيوعى بدائى وعتيق وعلى أساس واهٍ بحيث

يمكن زعزعته إذا أقيمت فى وجهه الصعوبات الخفية التى يمارسها الشيوعيون بنشاط .

إن التنشيط ليس معناه الثورة المسلحة ، فليس لدى الشعوب سلاح ، والثورة المسلحة ستصبح عقيمة . والواقع أنها ستصبح أكثر من عقيمة ، إذ أنها يمكن أن تعجل بحدوث مذبحة . ونحن لا نريد أن يحدث للشعوب السجينة مثل ما فعله الاتحاد السوفييتى بالوطنيين البولنديين فى وارسو تحت قيادة جنرال بور .

فقد حرضهم الروس على الثورة ضد الألمان ، ثم وقف الجيش الروسى بالقرب منهم مسروراً بمراقبتهم ، والألمان يبيدونهم ، شاعراً بأن ما يجرى معناه أن كلاً من ألمانيا النازية وبولندا الحرة قد ضعفتا . وليس لدينا أى رغبة فى إضعاف الاتحاد السوفييتى على حساب أرواح أولئك الذين نوليهم عنايتنا الأولى .

ومع ذلك فإن علينا واجباً ، وهو أن نمنع تحطيم هذه الشعوب ذهنياً وروحياً وهو مايسعى الاتحادالسوفييتى إليه. فهو يريد أن يقهرهم تماماً كما يقهر الأعداء المدافعين عن النظم الفردية الذين يعلن عنهم فى حركات التطهير ومحاكمات التجسس .

إننا نستطيع أن نصف هؤلاء الأشخاص البؤساء أمثال كاردينال منزنتى ، وروبرت فوجلر فى المجر ، والقسس البروتستانت وميشيل شيبكوف فى بلغاريا . لقد قرأنا الكلمات التى اعترفوا فيها بأعمال لا يمكن أن يكونوا قد ارتكبوها . وهكذا شاهدنا ماذا يمكن أن يحدث للعقول والأرواح عند ما يعزل الأفراد عن الاتصالات العادية مذعورين ومعرضين إلى تكرار الاعتراف بجرائم كاذبة . وكما قال شيبكوف إن الهدف والنتيجة هو أن « يحطموك تماماً » ويجردوك من أى إرادة أو فكر مستقل أو اعتداد بالنفس .

ذلك هو ما تحاول الشيوعية السوفييتية أن تفعله بالشعوب السجينة على نطاق واسع . إنها تعزلها عن الاتصالات العادية فى العالم وتوالى شحن عقولهم بالأكاذيب .

إن على الشعوب الحرة أن تحبط أثر هذا الأسلوب البشع . وعلينا إذا استطعنا أن نحمل إلى الشعوب السجينة شعاعاً من الأمل والمعرفة بالحقائق ، وعلينا إذا استطعنا أن نبقى حبهم لله والوطن ، و إيمانهم بالأخوة البشرية ، حياً فى قلوبهم ، وأن نحفظ عقيدتهم فى قيمة كرامة الفرد وقيمته الإنسانية .

إننا نعيش فى فزع من الأسلحة الشديدة التدمير ، ولكن لا يجب أن نهتم فقط بالتدمير الجماعى للآحاد فقط ، بل يجب أن يكون هناك اهتمام مساوٍ للتدمير الجماعى للعقول والأرواح .

إن الشيوعية السوفييتية لا تستطيع تدعيم مركزها وبسط نفوذها إلا إذا احتكرت وحدها الوسائل الطبيعية المؤدية إلى عقول الرجال وقلوبهم . وفى تحطيم هذا السلاح تحطيم لأهم سلاح لهذا الاستبداد .

لقد أصبحت مهمة الاتصال بالشعوب التى يستعبدها الاستبداد السوفييتى من أشق المهام وأصعبها ، فالستار الحديدى للشيوعية السوفييتية عليه حراسة شديدة تنبىء عن مدى الضعف الذى يشعر الشيوعيون بأنه قائم فى الأوضاع الداخلية .

لقد حدث أثناء الحرب العالمية الثانية أن توقفت عمليات ضرب ألمانيا بالقنابل بناء على رغبة الاتحاد السوفييتى ، وكان السبب الرئيسى فى طلب وقف هذه العمليات هو أن الطيارين الأمريكيين كانوا يحملون معهم معلومات عن العالم الخارجى ، ومجلات تصور هذا العالم . وكان الطيارون الأمريكيون يعملون من المطارات الروسية .

وقد منع الاتحاد السوفييتى دولاً مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا من الانتفاع بالمنح المجانية التى كنا مستعدين لإعطائها لهم طبقاً لمشروع مارشال لأن ذلك كان يؤدى إلى فتح ثغرة فى الستار الحديدى .

وسبب من أسباب الانشقاق الذى حدث مع « تيتو » هو أن تيتو لم ينفذ بدقة التنبيهات الخاصة بعدم الالتقاء فى منتصف الطريق مع الغرب المعادى .

واليوم تسعى البلاد التابعة للسوفييت فى أوربا وفى الصين الشيوعية سعياً مقصوداً إلى أن تحمل الولايات المتحدة على التقليل من أعضاء بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية ، وحتى إلى قطع العلاقات معها كما حدث فى بلغاريا ، وما ذلك إلا لأن الشيوعيون يخشون حتى من ذلك التسلل الطفيف خلف الستار الحديدى .

فإذا كان على الولايات المتحدة أن تبعث بأى أفكار أو معلومات أو أى رسالة تحمل الأمل إلى الشعوب المغلوبة على أمرها ، فمن الضرورى أن تنشأ أساليب فنية أخرى .

لقد أنشأت الشيوعية السوفييتية كما لاحظنا تنظيماً وأسلوباً فنياً ، فلها مدارس لتخريج المهيجين ، وعندها محطات الإذاعة الخاصة بها ، ولديها النفوذ الذى تمارسه — علناً وسرياً — عن طريق الصحافة والراديو والسينما فى العالم الحر ، وعندها عملاءها المدربون وجواسيسها .

وليس لدينا نحن سوى وسائل قليلة لنقل الأفكار أو المعلومات إلى ما خلف الستار الحديدى ، ولا نعلم شيئاً عما يجرى خلفه . لقد أنفقنا بلايين الدولارات خلال السنوات الخمس الماضية على الاستعداد لاحتمال قيام حرب بالقنابل والطائرات والمدافع ، ولكننا لم ننفق سوى القليل على حرب الأفكار التى نحن مشتبكون فيها ، ونعانى بسببها فشلاً لا يمحوه أى قدر من القوة العسكرية .

لقد بدأنا نتنبه الآن فقط إلى ما نحتاج إليه ، فلدينا « صوت أمريكا » .

وقد قال عنه السناتور « ماكاهون » فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ إنه يجب أن يسمى « همس أمريكا » ، ومع ذلك فإنه بعد بداية ضعيفة بدأ يكون ذا أثر خلف الستار الحديدى بشكل كاف يظهر الإمكانيات الهائلة وراء نقل الأفكار إلى الشعوب التى لولا ذلك لتحولت إلى جماهير مذعنة من جراء ترديد الدعاية الشيوعية الذى لا ينقطع . كما أن هناك محطة قوية قد افتتحت بسالونيكا فى اليونان فى مارس سنة ١٩٥٠ مما سيساعد على زيادة إمكانيات الاتصال ، وذلك تطور حسن .

وفى كثير من نقابات العمال قام الزعماء الوطنيون بعمل رائع بإبعادهم العناصر الشيوعية . واشتركوا مع أعضاء نقابات العمال فى الخارج فى إنشاء الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة واستطاعوا بذلك أن ينشئوا بديلاً ومنافساً للاتحاد العالمى لنقابات العمال الخاضع لسيطرة الشيوعيين .

وهناك منظمة خاصة يطلق عليها اسم اللجنة الوطنية لأوربا الحرة تكونت فى يونيو سنة ١٩٤٩ ونالت موافقة قلبية من وزارة الخارجية ، والغرض منها تقديم المعونة والمأوى للزعماء السياسيين الفارين من أوربا الوسطى ، ولمعاونتهم على استمرارهم فى الاتصال بأصدقائهم فى الوطن ، وإبقاء لهيب الحرية مشتعلاً فى قلوب مواطنيهم ، وقد أنشأت لها محطة إذاعية خاصة بها « راديو أوروبا الحرة » .

وقد حملت الصحف والإذاعات الشيوعية بشدة على هذه المنظمة وأطلقت عليها اسم « مشروع » ونسبوها إلى نداء خاص وجهته أثناء حديث لى فى مايو سنة ١٩٤٨ .

وإنى أرجو أن تصبح هذه المنظمة ذات شأن وخطر كما تصورها الدعاية

الشيوعية وأن يتم ذلك بسرعة وإن كنت أرجو ألا تكون شريرة كما تدعى هذه الدعاية .

وبالرغم من ذلك التطور المشجع فليس لدى الولايات المتحدة وسائل كافية لتوجيه أى رسالة إلى الشعوب الأسيرة فى أوربا وهناك إهمال للشرق بأكمله .

وليس لدى أى إدارة حكومية سلطة كافية أو إمكانية الدخول فى معركة عالمية لتحرير أرواح البشر وعقولهم . وليس لدى الولايات المتحدة القدر الكافى من الكفاءات المطلوبة والأساليب الفنية . وربما كان ذلك ميداناً تستطيع فيه المنشآت الخاصة أن تكون أكثر فعالية . ولكن يجب العثور بطريقة أو بأخرى على أساليب جديدة للقيام بأعمال ضخمة وصارمة .

وتوجيه مثل هذا النشاط يجب أن يوضع فى يد سلطة على درجة عالية من الكفاءة . فنشاطنا العسكرى لديه مثل هذه الكفاءات ممثلة فى هيئة أركان الحرب . وبرامجنا الحكومية للمساعدة الاقتصادية تحت إدارة بول هوفمان وهو فى مستوى الوزراء . ومن الأهمية وضع هذه الجهود تحت إشراف سلطة عليا لتوجيهها من الناحية الاستراتيجية .

لا يمكن أن تحقق الجهود التى تبذل فى النواحى الاقتصادية والعسكرية أثرها الكامل إذا تجاهلنا حملة « الحرب الباردة » وسمحنا بسقوط بلد تلو الأخرى فى براثن الدعاية الشيوعية والإرهاب وتصبح مهيأة أمام الشيوعيين عن طريق هذه الأساليب .

إن ذلك التوسع واكتساب المواقع يتم بخطوات واسعة ، ويساعد على ذلك إلى حد كبير جمودنا وعدم قدرتنا على الاشتباك بشكل فعال فى هذه الناحية من

التوتر بين الشعب والحكومة ، وهى تدل على أن الحكومة تشعر بضرورة التجسس على المواطنين و إرهابهم .

إن الأقوال الوثيقة التى أدلى بها أصحابها أمام الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد المقيمين فى معسكرات الاعتقال يبلغ حوالى ١٥ مليوناً تقريباً .

وقد اختفى كثير من الرسميين الكبار الذين عرفتهم شخصياً بطريقة غامضة حيث نسيهم الناس .

إن الأساليب المتبعة داخل روسيا هى أساليب يثور ضدها البشر دائماً وليس هناك من سبب للظن بأن الطبيعة البشرية قد تغيرت حتى فى روسيا . وشعوب البلاد التى اكتسحت أكثر شقاء . ففى وسط أوربا كان للدين تأثير أقوى مما كان عليه فى روسيا . وما زال نفوذ الأروام الكاثوليك القوى والمعادى للشيوعية متغلباً . وفى هذه المناطق يوجد حب للوطن من القوة بحيث يحفز الشعب على رفض سيطرة روسيا .

لقد استمرت وطنية شعب بولندا فى الحياة بالرغم من استقطاع كثير من أرضها ولنا أن نثق فى أنها حية اليوم .

ومن الصعب على الحكومة السوفييتية أن تجد فى تشيكوسلوفاكيا أشخاصاً يعتمد عليهم للقيام بالمهام البوليسية الرهيبة التى تمارسها الدولة الشيوعية ، بحيث أنها ترسل روسيين للقيام بها إما بشكل علنى أو سرى .

وفى يوغوسلافيا حيث كانت الحكومة ، وما زالت — متأثرة بالشيوعية نمت ثورة صريحة ضد نوع شيوعية ستالين ، التى فرضت نموذجاً للحياة من صنع موسكو يتعارض مع التقاليد والعادات التى يمارسها الشعب .

وفى ألمانيا يفر الألمان بشكل مطرد من المنطقة السوفييتية إلى ألمانيا الغربية بقصد الهرب من الإرهاب الذى يتعرض له الشعب من الحكام السوفييت .

وكثير من الرسميين المشهورين وأبطال الرياضة فى البلاد التى تغلبوا عليها فى وسط أوروبا ، والذين سمح لهم بالسفر إلى الخارج قد رفضوا العودة إلى الوطن . وكثير غيرهم كانوا يرغبون فى البقاء بالخارج ولكنهم خشوا النتائج التى ستعود على أقاربهم فى الوطن .

لقد كنت غالباً ما أتحدث بصفة سرية وبروح الصداقة مع المندوبين الرسميين للأمم المغلوبة على أمرها فى وسط أوروبا أثناء اجتماعات الأمم المتحدة . وكانوا يحكون قصصاً حقيقية ومنفصلة عن الفساد بداخل بلادهم ، وعن انتشار الفزع والشك وعدم الثقة بين الرسميين الشيوعيين نتيجة لتوقع كل منهم للتكرار المحتم لحركات التطهير وتساؤله عما إذا كان الدور سيكون عليه أم على زميله .

وهناك بالطبع جانب آخر للصورة ، فإن الشيوعية السوفييتية تهيىء أشياء معينة لأناس معينين . وعليه فمن سوء التقدير افتراض سوء الأحوال فى كل شىء ، وافتراض أن كل فرد غير راض عن حاله . والزعماء السوفييت يسعون إلى إمداد الجماهير بما يلزمهم كأنهم قطيع من الحيوانات الأليفة . فهم يعتنون بهم كما يعتنون بقطعان الغنم ، فيسوقونهم إلى الحقل لترعى ، يسوقونهم إلى المأوى ويقومون بحلبهم وهم يزودونهم بالطبيب البيطرى ومستشفاه . إنهم يقدمون لهم ضماناً بنفس الطريقة التى يعطى بها الفلاح ضماناً لأبقاره الوديعة .

ولكن هناك شواهد عديدة فى أوروبا على أن الملايين من الشعوب غير راضية فى صميمها عن الحكم الاستبدادى الذى تمارسه الشيوعية السوفييتية .

تحت الضغط . و إذا لم يكن هناك ضغط فمن الممكن أن يحدث تطهير وأن تلتئم جراح التنظيم على مهل . وهكذا يستطيع الاستبداد أن يسير فى طريقه . إذا لم يوجد ضغط فسيتوفر الوقت للعودة مرة ثانية إلى المكتب السياسى ومداولاته .

إن هناك حاجة إلى تعريض استبداد الشيوعية السوفييتية إلى ضغط قد يحدث إذا قمنا بنشر الحقائق والآمال ، وأن نثق أن الشعب الأمريكى صلب لا يلين فى موقفه بشأن الحرية الإنسانية ، و إنه غير راغب فى القيام بصفقة مع سادة الاستبداد يضحون فيها بالشعوب السجينة .

تحت ضغط الإيمان والأمل والأعمال السلمية يمكن أن ينهار بنيان الحكم الشيوعى الصارم الشديد الوطأة الذى تجاوز مداه .

الفصل الحادى والعشرون

حاجاتنا الروحية

إن هناك شيئاً ما يسير بشكل خاطىء فى أمتنا ، وإلا لما أصبحنا فى هذا الحرج وفى هذه الحالة النفسية . لا يجدر بنا أن نأخذ موقفاً دفاعياً وأن يتملكنا الذعر . إن ذلك أمر جديد فى تاريخنا .

إن الأمر لا يتعلق بالماديات فلدينا أعظم إنتاج عالمى فى الأشياء المادية . إن ما ينقصنا هو إيمان صحيح قوى ، فبدونه يكون كل ما لدينا قليلاً ، وهذا النقص لا يعوضه السياسيون مهما بلغت مقدرتهم ، أو الدبلوماسيون مهما كانت فطنتهم ، أو العلماء مهما كثرت اختراعاتهم ، أو القنابل مهما بلغ من قوتها .

فمتى شعر الناس بالحاجة إلى الاعتماد على الأشياء المادية فإن النتائج السيئة تصبح أمراً حتمياً .

وفى بلادنا لا تجتذب نظمنا الإخلاص الروحى اللازم للدفاع عنها . وهناك حيرة فى عقول الناس وتآكل لأرواحهم ، وذلك يجعل أمتنا معرضة للتغلغل المعادى ، كما كشف عنه نشاط الجواسيس الذى تم كشفهم حتى الآن . ولن تستطيع أى إدارة لمكافحة التجسس أن تقوم بحمايتنا فى مثل هذه الظروف .

فى الخارج ، لا يمكن تنفيذ سياستنا إلا بالمال والبضائع . وهذه الوسائل محدودة المجال ، ولكونها كذلك فإن سياستنا محدودة الأثر ؛ والسياسة المحدودة هى حتما سياسة دفاعية . والسياسة الدفاعية خاسرة حتما .

إن قوادنا العسكريين يحددون اليوم ما يتصورون أنه سيكون منطقة الدفاع الاستراتيجية العسكرية ولعلها منطقة شمال الأطلنطى كما أوضحتها معاهدة شمال الأطلنطى . إننا نرسم خطاً شبيهاً بخط ماجينو ثم نقوم بتقويته باعتباره خط الدفاع عنا .

إن الاقتصاديين ، وخبراء الميزانية ، ورؤساء الإدارات والكونجرس يقومون بإحصاء المبالغ التى يمكننا الاستغناء عنها للمساعدات الاقتصادية . وقد تكون النتيجة ٥ مليون دولار مثلا ، وعندئذ نبدأ فى دراسة أماكن إنفاقها حيث تأتى بأفضل النتائج . وإذا تكلمنا بصفة عامة فإننا نقوم بإنفاقها داخل المناطق الاستراتيجية التى حددها العسكريون .

ونتيجة هذا التخطيط العسكرى والاقتصادى تشييد قلعة نحاول تحصينها وتموينها . وليست لنا أى سياسة إيجابية خلاف ذلك لأننا لا نستطيع أن نسير إلى أبعد من ذلك بالأشياء المادية لأننا قد استنفدنا فعلاً وسائلنا المادية إلى أقصى حد . ولا نستطيع أن نوسع مجال سياساتنا إلى أكثر من ذلك إذا كان معنى ذلك زيادة إنفاقنا المادى . إن السياسات الإقليمية كما عبر عنها حلف ريو وحلف شمال الأطلنطى ومبدأ ترومان لليونان وتركيا تفترض أن الأمريكتين وأوروبا الغربية والبحر الأبيض المتوسط تحددان المدى الذى نهتم به لأن هذه السياسات تحدد دائرة اهتمامنا العسكرى والاقتصادى الحالى . ويبدو أننا قد فقدنا الروح الحية التى حفزت لنكولن على أن يقول فى إعلان استقلال الولايات المتحدة إنها أعطت الحرية ، ليس لشعب هذا البلد وحده وإنما أمل العالم للأوقات المقبلة ، إن ذلك هو الذى أعطى وعداً بأنه عندما يحين الوقت المناسب فإن الأغلال يجب أن ترفع عن عاتق جميع الرجال .

وحتى وقتنا الحالى حافظ الشعب الأمريكى دائماً على هذه الروح التى يمكن أن نبعث بها إلى مدى أبعد بكثير من المدى المحدود لإمكانياتنا المادية . إن هذه الصفات هى التى جعلت منا دولة عظمى . لقد كان تأسيس أمتنا تجربة للحرية الإنسانية . وأنظمتنا تعكس إيمان مؤسسيها بأن الناس من خلق الله ، وأن مرجعهم إليه ، وأنه أسبغ عليهم من نعمه وزودهم بحقوق ثابتة وأن عليهم واجبات فرضها عليهم القانون الأخلاقى ، وأن من واجب الأنظمة الإنسانية أن تنمى الإمكانيات التى منحها الله لهم قبل كل شىء . لقد كنا نعتقد إذا قمنا بالبناء على هذا الأساس الروحى أننا نبين السبيل أمام الناس فى كل مكان لأفضل طريقة للحياة وأرغدها عيشاً .

وقد قمنا بإثبات هذه الحقيقة . فقد نشأت لدينا منطقة روحية وعقلية وقوة اقتصادية لم يشهد العالم لها مثيلاً . ولم يكن ذلك قاصراً علينا ، فالواقع أن نشره فى العالم كان موضوعاً رئيسياً ، فرحبنا بالملايين من البلاد الأخرى لمشاركتنا على قدم المساواة فى الفرص التى أتاحها لنا المؤسسون وخلفاؤهم . وقمنا بعرض نتائج تجربتنا على الملأ بحيث يراها الجميع ويتبعونها إذا شاءوا . وقمنا بنشر مثلنا العليا فى جميع أنحاء العالم عن طريق نشاط الإرساليات وإنشاء المدارس والكليات ، وقدمنا المساعدة والتسهيلات لأولئك الذين سعوا إلى اتباع طريقنا من أجل إنشاء مجتمعات تحظى بقدر وافر من الحرية الإنسانية .

وسهل ذلك أمر تسيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، ففى تلك الأيام كان النفوذ والفرص التى تتاح فى الخارج ، والأمن الداخلى لوطننا تأتى كنتاج فرعى لما كان يقوم به شعبنا فى العالم . ولقى الأمريكيون الترحيب فى كل مكان لأنهم ، كما كانت نظرة الناس إليهم ، كانوا يعملون من أجل هدف إنسانى

مشترك . ولم يكن يحيط بالفرصة الاقتصادية المتاحة لنا أى خوف أو غيرة مثل التى أحاطت بكثيرين غيرنا . لقد كنا أقل تسلحاً من أى دولة غربية ، ورغم ذلك فإننا لم نتعرض لأى خطر فى مدة قرن كامل من الزمان .

ولم يكن أى حاكم أجنبى ليستطيع أن يحمل قومه على محاولة تدمير « التجربة الأمريكية العظمى » التى كانوا يعجبون بها أو تدمير النتائج الروحية التى كانوا يشاطروننا إياها .

وساءت هذه الظروف لمدة قرن من الزمان أو يزيد . وعندئذ ، ما إن تضخمت قوتنا المادية ، حتى بدا أن قوانا الروحية تتضاءل ، و بدا أننا أصبحنا غير مهتمين بالسير فى التجربة العظمى لأجل صالح الجنس البشرى ، وأصبحنا أكثر اهتماماً بأن نجمع لأنفسنا أكبر كمية من الفوائد المادية ، و بدا أن أفق نظرنا يضيق وأن إحساسنا بواجبنا نحو نشر رسالتنا يتضاءل . وأصبح الآخرون ينظرون إلينا كمورد يمكن الحصول على المال والأشياء المادية منه ، أكثر مما ينظرون إلينا كنبع للالهام والإرشاد .

لقد تقابلنا مع أقسى الاختبارات التى يمكن أن يلتقى بها أى شعب وهو اختبار الحياة فى رفاهية .

لقد قال يسوع إن هذه الأشياء المادية سيحظى بها أولئك الذين يعملون من أجل ما أمر به الله ومن أجل تحقيق عدالته . ولكن عندما يحدث ذلك فعندئذ يبدأ الامتحان الأكبر ، لأن هذه الأشياء المادية كما أنذر يسوع — يمكنها أن تصبح الصدأ الذى ينخر فى الأرواح .

كذلك فإن لدينا نموذجاً معروفاً ، فالرجال الذين لديهم إحساس بالواجب إزاء كائن أعلى يجاهدون لتحقيق إرادته ، لأن إيمانهم يمنحهم القوة والفضيلة

والحكمة المبسطة . إنهم لا يبنون ليومهم فقط بل للغد ، وليس لأنفسهم وحدهم وإنما للجنس البشرى . ومجتمع هذا أساسه ستكون من نتائجه الثروة والرفاهية للكثيرين إذا ساعدته الأحوال ، وعندما تأتى هذه المنتجات الفرعية فإنها تكون طيبة إلى درجة أنها تشجع على الاعتقاد بأنها النهاية المرتقبة . وبذا سيبتعد الناس عن بذل الجهود الإنشائية للأجل الطويل ويبدأون الصراع من أجل الحصول على الأشياء المادية .

ومع ذلك التغير ينمو خطر متزايد . فالأمريكيون قد حصلوا على الأمن بالطريقة الوحيدة التى يمكن بها ضمان الأمن ، أعنى كنتيجة فرعية لمسعاهم العظيم . وعندما بدأنا فى التقاعس عن سعينا ، نطلب الأمن كنهاية فى حد ذاته ، أخذ الأمن يزداد بعداً عنا ، وستظل الحال دائماً هكذا . ومهما تكن درجة ثرائنا فالأمن لا يمكن شراؤه بأى ثمن نقدى . وخمسة بلايين أو خمسون بليوناً لا تكفى ، فالأمن والسلام ليسا سلعتين يمكن شراءهما . لقد حاول الأباطرة الرومان أيام انحدارهم أن يشتروا السلام ، وكانت النتيجة فتح شهية أولئك الذين كانوا يسعون إلى تدميرهم .

وبينما ينحدر نفوذنا وأمننا ، فإن نفوذ الشيوعية السوفييتية وأمنها آخذان فى الارتفاع . فعندما يقوم المكتب السياسى برسم سياساته فإنه لا يقول إنه لا داعى لاتخاذ سياسة بشأن جواتيمالا أو اتحاد جنوب أفريقيا أو الولايات المتحدة الأندونيسية ، لأنها بعيدة جداً ولا يمكن للجيش الأحمر أو المعونة الاقتصادية أن تبلغها ، فالشيوعية السوفييتية لا تعتمد على أى من هذين التدبيرين كعامل رئيسى فى رسمها لسياستها . إنها تستطيع أن تنفذ بل هى تنفذ فعلا سياسات تحمل طابع « تجربة الشيوعية السوفييتية العظمى » ، تلك التجربة التى استطاع بها

الشيوعيون أن يجتذبوا إليهم خيال شعوب العالم ، تماماً كما فعلنا نحن فى القرن التاسع عشر بالتجربة الأمريكية العظمى .

وإننا نعلم أن التصويرات الشيوعية خادعة ومضللة ، ونعلم أن الشيوعية السوفييتية لن تفتح أبواب التجربة التى قاموا بها فى وطنهم للحكم عليها حكما حراً محايداً ، ونعلم أن أولئك الذين يقعون فى براثنهم من جراء الإغراء الزائف لهذا التصوير سرعان ما يدركون الفرق بينها وبين الحقيقة . إن العنكبوت ينسج بيتاً جميلا يتألق فى ضوء الشمس ويدعو الذباب إلى صالونه . والدعاية الشيوعية جذابة مثل بيت العنكبوت . ومتى وقع فى قبضتها شعب فإن الاستبداد يمتص قواه الروحية . ولكن الشيوعية كأمل لها قبول عند الجماهير فى كل مكان من آسيا وفى جزر الباسفيك وجنوب أمريكا وأفريقيا وحتى فى أوربا الغربية .

لقد قال ستالين : إن قوة وحيوية الماركسية — اللينينية ، تكمن فى أنها تركز نشاطها العملى فى الحاجة إلى تنمية الحياة المادية للمجتمع .

ويبدو أن كثيراً من البلاد غير الشيوعية بما فى ذلك كثير من الدول المسيحية الغربية تعطى الأولوية لتنمية « الحياة المادية للمجتمع » وتجعل من الروحية أمراً ثانوياً يتعلق بالأفراد أنفسهم . ويتخذ الشيوعيون ذلك مثالاً لكى يثبتوا أنه حتى المجتمعات الغربية كان عليها أن تتبع النظريات المادية للشيوعية ، ولا يقوم الزعماء الغربيون بإنكار ذلك بطريقة مقنعة ، وهكذا يرتفع المستوى الأدبى للشيوعية السوفييتية فى العالم بدرجة كبيرة .

إن الصعوبة ناشئة من أننا نقف موقفاً غامضاً من إيماننا ومن العلاقة التى بين هذا الإيمان ونشاطنا .

إننا لا نستطيع أن نتحدث ببلاغة عن التحرر والحرية وعن الحقوق الإنسانية

والحريات الأساسية وعن الـكرامة والقيمة الإنسانية للفرد ، ولـكن معظم حديثنا مشتق من فترة كان مجتمعنا فيها قائماً على الفردية .

ونتيجة لذلك فليس لها أثر كبير عند أولئك الذين يعيشون فى ظروف يكون معنى الفردية فيها هو الموت المبـكر .

ونستطيع كذلك أن نتحدث ببلاغة عن التقدم المادى الذى حققناه ، وعن روائع الإنتاج الجماعى ، وعدد السيارات وأجهزة الراديو والتليفون التى يمتلـكها أفراد شعبنا ، ولـكن المبالغة فى وصف الماديات يعطى البعض فكرة بأننا قد أفلسنا من الناحية الروحية ، وتجعل من البعض حاسدين لنا وأميل إلى التمجيد الشيوعى « للجهود الجماعية » من أجل تنمية الحياة المادية للمجتمع .

و إننا واقعون فى مأزق وهو مأزق خطير . ولأننا لم نخرج من هذا المأزق فإن نفوذنا الروحى فى العالم قد تضاءل وأصبحنا مقيدين فى المنطقة التى نستطيع أن تصل إليها إمكانياتنا المـادية مثل المدافع والبضائع . وهذا هو السبب فى أن من الممكن أن تتم الإحاطة بنا سريعاً .

إننا لا نستطيع أن نكافح الشيوعية السوفييتية فى العالم ، وأن نحيط أساليبها فى الخداع والإرهاب والعنف ، ما لم يكن لدينا إيمان واستعانة بالوسائل الروحية فى مجتمعنا الحديث المعقد ، والتى تحول نفسها إلى أعمال خالصة من الدناءة وظروف الحياة الذليلة التى لا يمكن أن تنمو فيها الروح .

إننا فى صميم أنفسنا غير متأكدين أين نضع أقدامنا بين الفردية والمادية ، وإيماننا ينقصه القوة والتعريف الواضح الذى يجعله ينتشر فى العالم .

إن الإيمـان الذى كان لدى المؤسسين رفع من شأن الفردية ، لأن البيئة الأساسية كانت تتطلب الابتكار والإقدام . إن الجهود الفردية كانت أفضل الطرق

للحصول على الرضاء عن النفس الناتج من الشعور بالمقدرة على البناء . ولأن القدرة البنائية الفردية كانت عادة الوسيلة التى ازداد بها ثراء المجتمع بصفة عامة .

ولكن المغالاة فى الفردية ليست جزءاً لا يتجزأ من تراثنا الدينى . لقد رفع الإيمان اليهودى والمسيحى دائماً من شأن واجب الفرد تجاه إخوانه . إن قانون الأنبياء الأخلاقى يتركز فى وصيتين رئيسيتين « أنت ستحب الرب إلهك . . وأنت ستحب جارك ونفسك .. » إن هناك اختلافاً جوهرياً بين مجتمع مادى ومجتمع روحى .

والاختلاف ليس فى أن المجتمع الروحى فردى بحت ، بينما المجتمع المادى جماعى بحت ، وليس معنى ذلك أن المجتمع الحر يتجاهل الرفاهية المادية ، بينما يعطى المجتمع المادى الأولوية للرفاهية المادية باعتماده على تنمية شعور الفرد بالواجب تجاه إخوانه ، وعلى رغبته فى ممارسته للسيطرة على نفسه ، ومنعها من التخلى عن واجبها . والمجتمع المادى اللادينى الذى ينكر وجود الإله أو القانون الأخلاقى لا يمكنه أن يعتمد على حب الله أو حب الجار ، فيجب عليه إذن أن يعتمد على الإرغام الحكومى أكثر من السيطرة الاختيارية .

لقد أخفقنا بشكل يدعو إلى الرثاء فى أن نرى أن من الممكن الحصول على عدالة اجتماعية دون أن نمارس الإلحاد والمادية ، إن ذلك يعتمد على الرغبة الاختيارية للفرد فى قبول أو التخلى عن الالتزامات الاجتماعية تجاه الفرد الآخر .

ونتيجة لذلك فإن كثيراً من قومنا قد فقدوا إيمانهم فى مجتمع حر . وكأمة فقدنا كذلك إيماننا الدينى وممارسة شعائرنا الدينية ، رغم أننا ما زلنا متدينين . إننا نفرق بين الدين وممارسة الدين ، ولم نعد نؤمن بأن الإيمان يتمشى مع الظروف الحديثة .

ومتى تحطمت الصلة بين الإيمان والعمل فلن نستطيع بعد ذلك أن ننمى قوة روحية نستطيع نشرها فى جميع أنحاء العالم . إن المسلك والقدوة اللذين كتب عنهما مؤسسو أمتنا لم يعودوا بعد الفنار الذى يضىء لأولئك الذين يعيشون فى منفى سحيق تحت قهر استبدادى ، وليس لدينا أى رسالة نبعث بها إليهم للابقاء على حياة الأمل والإيمان عندهم .

إن علينا أن نغير كل ذلك ، إننا نستطيع ، بل يجب ، أن نرفض كلية النظرية الماركسية القائلة إن الأشياء المادية لها الأولوية ، والروحية تابع لها . إن العبودية والاستبداد لا يمكن أن يكونا صواباً حتى ولو بصفة استثنائية . ويجب ألا نخشى وضع الإيمان فى مرتبة الصدارة بالنسبة للحرية الإنسانية والتحرر وأن نتمسك بالرأى الدينى القائل : إن الله قد خلق الإنسان لكى يكون أكثر من منتج مادى وأن غايته النهائية شىء آخر غير الأمن الجسمانى . يجب أن نؤمن بأنه يجب تحرير الناس فى كل مكان من التضييق الروحى والعقلى والاقتصادى المتزايد بحجة أن ذلك سينمى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الذى ينتمون إليه .

ويجب أن نفهم كذلك وبوضوح أن مجتمعاً حراً ليس معناه مجتمعاً يسعى كل فرد فيه لنفسه ، بل إنه مجتمع متناسق ، والقيود المفروضة فيه هى قبل كل شىء روابط الأخوة المنبعثة من الإيمان . فإن الناس خلقوا لكى يعيشوا إخواناً فى رعاية الله ، وأن كل رجل حفيظ على أخيه وأن علينا أن نحب جيراننا كما نحب أنفسنا .

وهذه العقيدة تترجم نفسها على شكل مجتمع من الأفراد المحبين لله ولإخوانهم والذين يعملون بهمة أداءً لواجبهم ولإرضاء أنفسهم وليس عن طريق الإرغام ، والذين ينالون الضمان لأنفسهم ولعائلتهم عن طريق قدرتهم وإرادتهم الاختيارية

على الكسب والادخار ، والذين يعتمدون على أنفسهم وتدبيرهم قادرين على مواجهة تغير الظروف ، والذين لا تعني الحياة عندهم مجرد النمو العضلي والمتعة ، وإنما نمو العقل والروح .

وهذه العقيدة تترجم نفسها أيضاً على شكل هيئات عامة يتعاون الرجال عن طريقها تعاوناً اختيارياً في الشئون القومية والمحلية لعمل ما لا يمكن عمله بغير هذه الطريقة .

ولكن السلطات الحكومية مقيدة في جميع الأزمان والأمكنة بالمبدأ القائل بأن العمل الحكومي يعبر ، ولكن لا يكون بديلا ، عن القبول الاختياري للمسئولية الاجتماعية ، وأن على الأعمال الحكومية أن تكف عن الظهور بمظهر من يحاول أن يأخذ مسئولية الأفراد ليلقيها على عاتق الحكومة .

والحد من سلطان الحكومة يحتم وجود شيء من البعد عن الكمال . وذلك لا يثبت أن النظام خاطىء ، ولا يجب أن يجعلنا نشعر بالخجل أو القهر بل إن ظهور بعض الخلل قد يكون معناه أن النظام سليم ، فالطبيعة الإنسانية بها بعض الخلل حتى في أحسن حالاتها ، وأن أي نظام مؤسس على الطبيعة الإنسانية به بعض العيوب ، والنظام الوحيد الذي به أي عيب هو نظام استبدادي « سلطة لا حد لها قائمة على أساس القوة وليس القانون » (ستالين ص ١٢٩) . وعليه فمن الناحية النظرية فإن عدم الانسجام ووجود الخلل يمكن إبعادهما ، ويمكن التخلص بسرعة من أي عقبات ، وبذا يمكن حدوث التناسق الميكانيكي الكامل . ومع ذلك فإن محاولة عمل ذلك تخلق قوى أدبية كبيرة ، وهذه هي الحال التي يصور الغرور عندها للرجال أنهم يستطيعون أن يعملوا أحسن من عمل الله .

إن حاجتنا الكبرى هي أن نستعيد ثقتنا في تراثنا الروحي . فالاعتقاد

الدينى فى الطبيعة الأخلاقية وفى قدرة الإنسان تتمشى ، ويجب أن تتمشى مع جميع المجتمعات على مر الأجيال الماضية والآتية . إنه يتمشى مع ظروف المجتمع الحديث المعقد . إننا فى حاجة إلى ذلك إذا أردنا أن نكافح بنجاح أساليب ووسائل الاعتقاد المادى .

لن تكون هناك فائدة من إنشاء أصوات أمريكا أخرى عالية الصوت إلا إذا كان لدينا شيء نقوله يكون أكثر إغراء مما قيل حتى الآن .

و إيجاد هذه الرسالة هو قبل كل شيء مهمة الزعماء الروحيين لأمتنا . و بعثورهم عليها يستطيعون أن يساهموا بشكل حاسم فى الإحباط السلمى للأساليب الشريرة والخطط التى تعدها الشيوعية السوفييتية .

إن كثيراً من الوعاظ والمعلمين يأسفون لأن المعرفة العلمية قد زادت قدرة الإنسان على الأذى إلى درجة كبيرة ، ولا يجب أن نصدق أن المعرفة الجديدة فى حد ذاتها شيء يمكن الهرب منه .

إن القوة المادية الكبيرة تكون خطرة فى عصر المادية فقط ، وليس فى عصر روحى . والمعرفة العلمية الجديدة خطرة اليوم لأنها حدثت فى وقت أخفقت فيه الزعامة الروحية أن توضح الصلة بين العقيدة والعمل . ولعله يكون أكثر أهمية لو أن العبادة الروحية تطورت بدلاً من محاولة وقف التقدم العلمى أو الرجوع به القهقرى .

لقد كتب الرئيس ولسن قبل وفاته بأسابيع قليلة مقالاً استعرض فيه تهديد المبادىء الثورية وأعمال الشيوعية وختمه بقوله : « إن اختصار المسألة بأسرها هو ما يلى : إن حضارتنا لا تستطيع الاستمرار فى البقاء من الناحية المادية إلا إذا استردت روحانيتها » . . . هذا هو التحدى النهائى لكنائسنا ومنظماتنا السياسية وللرأسماليين عندنا ولكل فرد يخاف الله أو يحب بلده .

الفصل الثانى والعشرون

خاتمـــة

لم يعرف العالم سلاماً ثابتاً ، وليس هناك بالتأكيد محل للتفاؤل . كما أنه ليس هناك أيضاً محل للافتراض المذعور بأن الحرب أصبحت أمراً محتوماً ، بل إن هناك سبباً معقولاً للاعتقاد بإمكان المحافظة على السلام وذلك ببذل الشعب الأمريكى — بالاشتراك مع الشعوب الحرة الأخرى — جهوداً إيجابية وحسنة التوجيه لإحباط أساليب الشيوعية السوفييتية فى الخداع والإرهاب والعنف . وقول ذلك ليس معناه أن نصفر فى أثناء سيرنا فى الظلام ، فلدينا اليوم رصيد من أجل السلام لم يحصل عليه أى جيل من قبل . فجميع الجهود والآلام التى عانتها الأجيال السابقة لم تذهب هباء ، بل قربتنا من هدف السلام المنشود .

١ — إن هناك استنكاراً أدبياً فى العالم كله ضد الحرب بشكل لم يسبق له مثيل . فالأمر الذى لا يكاد يصدق هو أنه اليوم و بعد مرور ثلاثين عاماً من قيام الحرب العالمية الأولى نشأ شعور عالمى واسع النطاق بأن الحرب عمل خاطىء ، وأنه يجب ألا تستخدم كأداة فى السياسات القومية . فعلى مر القرون التى سبقت كان ينظر إلى الحرب دائماً كإجراء دولى قانونى ، وحتى مؤتمرا لاهاى للسلام لسنة ١٨٩٩ ، ولسنة ١٩٠٧ ، لم يحاولا أن يضعا حداً للحرب و إنما حاولا أن يضعا لها خطوطاً بحيث تجعلها أقل وحشية وأكثر تحملاً .

واليوم و بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الحكم الأدبى ضد الحرب قريباً من أن يكون عالمياً ، ومن القوة بحيث يحسب له حساب أكثر بكثير عن ذى قبل .

ولم يعد هناك تمجيد للحرب . والنظرة الدينية عن « الحرب العادلة » قد تغيرت بعد أن أصبحت الحرب تعنى التدمير الجماعى دون ما تمييز بين المشتركين وغير المشتركين فيها .

وعندما يتحدث زعماء الدول الكبرى فى قاعة الاجتماعات العالمية ، يحاول كل منهم أن يقنع الحاضرين والعالم بأنه أكثر حباً للسلام من غيره . ويقوم الزعماء السوفييت بتوجيه « حملات للسلام » فى الأمم المتحدة وبالدعاية للسلام فى جميع أنحاء العالم ، إنهم يدافعون عن حرب الطبقات ولكنهم يذمون الحرب الوطنية ، على الأقل فى العلن ، وفى الولايات المتحدة شعور عام سيكون — إذا استمر — عقبة كأداء فى سبيل أى محاولة لشن ما يسمى بالحرب الوقائية واستفزاز أو خداع العدو المحتمل بأعمال من الممكن أن تصبح مبرراً للحرب . وقد يشعر البعض أن أمتنا مجهزة تجهيزاً حسناً بحيث تكسب حرباً وطنية حقيقية أكثر من أن تكسب حرباً طبقية . وبالرغم من ذلك فالرأى العام لديه وسائل حاسمة لكبح جماح أى فرد قد يشعر بأن مجالات الاختبارات جميعها من السوء بحيث تكون الحرب معها أمراً محتملاً .

إننا ننتمى إلى جيل تعرض فيه عدد لا يحصى من الكائنات الإنسانية إلى أهوال لا يمكن تصديقها . ونحن نعلم أن الملايين قد احتملت آلاماً لا تطاق بأمل أن هذه الآلام الشديدة قد تزيد من حجم الآلام إلى درجة هائلة ، بحيث ترغم الذين يحيون بعدهم على إيجاد سبيل للحياة فى سلام . وقد لا نكون وجدنا هذا السبيل بشكل آلى ، ولكننا وغيرنا قد تحركنا على الأقل ، وبشكل لم يسبق له مثيل ، نحو نبذ الحرب كوسيلة لتحقيق غايات حسنة .

٢ — إن لدينا ، فى الأمم المتحدة ، منظمة عالمية لتدعيم الحكم الأدبى فى

العالم ، ومن أجل تركيز هذا الحكم ضد أى معتد محتمل . ولا نستطيع أن نتنبأ بمستقبل الأمم المتحدة ، ولكننا نستطيع أن نعلم أنها حتى بحالتها هذه أداة قوية من أجل السلام .

إنها أقوى بكثير من عصبة الأمم التى انهارت قبيل الحرب العالمية الثانية ، وكل أمة ذات قوة عسكرية عضو فى الأمم المتحدة . والولايات المتحدة لم تكن عضواً فى عصبة الأمم على الإطلاق . وكان كل من الاتحاد السوفييتى وألمانيا مجرد عضوين . وفى نهاية عام ١٩٣٩ كانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وألمانيا واليابان و إيطاليا خارجها ، ولدينا الآن منظمة للسلام ، و بالرغم من عدم كفايتها فهى أقدر بكثير من سابقتها .

٣ — إن هناك خوفاً من الحرب لا مثيل له من قبل . إن الخوف عاطفة سيئة إذا كانت تشل الحركة الإنشائية . وهى سيئة أيضاً إذا أدت إلى حالة من الفزع . لأنه إذا اندفع ركاب أحد القوارب فى فزع من جانب إلى آخر فإنهم بذلك يقلبون القارب . ونحن لا نريد هذا النوع من الخوف ، ومع ذلك فهناك خوف جدير بالاحترام ، فإننا نستطيع أن نستفيد من الوقوف بحذر تجاه قوى الطبيعة الغامضة متى منحنا إياها الله ، والتى يمكن للحرب أن تسىء استعمالها فى شرور لا حد لها .

٤ — إن هناك تسليما أكثر من ذى قبل بأن السلام ليس حالة من السكون والركود فى العالم ، بل يمكن ، ويجب أن يكون ، حالة من التغير الاختيارى . ففى الماضى كانت الحرب نتيجة للاعتقاد بأن التغيز غير ممكن ، وأنه لا يمكن حدوث أى تغيير فى الحياة الدولية إلا بالحرب ، وهذا هو السبب فى أن الحرب كانت تعتبر عملاً وطنياً له صفة قانونية .

ومنذ توقف القتال بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات هامة بطريقة سلمية . وقد أوردنا بعضاً منها . وأمام ذلك التقرير فليس من المستطاع أن تدعى أى دولة منصفة بأن الحرب يمكن أن تجعلها دولة أعظم ، وتستحق أن تتاح لها فرصة فى العالم ، فلم يحدث أن ضرب التاريخ مثلاً أوضح من ذلك فى إمكان حدوث التغير السلمى وأن ذلك أمر ضرورى للسلام .

٥ — إننا نرى الخطر فى وضوح لم يحدث من قبل . فقد جرت العادة فى الماضى على أن تحدث الحروب بسرعة مذهلة وفى غفلة من الشعوب . ولكننا اليوم نرى الخطر ، وكنا نراه قبل ذلك . وليس من الأمور السارة أن تشاهد الخطر ، وبعض الناس يفضلون أن يغمضوا أعينهم عنه حتى ولو أدى ذلك إلى أخذهم على غرة ، وعلى أى حال فإن ذلك لا يؤدى إلى السلام .

لقد كان خطر الحرب قائماً دائماً ، ومن المحتمل أن يستمر ذلك بالنسبة للجيل القادم . وإذا حدث فى أى وقت فى المستقبل القريب أن بدا أن خطر الحرب قد زال ، فإن هذه الفترة تحمل أعظم الأخطار . لأن ذلك سيحفزنا على الاسترخاء والإهمال وتجريد أنفسنا من السلاح المادى والمعنوى . وبعملنا هذا نعرض أنفسنا للهجوم المفاجىء الذى يحتمل أن يأتى فى الغالب فى مثل هذه الفترة .

فإذا كان علينا أن نعيش فى ظل الخطر ، فإن ذلك سيكون أسلم ، رغم أن مشاهدة الخطر أمر غير سار ، لأن معنى ذلك أن هناك فرصة أفضل لتجنب هذا الخطر .

٦ — إن الشعب الأمريكى يرى اليوم بوضوح لم يتهيأ من قبل ، مدى المسئولية التى يتحملها فى العالم . وذلك أمر هام إذ أن الحوادث تدفع بالزعامة بين أيدينا .

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تحول الشعب الأمريكى الذى كان يمتلك أعظم قوة فى العالم إلى حياة ناعمة وعاطفية وغير منظمة ، وهجرنا ما دعا إليه جورج وشنطن من اتخاذ « موقف دفاعى متين » . ولم يكن ذلك مبدأ اتبعناه ، أو سياسة مرسومة . وإنما لأننا وجدناه موقفاً غير صريح ، وتبنينا سياسة وهمية للعزلة ، ورفضنا الانضمام إلى عصبة الأمم ، وسعينا إلى عزل اقتصادنا لكى نصبح الواحة المزدهرة فى عالم من البؤس . لقد كنا بغير بصيرة ، فلم نر أن النظريات الثورية لماركس قد وجدت مأوى لها فى روسيا ، وأن البؤس واليأس كانا يربيان النازية فى ألمانيا . وخلبت الصورة الجميلة التى تتكون من الكلمات لب الكثيرين ، مثل حلف كيلوج — بريان ، وظنوا أن النتائج الكبرى يمكن أن تتم بسرعة وبدون مشقة فى العمل .

ولكن الشعب الأمريكى سلك سلوكا مغايراً بعد الحرب العالمية الثانية فلم ننتكس إلى حالة من التراخى ، فنحن نحتفظ بجهاز عسكرى قوى ، رغم أن ذلك يعنى القيام بتضحيات هامة . وحققنا رقما جديداً فى مستوى الإنتاج أثناء السلم ، وأظهرنا استعدادنا لمشاركة الآخرين لنا فيه . فمنذ انتهاء الأعمال العدوانية وضعنا تحت تصرف البلاد الأخرى حوالى ٣٠ بليون دولار من المنح والقروض ، واستطعنا بذلك أن نزود كثيراً من الدول بالحد الاقتصادى اللازم لحياة شعوبها . وفى العشر سنوات التى سبقت عام ١٩٥٠ بلغت قيمة المساعدات الأهلية الخاصة للخارج ما تزيد قيمته عن بليون دولار .

وتولت الولايات المتحدة الزعامة فى الدعوة إلى إنشاء منظمة عالمية ، ولعبت دوراً نشطاً فى أعمال هذه المنظمة . وقد اشتركنا فى منظمتين هامتين للأمن الجماعى داخل نطاق ميثاق الأمم المتحدة . وفى كل من هاتين المنظمتين قمنا بالتنازل عن بعض سيادتنا لصالح الدفاع الجماعى عن النفس .

وذهب الشعب الأمريكى بأجمعه إلى أبعد مدى من أجل إصلاح العجز الذى ساعد على قيام الحرب العالمية الثانية ، وساهم زعماؤنا السياسيون فى وضع بعض السياسات الهامة من أجل السلام ، وساندهم الشعب الأمريكى فى ذلك بشجاعة و بتضحيات منه . وهذه السياسات غير كافية ، ويجب إكمالها وتقويتها . ولكن مايتطلب الأمر عمله هو من اختصاص من قاموا فعلاً بعمل الشىء الكثير .

قد يأتى وقت فى حياة شعب يتوقف فيه عمله الإنشائى . ولكن هذه الساعة لم تدق عندنا بعد . فما زال لدينا حيوية ومقدرة على بذل الجهود الضخمة . وشبابنا نشيط وذو جرأة وليس ناعماً أو مذعوراً . وتراثنا الدينى التاريخى وتقاليدنا القومية لم تهمل .

فإذا كانت جهودنا غير كافية حتى الآن ، فذلك لأننا لم نكن نرى التحدى القائم وطبيعته بوضوح ، و بما أننا سنعمل بوحى من الإيمان بالحق ، فإن ذلك الإيمان سينمو حتى يدفعنا إلى الزمالة العالمية لجميع الرجال الذين يعملون فى كل مكان فى المغامرة الكبرى من أجل بناء عالم مسالم قائم على أسس الحرية الإنسانية والعدالة .

انتهى الكتاب

فهرس

صفحة